

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية الثامنة (2019-2021) - السنة الثانية 2020 - الدورة البرلمانية العادية (2019-2020) - العدد: 8

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يوم السبت 21 جمادى الثانية 1441
الموافق 15 فيفري 2020 (صباحا ومساءً)

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 21 رجب 1441

الموافق 15 مارس 2020

فهرس

- (1) محضر الجلسة العلنية الثالثة عشرة..... ص 03
• عرض ومناقشة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية.
- (2) محضر الجلسة العلنية الرابعة عشرة..... ص 37
• مواصلة مناقشة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية.
- (3) ملحق ص 102
1 - تدخلات كتابية؛
2 - أسئلة كتابية.

محضر الجلسة العلنية الثالثة عشرة
المنعقدة يوم السبت 21 جمادى الثانية 1441
الموافق 15 فيفري 2020 (صباحاً)

الرئاسة: السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة.

تمثيل الحكومة: السيد الوزير الأول والطاخم الحكومي المرافق له.

إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة
والدقيقة الخامسة والخمسين صباحاً

أحيل الكلمة الأولى إلى السيد الوزير الأول لعرض مخطط عمل الحكومة تنفيذاً لبرنامج السيد رئيس الجمهورية، نطلب منه أن يتفضل وهو مشكور.

السيد الوزير الأول: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على الرسول الكريم. سيدي الرئيس والمجاهد، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

عملاً بأحكام المادة 94 من الدستور، يسعدني أن أقف أمام مجلسكم الموقر، لأقدم لكم عرضاً حول مخطط عمل الحكومة التي شرفني السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بقيادتها، قصد تجسيد المشروع الذي جاء به برنامجه الانتخابي، من أجل بناء جزائر جديدة ترقى إلى مستوى تطلعات الشعب وطموحاته المشروعة.

السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، إن مخطط عمل الحكومة الذي يوجد بحوزتكم، يسلط الضوء على ضرورة التعجيل بإجراء مراجعات عميقة لإحداث قطيعة مع أنماط الحكم، التي وسّعت الهوة، وإدارة مكلفة ومبذرة، من جهة، وفئات كاملة من المجتمع ما انفكت تتزايد هشاشته، من جهة أخرى.

وفي هذا المنظور، فإن الحكومة مدعوة إلى العمل على جبهتين:

السيد الرئيس بالنيابة: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

قبل افتتاح الجلسة، المطلوب من السيدات والسادة الوقوف دقيقة صمت، ترحماً على شهيد الأمة، أحمد قايد صالح، نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي السابق، سليل جيش التحرير الوطني، بحق وجدارة، كما نترحم أيضاً على الجندي البطل إبراهيم بن عدة.

(الوقوف دقيقة صمت)

أرحب بالسيد المحترم الوزير الأول، كما أرحب أيضاً بأعضاء الحكومة ونرحب بالأخوات والإخوان أعضاء مجلس الأمة وأرحب أيضاً بالإخوة الصحفيين.

أولاً، نهني الأخ، السيد عبد العزيز جراد المحترم، على تعيينه كوزير أول على رأس الحكومة وأهنئ كل أعضاء الحكومة على تعيينهم على رأس القطاعات الوزارية، كما نتمنى لهم كل النجاح في المهام التي أسندت إليهم، في هذه المرحلة الهامة والدقيقة والمصيرية.

الأخ، السيد عبد العزيز جراد، من مواليد 1954، لما نذكر سنة 1954، نتذكر بأنها توشي إلى تاريخنا ونطلب منه أن يضع فكرة ارتباطه بسنة 1954 في باله؛ ومن باب الصدفة أن نجد برنامج رئيس الجمهورية يحتوي على 54 التزاماً، لكل هذه الأمور مغزاها وأهدافها.

وطبقاً للدستور ولل قانون العضوي رقم 16 - 12، والنظام الداخلي لمجلس الأمة نحدد جدول أعمالنا، وبهذه المناسبة،

والوقاية من الفساد ومكافحته. يتعين أن تعمل الحكومة فيه، من خلال تقنين مبدأ التوظيف على أساس الجدارة، موازاةً مع تعزيز الديمقراطية التشاركية وآليات المتابعة والرقابة والتدقيق.

ثانياً: ممارسة كاملة للحقوق والحريات في الاجتماع والتظاهر السلمي.

ثالثاً: عدالة مستقلة وعصرية.

رابعاً: ضمان أمن الأشخاص والممتلكات.

خامساً: صحافة ووسائل إعلامية حرة ومسؤولة وفعالة. سادساً: هوية وذاكرة وطنيتان ثابتتان، مع تعزيز الممارسات الدينية الأصيلة في المجتمع الجزائري، قصد التشجيع على النفوذ الديني، الوسطي والمتسامح ونشر السلم، إلى جانب الوفاء لقيم نوفمبر. كما أن المكونات الأساسية الثلاثة وهي: الأمازيغية والعربية والإسلام، هي أساس انتمائنا إلى حضارة تمتد جذورها إلى آلاف السنين.

سابعاً: علاقة وظيفية تكاملية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، في ظل الاحترام والثقة المتبادلة.

أما بموجب الفصل الثاني؛ من الواجب تجديد النمط الاقتصادي للجزائر، على أساس النموذج الاقتصادي في كل أبعاده وترسيم استراتيجية اقتصادية متناسقة.

وتمثل الهدف الأخير في الخروج من المنظومة الريعية والبيروقراطية.

ولتحقيق ذلك، ينبغي تفضيل ثلاثة محاور، تنصب عليها الجهود؛ وهي الإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي ومحاربة البطالة وترقية التشغيل.

أما الإصلاح العميق للمنظومة المالية، مقرر ضمن أربعة (4) اتجاهات:

- إصلاح النظام الجبائي الذي يضمن العدالة، من خلال إعفاء المداخيل الشهرية التي تقل عن 30.000 دينار جزائري، والفعالية والسرعة في تحصيل الضرائب،

- وضع قواعد جديدة لحوكمة الميزانية: وفي هذه النقطة يتطلب تلبية الطلب الاجتماعي طرحاً جديداً للدولة تقوم أفكاره الرئيسية على تقليص نفقات تسيير الدولة، من جهة، والتخلي، من جهة أخرى، عن نموذج الإنعاش عن طريق النفقات العمومية فقط وإعادة تفعيل الاقتصاد، من خلال فتح فضاءات ونوافذ جديدة لفرص الاستثمار والحلول البديلة.

أولاً: الجبهة الاجتماعية، حيث يجب أن توفر الضمانات من أجل تكافؤ الفرص، وتهيئة مناخ تطبعه الثقة والدعم، انطلاقاً من أن الجزائر الجديدة التي نطمح إليها لا تقصي أحداً.

ثانياً: الجبهة الاقتصادية التي يظل التحدي الرئيسي فيها، يتمثل بالتأكيد، في إعادة بعث الاقتصاد الوطني. وسيكون من الضروري أيضاً طمأنة المتعاملين الذين تأثروا من عدم ملائمة الخيارات التي تم تحديدها في مجال التسيير الاقتصادي، من عرقلة آليات المنافسة، ومن عدم الاستقرار التشريعي.

ولقد أدت الأساليب القديمة التي تجاوزها الزمن إلى تفاقم الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية؛ فأسهمت في الوقت نفسه في إعاقة المبادرات بدلاً من تحفيز ظهورها.

والواقع أن المعالم المرجعية لعمل الحكومة قد حدد بشكل كامل في برنامج السيد رئيس الجمهورية، فهي تقدم رؤية ونهجاً وبرنامجاً في قطيعة تامة مع الممارسات السابقة، وتقوم على ثلاثة مبادئ وهي التنمية البشرية، والانتقال الطاقوي، والتحول الرقمي.

السيد الرئيس بالنيابة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

يتمحور مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، حول خمسة (5) فصول:

أما الفصل الأول، وعنوانه «من أجل جمهورية جديدة نابعة من عمق التطلعات الشعبية»، هناك طموح لإعادة تأهيل مؤسسات الدولة، على نحو يجعلها لا تنبثق إلا عن الإرادة الشعبية دون سواها وكذا وضع حد لوضعية الفساد. وكما أشار إلى ذلك السيد رئيس الجمهورية في الالتزامات الـ 54 التي تعهّد بها، ومن خلال توجيهاته وتعليماته الصادرة خلال اجتماعات مجلس الوزراء وكذا تصريحاته للصحافة الوطنية، فإن الجزائر ستكون على موعد لتأسيس دستور جديد، يضع أسس جزائر ديمقراطية واجتماعية، تأخذ هويتها بعين الاعتبار.

ولتحقيق هذه الغاية، فإن الجهود ستتركز على سبعة محاور:

أول محور: السعي لإيجاد نمط جديد للحكم، مجدّد، وعصري، ويتسم بالصرامة والشفافية، ومن شأنه ضمان ترسيخ القيم والمعايير الأخلاقية وأخلاق الحياة العامة

- أما عصرنة المنظومة المصرفية والمالية، مع إقامة بنوك متخصصة وصناديق استثمارية مخصصة، على التوالي، لسلوك المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة (Start-up) وكذا فتح أول وكالة بنكية جزائرية في الخارج.

- تطوير الإعلام الإحصائي والاستشراقي، وبصورة رئيسية من خلال الإنجاز القادم للإحصاء العام للسكان والإسكان، وامتداداً لذلك استكمال الدراسة الاستراتيجية «استراتيجية الجزائر 2035».

- التجديد الاقتصادي، الذي يرافق الإصلاح المالي، يستلزم سياسة اقتصادية جديدة، تتمحور حول التوجهات الاستراتيجية الكبرى الثلاثة الآتية:

- هيكلية الاقتصاد حول القطاعات المستخدمة للتشغيل والحاملة للاندماج، من باب الأولوية لكل موارد البلاد، والمتجهة نحو التصدير.

- إستحداث بيئة للأعمال، شفافة وعادلة ومواتية للاستثمار والمقاولاتية.

- العمل على إبراز اقتصاد جديد يقوم على الابتكار والتنافسية والمعرفة.

وسوف يكون الأمن الغذائي، والتحول الطاقوي، والتحول الرقمي في صلب هذا التجديد.

- محاربة البطالة وترقية التشغيل، نطمح إلى تسيير التحولات في سوق العمل والتخفيف من آثار التجزئة، من جهة، وإدراج النشاط العمومي في مجال التشغيل، بمفهوم الانسجام، والتوافق فيما بين مختلف العوامل، على مختلف مستويات القرار، من جهة أخرى.

ولهذا الغرض تم إقرار ثلاثة مسالك، تتمثل في:

- إعادة تنظيم وتعزيز جهاز المساعدة على الاندماج المهني.

- ملائمة برامج التكوين واحتياجات سوق العمل.

- ودعم استحداث النشاطات لفائدة الأجراء ذوي الكفاءات والمهارات في ميدان نشاطهم، من أجل تشجيع المقاولاتية.

وبموجب الفصل الثالث، وعنوانه «التنمية البشرية والسياسة الاجتماعية» فإن الأهداف المسطرة تتعلق بالتنمية البشرية والسياسة الاجتماعية وإطار المعيشة.

- التنمية البشرية، وتشمل أربعة ميادين كبرى:

- التربية والتعليم العالي والتكوين المهني.

- الصحة.

- الثقافة.

- والرياضة.

في مجال التربية، تم التركيز على إجبارية التمدرس، خصوصاً، مع التكفل بالتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة والإصلاح البيداغوجي، ولاسيما لترقية فروع الرياضيات والتقنيات الرياضية وتحسين حوكمة المنظومة التربوية، ومهنية المستخدمين عن طريق التكوين، ودعم التمدرس والحوار والتشاور مع الشركاء الاجتماعيين.

وفي مجال التعليم العالي، سوف يتم الانطلاق في التغييرات الضرورية من أجل تقديم تعليم عالي الجودة، وتكوين النخب وأقطاب البحث المرجعي، الكفيل بالاستجابة لتطلعات المؤسسات، من خلال تزويدها بالموارد البشرية التي تمكنها من انتزاع موقعها في السوق في ظل العولمة.

وفي مجال التكوين المهني، فإن الأعمال سوف تتمحور حول تحسين نوعية التكوين والتعليم التقني والعلمي والتكنولوجي، وإنشاء البكالوريا المهنية، وعصرنة ورقمنة النشاطات، وتحسين جو العمل وظروفه.

وفي مجال الصحة والحصول على العلاج، فإن المحاور ذات الأولوية في مخطط عمل الحكومة، تستهدف بصورة رئيسية، أنسنة النشاط الصحي، ولاسيما تحسين الاستقبال والتغطية الصحية للسكان، مع إجراءات تشمل بصورة رئيسية، ما يأتي:

- تعزيز تكوين المهنيين في الصحة.

- الوقاية من الأمراض المتنقلة ومحاربتها.

- التكفل بالأمراض غير المتنقلة والمخاطر المرتبطة بالبيئة والمناخ.

- تعزيز البرامج النوعية في ولايات الجنوب والهضاب العليا.

- صحة الأمومة والطفولة.

وفي مجال الثقافة، فإن المدرسة قد تم وضعها في قلب النشاطات الفنية والثقافية، من أجل جعلها «حاضنة» الفنون والإبداع، وذلك إلى جانب تثمين وترقية التراث الثقافي، وكذلك تشجيع الصناعة السينماتوغرافية.

وفي مجال ترقية النشاطات البدنية والرياضية ورياضة النخبة، فإن أعمال الحكومة تستهدف ترقية الرياضة في

ومن جهة أخرى، فإن الجالية الجزائرية في الخارج سوف تكون في صدارة انشغالات السياسة الخارجية، وستعكف الحكومة، بشكل أخص، على إشراك الكفاءات الوطنية بالخارج في مسار التجديد الوطني.

وبموجب الفصل الخامس، وعنوانه «تعزيز الأمن والدفاع الوطني» فإن الجيش الوطني الشعبي سيواصل عمله، في إطار مهامه الدستورية، في مجال الدفاع الوطني والسيادة الوطنية؛ وذلك عبر الجهود الثابتة والمستمرة في ميدان عصنة مكوناته واحترافيتها.

وزيادة على مساهمة الجيش الوطني الشعبي في فك العزلة عن المناطق الحدودية وتأمينها، فإنه سيواصل مشاركته الفعالة في التكفل الطبي والصحي بالمواطنين في المناطق المعزولة، ولاسيما على مستوى مناطق الهضاب العليا وفي الجنوب.

السيد الرئيس بالنيابة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

إن رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون عازمون على المضي قُدماً مع كل القوى الوطنية، عبر الحوار والتشاور والشراكة الصادقة والنزيهة، من أجل جعل بلدنا الغالي في مأمن من كل المخاطر بصورة نهائية، وبذلك تتجلى مسؤولية كل القوى السياسية والنخب الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، وجميع المواطنين والمواطنات، في التجنيد والعمل سوياً لبناء هذه الجزائر التي ضحى في سبيلها ملايين الشهداء والمجاهدين منذ 1830.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق)

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد الوزير الأول؛ وبعد هذا العرض نمر مباشرة إلى النقطة الثانية من جدول أعمالنا، وهي مناقشة مضمون مخطط عمل الحكومة.

وقبل التطرق إلى هذا، أوافيكم ببعض المعلومات: عدد المسجلين للتدخل في المناقشة هو (64) متدخلًا، وعدد التدخلات الكتابية هو (8)، وعلى هذا الأساس نطلب من الإخوة الأعضاء التقيد بمدة التدخل الممنوحة لهم والمحددة بـ (7) دقائق بعد اجتماع المكتب وبعد إجراء

الوسط المدرسي والجامعي والرياضة في البلديات، وكذلك الرياضة لدى ذوي الاحتياجات الخاصة والرياضة النسوية.

- ترتكز السياسة الاجتماعية على ستة (6) محاور منها: رفع القدرة الشرائية للمواطن وتعزيزها، من خلال رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون (SNMG).

- التكفل بالفئات الهشة من السكان، لا سيما منهم الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة والأشخاص المسنون.

- الحفاظ على منظومة الضمان الاجتماعي وتدعيمها، بالعمل على توسيع قاعدة المشتركين والإدماج التدريجي للأشخاص العاملين الذين يشتغلون في القطاع الموازي.

- الحصول على سكن، من خلال استهداف الأسر ذات الدخل الضعيف، من باب الأولوية، وذلك بفضل الانطلاق في المشروع الجديد لمليون سكن، مع التجهيزات المرافقة والتهيئات الضرورية، خلال الخماسية 2020 - 2024.

- الحصول على الماء الشروب وتوزيع الغاز.

- تلبية حاجات تنقل الأشخاص ونقل البضائع، من خلال تحسين ظروف الحركة، عن طريق ضمان نقل عصري وفعال، يستجيب لمعايير الأمان وريح الوقت والتكاليف والحماية البيئية.

- يتجسد إطار المعيشة الجيد من خلال:

- تهيئة الإقليم والمشاريع المندمجة.

- احترام قواعد التعمير والمعايير.

- حماية البيئة والتنمية المستدامة.

وبالنسبة للفصل الرابع، وعنوانه «من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية».

إن الأمر يتعلق بتعزيز مكانة بلادنا عبر دورها «كقوة إقليمية» وفيه لعقيدتها ومبادئها الأساسية في احترام سيادة الدول واستقلالها وحرمة أراضيها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام قواعد حسن الجوار، والتسوية السلمية للنزاعات، ودعم القضايا العادلة.

سندعم المبدأ الاقتصادي للدبلوماسية وسوف تتجسد الدبلوماسية الاقتصادية، من خلال إحداث وكالة للتعاون والتنمية التي أعلن عنها السيد رئيس الجمهورية، بمناسبة انعقاد القمة الإفريقية.

كما يتم القيام بوضع دبلوماسية ثقافية، تكون في خدمة إشعاع بلادنا ونفوذها.

المشاورات مع رؤساء الكتل البرلمانية.

وكما يقال في المثل: «قلل ودل».

والكلمة للمتدخل الأول وهو السيد أحمد بوزيان؛ فليفضل مشكورا.

السيد أحمد بوزيان: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

المحمود هو الله جل جلاله، المصلى عليه النبي وآله، والمدعوه له الوطن ورجاله أما بعد؛

إسمحوا لي أن أخرج قليلا عن بروتوكولات المداخلات النمطية، ذلك أنني أنتعش في حقل لا يمت بصلة إلى السياسة، وأنتعش أكثر كلما ابتعدت عنها، فإذا بي أجد نفسي في قلبها دون مشيئتي، مما جعلني أخشى التكرار وأمج لغة الخشب التي جعلت الأذان تشمئز وتنفر منها، فمعذرة إن زل لساني أو تعثرت فصاحتي.

يقول جبران خليل جبران: «ما أتعس الذي يعطيك ما في جيبه ليأخذ ما في قلبك»، وهل تعشق القلوب إلا الصدق، فهو الذي يبقى عندما يزول كل شيء لأنه جسور القلوب إلى بعضها وحبل الأرواح وهو مقام الصفاء والنقاء وهو الذي أوصل سيدنا أبا بكر إلى مقام الصديقية لقوله تعالى: «والذي جاء بالصدق وصدق به»، لذا تزكو النفوس به وتكون محل نظر الله بجداره، وإن كنا هذا ما ندعو الآخر إليه، فنحن أولى بالاتصاف به لقول الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله، عار عليك إن فعلت عظيم.
نرحب بالسيد الوزير الأول وطاقمه الحكومي، متمنين لهم التوفيق والرشاد في تأدية مهامهم النبيلة.

بعد هذه التوطئة أدلف إلى أهم النقاط التي سأتيرها في هذه المداخلة والتي أكتفي من خلالها بالتطرق إلى نقطتين أساسيتين، أراهما من الأهمية بمكان، ويتعلق الأمر بالشق السياسي والشق الاقتصادي.

لا أحد ينكر الاستقرار السياسي الذي نعيشه حالا ونتطلع إليه مالا وهو أهم عنصر في نمو الدولة والمجتمع والأمة.

قال تعالى ممتنا على قريش: «الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف» هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي، فإن الجزائر استنهضت هممتها واستعادت عافيتها وها هي رقم فاعل في المحافل الدولية ولا يحتاج هذا

إلى تدليل أو برهنة.

وإذا كان الاستقرار السياسي يمثل جناح الإقلاع الحضاري لهذه الدولة، فإنه لا يتم له ذلك دون الجناح الآخر، المتمثل في الاستقرار الاقتصادي، فشرعية هذا الأخير هي تضيي وجودها وشرعيتها على الشق السياسي. من هنا، فإنه مما أثار انتباهنا في مشروع مخطط عمل الحكومة، المعروض علينا للنقاش والمتضمن لأهم المحاور التي أولتها الحكومة حيزا كبيرا من الاهتمام وهي الاعتماد على الثالوث الاقتصادي، المتمثل في الأمن الغذائي والانتقال الطاقوي والاقتصاد الرقمي، فإني أرى من موقعي أن الثالوث لا يمثل إلا عشر الجبل الجليدي الطافي فوق الماء، أما التسعة أعشار الأخرى، فإني أراها متمثلة في ثالوث آخر وراء الستار وهو الإصلاح الجبائي، الاقتصاد الموازي وقانون الصفقات العمومية.

وللتفصيل في هذا الثالوث، فإننا وإن كنا نعصد ما جاء في المخطط وما تعتزم الحكومة تجسيده، غير أننا حينما تواجهنا الأرقام - ولا فرار منها - فإن ناقوس إعلان التصدي لمكافحة الغش الجبائي يدق بقوة، إذ وصلت نسبة تحصيل الجباية إلى مستويات جد متدنية، فإني أزعم هنا أن الحكومة بحاجة إلى آليات أخرى أكثر نجاعة لتطبيق ظاهرة التملص الجبائي والحد منها على الأقل في المدى القريب المنظور.

أما بالنسبة للاقتصاد الموازي، فلا بد من الإسراع في سن قوانين صارمة وراذعة، من جهة ومحفزة، من جهة أخرى، لأولئك الذين يريدون الخروج من هذه الدائرة إذ إن هذه الآفة أرهقت الدولة وألقت بظلالها السوداء على المواطن، كونه يعيش تداعياتها يوميا، لذا يجب تعرية وكشف أصحاب هذا النوع من الاقتصاد الذي يتحرك وسط المجتمع باللاءات الثلاثة:

- لا ضريبة - لا فوترة - لا مراقبة بنكية.

هذه الآفة الخطيرة هي التي تلقفت كل المردولات التي قويت بها العصب وتغوّلت من المال الفاسد إلى الشراء غير المشروع، مما جعلها تتسهم ذروة معايير الانتقاء الاقتصادي والسياسي، فأصبحت الوجه الآخر للحنكة السياسية والنموذج الاجتماعي والقذوة للحالين بالمناصب السامية في الدولة.

وفي، تصوري، أن آليات الخروج من هذا النفق تنبني على مخرجين اثنين، يعودان بالنفع والفائدة على الحاكم

الأخيرة، دون أن يسأل من أين لك هذا؟ ونأمل ألا ينتهي الأمر عند إنهاء المهام، بل إلى المحاسبة واسترجاع الأموال المنهوبة بأحكام قضائية، وأملنا في العدالة كبير، بعدما أعيد لها دورها في الجزائر الجديدة، لأن الحق يعلو ولا يعلى عليه، ولا أدل على ذلك قبوع رؤوس العصابة من كبار مسؤولي الدولة في السجون وهو - في رأيي - عنوان دولة القانون الجديدة...

السيد مصطفى جغدالي (نقطة نظام): سيدي الرئيس بالنيابة؛

نحن نريد من المتدخلين أن يصعدوا إلى المنصة، واجه من تخاطب، بما أنها الدولة الجديدة. على المتدخلين أن يصعدوا إلى المنصة، لمواجهة من يخاطبونه، والسلام عليكم.

السيد أحمد بوزيان: سيدي الرئيس هل أكمل تدخلتي؟

السيد الرئيس بالنيابة: نعم، تفضل.

السيد أحمد بوزيان: وأملنا في العدالة كبير بعدما أعيد لها دورها في الجزائر الجديدة، لأن الحق يعلو ولا يعلى عليه، ولا أدل على ذلك قبوع رؤوس العصابة، من كبار مسؤولي الدولة في السجون، وهو في رأيي عنوان دولة القانون الجديدة، التي نادى بها السيد الرئيس أثناء حملته الانتخابية وتأدية اليمين الدستورية وكما تمنّاها الشعب الجزائري برمته.

والله من وراء القصد، وشكرا لكم على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد أحمد بوزيان؛ الكلمة الآن للسيد أحمد خرشي، فليتفضل.

إسمحوا لي، من يريد أن يتكلم من مكانه، فله ذلك، لأن الأمور كلها منظمة هنا لكي يتكلم كل عضو من مجلس الأمة من مكانه، وإن شاهدتم ما حصل بالمجلس الشعبي الوطني، أي أنهم لم يتمكنوا من التكلم من أماكنهم، فيعود السبب في ذلك إلى عطب في الجهاز؛ ولهذا فلا يوجد أي معنى سياسي آخر.

والمحكوم معا، فمن جهة الحكومة لإثبات جدارتها وحسن نيتها، من خلال مخططها هذا، ومن جهة الشعب تكسب ثقته ودعمه إذا تحولت أقوالها إلى أفعال.

وتكمن هذه الآليات في طريقة استرجاع الأموال الطائلة المتحركة في هذا الاقتصاد الموازي، بحيث تمهل الحكومة أصحابها مدة ستة أشهر لإيداعها البنوك، وإلا تبرر موقفها باضطرارها إلى تغيير لون العملة بعد هذه المدة - أخص فئة 1000 و2000 دينار، في هذه الحالة فقط ودائما في تصوري يكون الحل عمليا والمنفعة عامة وتحاز إليها ثقة الشعب بحذاقها.

يقودنا الحديث عن الاقتصاد الموازي إلى الفساد الإداري والمالي ومتسببا تهما في الجزائر، وأوضح ما يكون في هذا الفساد من قانون الصفقات العمومية - الأداة الأكبر والأكثر هدرا وتبيدا للمال العام - في مقابل تعطيل أدوات الردع والرقابة، فلقد أجمع جل فقهاء وشيوخ الفقه الدستوري والإداري بأن قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام بنسخته الأخيرة تحت رقم 15 / 247، لما احتواه من تجاوزات وثغرات كرسست فلسفة اللاعقاب، وتضمنت مواد امتيازات خيالية لفئة رجال المال والأعمال، بتضمينه سياسات التسبيقات التي تعتبر سابقة خطيرة في صناعة النصوص القانونية في غياب الرقابة التي تم تحييدها لخدمة هذا الغرض.

من هذا المنطلق، فإني أعتبر أن هيئة الدولة الجديدة وبناء أركانها يرتكز على إصلاح منظومة الصفقات العمومية، باعتبارها الوسيلة الوحيدة لصرف المال العام والتسيير المالي للدولة، ولا يتأتى ذلك إلا بتفعيل المرصد الوطني للطلبات العمومية، كهيئة تعنى بالتحديد الدقيق للطلب العمومي ومتابعة إجراءات إبرام الصفقات العمومية من طرف هيئة وطنية، تعزز بهيئات ولائية ذات مصداقية، تتشكل من كفاءات وإطارات تقنية ومالية تسهر على إبرام جميع الصفقات على مستوى الولاية، في سياق مبدأ المنافسة والمساواة وحماية المال العام.

وما أفرزه قانون الصفقات العمومية سابق الذكر، هو ظهور طبقة سياسية بائسة، امتازت بالثراء الفاحش، ممتطية منبر الوظيفة العامة، متمثلة في الكثير من المنتخبين من قبل الشعب والمعيّنين من طرف الدولة، عاثوا في الأرض فسادا ومن بين هؤلاء من تم إنهاء مهامه في حركة الولاية

المسؤولية في الدولة، وكل من يناصح ويصارع ويقول الحق تأتيكم تقارير عنه ويصنف في خانة المغضوب عليهم. تطاولوا علينا وحدثونا كثيرا عن الشرف والوطنية وتغنوا طوالا ومرار بحب الوطن، لكن تمنينا أن نرى كل هاته الخصال في سلوكياتهم وأخلاقهم ومعاملاتهم. السيد الوزير الأول،

ثق وتأكد واطمئن أن كتلة حزب جبهة التحرير الوطني، كتلة متماسكة ومتجانسة، ستمنحك الثقة في آخر جلستنا هاته، لكن كلمة الحق لا بد أن تقال. أوصاني والذي - رحمة الله عليه - والذي كان ضابطا في صفوف جيش التحرير الوطني والذي ضحى بالنفس والنفيس، من أجل أن أعيش حرا طليقا في بلدي.

فقال لي «... يا بني إن لم تستطع قول الحق فلا تصفق للباطل...».

السيد الوزير الأول، لقد أنعم الله على جُل من تبوأ المسؤولية بنعمة لا يدرك البعض قيمتها، ألا وهي حزب جبهة التحرير الوطني التي كانوا يتكئون عليها عند الوهن ويلجؤون إليها عند الخوف ويقتاتون منها عند الجوع ويختبئون تحت سقفها عند الشمس أو المطر، لكن سرعان ما جاء الإعصار العابر إلا فتنصلوا منها وتبرؤوا منها وجعلوا من الحزب ظهرا يركب ودرعا يحلب ومريضا يعزل وعجوزا مقعدا وشماعا تعلق عليه هموم ومآسي الوطن، فرفقة بها، سيدي الرئيس، ألا يكفيكم أنها حررت البلاد والعباد وجعلت من نكرات قامات يحسب لها ألف حساب؟! السيد الوزير الأول،

ليس بمكابر أن تظن أن حزب جبهة التحرير الوطني محل مقايضة الآن، وخاصة من طرف بعض الشخصيات أو الأحزاب السياسية والذين تبوؤوا مناصب المسؤولية وهم بالأمس القريب يجرون المواطن ويحثونه على التمرد والعصيان ضد نظام جعل منهم رجالا ونساء، حيث كانوا ينهقون كالضفادع المحمولة على أطباق التبريد والتزييف وتلك المسلوقة والمروجة لبضائع التزوير وسلع التزييف والتحريف.

إن نتائج الانتخابات قد أفحمت المشككين وأبهرت الغمازين واللامازين في الداخل والخارج، لكن لا ضرر ونحن في زمن العرابين وما أحوجنا إلى كثرة العرابين في هذا

على مهلك! على مهلك! في الخلاصة، أطلب منكم الهدوء، من فضلكم الهدوء، من يريد أخذ الكلمة من مكانه فليفضل ومن يريد الصعود إلى المنصة ليلقائها فليفضل. هذا كل ما في الأمر.

(تصفيق)

الكلمة الآن للسيد أحمد خرشي؛ تفضل.

السيد أحمد خرشي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي وزملائي أعضاء المجلس،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

السيد الوزير الأول،

أعرفك جيدا ومليا وأكن لك كل الاحترام والتقدير وعرفتكم رجلا طيبا وخلوقا محترما، مما وسمك ثقة السيد الرئيس لهذا المنصب، لتكون خادما لوطنك وشعبك، لكن معذرة، إن مداخلة هاته موجهة للسيد الرئيس وأطلب منك - إن سمحت - أن تنقلها حرفيا وبكل أمانة وإخلاص وصدق كما عهدتك سابقا، فقل له:

يا سيادة الرئيس،

لا يخذلنا هتاف الأحزاب بالوطن، فالأحزاب في السر ليست الأحزاب في العلن.

شكرا - سيدي الرئيس - لمواقف أيقظتنا وصنعتنا من جديد؛ وشكرا لعلاقات توقعنا منها الكثير ووجدنا منها القليل؛ وشكرا لدروس لم تكن في الحسبان غيرت في حياتنا كثيرا من المفاهيم، أدركنا أن الوضوح الشديد شيء سيء وإن الغموض مطلوب وأن الابتسامة لها أكثر من معنى وأن بعض الوجوه من حولنا ترتدي أكثر من قناع وأن مواقف بسيطة تجعلنا نعيد ترتيب الأشخاص من جديد.

لقد تجاهل البعض أن الإنسان الذي يشبه النقود، وهي بوجهين، فإنه يقضي طول حياته يتجول بين جيوب الناس. السيد الوزير الأول، أخبر السيد الرئيس أنني أعلم، وهو يعلم علم اليقين، أن كل من يراوغ ويجادل وينافق ويجامل، تعلق له أوسمة الشرف والاستحقاق ويتبوأ أعلى مراكز

وأنا متأكد أن التاريخ سينصفك وسيكون لك لا عليك .
ووفقكم الله وشكرا .
(تصفيق)

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للأخ السيد أحمد
خرشي؛ أحيل الكلمة الآن إلى السيد ناصر بن نبري،
فليتفضل مشكورا.

السيد ناصر بن نبري: بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد
صلى الله عليه وسلم. أما بعد؛
السيد الرئيس بالنيابة،
سيدي الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تدخل اليوم بمناسبة مناقشة مخطط عمل الحكومة،
يتركز حول قطاعات ذات أهمية استراتيجية من أجل
تحقيق القفزة الاقتصادية التي نسعى إليها جميعا، ويتعلق
الأمر بـ:

- قطاع الفلاحة،
- وقطاع البيئة،
- وقطاع الغابات،
- وقطاع الصيد البحري،
- وقطاع السياحة.

السيد الرئيس بالنيابة،

إننا اليوم أمام فرصة تاريخية لوضع قطار الجزائر على
السكة من جديد، واستدراك مافات، لأن الأمر لا زال ممكنا،
بفضل الوعي والهبة الشعبية، وتناغم القيادة السياسية
للبلاد مع هذا التوجه الشعبي نحو التغيير.

ولا يمكن الحديث عن السيادة الوطنية واستقلال القرار
السياسي وتحقيق ديناميكية اقتصادية، دون الحفاظ على الأمن
الغذائي، ومن هذا المنطلق، يصبح التوجه نحو قطاع الفلاحة،
السياحة، الصيد البحري، والصناعة، خيارات استراتيجية، لا
بديل عنها للخروج من التبعية لمداحيل النفط.

الوقت بالذات. إن حزب جبهة التحرير الوطني الذي أدلى
بثقله عبر قواعده النضالية، وأقول عبر قواعده النضالية في
الانتخابات الرئاسية، وكان موقف قواعده معروفا ومحسوما
فقد بايعوك، سيدي الرئيس، ومنحوك الثقة الكاملة أنصفوك
وناصروك وأزروك ووثقوا بك، فثق بهم لأنهم رأوا فيك عدلا
وإنصافا وتجردا.

أظن، السيد الرئيس، أنهم لا يستحقون كل هذا
التجاهل وكل هذا التناسي وكل هذا التلاشي وكل هذا
الاستخفاف.

فرقا بهم، إنهم كانوا معك فكن معهم، كانوا برفقتك
فكن برفقتهم، إنهم أبناء الجزائر يا سيادة الرئيس.

إن الأفلان يقرر من هذا المنبر ويؤكد من جديد مشاركته
في إثراء ومناقشة مسودة الدستور، مشاركة فعلية لا شكلية،
رغم محاولة بعض الأطراف تجاهله وإضعافه وتشتيت
صفوفه.

إن الأفلان ليس كالذين تنصلوا من مسؤولياتهم تجاه
الإصلاحات السياسية المطروحة، بعد أن باركوها أيما مباركة
وهلّلوا لها أيما تهليل، فكل من مكن له أن تكون له أجنحة
وعجز عن الطيران لم يبق له إلا أن يؤكل.

ومن العجب العجاب، أن نرى بعضهم يغير من خطابه
عن عجل بعد أن مكنوا من المسؤوليات وارتدوا ثوب
الضحية وينعتون غيرهم بالجلاد ويتبنون من الأمجاد
والبطولات غير التي لم يصنعوها يوما، وينصبون أنفسهم
ناطقين رسميين باسم الشعب وكأن هذا الشعب لا يعرف
من معه ومن عليه، وراحت تسول لهم أنفسهم وتصور لهم
أوهامهم، أن الفرصة قد حانت للانقضاض على الفريسة
وكان هناك فريسة وإن حزب جبهة التحرير الوطني لم ولن
تكون فريسة لأن من يرى السم لا يشعر كمن شرب.

السيد الرئيس، بايعناك يوم الانتخابات ونحن على
البيعة ملتزمون وننتظر منك وعودك وأكبر وعد أن تقضي
على ما تبقى من رؤوس الفاسدين.

نصبت كقراض أول للبلاد وكان العهد مسؤولا والوعد
مقبولا والنتائج سارة منذ تشريفك بهذا المنصب، فكن
القاضي الذي لا يفرق بين شعبه ولا يحمل الضغينة لأي
كان، الرجل الجامع ذو الصدر الرحب، الرجل العادل،
الرجل المنصف الذي لا يرضى إلا بكلمة الحق.

العمل على توسيع وتطوير موانئ الصيد، والعمل على ترقية صادراتنا من الثروة السمكية، بما يعود على الخزينة العمومية بمدخيل معتبرة في حال تم استغلال هذا المورد على أحسن وجه.

سيدي الرئيس بالنيابة،

يبقى قطاع السياحة واحدا من الخيارات العملية الخلاقة للثروة والتي لا يجب التعامل معها كنافلة اقتصادية أو مورد تكميلي، ويكفي التذكير بأن العديد من الدول تعتبر مدخيل السياحة أحد أهم موارد ميزانياتها، لكن - مع الأسف - لا يزال قطاع السياحة رغم الثراء الطبيعي عندنا، بعيدا كل البعد عن الفعالية الاقتصادية والمردودية المالية المرجوة، رغم الخطاب السياسي المتفائل، في ظل تدني خدماتنا السياحية وارتفاع الأسعار وغياب التنافسية.

يجب إعطاء أهمية لمناطق التوسع السياحي وحمايتها من البناء الفوضوي، والقيام بالتهيئة في مخططات التهيئة العمرانية، وكذا تهيئة شواطئنا، وترقية السياحة الحموية والجبلية، وتشجيع أصحاب الوكالات السياحية على جلب السواح من الخارج.

أختتم تدخلني بانشغالات متفرقة:

- أطلب إعادة الحصة المخصصة من السكن لفائدة سكان الشاليهات بولاية بومرداس، والمقدرة بـ 5000 وحدة.

- رفع التجميد عن مشروع مستشفى خميس الخشنة.

- رفع التجميد عن أشغال استكمال الطريق الوطني

الساحلي رقم 24، والطريق الوطني رقم 68.

- تسجيل إنجاز مشروع الميناء بدلس (القوس).

- رفع التجميد عن استكمال مشروع ملعب برج منايل،

الذي توقف عن الأشغال منذ سنة 2014.

وكذلك هناك نقطة - سيدي الرئيس - مهمة وهي ما سُجل في السنوات الأخيرة، بخصوص التحايل في عمليات مسح الأراضي على المستوى الوطني، ما ترك فوضى في تصنيف العقار وإدخال المواطنين في متاهات العدالة والإدارة، من أجل استرجاع حقوقهم، خاصة ما ترتب عن التعليم رقم 3335، المؤرخة في 17 مارس 2016، الصادرة عن وزارة المالية، الخاصة بالشيوع، والتي يجب إعادة النظر فيها، بسبب إجحافها في حق الملكية المكفولة دستوريا، فهل يعقل أن تعليمية تلغي قانونا؟!

وللحديث عن قطاع الفلاحة، لابد من الحديث - بداية - عن الإطار الإداري والقانوني الذي يشرف على تسيير هذا القطاع الهام، وأعني به وزارة الفلاحة، والتي بإطارها الحالي وقبل شهرين فقط، كانت تشرف، إداريا ووظيفيا، على ثلاثة قطاعات، وهي قطاع الفلاحة بكل ما يحمل من ثقل وتشعبات، وقطاع الصيد البحري، وقطاع الغابات. والآن والحمد لله أصبحت تشرف على قطاعين اثنين، وهنا أقول أن العبء مازال ثقيلا يصعب تسييره، خاصة وأن وزارة الفلاحة لديها ملف جد حساس وأعني به ملف العقار الفلاحي، وصعوبات الاستصلاح والتسوية، ورهان تحقيق الاكتفاء الغذائي من ناحية الحبوب، التي تكلف الخزينة العمومية 1.5 مليار دولار سنويا، ورهان تقليص فاتورة استيراد الحليب الذي يقارب الـ 1 مليار دولار، وكذا معالجة ملف ترقية الصادرات الزراعية نحو الخارج، والقضاء على مشاكل التخزين.

ولا يمكن - سيدي الرئيس - الحديث عن تحقيق بيئة سليمة ونظيفة، دون التطرق لقطاع الغابات الذي يعتبر قطاعا اقتصاديا واجتماعيا وعلميا. وهنا أتقدم باقتراحين: وهو أن يتم إلحاق قطاع الغابات بوزارة البيئة، نظرا للارتباط العضوي بين دور الغابات في الحفاظ على التوازن البيئي، وفق ما هو متعارف عليه دوليا، لبلوغ الحد الأدنى من الغطاء النباتي، من خلال التشجير والاستصلاح. وهي أهداف تدخل في صلب برنامج وزارة البيئة.

وأن يتم إعادة قطاع الغابات إلى ما كان عليه سنوات السبعينيات، حينما تم تكليف كتابة الدولة لتسيير القطاع، والذي أثبت فعالية ومردودية في الميدان ومقارنة بما هو عليه الوضع اليوم، حيث أصبح القطاع اليوم مهمشا ويسير بطريقة ثانوية، فيجب رد الاعتبار لهذا القطاع الحيوي والفعال، من أجل الحفاظ على التوازنات البيئية وتغيرات المناخ.

أما قطاع الصيد البحري، ونظرا لأهميته في المساهمة في الاقتصاد الوطني، فقد خصصت له الدولة وزارة مستقلة، ووزيرا يعتبر ابن القطاع، والذي تتمنى أن يساهم في تنمية الثروة السمكية واستغلالها، وبعث الصناعات التحويلية، المرتبطة بهذه الثروة، وتشجيع استغلال شريطنا الساحلي، الممتد على مسافة 1200 كلم، إضافة للسدود والحوجز المائية التي يتم تربية الأسماك بها بمختلف الأنواع؛ وكذا

ذلك، سيدي الرئيس بالنيابة، السيد الوزير الأول ما أردت أن أساهم به في مناقشة المخطط المعروض أمامنا اليوم. شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للأخ السيد ناصر بن نبري؛ والكلمة الآن للسيد حميد بوزكري، فليفضل.

السيد حميد بوزكري: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة الفاضل،

معالي الوزير الأول المحترم،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تضمن المخطط المعروض أمامنا للنقاش، تصورا عاما وتشريحا للوضع المعقد الذي تعيشه البلاد، من تحديات كبيرة لمشاكل مستعصية، ناتجة عن تراكمات لسنوات عديدة.

هذا المخطط الذي أرى أفكاره نظرية، أتمنى بكل صدق أن تترجم في الميدان، هنا يكمن مربط الفرس، لأن الحكومة باعتبارها سلطة تنفيذية، لا يمكنها الالتزام لوحدها بالوصول للهدف المنشود وهو استرجاع ثقة المواطن في دولته.

إن ما تعيشه الإدارة المحلية والمركزية في الكثير من مفاصلها، من فساد وبيروقراطية وضعف للأداء سيرهن طموح الحكومة ويقضي على حلم الشعب الجزائري. لذا لا بد من التدخل بحزم وجدية، بإبعاد هؤلاء ووضع القطاع على السكة. ولا أقصد بكلامي كل إطارات الدولة، حيث ما يزال نزهاء، هم بحاجة إلى دعم وتشجيع، رغم تعرض الكثير منهم إلى ضغوطات وظلم، من طرف أصحاب مصالح. إننا نشاهد سلوكيات لا أخلاقية، من بعض أشباه الصحفيين ورواد المواقع الإلكترونية وسار على دربهم حتى بعض النواب، تقوم بنشر إشاعات ومغالطات كيدية للإطاحة بمسؤولين، وصل بالبعض إلى الابتزاز والتهديد. لذا نرى أنه على الحكومة العمل بصرامة لتطبيق القانون والقضاء على هذه التصرفات اللاأخلاقية التي تحطم الكفاءات وتزرع

اليأس والاستقرار في نفوس المبادرين والصارمين. إن ما نلاحظه يوميا وعلانية من تخوين واتهامات مباشرة للكثير من المسؤولين خلق جوا مشحونا بالصراعات وتسابق الكثير من الانتهازين، وبكل وقاحة، بتبني كل ما أتى به التغيير بعد الحراك وأصبحوا يخونون الجميع ويتطاولون على إطارات الدولة ويتهمونهم بأقبح الأوصاف ويدعونهم العدل والصدق! لكن هيهات سيفضحكم التاريخ وستترك الحكم للأيام، حتما سيسقط الفئاع!

سيدي الوزير الأول،

إن قطاع الفلاحة المعول عليه كثيرا في تنويع المداخيل وبالرغم من المؤهلات الطبيعية والبشرية التي لم يتم استغلالها بعقلانية، حيث تعرف البلاد كفاءات شبانية لا بأس بها تحذوهم إرادة وعزيمة قويتين للنهوض بالقطاع وبرهنوا من خلال استثمارات مختلفة من مختلف برامج منها (ANSEJ-CNAC) والدعم الفلاحي، أصبحوا مهنيين بالإفلاس، جراء اختلالات في التسويق والتخزين وحتى التصدير، كما لا يتوفر الكثير منهم على عقار، حيث يستأجرون أراضي من الخواص وتمنح أراضي لغيرهم ليس لهم علاقة بالمهنة.

إن الفوضى التي يعيشها القطاع وجب الوقوف عليها، لأن مؤهلات النهوض بالقطاع متوفرة، لذا نرى أنه من الضروري التعجيل بإصلاح شامل وإحصاء الناشطين الحقيقيين وكذا توفير العقار الفلاحي ووضعه تحت تصرف أهل المهنة.

كما أود أن أستفسر عن مصير المناطق الصناعية المستحدثة والتي خصصت لها مبالغ مالية وشرع في إنجاز العديد منها وحتى توزيعها على المستثمرين، هل تستمر الحكومة في استكمالها ووضعها في خدمة الاستثمار؟ أم تقومون بإعادة دراستها وتقويمها؟ كمثال: المنطقة الصناعية ببوقادير بولاية الشلف التي لم تر النور بعد.

مصير المشاريع الكبيرة التي استهلكت أموالا طائلة ولم توضع حيز الخدمة، حيث شرع في إنجازها لمدة تفوق العشر سنوات، نذكر منها محليا:

- مستشفى 60 سريرا بعين أوران بولاية الشلف، شرع في إنجازها سنة 2008 ولم ير النور لحد الساعة.

- الطريق المزدوج تنس - شلف، كذلك شرع في إنجازها سنة 2014 والأشغال متوقفة تماما.

والمواطنين وهذا بفتح حوار مع المعنيين...

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد حميد...

السيد حميد بوزكري: سيدي الرئيس، دعني أختم فقط، من فضلك 30 ثانية.

السيد الرئيس بالنيابة: تفضل.

السيد حميد بوزكري: إعادة النظر في الوعود السابقة للحكومات المتعاقبة، خاصة ما تعلق بإنشاء مستشفى جامعي بولاية الشلف وإنجاز مستشفى 60 سريرا بدائرة الزبوجة وتحويل العيادة المتعدد الخدمات ببني حواء إلى مستشفى 60 سريرا، وكذا استكمال جميع المشاريع التي شرع في إنجازها منذ مدة، كمستشفى الأمومة والطفولة ومركز مكافحة السرطان والمعهد العالي لشبه الطبي، كما وجب تدعيم القطاع بالإمكانات المادية والبشرية خاصة الأطباء الأخصائيين.

أختم مداخلتني بقول الله تعالى في محكم تنزيله:
بعد بسم الله الرحمن الرحيم «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون».
أشكركم على حسن الإصغاء ولكم مني فائق التقدير والاحترام، وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للأخ السيد حميد بوزكري؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر مولخلوة، فليتفضل.

السيد عبد القادر مولخلوة: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة؛ بسم الله الرحمن الرحيم.
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم.

سيدي الرئيس بالنيابة، من خلال تفحصنا لمخطط عمل الحكومة الموجود بين أيدينا، لاحظنا أنه يفتقد في الكثير من الأحيان للدقة والوضوح وهذا دليل على أن السلطة مازالت تعتمد، نوعا ما، على الممارسات القديمة في جمهورية يقال عنها إنها جديدة.

- سد كاف الدير الذي شرع في إنجازه سنة 2005 ولم يتم استغلاله أو تحويل مياهه للسكان، خاصة بلدية بريرة التي تقع على ضفافه وتعرف أزمة مياه حادة، يتكبد سكان البلدية معاناة حقيقية تستوجب التدخل العاجل.

كما ندعو سيادتكم في فتح تحقيق في قضية السكان المرحلين من قرية تاجموت ومنطقة القصور، الذين كانوا يقطنون في محيط السد وتم ترحيلهم، دون مراعاة الخسائر التي يتكبدها هؤلاء المواطنين.
سيدي الوزير الأول،

إن اختلالات تنمية تعرفها مناطق كثيرة بالوطن، خاصة مناطق الظل، هنا أستسمح سيادتكم أن أصف لكم ولاية الشلف بأكملها التي تعتبر ضمن المناطق المذكورة، حيث تعرف معظم بلدياتها ركودا رهيبا وغياب أدنى شروط الحياة الكريمة، من ظروف تدرس سيئة وتكفل صحي ضعيف وطرق مهترئة وضعف في التغطية بالماء والكهرباء والغاز. أيعقل أن يعيش سكان المناطق الجبلية حياة أقل ما يقال عنها بدائية؟! أخص بالذكر: الطريق الرابط بين بلدية بني حواء مروراً ببريرة منطقة باورياس إلى بلدية الزبوجة على مسافة 30 كلم.

ناهيك عن غياب مرافق شبانية، حيث نرى أنه من الواجب خلق عدالة اجتماعية لكل الساكنة، وإلا فما هو ذنب مواطن يقطن في بلدية نائية ومنعدمة المداخل ولم توفر له أبسط شروط الحياة الكريمة؟! إن هذه النقائص أصبحت محل احتجاجات واستياء يومي لمواطني الولاية.

كما أن التراكمات للسنوات السابقة واللاعدل في توزيع الاعتمادات المالية على الولايات، أذكر منها ميزانية صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، حيث رصد لولايتنا مبلغ محدود، مقارنة بالاحتياجات الحقيقية، بالرغم من أن بعض الولايات استفادت من مبالغ معتبرة تكفلت بجوانب كثيرة من انشغالات ساكنتها، للإشارة، طرحنا انشغالنا من قبل ووعدنا من طرف الوزارة المعنية آنذاك بشطر ثاني، إلا أن هذا الوعد لم يتحقق!

سيدي وزير الصحة، إن ولاية الشلف تعرف مشاكل كبيرة بالقطاع، رجائي منكم - باسم ساكنة الولاية - وعلى وجه الاستعجال، نظرا لحساسية القضية وأهميتها، القيام بزيارة للولاية للوقوف على الوضع الكارثي الذي أصبح محل تدمير واستياء الجميع من ممارسي القطاع

هذه الممارسات التي سئمنا منها، حيث جاء تحرير هذا المخطط بمصطلحات جافة لا تشفي غليلنا.

لقد ذكرتم، السيد الوزير الأول، أن حكومتكم ستعمل على إصلاح المنظومة التشريعية التي تحكم العمليات الانتخابية، وكان من الأجدر عليكم تطهير الإدارة من أولئك الذين امتهنوا حرفة التزوير ومازالوا محتفظين بمناصبهم. وأقصد بذلك المتسببين في تزوير جميع المواعيد الانتخابية الفارطة، وكلنا نعلم أن هؤلاء كوفئوا على عملياتهم القذرة التي باتت ملتصقة بأسمائهم، فمن رئيس دائرة فاشل إلى أمين عام، يصبح والي ولاية هامة في سنة واحدة، إنجازها الوحيد الذي قدمه للجزائر هو التلاعب بمحاضر الانتخابات ومازال محتفظا بمنصبه إلى يومنا هذا.

السيد الوزير الأول، لقد ذكرتم نقطة هامة في هذا المخطط، ألا وهي الاعتماد على الكفاءة كمعيار في تقلد المناصب العليا بوظائف الدولة، دون ذكر آلية تطبيق ذلك، مما يجعلها غامضة ومشوبة بعدة عيوب. في هذا المنوال، نطالب بإنشاء جهاز خاص يلحق برئاسة الجمهورية يقوم بهذه المهمة، وهي إعداد حافظة أو بطاقة خاصة متعلقة بكل الإطارات المؤهلة لتقلد المناصب العليا.

لقد ورد بنص مخطط عمل الحكومة عبارة «الديمقراطية التشاركية»، هذه الجملة التي تستفز مشاعرنا كلما سمعناها وهذه الجملة تذكرنا بالديماغوجية المصطنعة التي كانت تتبجح بها جماعة النظام السابق. كيف يمكننا تطبيق هذه القاعدة مع مسؤولين تعودوا الانفراد في إصدار القرارات في جميع الأعمال المتعلقة بتسيير المؤسسات العمومية؟ هذه القاعدة لا يمكن تطبيقها إلا في حالة واحدة، التغيير الجذري لكل المسؤولين المحسوبين على النظام السابق، نحن نعلم جيدا أن هذه العبارة الجوفاء لا يمكن أن نبنى بها المفهوم الواسع للديمقراطية والإدارة مستول عليها أناس، أصحاب الأفكار البالية، الذين تسلطوا على الشعب بتزويرهم للانتخابات ونهب أموالهم باسم التنمية المحلية، هؤلاء أصبحوا عصابة في كل ولاية.

أما فيما يخص إصلاح المنظومة المالية والجبائية، السيد الوزير الأول، إننا نعلم جيدا أن هذا الشعار تبنته كل الحكومات المتعاقبة ولكن في أرض الواقع يبقى حلم صعب المنال. فكيف يمكن تحقيق هذا الهدف مع أشخاص تسلطوا على إدارة المالية بأفكار مافيوية تعتمد على الرشوة والحقرة

باسم القانون والتسيير الضبابي لجميع المصالح المالية وخاصة على المستوى المحلي ولا يستطيع وزير المالية أن يتحرك ساكنا مع هؤلاء؟ السيد الوزير المالية يعي جيدا ما أقول لقد أبلغته بقضية فساد في قطاع المالية بعين تيموشنت بتاريخ 18 جويلية 2017، عندما كان وزير المالية آنذاك ولم يستطع فعل أي شيء، حتى تدخلت العدالة في ذلك وعزلت ذلك المسؤول الفاسد.

أما فيما يخص رقمنة المصالح المالية، لقد قدم وعودا بانتهاء عملية الرقمنة بالنسبة للقطاعات المالية وأذكر على سبيل الذكر، رقمنة السجل العقاري وأن العملية ستنتهي في السداسي الأول لسنة 2018 ولكن لحد الآن لم تنته هذه العملية مع نفس وزير المالية.

السيد الوزير الأول، لقد قدمنا اقتراحات في تسيير قطاع المالية في كل مناسبة عُرض علينا مشروع قانون المالية، لكن الفكر المتسلط يغلب على الدائرة الوزارية للمالية.

لقد ذكرتم، السيد الوزير، في مداخلتكم أمام البرلمان، أن بعض مواد نص قانون المالية 2020 جاءت مجحفة في حق بعض الفئات فيما يخص الدفع الجبائي. الكل يعلم أن مسودة قانون المالية يعدها وينجزها إدارات وزارة المالية ويرافعون من أجلها، على أساس أنها تصب لصالح الخزينة العمومية. من هذا المنطلق، تحظى بموافقة النواب؛ نواب البرلمان بغرفتيه ونفس هؤلاء الإطارات مازالوا مهيمنين على إدارة المالية، فيقع اللوم عليهم لا علينا.

السيد الوزير الأول، فيما يخص الاستثمار، فكل المؤشرات توحى بأن المناخ غير مؤهل وذلك لعدم توفر شرط تكافؤ الفرص والبيروقراطية المعتمدة في تسيير الإدارة العمومية وخاصة المالية منها.

إعتماد طرق بدائية في تسيير المصالح المصرفية والبنكية، فكيف السبيل إلى تحقيق هذا الجانب من مخطط الحكومة، شيء صعب ولا بد من بذل مجهود أكبر ونية صادقة في تسيير هذا القطاع، فالممارسات القديمة كانت تشوبها عدة عيوب من بينها انفراد سلطة الوالي في منح العقار الصناعي، دون إشراك المنتخبين المحليين، هذه الأخطاء نأمل ألا تتكرر وأن تطوى هذه الصفحة، فالشعب الجزائري ينتظر منكم الكثير أمام هذا الوضع.

السيد الوزير الأول، المستثمر المحلي يجد كل الصعوبات، فما بالك بالمستثمر الأجنبي؟! لا يمكنه أن

درجة كادت أن تعصف بكيان الدولة، مرة في التسعينيات، ثم منذ بداية العشرينيات إلى السنة الماضية، لولا الانتفاضة الشعبية المباركة ووقوف المخلصين من أبناء هذا الوطن، وعلى رأسهم الفريق الراحل وإخوانه، الذين تفتنوا لخطورة الموقف واختاروا الانحياز إلى جانب الشعب، والحمد لله أن وفقهم إلى الوصول إلى شاطئ الأمان، بانتخاب رئيس جمهورية شرعي يحمل على عاتقه مواصلة وإصلاح ما أفسده أعداء الأمة.

أما فيما يخص البرنامج الحكومي المقترح من طرف الحكومة الجديدة والمتضمن خمسة فصول في مختلف المجالات ولو أن المهلة التي منحت للاطلاع عليه قبل مناقشته غير كافية، إلا أن استعجالية الوضع تجعلنا نتفهم ذلك ونحاول المساهمة بالملاحظات والاقتراحات التي نراها مدعمة ومفيدة لعمل أنجع وأكثر فعالية في الميدان.

بالنسبة للفصل الأول وما يتعلق منه بتجديد نمط الحكم وإصلاح المنظومة التشريعية، فإن الأهداف في مجملها مقبولة نظريا، إلا أن التوجس من إمكانية تحقيقها يكمن في التجسيد والتطبيق الميداني، لأن أغلب المصطلحات البراقة التي يتضمنها كثيرا ما سمعناها من الحكومات السابقة، إلا أن التطبيق في الميدان كان العكس تماما. وعليه نقترح أن يتجسد ذلك بالدقة والوضوح وتحديث آليات المراقبة في التطبيق، خاصة من خلال إشراك المراقبة الشعبية المجسدة عبر ممثلهم. وعليه، نقترح إعادة النظر في أغلب القوانين الخاصة، منها تلك التي وضعت لحماية الفساد والمفسدين وإلا فكيف نفسير الأحكام التي تجمع بين سارق دراجة وسارق آلاف الملايير!!

أما بالنسبة لسير الانتخابات، فنتمنى أن يكون قانون الانتخابات القادم يضمن نزاهة وشفافية الانتخابات، حتى تكون صحيحة وممثلة للشعب فعلا.

أما فيما يخص ترسيخ القيم والمعايير الأخلاقية واعتماد معيار الكفاءة لتولي مناصب المسؤولية، فإن الأيام القادمة ستكون المحك، رغم أن بعض التعيينات الأخيرة يرى فيها بعض المواطنين عكس ذلك. وبخصوص تعزيز الشفافية في إدارة الأموال العمومية، فإننا نقترح تدعيما ماديا وبشريا وخاصة وضعية المعنيتين بها ماديا واجتماعيا.

وضع آلية تضمن الشفافية في تطبيق قانون الصفقات والجمارك، من خلال وضع كاميرات مراقبة في الأماكن

يستثمر في مثل هذه الظروف.

أما عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو ما يسمى بالحرقة، هذه الظاهرة الدخيلة على مجتمعنا والتي أصبحت وصمة عار على جبين كل من كانت لديه سلطة القرار آنذاك، فقد رافعنا عنها عدة مرات وفي كل مناسبة، إلا أن السلطة أدارت ظهرها عن هذه الظاهرة. ألم يحن الوقت، سيدي الوزير الأول، أن تعالج هذه الظاهرة المشينة والوقوف عن الأسباب الحقيقية التي تدفع بشبابنا إلى امتطاء قوارب الموت، كلنا مسؤولون أمام الله والوطن أمام هذه الأرواح المفقودة، التي راحت جراء لا مسؤولية أصحاب الضمائر الميتة التي أوصلت البلاد إلى ما هي عليه الآن.

وأخيرا، السيد الوزير الأول، نحن نعلق آمالا كبيرة فيكم ونلتمس فيكم الصراحة والجديّة وأطلب لكم السداد والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للأخ السيد عبد القادر مولخلوة؛ الكلمة الآن للسيد محمد خليفة، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد خليفة: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ سيدي رئيس مجلس الأمة بالنيابة، الموقر، السيد رئيس الحكومة المحترم، السادة أعضاء الحكومة المحترمون، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون، أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أتقدم بأحر التهاني للسيد رئيس الحكومة وطاقمه، على نيله ثقة وتكلفة السيد رئيس الجمهورية لكي يكون لكم شرف انتشارال البلد من حالة السبات المزمّن، بل من حالة الموت السريري على جميع الأصعدة، إلى حالة الحيوية التي يستحقها بلد كبير كالجائر وذلك لما يتميز به من زخم تاريخي وإمكانات بشرية وطبيعية تؤهلها لتكون في مصف الدول الرائدة في جميع المجالات، لكن ولسوء الحظ أنها وقعت منذ الثمانينيات إلى غاية السنة الماضية، بين أيدي قيادات غير كفوءة وغير وطنية إلى درجة العمالة، عملت على تخريب كل أسس بناء الدولة الحديثة، إلى

المخصصة لذلك، مع ضمان نشر الإعلانات، لأن أغلب إعلانات الصفقات يتم تحت الطاولة.

بالنسبة لتعزيز استقلالية القضاء وتحسين نوعية الحكم القضائي، نقترح إنشاء مرصد وطني للقضاء يتشكل من متقاعدي القطاع، وأساتذة جامعيين، يتم انتخابهم من طرف البرلمانيين لاستقبال تظلمات المتقاضين، إلى جانب تعزيز مفتشية القطاع، مع تحسين ظروف حياة القضاة ماديا واجتماعيا.

أما فيما يخص ترسيخ مكونات الهوية والذاكرة الوطنية، فإننا نرى ضرورة توخي الحذر وعدم الانسياق وراء المغالين، جهويا أو فئويا، لأن ذلك من شأنه أن يشجع على زعزعة ركائز الوحدة الوطنية.

وحول توزيع المرجعية الدينية، فإننا نقترح تنظيم ملتقى إسلامي وطني سنوي، يمكن المختصين من مناقشة القضايا المطروحة وترسيخ المبادئ الصحيحة لمواجهة الانحرافات الدخيلة على مرجعيتنا الدينية.

وحول العلاقة بين الهيئة التنفيذية والتشريعية، فإننا نقترح، خاصة من خلال التعديل الدستوري القادم، إن شاء الله، توسيع المشاركة لمتابعة ومراقبة الهيئة التنفيذية، من خلال تمكين الهيئة التشريعية من تشكيل لجان متابعة ومراقبة لترفع تقاريرها إلى رئاسة الجمهورية، كما نقترح ضرورة المصادقة البرلمانية على الصفقات الدولية الكبرى. بالنسبة لفصل الإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي، فإن الإعفاء الضريبي بالنسبة لذوي الدخل أقل من 30000 دج، نرى أنه غير كاف وغير متوازن، ويحبذ لو كان إلى غاية 50000 دج.

وحول المعاملات المالية في أسواق السيارات والمواشي، نقترح إنشاء مكاتب تضمن إتمام المعاملات المالية، مقابل ضريبة رمزية لضمان حماية المتعاملين من أخطار المحتالين والأوراق المزورة.

بالنسبة لإعادة بعث القطاع الاقتصادي المنتج، نقترح في هذا المجال إنشاء لجنة خاصة لإحصاء المؤسسات الاقتصادية التي تم حلها والتنازل عنها بطرق ملتوية لتحديد المستغل منها والتي بقيت غير مستغلة، مغلقة أو تحويلها عن طبيعتها وذلك لاسترجاعها وإعادة بعثها إلى النشاط من جديد ومثال على ذلك مؤسسة الجلود بولاية البيض ومؤسسة المشروبات الغازية بولاية قسنطينة وبسكرة

وغيرهم كثير.

إعادة بعث الاستثمار العمومي، مع إمكانية فتح المشاركة الخاصة عن طريق الأسهم.

مراجعة قانون تواجد البنوك الأجنبية...

السيد الرئيس بالنيابة: أكمل، أكمل.

السيد محمد خليفة: شكرا؛ مراجعة قانون تواجد البنوك الأجنبية، بالجزائر، من خلال مراجعة تقييم ميزان الربح والخسارة.

تبسيط إجراءات التصدير خارج المحروقات وتشجيع المصدرين.

بالنسبة لثمين الإنتاج الوطني نقترح في هذا المجال: - تعزيز العوامل المحفزة على الإنتاج وذلك من خلال تسهيل الحصول على القروض الموسمية ومتوسطة المدى. - حماية المنتج الوطني من خلال المرافقة التقنية والإدارية.

- إنشاء مراكز تجميع المنتج الوطني، خاصة الفلاحي، لضمان أسعار تحمي المنتج من تقلبات السوق وتحافظ على استقرار الأسعار.

- التشجيع على الصناعات التحويلية ولو من خلال المشاركة بين القطاع العمومي والخاص.

أما بالنسبة لتطوير قطاع الفلاحة، بالإضافة إلى الإجراءات المقترحة في البرامج:

نقترح إنشاء هيئة خاصة لمتابعة مدى استغلال الأراضي الفلاحية، مع إنجاز دراسات لتنظيم المساحات الفلاحية وتحديد المتطلبات التي تحتاجها كل منطقة، بعيدا عن الفوضى السائدة حاليا.

أما بالنسبة للفلاحة الصحراوية فإن مطالب الفلاحين تتمثل في: شق الطرق، توفير الكهرباء الفلاحية والمطلب الملح هو تطبيق القانون رقم 83 - 18 الذي يسمح بتمليك المستثمرات المغروسة بالنخيل.

كما يرى منتجو الحبوب بالصحراء أن التسعيرة الموحدة لا تتناسب مع المصاريف المضاعفة في المناطق الصحراوية، ولتوسيع الإنتاج، نقترح إنجاز دراسات تمكن من استغلال مياه فيضانات الأودية بالجنوب.

بالنسبة للتربية، نسجل غياب عدم إدراج مطالبة المطلب

السيد محمد خليفة: وعلى إنجاز دراسات لتحسين الإطار المعيشي وتطوير المدن، من خلال التشاور والتعاون مع مختلف الفاعلين من المجتمع المدني...

السيد الرئيس بالنيابة: بارك الله فيك؛ الكلمة الآن للسيد عبد الحليم لطرش، فليفضل مشكورا.

السيد عبد الحليم لطرش: شكرا.

السيد الرئيس بالنيابة،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، من الواجب التقدم بالشكر لكل من ساهم في إعداد هذا المخطط من مصالح الوزارة الأولى وإطارات الدوائر الوزارية، وبالطبع تحت إشراف الطاقم الحكومي.

هذا المخطط المستنبط من برنامج السيد رئيس الجمهورية، الذي زكاه الشعب يوم 12 ديسمبر 2019، من أجل بناء جمهورية جديدة، كما يتطلع إليها الشعب الجزائري.

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول،

إن المخطط الذي بين أيدينا يتضمن الكثير من المحاور التي تعترم الحكومة تنفيذها، من أجل بناء جزائر جديدة، يكون فيها الشعب المصدر الوحيد لجميع السلطات. هذا المخطط ورغم ثرائه في محتواه، إلا أنه تنقصه الجرأة في معالجة بعض الإشكالات التي يتخبط فيها المواطن الجزائري، في غياب إطار زمني، يحدد الأولويات في التنفيذ بين المدى القصير والمتوسط والبعيد وغموض في آليات التمويل.

لقد جاء في ديباجة مخطط عمل الحكومة أن تبوء المسؤولية سوف يصبح على أساس الجدارة والكفاءة والنزاهة، هذا شيء جميل، لكن الأجمل منه أن يكون الإخلاص للوطن هو أول معيار، فكم من مسؤول كفؤ في أدائه وجدير بمنصبه، متابع بتهم تتعلق بالفساد، وكم من مسؤول نزيه في عمله أدار ظهره وتكرر للوطن في الأوقات التي مرت فيها الجزائر بالمرح.

السيد الوزير الأول،

لقد استحسننا العودة إلى إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالإحصائيات والاستشراف، والتي أتمنى أن يعطى لها دور محوري ومرجعي في بناء كل السياسات الوطنية والبرامج

الأساسي للأولياء، حول إحلال الإنجليزية كلغة أجنبية ثانية بدلا من الفرنسية.

- تعديل قانون امتحانات الترقية للمناصب الإدارية والتفتيش، بحيث تعطى الأولوية للأقدمية، بدلا من فتح المسابقة، كما هو حاليا، وبالتالي نجد أن معظم المناصب الإدارية تحصل عليها شباب في بداية مشوارهم التدريسي وبالتالي يصبحون مسؤولين عن أساتذتهم.

- إعادة تثمين الاختصاص في الأجور.

- إصلاح التعليم الابتدائي بتخفيض البرامج واستحداث مناصب للتربية الرياضية والفنية.

- إلحاق تسيير المطاعم بمقتصدي المتوسطات الأقرب منها.

بالنسبة للتعليم العالي، نثمن إنشاء أقطاب الامتياز الجهوية ونرى ضرورة العمل على إنشاء قناة تلفزيونية تعنى بالنشاط الجامعي والتربوي.

توسيع إصلاحات عمداء الكليات وحصر دور رؤساء الجامعات على التنسيق والعلاقات مع المحيط.

بالنسبة للصحة، هذا القطاع الذي رصدت له أموال ضخمة، سواء بالعملة الوطنية أو بالعملة الصعبة، إلا أنه يبقى دائما دون المستوى، مقارنة حتى بالدول التي إمكانياتها أقل بكثير من قدراتنا المادية والبشرية والدليل على ذلك أن أهم الهياكل التي لاتزال تؤدي القسط الأكبر من الخدمات الصحية هي تلك المنجزة في فترة السبعينيات ومنها ما هو موجود في ولاية بسكرة، حيث نجد أن أهم مستشفين بمقر الولاية ومستشفى أولاد جلال قد انتهت مدة صلاحيتهما ولم تستفد الولاية من مستشفى جديد يستجيب لحجم الولاية والولايات القريبة منها.

أما عن الأخصائيين، فحدث ولا حرج، فإذا توجهنا إلى أقصى الجنوب أو إلى الولايات الداخلية، فالوضع أكثر سوءا.

أما الآن وقد عين على رأس القطاع أستاذ مشهود له بالكفاءة والإنسانية، فنتمنى له كل التوفيق وأن توفر له كل الشروط للنهوض بهذا القطاع، كما نتمنى تجسيد مشروع أمراض القلب والشرابين الذي استبشر به سكان ولاية بسكرة خيرا، إلا أنه لم ير النور...

السيد الرئيس بالنيابة: واصل.

العمومية، خاصة في الوضع الراهن، واكتفت بالتمديد لسيران القانون فقط، عند انقضاء آجاله، دون بلوغ أهدافه المرجوة، والمصالح المعنية أدري بحيثياته. السيد الوزير الأول،

إنه من الضروري الاهتمام بتنمية مناطق الصحراء والهضاب العليا، ولكن لا يجب أن نتناسى الكثير من المناطق بالشمال وهي مناطق الظل، لم تأخذ حظها من التنمية، قصد تقليص الفوارق بين مختلف جهات الوطن من جهة، وبين مختلف المناطق داخل نفس الولاية من جهة أخرى.

وهنا أفسح المجال لنفسني أن أتحدث عن ولايتي، وهي ولاية جيجل، ولن أكرر ما ذكره زملائي بالمجلس الشعبي الوطني، لكن وجب القول إن سكان ولاية جيجل سئموا من الجمل التي يرددها كل مسؤول يزور ولاية جيجل وهي: جيجل ولاية مجاهدة، جيجل ولاية عانت من ويلات العشرية السوداء، جيجل ولاية سياحية، جيجل جوهرة الساحل، ليقولوا لكم هؤلاء السكان إن جيجل ضحية للإرهاب الإداري الذي تسبب في تعطيل وتجميد تنفيذ العديد من المشاريع التنموية، وحتى في تسييرها، جيجل ضحية للمركزية في اتخاذ القرار - جيجل ضحية لبعض اللوبيات التي لا يخدمها تطور هذه الولاية.

وقبل أن أختم، ألتمس من سيادتكم، السيد الوزير الأول، أن يتم منع الاجتماعات والخرجات، خلال الأيام المخصصة لاستقبال المواطنين، في مختلف المصالح عبر الوطن، إلا للضرورة، بسبب تهرب المسؤولين من استقبال المواطن خلال هذه الأيام.

في الأخير، نتمنى التوفيق لهذه الحكومة في ترجمة برنامج السيد رئيس الجمهورية، بكل واقعية وشفافية ومصارحة للمواطن، بعيدا عن الشعبوية، في ظل جمهورية جديدة، مرجعيتها بيان أول نوفمبر، ومكوناتها شعب موحد متضامن لكل ما هو خير للبلاد.

وأختم قولي بقول الله عز وجل (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) صدق الله العظيم.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للأخ عبد الحليم لطرش؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر جديع، فليتفضل مشكوراً.

التنمية لجميع القطاعات الوزارية وإعطائها صلاحيات أكبر في المتابعة والتوجيه.

إن الشروع في إحصاء عام للسكان والإسكان هي عملية هامة، في هذه المرحلة بالذات، لكن وجب أن يتبعها كذلك القيام بعمليات مشابهة في جميع القطاعات والمجالات، قصد إحصاء الثروات الوطنية والوسائل، التي تزخر بها البلاد، لأننا صرنا نشكك في كل الأرقام التي قدمت لنا سابقا، وحتى يتسنى كذلك للحكومة الحالية ترشيد النفقات واستغلال ما هو موجود من إمكانيات لدى الدولة الجزائرية.

السيد الوزير الأول،

إن محاربة السوق الموازي (Informel) لا يقتصر على التجارة فقط، بل يتوجب القضاء عليه في جميع المجالات، حتى تتمكن الدولة من ضبط السوق في شقه المالي، والعقاري، والاجتماعي، وغيره، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

إن الوضعية الاقتصادية غير المريحة التي تعيشها البلاد، الناتجة عن السياسات المتبعة سابقا، وجب الاستفادة من أخطائها لبناء اقتصاد قوي تدريجيا، كما جاء في مضمون هذا المخطط، وبما أننا غير قادرين حاليا على منافسة الأسواق العالمية، خاصة الأوروبية والآسيوية، وجب علينا التوجه جنوبا نحو السوق الإفريقية، بسبب الروابط السياسية والتاريخية والجغرافية معها، مع تطوير قدرات الشحن بشقيه البحري والجوي وبأدوات وطنية، كما وجب كذلك تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لخدمة مصالح الاقتصاد الوطني.

السيد الوزير الأول،

إن القضاء على أزمة السكن أو على الأقل التخفيف من حدتها، لا يتطلب فقط زيادة الحصص السكنية أو تنويع صيغها، بقدر ما يحتاج إلى توجيهها لمن يستحقها، وإعطاء أولوية الاستفادة لأرباب العائلات، قبل الفئات الاجتماعية الأخرى، ولهذا وجب إعادة النظر في القوانين المنظمة لعملية التوزيع والتسيير، سواء بالنسبة للسكن العمومي الإيجاري أو سكنات عدل أو السكن الترقوي المدعم دون أن ننسى السكن الريفي.

وفي هذا الإطار، وجب التذكير كذلك بالقانون 15/08، الخاص بتسوية البناءات، والتي لم تجرأ الحكومات المتعاقبة على معالجة هذا الملف، وجعله مصدر دخل للخزينة

السيد عبد القادر جديع: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
”ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين“
صدق الله العظيم.

لسنا من أصحاب الكهف ولسنا في سبات عميق، حتى
تنقطع عنا أخبار السياسة والاقتصاد في بلدنا.
بداية، أهنيئ الوزير الأول والطاقم الحكومي، باسمي
ونابة عن سكان ولاية ورقلة والولاية الجديدة تقرت، على
الثقة التي وضعت فيهم من طرف رئيس الجمهورية، السيد
عبد المجيد تبون، وتتمنى لكم كل التوفيق والنجاح في هذه
المهمة النبيلة.

بعد اطلاعي على ما جاء به مخطط عمل الحكومة، لا
يسعني إلا أن أثنى ما جاء به خاصة فيما تعلق بـ:

- تعزيز دولة القانون.
- تحسين الخدمة العمومية للمواطن.
- رد الاعتبار للمرافق العمومية.
- التكفل بحاجيات المواطن.
- تنشيط الاستثمار من أجل ترقية التشغيل.
- تقليص البطالة.

إلى غيره مما جاء به البرنامج الطموح والذي يصب كله في
خدمة المواطن مباشرة، لأن الاستثمار في العنصر البشري
هو الأساس، لبناء دولة قوية، لا تزول بزوال الرجال، رغم
افتقادها إلى أرقام.

أول انشغال أطرحه يخص ولاية ورقلة والولاية الجديدة
تقرت، ويمس قطاع الصحة.

سيدي الوزير الأول،

تمثل قضية الصحة في الجنوب، إشكالية منظومة بأكملها،
تستدعي بالضرورة مراجعة السياسات والقوانين المتبعة
في هذا القطاع من طرف المسؤولين، مع ضرورة تشخيص
أماكن العطب في مختلف المستويات والتكوين الطبي
والبنية الصحية المؤسساتية.

فضلا عن ضرورة توفير البيئة السليمة، للوصول إلى

مستوى تقديم خدمات صحية تليق بالمواطن.
ومن خلال زيارتي لهذا القطاع بولاية ورقلة والولاية
الجديدة تقرت، وقفت على واقع لا يسمح بالسكوت عنه،
حيث لوحظ غياب الأطباء الأخصائيين وافتقار معظم
المرافق للتجهيزات الطبية اللازمة، لتقديم خدمات صحية
مقبولة للمواطنين، فهي تعمل في حالة فوضوية، وتشتغل
بأدوات متقادمة، في ظروف تطبيب غير سليمة.

وعليه، السيد الوزير الأول، الفاضل، وأمام هذا الوضع
اللاصحي، يطالب سكان الجنوب عامة، وسكان ورقلة
وتقرت خاصة، من السلطات والجهات الوصية، اتخاذ
إجراءات جذرية لمعالجة المشاكل المطروحة بالقطاع، وتوفير
الأجواء المناسبة للأطباء والمرضى الذين لا يمكن إنكار
ما يقدمونه من خدمات للمرضى، وضرورة الاستماع إلى
مشاكلهم والإحساس بالظروف الاستثنائية لضمان مردودية
أفضل وأكبر. كما نطالب التسريع في فتح مستشفى 240
سريرا بولاية تقرت في أقرب الآجال، لتقليل من معاناة
المرضى، جراء تنقلهم إلى الولايات المجاورة لتلقي العلاج.
ونطالب، كذلك بتجسيد المستشفى الجامعي بولاية
ورقلة، فأبنائنا يدرسون الطب ولدينا فرع طبي، لكن ليس
هناك مستشفى جامعي، نحن نأمل - معالي الوزير - لو
تأخذون هذا بعين الاعتبار، نملك الثروات، اعتنوا بنا،
الطرق لا توجد، لا نملك شيئا، إلا ما رحم ربي!

إنشغالي الثاني، يخص قطاع الأشغال العمومية، وهنا
إسمحو لي - السيد الوزير الأول - أن أطلب منكم وبإلحاح
ضرورة الإسراع في تهيئة الطريق الوطني رقم 03، الرابط بين
تقرت - بسكرة، إلى طريق مزدوج، وهذا في أقرب الآجال،
تفاديا لكثرة حوادث المرور المميتة، في أغلب الأحيان، التي
يعرفها هذا المقطع، كل أسبوع تقع حوادث مرور وتحصد
الكثير من الأرواح والعائلات.

نفس الطلب - السيد الوزير الأول - ينطبق على الطريق
الوطني رقم 16، الرابط بين ولاية تقرت وولاية الوادي،
وضرورة تهيئته إلى طريق مزدوج، دائما نسمع ”الميزانية،
الميزانية“، وتمر علينا الميزانية ونبقى بحاجة إلى طرق.

وفي نفس القطاع دائما، ننادي بضرورة تسجيل الطريق
الرابط بين دائرة الطيبات ودائرة البرمة، والمتبقي منه 74
كلم، بين دائرة الطيبات ومنطقة بئر السبع، هذا المشروع
الذي من شأنه فك العزلة عن المناطق المجاورة ويسمح

السيد محمد بوطييمة: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم،
بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله وسلم وبارك على
سيدنا رسول الله.

بسم الله، القائل في محكم التنزيل (من عمل صالحا
فلنفسه ومن أساء فعليها ثم إلى ربكم ترجعون).

السيد الرئيس بالنيابة،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أهنيئ الطاقم الحكومي على الثقة التي نالها
من السيد رئيس الجمهورية، وعلى نيته مصادقة المجلس
الشعبي الوطني على مخطط عمل الحكومة، وبعد؛
يمكن القول إن مخطط عمل الحكومة تضمن واحتوى
الكثير من الجوانب الإيجابية، عالج قضايا كثيرة، نأمل أن
تتحقق على أرض الواقع مستقبلا، غير أنه لا بد من الإشارة
إلى بعض النقاط التي وردت، كمساهمة مني، في هذا
المخطط.

لقد ورد في مخطط عمل الحكومة ما تعلق بوضع تقسيم
إداري جديد، يهدف إلى تغيير الهيكل الإقليمي للبلاد،
وفي هذا الإطار، لا بد أن أشير إلى أنه تمت المصادقة من طرف
مجلس الأمة، على قانون إنشاء 10 ولايات بالجنوب، هذا
المسعى الذي من شأنه أن يساعد في تنمية تلك المناطق،
ويعطي ديناميكية جديدة للحياة في تلك المناطق كذلك.
وعليه، لا بد من الإشارة إلى أن مجلس الأمة، وبمصادقة
جماعية، رافق القانون بلائحة تضمنت زيادة 4 ولايات
وهي كل من دائرة متليلي الشعابنة، بوقطب، بوسعادة
والدبداب، هذه اللائحة تطالب أن تضاف هذه الولايات
الأربع (4) إلى الولايات المقترحة في القانون.
إن هذه البلديات تستحق ذلك للبعد التاريخي
والنضالي، ولما لها من إمكانيات بشرية ومادية ما يؤهلها أن
تكون ولاية.

النقطة التي أردت الإشارة إليها، هي محاربة الفساد،
في المدة الأخيرة، نتكلم عن محاربة الفساد بشكل كبير،
والمواطن أو المجتمع الجزائري يطالب الآن بمحاربة الفساد في
جميع مجالات الحياة، ويطالب كذلك باسترجاع الأموال

بتنميتها وترقيتها، الناس عندنا في الجنوب لا حول ولا قوة
لهم.

السيد الوزير الأول، أغتنم هذه الفرصة كذلك لطرح
انشغال سكان منطقة البرمة، المتمثل في فتح المعبر الحدودي،
المتواجد حاليا والجهاز للاستغلال بين دائرة البرمة والجارة
تونس، والذي من شأنه تنشيط وترقية المنطقة.

وعليه، السيد الوزير الأول، أتوجه إليكم مرة أخرى
بانشغالات ساكنة ولاية ورقلة والولاية الجديدة تقرت،
خاصة فئة الشباب منهم، بخصوص فتح مناصب شغل
بالمؤسسات البترولية المتواجدة على ترابها، بما يتماشى
مع ما جاء به برنامج السيد رئيس الجمهورية، الداعي إلى
تحقيق التوازن الجهوي، ومبدأ تكافؤ الفرص في كل المناحي
الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. ليكن في علمكم أن
الطريق الوطني رقم 03، كل يوم الفوضى على مستواها
وهي مغلقة؛ يأمل شبابنا من وزير العمل ووزير الطاقة،
وقد تكلمنا معهما، وراسلناهما، أن يتدخلا وذلك بتوفير
مناصب شغل.

كما نطلب من وزير المالية إعادة النظر وإدراج الضريبة
البترولية..

السيد الرئيس بالنيابة: أكمل!

السيد عبد القادر جديع: قلت، نطلب من وزير المالية
(Taxe sur l'Activité Professionnelle)، كانت عندنا
من قبل على مستوى البلديات، والآن غيرتموها وأصبحت
مركزية، هكذا لن نبنى بلادنا، نبقي في الخلاء، ونبقى نركب
الجمال، حتى نحن (TAP) هي من حقنا. في الجزائر، سواء
في الشمال أو في الغرب، الشركات التي أثبتت مواقعها
تدفع (TAP) في البلديات، لا يقال لي بترولية أو غير
بترولية، لا نملك شركات غير بترولية - الله غالب - هذه هي
بلادنا، حبذا لو (TAP) تعود كما كانت عليه على مستوى
البلديات.

شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله
تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للأخ عبد القادر جديع؛
الكلمة الآن للسيد محمد بوطييمة، فليفضل مشكورا.

فيعرف الأبعاد التي تريد الدولة تحقيقها. اليوم، مع الأسف، المنظومة التربوية، لا بد من إعادة النظر في برامجها، في التوظيف، إلى غير ذلك. نحن نعاني معاناة كبيرة من الإضرابات المتكررة التي ضربت القطاع في العمق. أتكلم كذلك عن الفلاحة، الفلاحة الصحراوية، صحيح، عرفت اهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة، لكن أقترح...

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد محمد بوطيمة، الكلمة الآن للسيد محمد مداني حود مويسه، فليفضل مشكورا.

السيد محمد مداني حود مويسه: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله والصلاة والسلام على سيدنا محمد؛ السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، السيد الوزير الأول وطاقمه الحكومي، السيدات، والسادة أعضاء مجلس الأمة، أسرة الإعلام، السلام عليكم.

دعوني، في البداية، أتوجه بالتهنئة والتبريكات للسيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، بعد أن وسمه الشعب الجزائري الأبّي بثقته وانتخابه لمنصب القاضي الأول للبلاد.

كانت انتخابات فاصلة بين حقبتين في تاريخ الجزائر المعاصرة.

كما لا يفوتني من هذا المقام بالتوجه بالتهنئة إلى السيد الوزير الأول المحترم، وطاقمه الحكومي، على ثقة رئيس الجمهورية، ونتمنى لكم التوفيق في مهامكم النبيلة. السيدات والسادة،

إن الظرف الذي تعيشه الجزائر، بعد الهبة الشعبية المباركة، في 22 فبراير من العام الماضي، كانت نبراسا لمرحلة جديدة، قوامها العمل على تصحيح الاختلالات ووضع حد لسلوكات، طالما كانت سببا في تأجيج الاحتجاجات، حتى وصلت إلى ذروتها، من خلال حراك شعبي، أبهر العالم كله، وخروج الملايين من المواطنين في مسيرات سلمية، كانت نهاية لحقبة من الحكم وبداية لحقبة أخرى. والمناسبة تقتضي التنويه أيضا بما قامت به مؤسسة

المنهوبة داخليا وخارجيا وإعلامه بذلك. كذلك ورد في السياسة الاقتصادية والمالية أن الاقتصاد هو رأس حربة مخطط الحكومة، وأشار إلى نقطتين: النفط والجبابة. نتكلم عن الجبابة، فإذا لم نهتم بالعنصر البشري والهيكل لا يمكن أن نقوم بعمل ممتاز، يعود بالفائدة على الخزينة، أعطي مثالا: وقد تكلمت في هذا الموضوع منذ سنتين مع السيد وزير المالية الحالي، لما كان وزيرا للمالية، أن هناك مقرات في ولاية غرداية، أزيد من 3 مقرات، بني المقر الواحد بأكثر من 15 مليار سنتيم، والآن ما زالت مغلقة والوزارة نفسها لم تتسلمها، بقيت عرضة للتكسير والهدم، وبالتالي لا بد من فتح هذه المقرات عاجلا، ثم الاهتمام بالإطار، ثم بالإمكانات المادية، حتى يستطيع الإطار التابع للوزارة أن يتحرك ويستقطب هذه الأموال الموجودة خارج الخزينة.

نتكلم عن النفط، كل برامجننا معتمدة على النفط، إلى متى نبقي نعتمد على هذا القطاع؟ يعني كل ميزانية الدولة، إلى متى؟ وفي هذا الإطار أتكلم عن التشغيل ودائما أربطه بقطاع النفط، إذن، أين هي المؤسسات التي تبادر بها الدولة، على غرار ما كان موجودا في السبعينيات والثمانينيات؟ كانت لدينا بعض المؤسسات وظفت أولادنا، في مرحلة من المراحل، قمنا ببيعها وأصبحنا مجتمعين ونقول إنه يجب الاعتماد على القطاع الخاص، صحيح أن القطاع الخاص لا بد منه، لا بد من تطويره، ولكن هذا لا يمنع الحكومة أو الدولة أن تبادر بإنشاء مؤسسات تستقطب أبناءنا خريجي الجامعات.

التشغيل في المؤسسات البترولية، تكلمت مع السيد الوزير أنه أصبح مشكلا في الجنوب، خاصة في مؤسسات التنقيب والحفر، في كل مرة تغلق مؤسسة من طرف الشباب. وبالتالي لا بد من إيجاد صيغة لحل هذه المشاكل حلا جذريا ونهائيا، ما المانع في أن هذه المؤسسة، حتى إذا جاءت بعدد من العمال، أن تساهم في استقطاب مجموعة من الشباب؟ عشرون، ثلاثون في البئر الواحد، كمساهمة منها، بدلا من أن تغلق المؤسسة لمدة ثلاثة أيام أو أربعة، وما يترتب عن ذلك من خسارة مادية، يمكنها أن تساهم في رفع الغبن عن هؤلاء الشباب وعلى مناطقنا، خاصة الجنوبية، هذا بالنسبة للتشغيل.

التربية، لا بد من إعادة النظر في المنظومة التربوية - وأقول - نترحم على أيام كان الإنسان يقرأ فيها موضوعا، بل جزءا منه

الجنوب حقه التنموي. وذلك من خلال المرافقة الفعلية لبعث ديناميكية جديدة لجنوبنا الكبير.

سيدي الرئيس بالنيابة، إن معضلة البطالة في الجنوب تبقى الهاجس الذي يؤرق سكان الجنوب، بالرغم من الإمكانيات التي تتوفر عليها المنطقة، فلا بد من التكفل بفئة الشباب، بإشراكها في البناء والتشييد لتحقيق التنمية، بدل أن تستغل من أطراف مجهولة، من أجل زعزعة استقرار ووحدة البلاد وزرع البلبلة والفتنة.

ومن هذا المنبر، أدعو السلطات العمومية إلى المعالجة الفورية والتعامل بالشفافية المطلوبة، حتى نطمئن السكان وتعود الثقة بين الجميع.

وفي الأخير - السيد الرئيس - أملنا في برنامج السيد رئيس الجمهورية، الذي يعرف المنطقة جيدا، بحكم المسؤوليات التي تقلدها في عدة ولايات، وتتوسم فيه خيرا كبيرا، ونحن إلى جانبه حتى يحقق برنامج...

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا؛ أكمل!

السيد محمد مداني حود مويسه: قلت الذي يعود بالفائدة على جميع أبناء الجزائر من شمالها إلى جنوبها، ومن شرقها إلى غربها، دون أن ننسى جاليتنا المحترمة. عاشت الجزائر العزيزة، وعاش جيشها الوطني الشعبي، الساهر على حدودها واستقرارها وأمنها. والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار؛ والسلام عليكم.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للأخ محمد مداني؛ الكلمة الآن للأخت نواره سعدية جعفر، فلتتفضل مشكورة.

السيدة نواره سعدية جعفر: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة.

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

نعم، بلادنا تعرف واقعا صعبا، فرض الإسراع في الشروع في إصلاحات تستجيب لمطالب الشعب، الداعية إلى بناء نظام حوكمة، يمكنه من المشاركة الفعالة في نسج اختيارات البلاد. سيدي الرئيس بالنيابة، تناول الزملاء، سواء في المجلس

الجيش الوطني الشعبي، في مرافقة الهبة الشعبية، حتى أوصلت الوطن إلى بر الأمان.

نعم، إنها نقلة من حوكمة، تميزت بالضبابية إلى مرحلة تتسم بالشفافية، المرحلة التي تمر بها الجزائر التواقفة إلى التغيير الجذري، غايته الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ودولة القانون.

لقد تصفحت - سيدي الرئيس بالنيابة - مخطط عمل الحكومة، من خلال محاوره الكبرى، فوجدت في شقه السياسي يتحدث عن نمط جديد في التعامل بين السلطات، سواء تعلق الأمر بالحياة السياسية، من خلال إعادة النظر في المنظومة التشريعية منظومة العمل، هياكل الدولة وفروعها، وما تعلق بالنمط الانتخابي المزمع إقراره مستقبلا، وكلها أدوات ضرورية لإعادة الثقة بين الحاكم والمحكوم وعلى أساس الاحترام الصارم للقانون والشفافية، وأنا بدوري أؤمن ما جاء في البرنامج من تعزيز الحقوق والحريات، والمحافظة على الذاكرة والهوية.

السيدات والسادة،

إننا مجبرون على ضرورة التفكير في وضع حد نهائي للاعتماد على مداخيل المحروقات التي هي آيلة إلى النفاذ، والعمل بالجدية المطلوبة التي تمنح الجزائر تنوعا في الصادرات، التي تعطي التوازن الاقتصادي الحقيقي، وتضمن ديمومة الموارد المالية بالعملة الصعبة، وهنا أجد نفسي أسأل: أين هو قطاع الفلاحة في مجال تصدير المنتجات الفلاحية إلى الخارج؟ وقبل ذلك الاكتفاء محليا في هذا الموضوع.

لقد سبق لي - سيدي الرئيس - منذ سنوات طويلة، أن تكلمت ورافعت عن ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الجانب التنموي خاصة بالمناطق النائية، وأخص بالذكر الجنوب الكبير والذي أصبح اليوم مصدرا هاما لغذاء الجزائر، من خلال الاستثمارات الفلاحية.

ومن المفارقة أن هذا المصدر المهم الذي يوفر للجزائر رزقها، سواء كمصدر للمحروقات أو مصدر فلاح، لم تصبحه تنمية حقيقية، مما جعلنا نشعر بنوع من التهميش والحرمان.

السيد الرئيس بالنيابة،

إن الجنوب بحاجة ماسة إلى برنامج عاجل يصحح الاختلالات الموجودة، ولهذا أدعو السيد الوزير الأول المحترم، الذي لا نشك في قدراته، إلى ضرورة إعطاء

توفير المعلومات، وهذا سيسد، بالتأكيد، باب تضارب المعلومات، فالمعلومة الصحيحة تسهل اتخاذ القرار الصائب، وكذلك مسألة التقييم والمتابعة تجعلنا نعرف مدى آثار السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية على الساكنة. فالعمل بما يسمى "نظام المتابعة والتقييم على النتائج"، وهو معمول به في كثير من البلدان، يتطلب وجود وحدة للمتابعة والتقييم على مستواكم - السيد الوزير الأول - أي على مستوى الوزارة الأولى. وأعتقد أنه للحصول أيضا على المعلومات والتمكن من مواكبة التنمية في مختلف مراحلها وتقييمها ومتابعتها دوريا، يجب تفعيل المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي.

يبقى - السيد الرئيس - إذا سمحتم أتناول موضوع هو للنساء فقط، ولا يتناوله الزملاء بصفة مستمرة، وهو موضوع ترقية المرأة. إن إدراج الأهداف الخاصة بالمرأة تحت عنوان الفصل الأول "من أجل جمهورية جديدة نابعة من التطلعات الشعبية"، خطوة هامة جدا، لكن - السيد الوزير الأول - ...

السيد الرئيس بالنيابة: أكملني!

السيدة نوارة سعدية جعفر: لما تتبعتم تصريحكم على مستوى المجلس الشعبي الوطني، وأتمنى أن أكون مخطئة، أنه ربما سيكون تراجع فيما يتعلق بنظام الحصص، أعتقد - السيد الوزير الأول - أنه مكسب، ولولا هذه الحصص، لما رأيت تدخلات السيدات في المجلس الشعبي الوطني، بذلك الشكل، لأننا إذا ما تراجعنا عن نظام الحصص، ستعود المرأة للمربع الأول، وتبقى نسبتها من 2٪ إلى 7٪. 50 سنة لم تتحرك هذه الوضعية، أي مشاركة النساء على مستوى البرلمان، من نسبة 2٪، 5٪، 7٪، أعتقد - السيد الوزير الأول - وأنا واثقة في السيد رئيس الجمهورية، لأنه وضع ترقية المرأة من ضمن اهتماماته الأولى الضرورية لتسهيل التواصل وتفاعل المواطنين مع هذا البرنامج؛ وشكرا لكم السيد الوزير الأول.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للأخت نوارة سعدية جعفر؛ الكلمة الآن للسيدة ليلي براهيم، فلتفضل مشكورة.

الشعبي الوطني، وبدأ طبعاً اليوم زملائي في تناول مختلف المواضيع الواردة في هذا المخطط وتم تناوله بإسهاب وسأقتصر على تناول بعض المواضيع وباختصار.

ذكرتم - السيد الوزير الأول - أن تطبيق هذا البرنامج سيأتي عبر إعداد مخططات قطاعية، أعتقد أنه من التحديات الرئيسية لبلادنا التخلص من التبعية المفرطة للبترول. منذ عقود والجزائر تحاول الاستثمار في الطاقات البديلة التي حبانا الله - سبحانه وتعالى - بها ويعدنا اليوم أيضا المخطط الوطني المعروض أمامنا للنقاش بوضع برنامج لتطوير الطاقات المتجددة، بقدرة 15000 ميغاوات، في أفق 2035، ألا تعتقدون - السيد الوزير الأول - بأن المدة بعيدة جدا والرقم متواضع؟

أعتقد أن درجة نجاح أهداف هذا المخطط يتوقف على مدى قدرة الحكومة على الاستثمار، بصورة أكبر، في رأس المال البشري، والرفع من كفاءته وإنتاجيته، وهذا لن يتأتى إلا بإيجاد حلول واقعية وموضوعية للمنظومة التربوية والتعليمية والتكوينية، باعتبارها الركيزة الأساسية لتحريك عجلة التنمية.

إن الدول التي تتمتع بأعلى معدل للنمو، هي التي تتمتع بأعلى معدلات في التعليم. اليوم عندما يطرح موضوع النوعية يتقاذف مسؤولو هذه القطاعات الثلاثة التهم - طبعاً - التعليم الثانوي يقول بأن ضعف النوعية أت من الطور الابتدائي، والجامعي يقول إن الضعف وعدم الوصول إلى النوعية يأتيان من المرحلة الثانوية، والتكوين المهني يقول أنا ناتج عن احتواء المتسربين من المدرسة.

السيد الوزير الأول، أعتقد أنه يجب أن تكون هناك هيئة تنسق بين هذه الأضلاع الثلاثة. كما تشكل أيضا الصحة قطاعا حيويا ومسلكا آخر من مسالك الاستثمار في رأس المال البشري، إذا كانت الصحة معلولة، فطبعاً التنمية تكون معلولة أيضا.

سيدي الرئيس، إذا كانت هناك مخططات استعجالية، فلا بد أن تبدأ بهذه القطاعات التي ذكرتها سالفا.

أود أن أطرح موضوعا، قد يبدو للبعض ثانويا، ألا وهو موضوع المتابعة والتقييم؛ وقد ورد ذلك في مخططكم في الصفحة 22، أي توفير المعلومات الإصلاحية والإحصائية ووظيفة الاستشراف. لماذا لا يتم وضع أنظمة للمتابعة والتقييم لتحقيق فعالية أكثر للتنمية؟ الخطة ركزت على

السيدة ليلي براهيم: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة؛
بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أود، بداية، أن أذكر بأن عملية دراسة مخطط عمل الحكومة،
الخاص بتطبيق برنامج السيد رئيس الجمهورية، لم تكن سهلة،
بالنظر إلى كثافة محتواه والوقت الذي خصص للبرلمان، قصد
دراسته وتقديم اقتراحات بناء بشأنه.

ويظهر، من خلال دراسة المخطط، أن إجراءات عديدة
اتخذت، من شأنها تحسين الوضع السياسي والاجتماعي
والاقتصادي لبلادنا.

ستركز مداخلة على نقطتين: الأولى تخص الوقاية من
الفساد ومكافحته، أما الثانية فتخص مسألة العدالة.

(1) الوقاية من الفساد ومكافحته:

أنوه في البداية بالاهتمام الذي أولاه السيد رئيس الجمهورية
للووقاية من الفساد ومكافحته، حيث إن هذه القضية تعتبر
من الأولويات. ومن هذا المنطلق، فالعديد من الإصلاحات
المؤسسية والقانونية تهدف إلى تدعيم وتعزيز دولة القانون
 وإرساء مبادئ الحكم الرشيد، عبر تكريس قيم النزاهة والمسؤولية
والشفافية في الحياة العامة.

بالرغم من وجود جهاز كثيف من النصوص القانونية، تهدف
إلى مكافحة الفساد، إلا أن الوضع العام لا يدعو إلى التفاؤل؛
وللتذكير:

- قانون العقوبات.

- مجلس المحاسبة في زمن الرئيس الشاذلي بن جديد.

- المرصد الوطني للوقاية من الفساد ومكافحته، الذي أنشأه
الرئيس اليامين زروال.

- هيئات مكافحة الفساد التي أنشئت من طرف الرئيس عبد
العزيز بوتفليقة.

إنطلاقا من هذه المعايير، يمكن القول إن مكافحة الفساد
ليست قضية نصوص قانونية، بل هي قضية إرادة سياسية، تهدف
إلى ترقية قيم النزاهة والمسؤولية والشفافية في الحياة العامة.

ولكل هذه الأسباب، فإنني أقترح إنشاء سلطة عليا لضمان
الشفافية في الحياة العامة، يتمثل دورها:

في الإشراف على تعزيز النزاهة وروح المسؤولية والشفافية

والمثالية، خاصة على مستوى المسؤولين العموميين.

(2) العدالة:

ينبغي التنويه بالتدابير المسجلة في مخطط عمل الحكومة
والخاصة بمجال العدالة، إن مدى نجاح هذا المجال وبقية
المجالات الأخرى مرتبط بنوعية النص القانوني وتطبيقه
الفعلي.

كلنا نعلم أن السلطة القضائية قد كرسها الدستور منذ
سنوات، بالتساوي مع السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية،
والجميع يدرك الوضع الحقيقي لذلك.

إن حرية العدالة ليست مسألة قوانين فحسب، بل هي
أيضا مسألة تكوين، فالدستور المقبل - طبقا لما وعد به
رئيس الجمهورية - سيكرس استقلالية القضاء، على غرار
الدساتير السابقة، لكن ينبغي أن نفكر من الآن في التدابير
العملية التي من شأنها ضمان عدالة فعالة.

وفي نظري، فإن أولوية الأولويات هي حماية المجلس
الأعلى للقضاء من كل تدخل للسلطة التنفيذية، وعلى أن
يكون رئيسها من سلك القضاء ونائبها كذلك، مع التفكير
في كيفية انتخاب وتعيين أعضائه.

ومن الواقع أن القضية مرتبطة بإضفاء الطابع الديمقراطي
على مؤسسات الدولة؛ فلا وجود لديمقراطية دون عدالة،
ولا استقلالية للعدالة دون ديمقراطية.

بمعنى آخر، فإن هذا المجال لا يمكن عزله عن طبيعة
السلطة التي نود تأسيسها.

وفي الأخير، أعبر عن تأسفي للعقوبة التي سلطت مؤخرا
على وكيل الجمهورية لدى محكمة سيدي امحمد والتي لا
تتماشى مع ما نأمله.

أشكركم على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا؛ الكلمة الآن للأخ فؤاد
سبوتة، فليفضل مشكورا.

السيد فؤاد سبوتة: بسم الله والصلاة والسلام على
رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

دولة الوزير الأول،

معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي الأعضاء،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم جميعا.

ونحن نناقش اليوم برنامج الحكومة، ندرك جيدا حجم التحديات والمسؤوليات التي تواجه الطاقم الحكومي، لكن، في نفس الوقت، نؤكد على أنه محكوم عليكم النجاح، رغم صعوبة المهمة، لأن البرنامج يحمل تجسيدا للوعود التي قطعها السيد الرئيس أمام الشعب الجزائري، للولوج إلى الجزائر الجديدة التي نحلم بها جميعا.

دولة الوزير الأول،

وأنا أستنتق محتوى البرنامج، استوقفتني جملة من

الملاحظات.

إن الوضع المالي الصعب الذي تعيشه الجزائر يحتم عليكم إصلاح الاختلالات الموجودة، من أجل ترشيد المال العام، وسأشيركم ببعض مواضيع هذا الاختلال ونشد على أيديكم من أجل مواصلة مكافحة الفساد بكل أشكاله. إن الجزائر التي أنجزت مصنعا للحديد والصلب بمنطقة بلارة بالمليية، الذي يغطي وحده جزءا هاما من احتياجات السوق الوطني وتغطي باقي المصانع الجزء المتبقي، هذا المركب ينتج أطنانا من الحديد هي الآن مرمية في مخازنه، وهو متوقف عن الإنتاج، تعلمون لماذا - السيد الوزير - لأن وزارة التجارة ترفض إلى اليوم إدراج مادة الحديد ضمن قائمة المواد المعنية بالضريبة المضاعفة وتسمح باستيراده. ولكم أن تتصوروا حجم الخسارة. لقد راسلت وزارة التجارة وكان ردها صادما وغير مسؤول، وأتمنى أن يؤخذ الأمر بجد، وأن تتحلى جميعا بروح المسؤولية والإصغاء والتواصل وإيصال المعلومة، وهنا أشدد عليكم - السيد الوزير الأول - على ضرورة الإسراع في إصلاح المشهد الإعلامي، بإعادة الاعتبار لسلطة ضبط السمعي البصري، من حيث المهام وأيضا من حيث تشكيلتها والإسراع في تشكيل مجلس أخلاقيات مهنة الصحافة، وأنا لا أوافقكم الرأي في سعيكم لإنشاء قناة برلمانية، بل أن الجزائر تحتاج، في هذا الوقت بالذات، إلى قناة إخبارية، تكون الصوت المدافع عن الدولة وتوجهاتها ومواقفها تجاه القضايا الدولية وتكون صوتا لجالياتها في الخارج، وهنا أود الإشارة إلى ضرورة إعادة النظر في عمل سفاراتنا في الخارج، من خلال تفعيل عمل الملحق التجاري والثقافي وإحياء الدبلوماسية التجارية ومراقبة عمل السفراء، رغم أنني أعلم أن الإرث كبير على وزير

الخارجية وهو ليس بالسهل، لأن من سبقوه في المنصب - للأسف - عاثوا فسادا في دبلوماسية البلد.

إن برنامجكم - السيد الوزير الأول - يتحدث عن استرجاع الثقة بين الشعب ودولته، وهو يسعى نباركه، وهو يحتاج منكم إلى عمل وجد، في نفس الوقت، وهو نفس الجهد والمسعى الذي عليكم أن تولوه إلى قطاع التربية، من خلال إعادة النظر بشكل سريع في المنظومة التربوية ككل، وفي كثافة وتنوعية البرامج التربوية التي نفرت التلاميذ من الدراسة وأتعبت الأولياء وهملت الأساتذة، فلا يعقل مثلا أن ندرس تلميذ السنة الثانية ابتدائي معاني التزاوج والتكاثر، بقدر ما يحتاج هذا التلميذ إلى تخفيف المناهج، واللعب، والاستمتاع بطفولته، وهنا أود التأكيد على ضرورة إعادة النظر في الحجم الساعي للأساتذة، وحصر مهامهم في الجانب التربوي، فقط لا غير، وإيجاد حل سريع لمشكلة حوالي عشرة آلاف أستاذ متعاقد، ونفس الأمر بالنسبة للمستخلفين، والأمر يحتاج فقط - معالي وزير التربية - إلى حوار جاد ومسؤول، للخروج من هذا المأزق، ومن ثمة، إعادة الاعتبار لجزء هام من أبنائنا، وعلى ذكر المسؤولية، من واجبي التنبيه إلى معضلة يعيشها أهلنا في منطقة تابرحت بالمليية، فأزيد من مائتي عائلة تعيش الجحيم في عمارات آيلة للسقوط، وقد وعدت سابقا بحل المشكل، من خلال تخصيص حصة سكنية تمول من صندوق التضامن مع الجماعات المحلية، لكن لا أحد تحرك، ولا نحتاج إلى تحرك إذا حصلت الكارثة. كما نطلب منكم تسجيل مشروع لإنجاز جسر إنهار منذ أكثر من سنة وهو ينتظر إعادة الإنجاز، يربط بين بلديتي العنصر وبلهادف، لا يكلف الكثير، لكنه مهم بالنسبة لسكان المنطقة، وأتوه هنا بمبادرتكم، المتمثلة في ضرورة التواصل مع ممثلي الشعب، للاستماع إليهم وحل مشاكل المواطنين، لأننا نستطيع معا حل العشرات من المشاكل في جلسة واحدة مع المسؤول المباشر، وقد جاء في برنامجكم أنكم تعتمرون إنشاء بنك للسكن؛ وأنا أتبه أنه لدينا بنك يشغل حوالي 4500 عامل، وهو كتاب بنك، وجد أصلا ليكون بنكا سكنيا بامتياز، وأرجو أن تعيدوا النظر في هذا القرار، لأنه سيستنزف أموالا كبيرة وجهدا مضاعفا، وعلى ذكر الأموال، لا بد - السيد الوزير الأول - أن تُسرَّعوا عملية إعطاء التراخيص، لفتح مكاتب الصرف التي ستسمح للدولة بمراقبة ملايين الدولارات التي يتم

لم يتغير منذ 2008، ولا يغطي مصاريف هؤلاء، وبالتالي يجب الجلوس - السيد الوزير - مع هؤلاء لإيجاد حل جذري للمسألة، حتى لا تبقى القضية محل تجاذبات، تتقاذفها صفحات الجرائد، مما يؤثر سلبا على صورة البلاد، مع إعادة النظر في الكميات الموزعة على الملبات من غبرة الحليب ومراجعة تكلفة الحليب الطازج والتفكير في آلية لدعم المواطن بشكل مباشر وتحرير الأسعار، حتى تتمكن من خلق تنافسية وزيادة في حجم الاستثمار في هذه المادة الحيوية.

ونحن نتحدث عن ولاية جيجل التاريخية، مقر قيادة الناحية العسكرية الثانية، أيام الثورة، لا يزال رموزها مهمشين، فلا يعقل ألا توسم أسماء شهدائنا وكبرائها المؤسسات التعليمية والإنجازات الكبرى في الجزائر، وعليكم - معالي وزير المجاهدين - أن تأخذوا هذا الانشغال بعين الاعتبار في القادم من الأيام، كما أننا نلفت عنايتكم أن العديد من بلديات ولاية جيجل لا تزال تنتظر ربطها بالماء الشروب، على غرار بلديات أولاد عسكر بالهادف، جميلة وغبالا والسطارة في الجهة الغربية للولاية، والمفارقة - السيد الوزير الأول - أن الولاية تحتوي على أربعة سدود، بالإضافة إلى سد بني هارون؛ وهذا ما يحتاج منكم التدخل السريع، لإنهاء معاناة المواطنين من هذه المادة الحيوية.

إن العناية التي يوليها السيد الرئيس لفئة الشباب تحتاج إلى آليات لتطبيقها ميدانيا، وأعتقد جازما أنه لا مناص من فتح ورشات للاستماع لهذه الفئة، بعيدا عن المجاملات، لأن جزائر الغد يبنها شباب اليوم وعلينا جميعا تحميلهم المسؤولية كي يسهموا في صناعة مجد الوطن.

إن الإسراع في التكفل بالانشغالات المواطنين، سيسمح بإعادة بعث الأمل لديهم من جديد وسيجعلهم ينخرطون في بناء جزائر الغد، جزائر ضحى عليها الشهداء وتحميها اليوم عيون جنودنا على الحدود؛ وبالمناسبة، نترحم جميعا على شهيد الجزائر الذي مكن من إحباط العملية الإرهابية الدنيئة ببرج باجي مختار؛ وهي سانحة أيضا للتنبؤ بجهود الجيش الوطني الشعبي وكل الأسلاك الأمنية، الساهرة على ضمان أمن واستقرار الجزائر، ضد كل التهديدات التي كانت ولا تزال تهدد البلد.

في الأخير، أرجو من سيادة رئيس مجلس الأمة بالنيابة، أن يدرج هذه الملاحظات ضمن بنود اللائحة التي سترافق

تداولها في السوق الموازية. وفي سياق آخر، وعن انشغالات سكان ولاية جيجل، ألفت عنايتكم إلى أن منفذ الطريق السيارة جيجل - العلمة، يبقى - للأسف - وصمة عار على كل مسؤول مر على قطاع الأشغال العمومية، ولعلكم - دولة الوزير الأول - ومن خلالكم وزير الأشغال العمومية أن الأجزاء المنجزة تدهورت وأن الشركات العاملة على المشروع تنتظر منكم تسوية وضعيتها المالية، هذا المشروع الاستراتيجي ستجني من ورائه الجزائر ملايين الدولارات، فهو سيسمح بإعادة بعث ميناء جنجن؛ ويخلق حيوية اقتصادية وسياسية واجتماعية في كامل المنطقة والولايات. وعلى ذكر الميناء، على وزير الأشغال العمومية المحترم التدخل، لحل مشكل البنية التحتية لنهائي الحاويات المتوقف بسبب خلافات مع الشركة المنجزة للمشروع. ولكم أن تقفوا شخصا على القضية وحل هذا الخلاف. وبالمناسبة، أود التذكير أنني راسلت وزير الداخلية، بخصوص التجاوزات التي تمت مؤخرا في منح الاستفادات وعقود الامتياز بولاية جيجل، التي استنزفت أراضيها وأجدد الدعوة من هنا وأمامكم - دولة الوزير الأول - لإرسال لجنة تحقيق حول موضوع الحال. دولة الوزير الأول...

السيد الرئيس بالنيابة: تفضل!

السيد فؤاد سبوتة: لقد شخصتم في برنامجكم مشاكل قطاع الصحة. وبدوري أرفع إليكم انشغالا طال وطال معه الانتظار، المتمثل في رفع التجميد عن ثلاثة مستشفيات، كانت قد استفادت منها الولاية كل من الميلية، الطاهير وجيجل عاصمة الولاية، إلى جانب تحويل العيادات التي هي في طور الإنجاز إلى مستشفيات صغيرة بكل من سيدي معروف وبلغيموز، وأدعو وزير الصحة المحترم، إلى زيارة الولاية دون بروتوكولات، للوقوف بعينه على الواقع المر لهذا القطاع الذي يحتاج إلى عناية خاصة ومستعجلة. وأعانكم الله في تسيير قطاعكم، الذي يحتاج إلى رسم استراتيجية من جديد، وفق الأوضاع السائدة.

وبخصوص المسألة التي أثارت حول الحليب، يعلم السيد وزير التجارة، وهو الاقتصادي، أن هامش الربح الخاص بأصحاب الملبات والموزعين وأصحاب التجزئة

في تزيق تماسك نسيج المجتمع الأغواطي، أصبح السكان يتنازرون ويشتمون بعضهم البعض بسبب قطع الأراضي. المطلب الرابع وهو ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية لحصول الفرق الرياضية بالمنطقة على مستحقاتهم المالية التي لم يتحصلوا عليها إلى يومنا هذا، ناهيك عن أنهم لا يستفيدون من عائدات المحروقات، وولاية حاسي الرمل ولاية غازية.

2 - الشأن الوطني: السيد الوزير، نطالب منك مطلباً وهو محاربة ظاهرة الشعبية في إدارة شؤون الدولة، دون هوادة، هذه الظاهرة التي لم تبأبها عبر العصور، وعبر تاريخ الحضارات، حيث كانت النخبة المثقفة والحكيمة هي الفاعلة في بناء الأمم والحضارات. وكذا محاربة سياسة ردود الأفعال، نرى الكثير من القطاعات تسير الدولة بسياسة ردود الأفعال، مثلاً احتجاجات هناك، إجراء، حادث مرور، هناك إجراء.

الأمر الآخر، نرجو التطرق والعمل على دعم الاقتصاد وتسريع وتيرة نموه، بالعمل على دعم السرعات الثلاث: سرعة تنقل المعلومة برفع قدرة وسرعة تدفق الأنترنت، ثانياً، العمل على دعم سرعة وتسهيل حركة الأموال بتطوير النظام المصرفي واعتماد الصيرفة الإسلامية التي اعتمدتها مؤخرًا - وإن شاء الله - يتم التسريع في هذا الأمر، ثالثاً، الاستثمار بقوة في كل مامن شأنه أن يسرع حركة الأشخاص والسلع مثل: المطارات الداخلية، المطار السريع والمشاريع التي نراها الآن، أصبحنا نرى إنجاز السكك الحديدية من عهد القطر البخاري، يا أخي يجب أن نبدأ من حيث ينتهي الآخرون وليس من حيث يبدأ، وكذا ضرورة الاستثمار في الميترو والترامواي بقوة وبسرعة، فالاستثمار هو في حركة، بل ينتج أي اقتصاد سريع وقوي، عوض الاستثمار في السكن، ولن يتأتى ذلك إلا برقمنة كل مناحي الحياة اقتصادياً واجتماعياً.

في الشغل: نطالب بدعم وتسريع وتسهيل إدماج الشباب في مناصب عمل نهائية، خاصة الحائزين منهم على عقود ما قبل التشغيل.

ضرورة الالتفات إلى إدماج عمال الشبكات الاجتماعية، إدماجاً نهائياً، هاته الفئة التي تعتبر قبلة موقوتة، لا يجدر الاستهانة بها أو تجاهلها.

فيما يخص العدالة: نواصل تسجيلنا - بأسف -

برنامج الحكومة ومتابعة هذه الانشغالات عن قرب. المجد والخلود للشهداء الأبرار، ولكم مني جميعاً كل الاحترام والتقدير.

السيد الرئيس بالنيابة: شكراً للسيد فؤاد سبوتة؛ الكلمة الآن للسيد محمود قيساري، فليفضل مشكوراً.

السيد محمود قيساري: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، تعازينا القلبية لكم في مصابكم الجلل.

زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

تحية إسلامية واحترام أبدي وبعد؛

بادئ ذي بدء، نترحم على شهيد الوطن، شهيد الجيش الوطني الشعبي، الذي استشهد في الحادثة الأخيرة. الأمر الآخر، لدينا بعض المطالب:

1 - نبدأ بالشق المحلي:

إنه كما يعلم الجميع أن الأغواط قد استفادت من مستشفى جامعي في عهد الحكومات السابقة، وقد وعدنا بذلك فأُنجزت المستشفيات من ناحية الهيكل، أي البناء، لكن فتح هذه المستشفيات - السيد الوزير الأول - وتدشينها توقف، فهل هو تنصل الجزائر من وعود رؤسائها؟ رغم احتجاجات العديد من الشباب في هذا الصدد لفتحها، وكما نؤكد ونطالب بضرورة فتحها بسرعة.

المطلب الثاني وهو مناصب الشغل، وكما لاحظتم ولاحظ العالم بأسره، أن أبناءنا وصل بهم الإحباط واليأس إلى درجة إحراق شهاداتهم، بعد منعهم ظلماً وعدواناً من قبولهم في المشاركة في المنافسات والمسابقات في مؤسسات الطاقة، خاصة سوناطراك.

المطلب الثالث، نطالب بضرورة رفع حصة الأغواط في قطع الأراضي الصالحة للبناء من 3500 إلى 20000 قطعة، على الأقل، على غرار الولايات المجاورة، هناك ولايات استفادت من 40000، مع العلم أننا نملك نفس عدد النسمة. هاته الحصة نراها محدودة جداً؛ وقد ساهمت كثيراً

السيدة لويزة شاشوى: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،
السيد الوزير الأول، المحترم،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
أحييكم جميعا.

يسعى مخطط عمل الحكومة، الذي قدمه السيد الوزير الأول، إلى ضمان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ومواجهة التحديات التي ترجمتها الرؤية الشاملة للسيد رئيس الجمهورية، والمستوحاة من التطلعات التي عبر عنها المواطنين والمواطنون بصورة واضحة.

إن مخطط عمل الحكومة هذا والذي ندعم ماجاء فيه من تدابير، يقدم انتقالا اقتصاديا واجتماعيا حقيقيا، نأمل أن يتم تجسيده ووضع حيز التنفيذ في آجال معقولة.

كما أن السياسة الاقتصادية الجديدة التي اعتمدها مخطط عمل الحكومة تشكل حجر الأساس في تحريك عجلة التنمية وتكريس اقتصاد متنوع، يساهم في خلق الثروة وتوفير مناصب شغل أكثر، لكن هذا لن يتحقق إلا باعتماد آليات إنهاء، بل القضاء على الاقتصاد الموازي، الذي أثر سلبا على الاقتصاد الوطني.

وحسب بعض الخبراء، فإن الاقتصاد الموازي يمثل:

- 50٪ من الدخل الوطني الخام،
- من 200 إلى 500 تاجر غير مصرح به،
- 50٪ من اليد العاملة غير مصرح بها،
- 550 مليارا من كتلة الأجور في سنة 2018،
- من 2 إلى 10 ملايين دولار قيمة الصرف في السوق الموازية.

لقد تم إجراء عدة دراسات حول هذا الموضوع، دون أن تتمكن من التقييم بصورة دقيقة حجم النشاطات الموازية، وكذا القطاعات المعنية بها، خاصة وأن هذه النشاطات غير المصرح بها ساهمت في زيادة ظاهرة التهرب الضريبي، خلافا للتنظيمات المعمول بها، وكذا القوانين والمعايير المهنية.

علاوة على ذلك، فإن السوق الموازية للصرف لها القسط الأكبر من هذا القطاع غير النظامي، فرغم صعوبة تقدير المبادلات الخاصة بهذه السوق الموازية، إلا أن ذوي

لاستمرار سياسات السلطة التنفيذية ومحاولتها لكسب الشارع واحتواء الحراك، وهذه السياسات التي كانت وبالا في استحداث سياسات ارتجالية، أدت إلى تكسير الكثير من الإطارات وتفرغ مؤسساتها، وكذا سجن المعارضين للنظام راكنة في العديد من المواقع للظلم الذي لا يرضاه أي عاقل، وكان ذلك دوما من خلال تدخل السلطة التنفيذية في السلطة القضائية، للأسف. وفي هذا الشأن كنا قد قدمنا لكم - سيدي الوزير - وفي هذا الصدد بالذات العديد من التوجيهات القضائية بإبعاد السياسة عن القضاء في الحكومات السابقة.

السيد وزير العدل المحترم، نذكركم مجددا أن كل الوزراء داخل القاعة هنا مطالبون بإرضاء الشعب والسيد الرئيس، ماعدا وزاراتكم، فهي غير مطالبة إطلاقا بإرضاء الشعب، بقدر ما هي مطالبة بإرضاء الله سبحانه وتعالى، فتوقفوا عن إقحام السياسة في القضاء، لترك السبيل للعمل على أخلقة الفعل السياسي، وتعزيز ودعم حرية واستقلال وحماية القاضي والنائب العام، كما نسجل امتعاضنا من قرار تحويل وكيل الجمهورية الأخير إلى مساعد.

أما فيما يخص مخطط عمل الحكومة بالمجمل، فاصطلاحا، هو لا يرقى بأي شكل من الأشكال إلى مرتبة مخطط، كونه يفتقد لكل دعائم وأساسيات مصطلح "مخطط"، فهو يفتقد للأجال والطريقة والآليات واستراتيجيات التنفيذ، وكذا المبالغ والأطر المخصصة لهذا المشروع، ومصادر التمويل التي نرجو ألا تكون على عاتق المواطن في نهاية المطاف، حيث نرى أن هذه الوثيقة لاتعدو كونها برنامجا لبيع الأمل ومخططا للنوايا الحسنة. ورغم كل ملاحظتنا وتحفظاتنا، هذا لا يرقى أن نرفض هذا المخطط، كونه أولا: حظي بثقة السيد الرئيس، وكون هذه الحكومة منبثقة عن الحراك وذلك لاحتوائها على أسماء تعتبر من أيقونات الحراك الشعبي، من قبل وزير التجارة، ووزير الصناعة، والثقافة، فارتأينا أن نمنحها ثقتنا على مضض، حيث ينتظر الشعب من هاته الحكومة الكثير ونحن معه من المنتظرين، لما ستفعله وتحققه حكومة الحراك العظيم، وشكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد محمود قيساري؛ الكلمة الآن للأخت لويزة شاشوى، فلتفضل مشكورة.

الاختصاص يعتبرون أن أرباحها السنوية قد تصل إلى 10 ملايين دولار، لا تستفيد منها البنوك.

كل هذه المبادلات بالعملية الصعبة تتم في الأسواق الموازية، أمام مرأى ومسمع السلطات، لاسيما ساحة بور سعيد بالعاصمة، إضافة إلى ذلك، فإنه لا يوجد في الجزائر أي مكان لا يمكن لنا أن نقوم فيه بتغيير العملة الصعبة بهذه الطريقة.

إن الاختلاف في قيمة الصرف بين البنك المركزي والسوق الموازي يشكل في الواقع مصدرا للثروة بالنسبة للمصرفيين غير الرسميين، وهو ما يجعل الدولة تفقد سلطتها النقدية.

هل علينا أن نستنتج، مما سبق، أن القطاع غير الرسمي أشد سطوة على الدولة، لذلك يستوجب التصدي بطريقة جذرية لهذه الآفة التي تشوه الاقتصاد الوطني، حتى ولو افترضنا طرح عملة وطنية جديدة.

أما فيما يخص التنمية البشرية والاجتماعية، فإن مخطط الحكومة يولي أهمية كبيرة للنهوض بالصحة، بالفعل، فإن كانت لا تقدر بثمن بالنسبة للفرد، فإنها تكلف ثمنا باهظا للمجتمع، لاسيما منذ تعميم الخدمات الصحية والاجتماعية. فالتحول الوبائي وشيخوخة السكان، وإطالة معدل العمر، وارتفاع نسبة المواليد إلى أكثر من 1 مليون ولادة سنويا، إلى جانب التطورات التكنولوجية، كلها تخلق احتياجات جديدة في مجال الصحة، تتطلب موارد مالية ضخمة، وتنظيم محكم وفعل لضمان التكفل العصري، سواء بالمواليد أو العمليات الجراحية أو الأمراض المزمنة أو أمراض السرطان... إلخ.

ومن المؤكد أن العلاج المجاني، إن سمح بالحفاظ على مجتمع في صحة جيدة، فهو مع ذلك يؤدي بالمقابل إلى الاستهلاك المتزايد والفوضوي في تكاليف العلاج، مع الانخفاض في جودته، وهو وضع لا يرضى به لا الممارسون ولا المرضى.

وفي هذا الإطار، ننتظر صدور النصوص التطبيقية لقانون الصحة والذي تم التصويت عليه في ماي 2018، وصدر بالجريدة الرسمية في أوت 2018، والتي ستسمح بتجسيد التدابير التي تضمنها مخطط عمل الحكومة.

ويجب اتخاذ قرارات هيكلية من أجل:

- ضبط التوجهات الاستراتيجية لنظامنا الصحي.

- وضع تغطية الرعاية الشاملة في مجال الصحة. وحتى ذلك الحين، ينبغي استبانة تدابير في أقرب الآجال لتلبية الحاجيات، لاسيما:

- رقمنة القطاع.

- الاعتماد على التدرج في العلاج، بداية من المؤسسات الجوارية، وصولا إلى المستشفيات الجامعية، على أن يلعب الطب العام دورا محوريا في ذلك.

- إنشاء أقطاب جهوية للصحة، تلعب دورا محوريا في مستوى تلك الجهات والمناطق.

- إضفاء الطابع التعاقدية الذي سيتيح تطبيق أقصى درجة من الشفافية في صياغة الميزانيات وتقييمها.

- التسعيرات، وهي ما تسمح بالتعويض، إلى حد أدنى، مع المشاركة في نفقات العلاج.

- التحكم في السياسة الدوائية، بإشراف الوكالة الوطنية للدواء والرقابة على المنتجات الصيدلانية الوطنية.

في الأخير، أما بخصوص قضية ترقية المرأة، هنا نطرح سؤالا: لما ذكر...

السيد الرئيس بالنيابة: تفضلي! تفضلي!

السيدة لوزية شاشوى: لما ذكر أن الحكومة تسعى لبلوغ هدف المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الميادين، مطابقة مع الثوابت الوطنية، ماذا تعني المطابقة مع الثوابت الوطنية في هذا الوضع؟ هل هذا يعني أن الثوابت الوطنية هي عقبة و/أو عرقلة في وجه ترقية المرأة؟

ألم ينص الدستور على المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات؟

إن المرأة تشكل نصف المجتمع، وما هي إلا مناصفة إلهية؛ وبذلك فهي تستحق المناصفة في جميع الميادين، كالعامل وداخل الأسرة والسياسة، واتخاذ القرار... إلخ.

وفي الأخير، نتمنى أن الأمور في المستقبل ستصحح في هذا الاتجاه. وشكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيدة لوزية شاشوى؛ الكلمة الآن للسيد فتاح طالبي، وسيكون آخر متدخل قبل أن أرفع الجلسة الصباحية.

السيد فتاح طالبى: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة.

السيد الرئيس بالنيابة،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تدخلي يتركز على النقاط التالية:

1 - بخصوص مراجعة مستويات الضريبة على الدخل للأجراء: نقول إن هناك إجحافا حاليا، مطبقا على فئة الموظفين، هناك موظفون يدفعون ضرائب على الدخل، تفوق سنويا ما يدفعه مستورد أو رجل أعمال. يرجى مراجعة سلم فرض الضرائب على الدخل، حتى نتكلم عن عدالة حقيقية بين الجميع في دفع الضرائب.

2 - فيما يخص الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية واستغلال العقار الاقتصادي: هنا أقول - السيد الوزير الأول والسادة الوزراء - هذا لا يجب أن يفهم منه أن تعطى الصلاحيات للولاة ليعيثوا فيها فسادا في منح العقارات، كما هو الحال الآن، تصوروا هناك ولاية لم يتركوا شيئا واحدا ببعض البلديات الكبرى إلا ومنحوه لأصحاب المال القدر، دون حساب حتى الجيوب العمرانية، التي تحكمها تعليمات صادرة من مصالح الوزارة الأولى، بالأتمتع هكذا إلا عند الضرورة، وتباع بالميزاد العلني، منحت بالمحاباة من طرف بعض الولاة، وفي الأخير، هذه البلديات لم تجد ولا مترا فارغا من الأرض لإقامة مرافق عمومية. هذا واقع، يجب ضبط سلطة الوالي عند الحديث عن العقار، حتى لا ينتشر الفساد وتتضرر مصالح المواطنين.

3 - فيما يخص عصنة النظام البنكي والمالي: هنا أقف وأفتح قوسين لواقعة حدثت هذا الأسبوع فقط، هناك مواطن بولاية ميلة، أراد إيداع مبلغ في حسابه بالعملة الصعبة لدى بنك "بدر"، أبلغوه بأنه لا يمكنه أن يودع أكثر من 950 يورو، وهناك مواطن من ولاية قسنطينة، قام بإيداع مبلغه 7500 يورو في حسابه لدى البنك الوطني الجزائري، السيد الوزير الأول، هل هذا معقول ومنطقي ويسمح لنا بالحديث عن دولة القانون والعدالة؟! والمواطن داخل نفس البلد هل ياترى هذه البنوك التي تخضع لقانون واحد تطبق قوانين مختلفة؟!

4 - قطاع التعليم العالي: تفضلتم - سادتي - في البرنامج بجملته من الخطوط العريضة، من بينها إعادة شهادة مهندس، في بعض التخصصات - سادتي - الجزائر اختارت منذ سنة 2004 نظام (LMd)، أي مرت عليه الآن 16 سنة، وتمت مراجعته وتصحيح بعض العيوب التي رافقته. والآن تريدون الرجوع إلى نقطة الانطلاق، ما قبل (LMd)، ونظام (LMd) واضح عالميا لا يعترف بشهادة مهندس.

5 - قطاع التجارة: السيد وزير التجارة، أقولها بصراحة، تحية خاصة لك، منذ سنوات والشعب يشتري الحليب بـ 30 دينارا جزائريا، وفرض عليه السعر فرضا؛ والآن أصبح سعره 25 دينارا جزائريا، عاد لأصله بفضل جهودكم، نتابع باهتمام ما تقومون به والملفات الحساسة التي فتحتموها في هذا الظرف بالذات.

السيد الوزير الأول، والسادة الوزراء، نرجو من الجميع السهر على متابعة عمل المدراء التنفيذيين بالولايات، متابعة صارمة، حتى يكون انسجام النتيجة التي ترقى لتطلعات هذا الشعب، وفي نفس الوقت، أنه لما يشتكي منه المدراء بالولايات والمتمثل في الأوامر الفوقية، وخاصة الشفوية.

السيد الوزير الأول، يجب وقف مثل هذه التصرفات والأفعال، حتى لا نفتح باب الفساد الذي ورد في برنامجكم محاربتة دون هوادة.

وفقكم الله في خدمة البلاد والعباد.

وشكرا على الإصغاء، والسلام عليكم.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا؛ على كل نواصل عملنا إلى غاية الساعة الواحدة زوالا، لأننا على المباشر. وعليه، أحيل الكلمة إلى السيد عبد الحق قازي ثاني، فليفضل مشكورا.

السيد عبد الحق قازي ثاني:

السيد الرئيس بالنيابة،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة، الحضور الكريم من وزراء وزملاء

وصحفيين،

تحية طيبة وبعد؛

عند أقاربهم وهذا لا يطاق! لذلك سيدي الوزير، أنا أطلب منكم إيلاء الأهمية لذلك.

وفي نفس السياق، المعاناة مازالت قائمة عند أصحاب سكنات عدل وسكان (LSP) المتأخرة، وملفات التسوية، بموجب القانون رقم 15 - 08.

أما عودتي إلى الصحة، ومشكل الصحة، كنت سعيدا عندما أتصفح الصفحة 44 وأقرأ أنه في غضون 2030 تصبح الجزائر ضمن مصاف المعدل الدولي بالنسبة للمؤشرات المرجعية للصحة العمومية، لكن إسمح لي، سيدي الوزير، في الوقت الحالي لا يمكن وصف هذا القطاع إلا بأنه قطاع مشلول ومريض، إنه يلتهم ربع (1 / 4) ميزانية الدولة، 400 مليار دينار، هو يأتي بعد الدفاع والداخلية والسكن، فكيف يعقل لهذا القطاع، وهو يلتهم كل هاته الأموال، أن تبقى فيه المعاملات سيئة والخدمات سيئة! فنحن نتلقى شكاوى المواطنين من كل جهة؟ وهو يسيء أيضا إلى مصداقية ومجانية الصحة في الجزائر. أناس يذهبون من أجل العلاج، ولكن يرسلونهم لإجراء أشعة، (IRM) بمبلغ 18000 دج، والقيام بالتحاليل بـ 7000 دج، وإجراء أشعة سكانير بمبلغ 8000 دج واستعمال (Biopsie) بـ 40000 دج، إلى أين نحن ذاهبون؟ هكذا، سيدي الوزير، الذي لا يموت بالمرض، فإنه سيموت بالغصة. ولذلك - سيدي الرئيس - إذا أردت أن تصل إلى الهدف المسطر في غضون 2030، فعليك وعلى وزير القطاع أن تعيدوا ترتيب البيت من جديد وأن تضربوا بيد من حديد، فلا يمكن أبدا أن نعبث بصحة المواطنين.

أما فيما يخص الاستثمار، فأنا أحيي الالتزام الوارد في الفقرة 2 - 3، الذي ورد في الصفحة 24 - 25 - 26، المتعلق بتكثيف وتنويع الأنشطة الإنتاجية عبر كامل التراب الوطني، خاصة الجنوب والهضاب العليا، وثمن كل ما جاء في هذا الشق الاقتصادي ونعتبره ورقة طريق فعلية نحو المستقبل، لكن قبل ذلك، سيدي الوزير، لا بد من تحرير طلبات الاستثمار والبناء، التي تعد بالمئات على مستوى كل الولايات - هذه الملفات - هي نتاج اجتهاد ورغبة الجزائريين بأفكارهم في الاستثمار في مختلف المجالات والتي ظلت - للأسف - حبيسة الرفوف والأدراج، لا بد من تحرير كل أنواع الاستثمار، صغيرة كانت أو كبيرة، لأن

ونحن نناقش مخطط عمل الحكومة اليوم، لا بد من الإقرار بشمولية هذا الأخير، واحتوائه على كل المضامين الأساسية لتسيير مرحلة صعبة كهذه. فأنا، شخصا، أعتقد أنه يملك عناصر نجاحه وعناصر الخروج من الأزمة الحالية شريطة - كما يقال - وحتى لا يكون بداية القصيدة مدح، وآخرها استياء وندم، على هذا المخطط ألا يكون مجرد مطبوع إنشائي وألا يبقى حبيس الأدراج والمناقشات والورشات ويخرج مباشرة وبأقصى سرعة للتطبيق، حتى تنهض المؤسسات من جديد وتخرج من النفق المظلم والضيق الذي وضعت فيه ومن الكساد الذي لحق بمصالح الناس وبات يعطل تجارتهم وأرزاقهم.

سيدي الوزير الأول، مشاكل كل الجزائريين واضحة، فبعد مطالب الحراك وخروج الجزائريين بالآلاف، لو تسأل أي مواطن أيا كان من الأولويات التي يحتاجها المواطن، سيقول لك السكن، البطالة، تدهور القدرة الشرائية وتدهور المحيط، وغيرها من السلبات التي تعيق حياته اليومية.

أنا، بدوري، سأركز على أهم هذه النقاط، وأولها السكن، وأريد أن أعود إلى ما قاله أحد الزملاء في تدخله، قال للحصول على سكن يجب أن تكون حائزا على بيت قصديري «براقة»، فعلا لأن صاحبها يعتبرها نقطة ضعف الدولة، إذ يجب إزالتها حتى لا تشوه المحيط، لكن المواطن العادي، المواطن الكريم، المواطن الذي يحترم نفسه والدولة يبقى ينتظر السكنات، أنا أريد الإشارة إلى مثال، بما أنني أمثل مدينة وهران، وهران كان لها الحق أن يكون لها أزيد من 165000 سكن، طيلة 15 عاما الماضية؛ لكن - للأسف - أبناء وهران، أبناء سيدي الهواري، لم يكن لهم هذا النصيب، فكل الأوعية الأخرى ذهبت أو كل السكنات الأخرى ذهبت إلى أصحاب الصفيح أو دشرة الصفيح وغيرها، وبالتالي، فأنا أغتنم هاته الفرصة، حتى لا يلومني أبناء ولاية وهران، ومن بينهم أبناء بطيوة وأرزو وسيدي بن يبقا وتليلات، إذ يؤتى بأناس من جهات أخرى وهم ينتظرون، هذا لأن ذنبهم الوحيد أنه يتحملون استقبال تلك السكنات الهشة.

أنا أريد أن أغتنم فرصة المليون سكن، التي أعلن عنها السيد الرئيس، وأطلب منه ومنكم أن تولوا أهمية لأبناء وهران، الذين لازالوا إلى حد الآن يسكنون الأقبية، ويسكنون أيضا السطوح، لم نسمع في حياتنا بالسطوح في الجزائر، أما اليوم فنحن نسمعها، ويسكنون أيضا متكدسين

إقصائهم أو استبدالهم بإطارات من الخارج كما هو شائع. وأخيراً، أشكركم على حسن الإصغاء وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس بالنيابة: شكراً؛ أنبه أنه عندما يكون هنا شيء مهم فلتبدأ به، ولا تتركه إلى الأخير، على كل الكلمة كلها مكتوبة، وإذا لم تقرأ، فإنها ستسجل وتتخذ بعين الاعتبار. والآن الكلمة للسيد علي بلوط، فليفضل مشكوراً.

السيد علي بلوط: شكراً سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، السيد الوزير الأول المحترم، السادة الوزراء والوفد المرافق لهم المحترمون، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون، السيدات والسادة رجال الإعلام المحترمون، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في البداية، أهنيئ السيد الوزير الأول وطاقمه الحكومي، على الثقة التي وضعت فيهم، من طرف السيد رئيس الجمهورية، متمنياً لهم النجاح والتوفيق في أداء مهامهم. إن مخطط عمل الحكومة، المعروض علينا اليوم، شمل عدة محاور مهمة، أساسها تعزيز الحقوق والحريات وإصلاح منظومة العدالة وتحسين مناخ الاستثمار والأعمال والمحافظة على التوازنات الاقتصادية وتشجيع التنمية البشرية، مع توسيع التغطية الاجتماعية والتركيز على دعم الفئات الفقيرة والهشة والمساهمة في تدعيم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلادنا.

كما أنه يعد عقداً جديداً، من أجل جزائر جديدة، فهو يؤسس لمرحلة جديدة بقرارات جديدة، بعدما عرفت البلاد تسيراً كارثياً، وممارسات تسلطية، أدت إلى نهب ثروات البلاد، وهدم ممنهج لمؤسساتها وتهميشاً للكفاءات، وزعزعة أسس الدولة، والتي أدت بالشعب الجزائري إلى الخروج إلى الشارع والمطالبة بالتغيير الشامل للمنظومة المؤسساتية البالية، استنكاراً منه لمحاولات هدم الدولة الجزائرية.

لقد حرصت الحكومة ومنذ تنصيبها على تغليب أسلوب الحوار والتعاون مع جميع الشركاء، وفق ترجيح المصالح العليا للوطن، والذي يجب أن يكون فوق كل

السبيل الوحيد لتحريك حركة العمل وتشغيل الشباب ودر المداخل هي العمل بذلك، «فالmaal يعطي المال» كما يقال، سيدي الوزير. وبالتالي عندما نحرر هذه المسألة تبرز هذه المؤسسات الناشئة تلقائياً وستظهر الأموال وستبرز المهن ومعها الكفاءات.

من جهة أخرى، لابد من تفعيل الدبلوماسية الجزائرية لاستقطاب آلاف المستثمرين الجزائريين في الخارج، للاستثمار في بلدهم، كما علينا البحث عن مصادر التسويق لمنتجاتنا الوطنية؛ وثميناً لما جاء في الصفحة 30، لابد من تطوير النشاطات في مجال البترول والغاز، وإطلاق مشاريع مبرمجة ذات قيمة مضافة عالية، وذلك بإنشاء معامل التحويل واستخراج العشرات من النشاطات الفرعية. عندنا بوهـران منطقة صناعية شبيهة بالمنطقة الصناعية لسكيكدة وحاسي مسعود، وبها نسبة بطالة...

السيد الرئيس بالنيابة: شكراً.. واصل.

السيد عبد الحق قازي تاني: وجود أكبر منطقة صناعية ولكنها لم تتطور منذ التسعينيات وبقيت كما كانت عليه. في المجال الفلاحي، نحي المجهود الكبير الذي يقوم به القطاع حالياً، لكن لابد من إعادة الاستثمار الفلاحي، وتحرير العقار وإصدار النصوص التطبيقية للقانون رقم 03 - 10، لابد من تحصين أصحاب الشراكة، والمنتجين الفعليين، للأراضي، فالأرض لمن يخدمها، هذا ودعم الفلاحين.

سيدي الرئيس، لا يمكن أن أنهي مداخلتني، دون أن أتحدث عن الثقافة والمثقفين، فالفنانون يموتون كل يوم. بالأمس فقط، رحل عنا 3 مثقفين، من بينهم كبير الشعراء مكّي نونة، رحمه الله، وغيره ولكنهم يموتون في صمت، لا أحد ينادي، ويموتون كذلك في فقر مدقع؛ هناك آثار تندثر أمام أعيننا ولكننا لا نحرك ساكناً، لا نستخدمها لا في المجال التاريخي للشباب ولا في المجال السياحي، كما هو الشأن بالنسبة للدول... نحن على مقربة من ألعاب البحر الأبيض المتوسط، أطلب من السيد الوزير الأول، أن ترمي الحكومة بكامل ثقلها، من أجل إنهاء المشاريع الرياضية المخصصة وهياكل الاستقبال، وكذا تهيئة المدينة من شوارع وطرق ونقل وغيرها، مع مراعاة الدور الريادي الذي يجب أن يلعبه أبناء وشباب الولاية، من متطوعين ومؤطرين وفاعلين، دون

إلى حماية الفرد من الأمراض وتطوير الوقاية، وتوفير العلاج الذي يتماشى وحاجيات السكان، كما يجب الاهتمام بالتربية الصحية، بغية الوصول إلى رفاهية الإنسان الجسمية والمعنوية.

بالإضافة إلى السهر على كل ما هو متصل بتنظيم الأمومة والطفولة، والمساهمة بشكل دائم في تكوين إطارات الصحة، وتوفير هياكل استشفائية في كل مناطق الوطن، خاصة في مناطق الهضاب العليا والجنوب.

وفي هذا الشأن، لا يفوتني في نهاية هذه المداخلة رفع انشغالات سكان الولاية التي أشرف بتمثيلها - ولاية تيسمسيلت - إلى السيد الوزير الأول.

سيدي الوزير الأول،

1- الرجاء التدخل من أجل رفع التجميد عن مشروع إنجاز مستشفى 240 سريرا، لما له من أهمية كبيرة في التكفل بحاجيات السكان، والقضاء على المشاكل التي تعاني منها الولاية في هذا القطاع.

2- التدخل لدى السلطات المعنية، من أجل إعادة بناء بعض الطرق الولائية المتهترئة، التي تعيق حركية نسبة كبيرة من سكان الولاية، وأذكر منها على سبيل المثال: الطريق الولائي رقم 11.

وفي الأخير، نتمنى أن تساهم الحكومة بشكل فعال في إقامة مجتمع مدني حر ومسؤول، يتمتع بكل حقوقه الدستورية، في ظل احترام قوانين الجمهورية، وباعتماد آليات جديدة تكون في خدمة الشعب الجزائري.

كما لا يفوتني أن أشكر السيد الوزير الأول، على تقديمه مخطط عمل الحكومة، كما أشكر طاقمه الحكومي الذي سهر على إعدادده، وشكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد حكيم طمراوي.

السيد حكيم طمراوي:

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

اعتبار، في ظل استمرار ديمقراطي تعددي، منهجا وخيارا، لا رجعة فيه، ووعيا منها بأن التهدة والاستقرار يشكلا شرطين مسبقين، لتحقيق المشروع الطموح الذي شرع فيه رئيس الجمهورية.

لقد تطرق مخطط عمل الحكومة لكيفية الوصول إلى نمط حكم جديد، يجمع بين الصرامة والشفافية، من خلال إصلاح المنظومة التشريعية لتنظيم الانتخابات وأخلقة الحياة العامة، والتي ستلتزم فيها الدولة بإدراج مكافحة الفساد بجميع وأشكاله وبناء دولة العدل والقانون، واسترجاع مصداقية مؤسسات الدولة من خلال إبعاد المال عن السياسة، كما يهدف إلى ضمان ونزاهة واستقامة الأشخاص الذين يمارسون أعلى المسؤوليات على مستوى السلطة العمومية لضمان سيادة دولة القانون.

كما أن الحكومة تحرص على إقامة علاقة تعاون مستمر مع البرلمان في إطار الفصل بين السلطات، الأمر الذي سيشكل عنصرا محفزا للتنمية وعاملا مساعدا على الاطلاع والتكفل باحتياجات المواطنين.

كما تضمن أيضا كيفية ضمان الممارسة الكاملة للحريات والحقوق لإرساء مجتمع مدني حر وديناميكي قادر على أداء دوره.

إن اعتماد قواعد جديدة لعصرنة النظام البنكي والمالي وتطوير المعلومات الإحصائية، الاقتصادية والاجتماعية، ستسمح لنا بالعمل وفق المعايير الدولية المطلوبة للالتحاق بالركب الاقتصادي الدولي، كما أن مكافحة البطالة وترقية التشغيل لن تتحقق إلا بتكليف برامج متطورة، تسري وفق احتياجات السوق وترقية التشغيل وتدارك الفارق بين العرض والطلب في مجال العمل.

تعد برامج التنمية البشرية والسياسية والاجتماعية مهمة جدا، في إطار بناء مجتمع متطور. لذا يجب الاهتمام الفعلي بقطاع التربية والتعليم، التعليم العالي والتكوين المهني وذلك بإدخال إصلاحات جذرية على المنظومة التربوية والجامعية، وكذا تحسين جودة التكوين والتمهين، وذلك استجابة لمطالب مختلف الشرائح الاجتماعية، كما يجب مراجعة خارطة التكوين في الميادين والفروع، حتى تتماشى مع الاحتياجات الاقتصادية، والتأكيد على ضرورة تحسيس البكالوريا المهنية التي ستفتح أفقا واعدة للشباب المتكون. أما في مجال الصحة، فإن السياسات المسطرة فيه ترمي

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد نزل مخطط عمل الحكومة في ظروف استثنائية تشهداها الجزائر، وحمل في طياته الكثير من الأمل والتغيير، من أجل تجسيد برنامج رئيس الجمهورية، وتأسيس الجمهورية الجديدة، وقد نال هذا المخطط المصادقة من قبل مجلس الوزراء، وكذلك الثقة شبه الكاملة من طرف الغرفة الأولى، وعلى رأسها حزب جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي.

وهو اليوم يبحث عن قناعة وثقة الشعب ومجلس الأمة. سيدي الوزير الأول،

لقد سبق عملكم بالفعل مخطط الحكومة هذا، وخاصة في مجال السياسة الخارجية والنشاط الدبلوماسي؛ وهذا كله من أجل تكريس سياسة خارجية نشطة واستباقية، وإعطاء مكانة لاثقة للجزائر ومرموقة بين الأمم، وها أنتم تقومون بإعادة بناء الجهاز الدبلوماسي والسياسية الخارجية، ليضطلع بمهامه العادية ضمن الثلاثية المتمثلة في: السيادة والأمن والتنمية.

سيدي الوزير الأول،

نبارك لكم كل الجهود المبذولة في سبيل سياسة خارجية ناجحة، غير أنه بالعودة إلى المخطط المعروض علينا الذي يتمحور حول ثلاث نقاط من أولوياتها: المورد البشري، وفي موضوعها المتضمن أخلاق الحياة العام، وبالضبط الكفاءة كمعيار أساسي للالتحاق بوظائف الدولة.

السيد الوزير الأول،

بما لا شك فيه أن جل المسابقات مشكوك في نزاهتها ومطعون في شرعيتها؛ وتدني مستوى الناجحين فيها، وقد أكد الكثير من المسؤولين بأن الكثير من الناجحين تربعوا على المراتب الأولى في مسابقات وطنية لأجهزة حساسة بمعدلات 7 و 8 من 20. وهذا يدل على أن آلية المسابقة، في ظل التعليم والجامعة، تعطي منتوجا كميا أكثر منه نوعيا، هي آلية فاشلة ولا تحقق طموحات الدولة الجديدة.

ونرى أنه من الجدد أن نعتمد على مدارس شبيهة بمدارس أشبال الأمة، في التكوين وتبوء مراكز حساسة في الدولة، كالتكوين في القانون والشرطة، وأقترح إنشاء مدارس تهتم بتكوين موثقين، محضرين قضائيين وضباط شرطة، يكونوا قد تكونوا تكويننا خاصا ونوعيا وعميقا في مجال تخصصهم،

كما أقترح أن يكون هؤلاء من الناجحين المتفوقين في شهادة البكالوريا، ليتم توجيههم توجيهها مهنيا خاصا.

سيدي الرئيس بالنيابة،

إن برنامج رئيس الجمهورية، الذي تبنت حكومتكم تنفيذه، يجب أن يعتمد أساسا على المدراء التنفيذيين في الولايات، وعلى رؤساء المصالح في الولايات، ورؤساء المكاتب وكل أعوان الدولة الأكفاء.

السيد الوزير الأول،

إن عجلة التنمية ودواليب الحركة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا يمكن أن تتحرك من دون مسؤولين محليين، لهم من الوعي والكفاءة ما يمكنهم من خدمة وتسيير شؤون المجتمع، وإنني أرى في هذا الصدد أنه من الضروري الوقوف بجد على تحرير قانون البلدية والولاية.

السيد الرئيس بالنيابة،

السيد الوزير الأول،

فيما يخص تصريحات وزير التجارة، فنحن نرجو منكم الحكمة والرزانة في أخذ القرارات، كون وزارة التجارة لا تتوقف فقط على المواد الغذائية المدعمة، كما أننا - نحن والشعب - ننتظر في الطرف الحالي وجود أسواق خارجية، وذلك لتسويق المنتجات الفائضة والمكدسة، لذلك ننتظر منكم استراتيجية واضحة على سبيل الذكر هذه (ABC): - تخفيض الواردات.

- وضع استراتيجية لترقية الصادرات خارج المحروقات.

- السير على وضع بنوك للمعطيات التي تتعلق بالتجارة الداخلية والمبادلات الدولية.

- المساهمة في وضع الإطار المؤسسي والتنظيمي، المتعلق بالمبادلات التجارية.

- السهر على جعل القوانين والتنظيمات مطابقة للنصوص التي تسيّر بها التجارة الدولية.

- كذلك المساهمة في وضع وتنظيم سير مناطق التبادل الحر.

سيدي وزير التجارة، هنا سأوجه بكلامي مباشرة إليكم، لقد سنحت لي الفرصة بلقاءكم تحت هذه القبة، لن أقول أننا نشكك في ديناميكيته والتزامكم بإعادة ضبط الوضع، لكن مع ذلك أدعوكم إلى الحذر والتفكير والعقلانية، لأن قطاعكم جد حساس.

شكراً، ربي يثبت خطاكم، إن شاء الله، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكراً؛ الآن الكلمة للسيد مليك خذيري، فليتفضل.

السيد مليك خذيري: شكراً سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله. السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، السيد الوزير الأول، السيدات والسادة الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد التحية للجميع والتهنئة للطاغم الحكومي؛ وتمنياتنا لهم بالتوفيق في مهامهم، وبعد القراءة المتأنية والمعمقة للخطوط العريضة لمخطط الحكومة؛ يتضح جلياً أنه، من وجهة نظر محضّة، مشروع مثالي وطموح إلى أبعد الحدود، لاسيما وأننا نلاحظ ذلك فيما يلي:

1- فيما يخص توجهاته الكبرى: يستمد مخطط الحكومة مرجعيته من الالتزامات. وبرنامج السيد رئيس الجمهورية يرتكز على مبادئ وتوجهات كبرى، لترشيد وإصلاح النظام السياسي ويرمي إلى بعث الاقتصاد الوطني، يتضمن الاهتمام بالعنصر البشري في سبيل بناء جمهورية جديدة.

2- المرتكزات الأساسية لمخطط الحكومة: - اعتماد مراجعة عميقة لأنماط الحوكمة. - تصور قواعد جديدة لإنجاح سياسات التنمية. - خلق ديناميكية تفاعلية. - تبني التجديد الاقتصادي، من خلال تحقيق الأمن الغذائي والانتقال الطاقوي والاقتصاد الرقمي.

3- الآليات التي من خلالها يفترض تجسيد مخطط عمل الحكومة ومن بينها نذكر ما يلي: - إصلاح نظام الانتخابات. - تفعيل الإصلاح المالي والضريبي. - طمأننة المتعاملين الاقتصاديين. - وضع خريطة وطنية للاستثمار وفتح فضاءات جديدة

للعقار الصناعي، لاسيما في الهضاب العليا والجنوب. - تعزيز دولة القانون. - ترقية الممارسة الديمقراطية الحقيقية. - تقنين نشاط الصحافة الإلكترونية والإشهار. - برنامج متكامل لإصلاح وتقويم منظومة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي، والتكوين والتعليم المهنيين. - تطوير قطاع الصحة والثقافة. - دعم الرياضة والتربية البدنية في مختلف أطوارها. - اعتماد سياسة رفع القدرة الشرائية للمواطن. - التكفل بالفئات الهشة. - إعطاء الأهمية اللازمة والأولوية للشباب. - تكثيف جهود عصرنه الجيش وتعزيز احترافيتها وتطوير الصناعة العسكرية.

- تنمية القدرات في مجال الدفاع السيبراني. - الاهتمام بالجالية الجزائرية في الخارج وإشراكها في مسار التجديد الوطني.

كل ما سبق الإشارة إليه، يرمي إلى تحقيق طموحات المواطنين، المعبر عنها في الحراك الشعبي، والتحضير لبناء جمهورية جديدة، إلا أن الواقع العملي، داخليا وخارجيا يحتوي هو الآخر على حقائقه ومقتضياته.

من هذا المنطلق، فإن الأسئلة التي أراها ضرورية كي تطرح على الطاقم الحكومي، هي كما يلي: - في خضم كل هذه الورشات التي سيتم فتحها لتجسيد محاور هذا المخطط، ما هي الأولوية الأساسية في نظر الحكومة؟

- لماذا لم يتم التحديد الدقيق للمجال الزمني المرتبط بتجسيد هذا المخطط على أرض الواقع؟ - ما هي مصادر التمويل التي ستخصص من خلال الأغلفة المالية لتنفيذ هذا المخطط؟

- لماذا غابت الأرقام والإحصائيات عن هذا المخطط، رغم وجوده، ضمن الطاقم الحكومي، وزارة والتي نباركها وهي الوزارة المنتدبة المكلفة بالاستشراف والإحصائيات؟ وفي ظل هذا المخطط، الذي جاء لإعطاء الأولوية لمناطق الظل أو ما يسمى بالمناطق المهمشة والمحرومة والتي أكد عليها السيد الرئيس، في حملته الانتخابية، وبحكم انتماي لإحدى هاته المناطق، ألا وهي ولاية تبسة، الولاية التاريخية، الولاية المجاهدة، الولاية الغنية بالثروات الطبيعية، من

السيد مليك خذيري: نعم نصف دقيقة، لا عليه، هي كافية.

مستشفى بلدية العقلة 60 سريرا، كل السكان كانوا ينتظرون بفارغ الصبر استلام هذا المستشفى، لحد اليوم هو منجز بنسبة 70 أو 80٪، ولكن هناك مشكلا بين مكتب الدراسات والمقولة، والمستشفى حاليا في انهيار مستمر، فلما لا نسوي هذا المشكل؟

سبحان الله العظيم، نحاول أن نسجل مشاريع، لا نحتاج تسجيل أي مشروع، بل ما نحتاجه هو استلام المشاريع الجارية، نحقق هذه الخطوة وهي إنهاء المشاريع الجاري إنجازها، لأنها استغرقت سبع وثمانين وعشر سنوات، إلى أين نحن ذاهبون بها؟

كذلك، شيء آخر مهم، نحن نبارك هذه التعيينات، بالرغم من أن عدد الوزراء عدد محترم، ولكن ارتأت الضرورة أن تكون هناك وزارات منتدبة لأهمية الكثير من القطاعات ومن بين هاته القطاعات قطاع المنتجات الصيدلانية، الذي نبارك لرئيس الجمهورية تعيين وزير منتدب له، يحمل كفاءة كبيرة وكبيرة جدا، ونتمنى له كل التوفيق والنجاح، ونتمنى..

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد مليك خذيري؛ بهذا التدخل الأخير ننهي الجلسة، وستكون لنا جلسة على الساعة الثانية والنصف زوالا، صح فطوركم؛ الجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الثانية والخمسين
بعد منتصف النهار

فوسفات وبتروول وغاز، والتي قدمت قوافل الشهداء في حرب التحرير، الولاية الغنية بكثير من المواقع الأثرية، إلا أنها تعرف تهميشا و «حقرة» وركودا في العديد من القطاعات، من حيث المنشآت القاعدية، والتنمية، فطرقاتها مهترئة. والعديد من بلدياتها تعرف نقصا في المياه الشروب، أخص بالذكر بلدية الشريعة وكل البلديات المجاورة لها؛ وقد أكدنا مرارا وتكرارا على ضرورة ربط هاته الولاية بسد بني هارون، والذي هو الحل الأمثل، فبالرغم من أنه مكلف إلا أنه سيغطي حتما هذا المشكل.

ولاية تبسة، التي بها مطار صرفت عليه أموال كثيرة ونظمت بها مهرجانات، إلا أن هذا المطار لم يتسغل لحد اليوم إلا برحلة واحدة يوميا، بالرغم من أنه في الثمانينيات كان ينظم له رحلة خارج الوطن؛ واليوم أصبحنا عاجزين عن تنظيم رحلات أخرى، لا نعلم ما هو السبب، وأحيطكم علما كذلك أن الكثير من الولايات المجاورة لولاية تبسة، مثل ولاية خنشلة، ولاية أم البواقي، ولاية قالمة، ولاية سوق أهراس كلها ولايات خالية من المطارات، يعني إعطاء الديناميكية لهذا المطار سيدفع حتما بالعمل لهاته الولايات. كذلك مشكل البطالة الذي أرق المنطقة وخريجي الجامعات والشباب وعقود ما قبل التشغيل، الذين ينتظرون بفارغ الصبر تسوية وضعيتهم إلى حد اليوم، فأنا أؤكد وألح عليكم، السيد الوزير الأول، أن هذا الأمر هو أمر ضروري، وأمر ملح يجب غلق هذا الملف في أسرع وقت، لأن هؤلاء الشباب سئموا الانتظار، انتظار دام سبع وثمانين سنوات، يعني أنه شيء لا يطاق ولا يعقل، هذا أمر ضروري، كالتحويلات الاجتماعية، ضروري، كالمواد المدعمة، يجب أن يكون عملكم في هذا الاتجاه.

كذلك أريد أن أضيف شيئا مهما ومهما جدا، هو تطهير المشاريع قيد الإنجاز؛ كل الولايات تعاني من إنجاز المشاريع، صرفت عليها الملايير ولكن مشاكل مكاتب الدراسات ومشاكل المقاولين لم تنته ولم تستغل لحد اليوم، أعيطك مثالا: هناك مستشفى في بلدية....

دقيقة، سيدي الرئيس، من فضلك لأكمل فكرتي فقط.

السيد الرئيس بالنيابة: أعطيك نصف دقيقة، تفضل أكمل، بارك الله فيك.

محضر الجلسة العلنية الرابعة عشرة
المنعقدة يوم السبت 21 جمادى الثانية 1441
الموافق 15 فيفري 2020 (مساءً)

الرئاسة: السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة.

تمثيل الحكومة: السيد الوزير الأول والطاخم الحكومي المرافق له.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية
والدقيقة الثامنة والخمسين مساءً

وزارتكم الكريمة، والوزراء، ففي ظرف 12 ساعة، عينوا ونصبوا في مناصبهم ومكاتبهم، وخلقت المناصب سواء كانت شاغرة أم غير شاغرة، هاته المناصب، الجريدة الأولى تعني الشعب الجزائري، والجريدة الرسمية الثانية أعتقد أنها تعني شعب الحكومة. المقارنة هنا في محلها، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وقوانينها نافذة على الجميع، ولإرجاع الثقة فعليا، أردت هنا أن أتكلم عن العدالة الاجتماعية، أيعقل -السيد الوزير- أن يعين مسؤول، مهما كانت صفته، لمدة سنتين أو ثلاث ثم تنهى مهامه ورغم ذلك يستفيد من أجره إلى نهاية حياته لسنوات عديدة، رغم أنه لا يقدم شيئا ومتقاعد؟

أصحاب عقود ما قبل التشغيل يعملون ليلا نهارا، بأجرة 5000 دج، أعتقد أنه من العدالة الاجتماعية مراجعة كل ذلك، مسؤول أنهيت مهامه، يعود إلى منصبه الأصلي إلى غاية حصوله على التقاعد، ولا يأخذ تقاعده في الوقت بعد خمس سنوات، لنبقي عليه فعلا، ويعطينا من تجربته في الميدان؛ التقاعد النسبي -السيد الوزير الأول- ممنوع على الشعب ومسموح للمسؤولين؟! وهنا، أود أن أشير بعملية حسابية بسيطة، أن ما يصرفه صندوق التقاعد على المسؤولين والإطارات التي لا تعمل، المتقاعدة، منذ السبعينيات والثمانينيات يساوي أو يفوق ما يصرفه على مئات الآلاف من منخرطيه من أبناء الشعب، وهنا يكمن خطر ميزانية التقاعد!

السيد الرئيس بالنيابة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

يقتضي جدول أعمالنا، مواصلة مناقشة مخطط عمل الحكومة وسماع تدخلات السادة أعضاء المجلس؛ والمتدخل الأول، الأخ عبد الوهاب بن زعيم، فليفضل.

السيد عبد الوهاب بن زعيم: شكرا؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس بالنيابة، المحترم،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

ربحا للوقت سأدخل مباشرة في مخطط عمل الحكومة، في ثلاث أو أربع نقاط.

السيد الوزير الأول،

أحضرت معي، أمانة، عدد من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وهما: الجريدة الأولى، فيها المرسوم التنفيذي الخاص بالإدماج، والتي تعني الشباب الجامعيين، والذي لم يجد طريقه للتنفيذ، ووجد عراقيل إدارية كبيرة، والجميع يتملص ويرمي الكرة إلى غيره، هؤلاء الشباب عملوا سنوات وسنوات، قدموا خدمات كبيرة، وتفاءلنا خيرا لصدور المرسوم، لكن للأسف، بقي الموضوع على حاله.

الجريدة الثانية -السيد الوزير الأول- فيها مرسوم تعيين

الخدمة أكثر، هنا أتساءل، من يقدم خدمة أكثر؟ أهو الذي يعمل في شبك البلدية، في إطار الشبكة الاجتماعية لعشر سنوات أو أكثر، أم المسؤول الذي عمل سنتين ثم أعفي من مهامه؟

السيد الوزير الأول،

دوركم هو إرساء عدالة اجتماعية، بين الجزائريين وحقوق الجزائريين، وأن نكون سواسية في الجريدة الرسمية، لذلك أدعوكم لمراجعة كل ذلك.

هل يعقل - السيد الوزير الأول - أن شركات، خاصة العمومية، يتقاضون 150 مليون في الشهر وهي مفلسة وغارقة في الديون، وعند خروجه على التقاعد يأخذ 500 مليون ومنحة التقاعد بـ 50 مليون وأصحاب عقود ما قبل التشغيل لا يستطيعون أخذها؟

شركات عمومية مفلسة ويأخذون كل هذه الأموال، هذا ما لم أستطع فهمه! كيف ذلك وهي شركات مفلسة وليست ناجحة؟!

أعود إلى الجانب الاقتصادي، هناك توصيات من رئيس الجمهورية إلى الحكومة، قد فهمت خطأ، أو لم تفهم بطريقة صحيحة، الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الحاضنات، فالرئيس قال إعطاء فرصة ورفع العراقيل عن هاته الشركات الناشئة، الخاصة بالشباب، والهدف منها هو امتصاص البطالة، لكن ما نلاحظه أن الحكومة أقفلت عينيها عن الشركات الموجودة التي تعمل ولها عمال بالمئات والآلاف، وتركتها تغرق في مشاكلها، الاعتمادات متوقفة، مجمدة، الرخص متوقفة، آلاف الحاويات مجمدة عند الجمارك، القروض متوقفة، العقارات أيضا متوقفة، ونتابع شركات (START UP)، والشباب الذين لديهم 1 مليون سنتيم أو 2 مليون سنتيم، من أجل تكوين هذه الشركات، عسى أن يشغل نفسه فقط!

الحكومة، سيدي الرئيس، هي من تملك كل المفاتيح، هي من تملك الحل والربط، والمواطن المستثمر بيدها، إذا سهلت الأمور، فالمستثمر يعمل، وإذا أغلقت، ماذا عساه أن يعمل؟ كل شيء بأيديكم، بأيدي الحكومة، القطاع الخاص ليس له أي صلاحيات.

السيد الوزير الأول،

ما ذنب المستثمر في أن الحكومة أصدرت دفتر شروط ناقص، وهو قد عمل على أساسه وقام باستثماره، وقدم

كل ما يملك من أجل تحقيق الاستثمار، ثم يأتي وزير آخر ليجمد الاعتمادات، لكي يصدر اعتمادات أخرى، حسب منظوره، أو ما يراه مناسبا، في انتظار وزير آخر ليغير دفتر الشروط، حسب ما يراه مناسبا أيضا. لذلك - السيد الوزير الأول - كيف لمستثمر وطني لم يجد طريقا لتحقيق استثماره؟! البنك يطلب وثائق، الولاية تطلب وثائق، الضرائب تطلب وثائق، الجمارك تطلب وثائق، الصناعة تطلب وثائق، آلاف الوثائق، وكلها أو معظمها وثائق بيروقراطية تعيق الاستثمار؟

قلت، إذن، هذا المستثمر الوطني، كيف للمستثمر الأجنبي أن يستطيع الدخول؟! فإذا كان المستثمر الوطني لم يستطع إثبات وجوده، لأنه مستحيل أن يتحصل على وثيقة من دون أن يدفع، كل وثيقة تستلزم أن يدفع مقابلها كي يتحصل عليها والخاصة بالمستثمرين، فكيف لهذا المستثمر الأجنبي أن يدخل إلى الجزائر وكيف له أن يستثمر؟

وأهم ما يجب أن نذكر به، هو تغيير الذهنيات - سيدي الوزير الأول - خاصة عند المدراء التنفيذيين، لأن التيار لا يمر بينكم، أي الحكومة والمدراء التنفيذيون على مستوى الولايات، المدراء هم من يقرر - سيدي الوزير الأول - وليست الحكومة، فالمستثمر يذهب إلى المدير التنفيذي، فإذا أعجبه واتفق معه يمضي له وثائقه، وإذا لم يعجبه يغلق عليه. كيف يعقل أن مديري ورؤساء أقسام، وهذا مهم - سيدي الوزير الأول - ورؤساء مفتشيات، خاصة في الاقتصاد، يعملون لمدة 20 سنة؟ فأنا أعرف هنا بالعاصمة مديرا يتحكم في كل شيء، 30 سنة وهو بمنصب رئيس مصلحة، ثم قاموا بترقيته إلى منصب مدير، لا يعترف بأي كان، إذا كنت مارا إلى شبكته، فإنه يسهل لك الحصول على الوثائق، وإذا لم تمر فلن يكن لك شيء، 20 أو 30 سنة في نفس المصلحة، حتى أصبح يقال لفلان: «إذهب عند فلان ولا تذهب إلى الإدارة الفلانية»، وأصبحت تسمى باسمه، باسم المدير الفلاني، 30 سنة وهو بالمصلحة!

سيدي الوزير الأول،

ينتظركم العمل الكثير، ونحن هنا بهذه التصريحات وهذه الانتقادات من أجل الجمهورية الجديدة.

في الأخير، وفيما يخص بقاء الحكومة والولاية، هناك نقطتان مهمتان جدا، السيد الوزير، وجب تقنين

السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يأتي مخطط عمل الحكومة، المعروف أمامنا للمناقشة، بعد سنة من الهبة الشعبية التي عرفتها البلاد، للمطالبة بتغيير نمط وأساليب الحكم وإشراك الشعب بصفة فعلية في تسيير شأنه العام، وإبداء رأيه في كل ما يمس حاضره ومستقبله، والتكفل الجاد بمعالجة مشاكله وأزماته المتعددة والمتشعبة.

وحاول هذا المخطط ترجمة تطلعات المواطنين، من خلال جملة من البرامج والإجراءات، في مجالات تسيير الدولة والحقوق العامة والفردية، واستقلالية القضاء وإصلاح المنظومة المالية والجبائية وعصرنتها وتطوير الاقتصاد وتنويعه، وضمان تنمية بشرية وسياسة اجتماعية متوازنة وواقعية، والعمل على استعادة الجزائر مكانتها الطبيعية على الصعيدين، الجهوي والدولي، وتعزيز أمنها ودفاعها الوطني، بما يضمن مناعتها ووحدتها واستقرارها وسيادتها على قارها.

سيدي الرئيس بالنيابة،
نسجل بارتياح إدراج وظيفة الاستشراف والإحصاء ضمن هذا المخطط، لما لهما من أهمية كبيرة في تسيير وإعداد مختلف الاستراتيجيات والسياسات والرؤى على المديين المتوسط والطويل، بما يضمن صدقها ومصداقيتها وواقعيتهما.

غير أنه من جانب آخر، بقدر ما نلمس النية الخالصة والمقصد النبيل من وراء هذا العمل، فإننا نعيب عليه غياب آليات تجسيده وتنفيذه، وغياب الرزنامة الزمنية والأجال التي تتحقق فيها مختلف البرامج والإجراءات المزمع الشروع فيها.

سيدي الرئيس بالنيابة،
يشكل الإصلاح المالي والجبائي حجر الزاوية في النهوض بالاقتصاد الوطني وجلب الاستثمارات وتنويعها، في ظل شح الموارد وتنامي الحاجيات المختلفة، فالوضع الحالي الذي يتسم بضعف الجباية، حيث لا تتجاوز نسبة

الاستقالات وفتح الأبواب، وأيضا تقنين الإجابات على الملفات، رئيس الدائرة بالحراسة، الوالي بالحراسة، الوزير بالحراسة، الوزير الأول بالحراسة، المدير بالحراسة؛ إذن، مع من سيتكلم الشعب؟! من أين سيمر الشعب؟! لا يوجد مكان ليمر منه الشعب، فيجب تقنين ذلك، يجب أن تكون هناك سجلات، يستقبل المواطن ويسجله، ويعرف مشكلته، لكن جميعهم بالحراسة، حتى المدير بالحراسة والحراس، لن تدخل، أنا هنا والجماعة أيضا - سيدي الرئيس - وهذه آخر كلمة، والله ما استقبلنا المدراء التنفيذيون، ورؤساء المصالح أيضا، والله ما استقبلونا، إذا لم نكن نحن بمقدورنا الدخول، فكيف لنا أن نعالج الاستثمار؟ شيء جميل أن تطرح الأفكار الجميلة، والبرنامج والمخطط، الله يبارك، ما شاء الله، ولكن المهم كيف يطبق بقوة القانون عند المدراء التنفيذيين، يجب أن يفتحوا الأبواب، هاته الأبواب يجب أن تفتح.

في النهاية، عمال الإدماج، الشبكة الاجتماعية، عمال التضامن الوطني المنتهية عقودهم، الاحتياجات الخاصة هي أمانة في رقابكم، السيد الوزير، يقول الله عز وجل: «إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا» صدق الله العظيم.

وفقكم الله، سيدي الوزير الأول، السادة الوزراء في خدمة البلاد والعباد، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، مع احترامي للسيد الوزير الأول، سأعطيك الجريدة الرسمية لأنني وعدت الناخبين أن أقدمها لك في يدك، بارك الله فيك، شكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد عبد الوهاب بن زعيم؛ والله لو أن باستطاعة الحكومة وضع قانون من شأنه تغيير الذهنيات، كما قال الأخ السيد عبد الوهاب بن زعيم، الذهنيات يجب أن تتغير، ولكن هذا العمل له جانب ثقافي أكثر منه جانب قانوني؛ والكلمة الآن للسيد مولود مبارك فلوتي، فليتفضل.

السيد مولود مبارك فلوتي: شكرا، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

ب - ضعف استثمار القطاع الخاص، بفعل نقص الأوعية العقارية.

ج - إنعدام بعض التجهيزات الطبية كجهاز الرنين المغناطيسي (IRM)، ونقص بعضها الآخر كأجهزة السكاير، وأجهزة تصفية الدم، وكراسي جراحة الأسنان والأجهزة المخبرية وافتقار أغلب المؤسسات الصحية إلى المولدات الكهربائية.

د - في مجال الموارد البشرية: نسجل النقص الفاحش في السلك الطبي، خاصة الأطباء الأخصائيين في: التوليد والنساء، التخدير والإنعاش، الأشعة، جراحة الأعصاب والقلب، أمراض الكلى. وفي السلك شبه الطبي: القابلات، مساعدي الإنعاش والتخدير، تقنيي التصوير بالأشعة.

هـ - في مجال التكوين: يتواجد بولاية سكيكدة معهد وطني للتكوين شبه الطبي في وضعية متقدمة من القدم والتدهور لمرافقه وتجهيزاته، ورغم ذلك يواصل التكوين في ظروف غير لائقة وغير مقبولة، ونطالب من الوزارة الوصية التكفل بوضعية هذا المعهد في أقرب الآجال بتسجيل عملية إعادة التأهيل، حتى يرقى إلى المستوى المطلوب.

وفي مجال التكوين في الصحة دائما، أرفع من هذا المنبر، باسم كل مواطني ولاية سكيكدة، إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير الصحة، طلب فتح كلية للعلوم الطبية على مستوى جامعة 20 أوت 1955، حيث تتوفر على مرافق التكوين اللازمة والمؤهلات العلمية التي تسمح بتغطية الجذع المشترك بكل أريحية، كما يمكن تجنيد كذلك المؤهلات المتواجدة على مستوى كليتي العلوم الطبية بقسنطينة وعنابة، حيث تُدرّس نسبة كبيرة من الأساتذة المنحدرين من ولاية سكيكدة، وكذلك الشأن بالنسبة للطلبة المسجلين بالكليتين، حيث العدد كبير جدا.

3 - في مجال الري والموارد المائية: تتوفر ولاية سكيكدة على إمكانيات مائية سطحية تقدر بـ: 1620 مليون م³، يستغل منها سوى 291 مليون م³، بواسطة 4 سدود، والباقي يصب في البحر، بينما مازال المواطن يعاني العطش عبر 38 بلدية، كما أن توسيع المساحات الفلاحية المسقية ما زال يصطدم بمحدودية مياه السقي، وهنا نتساءل عن التأخر في إنجاز سد رمضان جمال، لتدعيم سد زردازة الموروث عن العهد الاستعماري، والذي يعرف حجما هائلا من الأحوال والظمي، كما نتساءل عن أسباب عدم تجسيد

التحصيل 10٪، واعتماد النظام الجبائي على المحروقات وعدم القدرة على محاربة التهرب الضريبي، الذي بلغ أرقاما خيالية لا يمكن الاستمرار فيه ونحن نشهد النهوض بالاقتصاد، الذي يجب أن ينبني على الشفافية وقواعد العدالة والإنصاف لمنظومة جبائية منسجمة وعصرية.

ورغم تناول المخطط لهذا الجانب، إلا أنه لم يشر إلى كيفية تحصيل المبالغ الهائلة الناتجة عن التهرب الضريبي على مدار عشرات السنين، أم أن الأمر يتعلق بإعفاء ضريبي؟

كما أن المخطط لم يتطرق إلى السيولة المالية المكدسة في فضاءات غير رسمية، وتعتبر الممول الأساسي للأسواق الموازية والنشاطات غير الشرعية وغير القانونية ومنها أسواق العملة الصعبة.

سيدي الرئيس بالنيابة،

إسمحوا لي أن أستغل هذه السانحة كي أنقل إليكم بعضا من صعوبات الحياة ومشاكلها التي يعاني منها أبناء ولايتي - ولاية 20 أوت 1955 المجاهدة - رغم ما تزخر به من إمكانيات مادية وبشرية هائلة.

1 - في مجال السكن: بالرغم من المجهود المبذول من قبل الدولة لمعالجة أزمة السكن، بمختلف الصيغ والبرامج، إلا أنها ما زالت متفاقمة، ويكفي أن نذكر أن عدد طلبات السكن المقبولة التي تنتظر التسوية قد بلغ 60000 طلب. وعليه، ندعو الحكومة إلى الالتفات بمسؤولية إلى وضعية المواطنين المحرومين من شروط الحياة الكريمة والشريفة، بتخصيص برامج سكنية تستوعب هذا العدد من الطلبات، لاسيما في صيغتي السكن الاجتماعي والإيجاري، والسكن الريفي الذي يتزايد عليه الطلب سنويا من قبل سكان القرى والأرياف.

2 - في مجال الصحة: مازال قطاع الصحة بولاية سكيكدة يعاني من نقائص كثيرة ومتعددة، تحول دون تحقيق الرعاية الصحية المقبولة والخدمات الطبية الملائمة ومنها:

أ - قدم أغلب المرافق والهياكل الصحية وضرورة إخضاعها لعمليات ترميم كبرى، وتجديد عتادها وأثاثها، ومنها المستشفى القديم بعاصمة الولاية، والمستشفى القديم بمدينة الحروش، وكذا رفع التجميد عن مشروع إنجاز مستشفى أم الطوب وعين قشرة.

الدراسة الخاصة بإنجاز سد وادي الزهور وسد بوشطاطة وكذلك عن عدم إعطاء إشارة انطلاق البرنامج الخاص بربط سدود الولاية فيما بينها.

4 - في مجال الشباب والرياضة، لاسيما المرافق الرياضية: حيث تعاني ولاية سكيكدة من نقص كبير في الهياكل والمرافق الرياضية، لاسيما القاعات المغطاة، حيث تنعدم بالولاية قاعة محترمة، رغم وجود نوادي للرياضات الجماعية تشارك بانتظام في البطولات...

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا...

السيد مبارك مولود فلوتي: دقيقة من فضلك، سيدي الرئيس.

السيد الرئيس بالنيابة: تفضل.

السيد مبارك مولود فلوتي: من جهة أخرى، نتساءل عن مصير المركز الوطني لتدريب فرق النخبة، المبرمج إنجازته ببلدية أولاد أحبابة ونطالب بتجسيده على أرض الواقع لأهميته الرياضية والاقتصادية للمنطقة والولاية والفرق الوطنية، حيث إن هذا المركز، المفروض أن الأرضية تقع على ارتفاع 1200 متر على مستوى سطح البحر.

كانت هذه - سيدي الرئيس - مساهمتي بمناسبة مناقشة مخطط الحكومة، شكرا على حسن الإصغاء، والسلام عليكم.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد مبارك مولود فلوتي؛ والكلمة الآن للسيد إلياس عاشور، فليتفضل.

السيد إلياس عاشور: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، السيد الوزير الأول المحترم، والطاقم الحكومي المرافق له،

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة الموقر، أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. أولا، أغتنم هذه الفرصة للتذكير بالعمل الكبير الذي

قام به رئيس الدولة سابقا، المجاهد عبد القادر بن صالح.. (تصفيق).. الذي وقف صامدا مع الوطن في ظروف صعبة، رغم مرضه والانتقادات التي كانت توجه له، إلا أنه بقي رجلا ذا مواقف، وهذا نابع من ماضيه الثوري، وكان حريصا على تطبيق الدستور بحذافيره، رفقة القائد الأعلى لأركان الجيش الوطني الشعبي، المجاهد أحمد قايد صالح، رحمه الله، لهذا نطلب من زملائنا ورئيس المجلس تخصيص يوم لتكريم هذه القامة، رجل دولة بامتياز ورجل إجماع داخل مجلسنا هذا.

سيدي الوزير الأول،

لقد جاء مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج الرئيس المنتخب، السيد عبد المجيد تبون، خاليا، في شكله النظري، من بعض الميكانيزمات التطبيقية، ولكن لا نحكم عليه بل نترك المبادرة لوزرائكم، والإطارات الكفؤة.

لقد لاحظنا في الآونة الأخيرة وجوها سياسية وإعلامية تتبنى لغة المكاسب والمناصب، وكأن فوز الرئيس عبد المجيد تبون، كان غنيمة حرب.

- هل برنامج الرئيس يحتوي على ممارسة الإقصاء والتهميش والانتقامية كممارسة يومية؟

- هل هذه هي الجزائر الجديدة التي ننتظرها لمستقبل أحسن لأولادنا؟

- هل سنقضي على مظاهر الغش والاحتيال؟

- هل سنقضي على المحسوبية في الشهادات الجامعية والإمبراطوريات العائلية؟

- هل سنقضي على الابتزاز والتحرش في سير المؤسسات؟

- لقد لاحظنا في برنامجكم إصلاحات عميقة في عدة مجالات، هذه الإصلاحات هل تقضي، في تسيير الدولة، على المحاباة والجهوية؟ هناك جملة من الملاحظات:

كنا ننتظر استراتيجية كاملة لقطاع السياحة، الذي يعد القوة الاقتصادية لدول الجوار، وهذا لتوفر الجزائر على كل الإمكانيات الطبيعية التي تنافس بها أفضل الدول في هذا المجال. ومع وضعكم لوزير هو ابن القطاع، كنا ننتظر استراتيجية حقيقية في هذا القطاع ومساندة حكومية.

نطلب من السيد وزير السياحة التحقيق في كيفية إعادة تهيئة الفنادق التابعة للدولة، وكيف اختيرت المكاتب وشركات الإنجاز، ومكاتب الدراسات والأسعار المطبقة.

في مجال الجمعيات التي تتلقى مساعدات ومنحاً من الدولة، الموجهة للجمعيات التي تنشط في المجال الخيري، التي أغلبها ذات طابع سياسي وهنا الدولة يجب أن تلعب دور الرقابة.

في مجال الشباب والرياضة: يجب وضع استراتيجية جادة، وتطوير الرياضة، ونحن نعلم أن أغلب المنشآت الرياضية الآن تحت طائلة التجديد، لهذا نطلب بتفعيل الاتفاقية الموجودة بين وزارة الشباب والرياضة ووزارة التربية، وهذا لاستعمال المرافق التابعة لها، تحت رقابة الرابطة للحفاظ على المرافق.

التحقيق في بعض الفيدراليات، التي أصبحت مملكة خاصة لبعض الفرق، خاصة الفرق العاصمة للحفاظ على مصالحها.

العدل في تمويل الفرق المحترفة، وهذا بضخ الأموال ودفع الشركات الوطنية إلى الصندوق الوطني للدعم وتطوير الرياضة، التابع لوزارة الشباب والرياضة، الذي له الميكانيزمات اللازمة للعدل في التوزيع، خاصة فرق الجنوب.

إن رئيس الجمهورية المنتخب، عبد المجيد تبون، رجل ميدان بامتياز، وبرهن على ذلك في تسييره لوزارة السكن وترأسه للحكومة، إنه ابن الشعب وقريب جداً من المواطن البسيط، ومعروف بمواقفه الرجولية؛ نرجو لكم سيدي الوزير وطاقتكم الوزاري أن تكونوا عند حسن ظن الرئيس والشعب الجزائري وشكراً.

السيد الرئيس بالنيابة: شكراً؛ الكلمة الآن للسيد محمد العيد بلاع، فليفضل مشكوراً.

السيد محمد العيد بلاع: شكراً سيدي الرئيس؛ بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السيد دولة الوزير الأول، المحترم،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

لن أتردد، في البداية، بالقول بأن هذا المخطط الذي بين

نطلب من سيادتكم، وضع شبك موحد لرخص البناء للقضاء على البروقراطية ومساعدة المستثمرين الحقيقيين في المجال السياحي.

مخطط العمل لا يمكن البت فيه وتطبيقه بين دول التنسيق، ووضع قوانين متجانسة بين كل الوزارات، وهنا نرجع إلى بناء (1) مليون سكن الذي يجب تفعيله بوجود تراخيص المحيط العمراني لوزارة الفلاحة ووزارة الداخلية، لذا يجب وضع ورشات استعجالية لتحقيق هذه المطالب. وفي نفس الوقت، يجب إحصاء كل أحواش الحفظ العقاري دوماً وتسوية وضعيتها وإدخالها في المجال العمراني وتهيتها وإدخال قاطنيها في البطاقة الوطنية للسكن، وهذا ما سوف ينقص الطلب على السكن ويذهب مباشرة إلى مستحقيه. إن أصحاب السكن الهش والعمارات القديمة، يجب إعادة تهيتها بكل الولايات، وليس العاصمة فقط.

تخصيص منطقة نشاطات صناعية بجانب المجمعات السكنية الكبرى.

هناك بعض القوانين في مجال البيئة في الحكومات السابقة صارت سدا منيعاً في جانب الاستثمار، وتفشي البيروقراطية، وغلق المصانع وتشريد العمال، وبهذا يجب وضع قانون استعجالي لتخصيص القوانين والتكامل بين الهيئات، ووضع قانون تسوية لهذا.

في قطاع النقل: نطلب إحداث محطات قطار جديدة لفك العزلة عن المدن التي يزيد عدد سكانها عن 50 ألف نسمة، على غرار بلديتي قروا وواجر بولاية البليدة.

الوقوف على توفير السكن اللائق لقوات الجيش الوطني الشعبي وقوات الأمن والدرك الوطني، خاصة في المدن الكبرى.

إعادة النظر في دفتر الشروط، ووضع دفتر شروط جديد يعطي فرصة للشباب عن طريق الخبرة ورأس المال، لتمكين المقاولين والمهندسين الشباب من المشاريع والقضاء على الممارسات القديمة.

الأولوية للشركات الجزائرية في المشاريع، وهذا لتمكين المقاول من العيش الكريم.

وضع دبلوماسية اقتصادية حقيقية، وهذا لترويج المنتج الجزائري والسياحة في وطننا.

التحقيق في احتكار التأشيرة لبعض العواصم للوكالات السياحية، واحدة على غرار بكنين في الصين الشعبية.

وبمناهج حديثة صحيحة لا ترهقه، ويرى الفلاح الدولة تدعّمه وتحمي منتوجه، ويرى العامل البسيط المتقاعد راتبه يضمن له عيشة كريمة، عزيزة في بلده، ويرى رجال الأعمال مناخا نقيا، ويرى المسؤول الحماية والردع في أن واحد، ويرى المنتخب نفسه يمثل حقيقة مواطنيه، محترما من طرف الهيئة التنفيذية وطنيا ومحليا، ويسترجع المثقف مكانته الاجتماعية اللاتقة به، ويجد الشباب مناصب عمل وسكن، ويجد السياسي الجو السياسي الملائم الصافي، فحينها سنتكلم عن نجاح مخطط ما عدا ذلك ستبقى دون نجاعة ولا فعالية، وبالتالي سيبقى حبرا على ورق، لذلك لم يبق أمام هذه الحكومة إلا أن تكون في مستوى ثقة السيد رئيس الجمهورية، خاصة بعد دعم المجلسين، أي الغرفتين. ولأن هذا البرنامج عبارة عن التزامات، قطعها الرئيس على نفسه أثناء جولاته، بمناسبة حملته الانتخابية، وهي عبارة عن تطلعات شعبية مشروعة، فليس من حق أحد إفشالها، فما بقي سوى البحث عن الإمكانيات اللازمة والأساليب والمنهجيات الملائمة في الأوقات والأجال المناسبة لاختباره ميدانيا، وبمناسبة تطرقي للالتزامات السيد رئيس الجمهورية والتي وجب على الحكومة إيجاد مجال لها في هذا المخطط، وخلال زيارته لولاية خنشلة أخذ على نفسه عهدا بأن يحضر برنامجا خاصا لهذه الولاية، برنامجا استثنائيا، معترفا بأحققتها لذلك، نظرا للظروف التنموية التي لازالت تعرف تأخرا ملحوظا، إن لم أقل ضعيفا، وعلى سبيل المثال لا الحصر، هناك مشكلان أساسيان، شكلا دوما هاجسا لسكان ولاية خنشلة، لم أكن أود التطرق لهما، نظرا لتكرار طرحهما في العديد من المناسبات، ونظرا لاستعراضهما من قبل زملائنا في المجلس الشعبي الوطني، وهي مسألة المشروع المجدد والمتمثل في الطريق السيار الخاص بالهضاب العليا، والذي كنا نعلق عليه آمالا كبرى، لربطنا اقتصاديا بالقطب الشمالي وتحريك وتيرة التنمية بالولاية، إلا أنه سرعان ما خابت الآمال ورفعت الآليات تماما كما حطت. أما الإشكال الثاني الذي كان بإمكانه لعب دور مهم في ربط الولاية بباقي الولايات المجاورة واستغلاله في تسويق المنتج الفلاحي، هو خط السكة الحديدية. يسمح لي السيد دولة الوزير الأول، إن أخرجته قليلا، ولكنه رياضي وسيتقبل مني ذلك كونه ابن المنطقة، يعرف كثيرا معنى السكة الحديدية بالنسبة

أيدينا هو أحسن صورة، يمكن أن يتصورها أو يتمناها كل مواطن، حتى أنني أكاد أن أقول بأننا أمام المدينة الفاضلة، المدينة الأفلاطونية، والتي في الواقع لم يعد لها وجود حتى في مخيلاتنا. إن هذا المخطط جاء تنفيذا لبرنامج السيد رئيس الجمهورية، وهذا البرنامج الذي هو بدوره مستمد من التطلعات الشعبية والتي فرضها المواطنون، من خلال الحراك الذي عرفته البلاد، وغير مجرى كل شيء. تصفحه يؤكد أنه برنامج يبحث عن نمط جديد للحكم، يكون صارما وشفافا، يحترم الممارسة الكاملة للحقوق والحريات، يتحدث أيضا عن الإصلاح المالي والاقتصادي ونتائجه بخصوص مكافحة البطالة. وبالتالي، النتيجة ستؤدي - لا محالة - إلى تنمية بشرية، سياسية واجتماعية، والوصول إلى الإطار المعيش المنشود، فإذا سلمنا بأن هذا صحيح وممكن، فيمكن أن نقول: كفانا شر الجدل.

واعتمد المخطط في ذلك على عبارات وأساليب تسيير حديثة كتهيئة الإقليم والمشاريع المدمجة لاقتصاد المعرفة، والتحول الرقمي السريع، التحسين الجوهرى لمناخ الأعمال، تطوير وظيفة الاستشراف حوكمة الميزانية، أخلقة الحياة العامة.. إلى غيرها.

جميل، وجميل جدا كل هذا، ومقتنعون أيضا بأن الإرادة السياسية متوفرة وبعزم كبيرين، ولكن هل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة تسمح بتحقيق كل هذه التحديات؟ خاصة الإمكانيات المالية، عصب الحروب، لأنه كما يقال يجب أن تكون لدينا وسائل سياستنا، وهل الجو السياسي صاف لدرجة أن كل الفاعلين بإمكانهم المساهمة في هذا المخطط الطموح؟ وهما عنصران لا يمكن الاستغناء عنهما، فإذا أضفنا إليهما الإرادة السياسية سنوفر أكبر حظوظ لنجاح هذا المخطط.

أشار السيد رئيس الجمهورية، خلال المصادقة على المخطط، بمجلس الوزراء، إلى أنه لا يمكن الاعتماد على التوقعات فقط، بل يجب الاعتماد على الإحصائيات، لكن معروف عن الجزائريين أننا لا نتحكم جيدا في هذه اللغة، أي لغة الأرقام، مما قد يفقدها مصداقيتها، لذا أقول إن المواطن لا تهمة لا التوقعات ولا الإحصائيات، فهو ينتظر النتائج فالعبرة بالنتائج، فحين ترى عائلة مريضها يداوي من دون عناء، ويرى أولياء التلاميذ أبناءهم يذهبون إلى المدرسة، أكثر مما يذهبون إلى الدروس الخصوصية،

أود في البداية أن أتقدم بتعازينا القلبية للسيد الرئيس، المجاهد صالح فوجيل، وكذلك لسكان ولاية النعامة، بعد تلقينا نبأ وفاة قطب من أقطاب ولاية النعامة، ألا وهو شيخنا وإمامنا، العلامة السي أمحمد المكي، رحمه الله، إنا لله وإنا إليه راجعون.

سيدي الرئيس بالنيابة، ونحن بصدد مناقشة برنامج مخطط عمل الحكومة اليوم، فإن المواطن وبكل اهتمام يتطلع لجزائر جديدة ويتربح تجسيد مطالب خرج من أجلها في ملحمة انبهر العالم بسلميتها.

وأهم ما طالب به الشعب الجزائري -سيدي الوزير- هو قتل جميع أورام الفساد والتجاوزات الإدارية؛ وفي نفس الوقت طالب بالتوزيع العادل للثروات في كل مناطق القطر الجزائري وإيجاد حلول جادة تنحر كابوس البطالة والهجرة نحو الخارج، وكذا وضع موازين قوى سياسية نزيهة، تمثل صوت المواطن وترفع فعلا هيبة الدولة.

سيدي الرئيس، السيد الوزير الأول، أول ما أستهل به مناقشتي لبرنامج عمل حكومتكم، هو البحث عن الحل المجدي لاسترجاع الثقة المفقودة بين المواطن والمسؤول، وكيفية تعبيد القنوات وتجانس أفكارها من أجل خدمة الصالح العام.

سيدي الوزير الأول، إن استرجاع الثقة لا يكون إلا بتجسيد ميداني لمسائل بالغة الأهمية، كرفع القدرة الشرائية ورفع الأجر القاعدي لذوي الدخل الضعيف لضمان العيش الكريم للمواطن.

كما أقترح، سيدي الوزير الأول، مراجعة التغطية الاجتماعية وخاصة لأصحاب المهن الحرة وشريحة البطالين الكافلين للأسر وبعض الحالات الخاصة، دون أن أنسى الدعم الاجتماعي الموجه للفئات الهشة والمعوزة.

سيدي الرئيس، السيد الوزير الأول، إن من بؤار العدالة التنموية والتقسيم العادل للثروات هو الالتفات للمناطق الحدودية والتي خصص لها برامج كبيرة ولم تجسد لحد الساعة واليوم، وأخص بالذكر البلديات الحدودية بولاية النعامة كبلدية القصدير وعين بن خليل وصفيصة وجنين بورزق.

وكما ألفت انتباهكم، سيدي، بإيجاد حلول فعلية لفئتي الإدماج المهني والشبكة الاجتماعية، ووضع حد

إلى خنشة، والقطار بالنسبة لهذه المدينة، الذي كان خلال السنوات الأولى للاستقلال ثم حرمانا منه، عوض تدعيمه، فاستفادت الولايات المجاورة جميعا من دون استثناء مما جعل المواطن الخنشلي يفسر ذلك بالحقرة والإجحاف.

السيد الوزير الأول، ليس من باب الجهوية أو التحيز... سيدي الرئيس، سيدي الرئيس دقيقة وسأنتهي، من فضلك، شكرا.

ولكن يعلم بأنك خدمت بلدكم قبل ولايتكم، بروحكم الوطنية العالية ونزاهتكم المشهودة، وسيجد لكم ألف عذر إن التفتت لهذه الولاية، التي تعرفها جيدا، لأنه حق مشروع، طبيعي وضرورة اقتصادية واجتماعية فائقة الأهمية، كل ذلك لا يغطي المشاكل الأخرى، خاصة منها الصحية، كفى بمثال أقوله لك، مستشفى خنشلة، 240 سريرا، يغطيه طبيب واحد لأعراض القلب، ناهيك عن باقي الأمراض المستعصية كأمراض السرطان والفيروس الكبدية والتي أصبحت خنشلة مرجعا معروفا لها، نأتي بمرضاينا إلى العاصمة فيقال لنا: ما الذي أتى بكم إلى هنا، عندكم مستشفياتكم؟ فنقول لهم: إبعثوا لنا بأخصائيين، فيقال لنا: لا يريدون أن يأتوا إليكم؛ وضعية حتمت اللجوء إلى الولايات المجاورة - وللأسف - كثيرا ما تكون رحلات دون عودة إلى الديار.

إسمحوا لي إن ذكرت خنشلة بالذات، رغم علمي أن هذه الوضعية هي حقيقة وضعية باقي ولايات الوطن، إن استثنينا نسبيا بعض الولايات التي بها مستشفيات جامعية...

السيد الرئيس بالنيابة: بارك الله فيك، الكلمة الآن للسيد محمد عمارة، فليفضل.

السيد محمد عمارة: بسم الله والصلاة والسلام على خير خلق الله.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، السيد الوزير الأول، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، الفضليات والأفاضل أعضاء مجلس الأمة الموقر، نساء ورجال الصحافة والإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نهائي لتقاعس الإدارات المعنية في تطبيق المرسوم الوزاري،
المتعلق بدمج هؤلاء الشباب في مناصب عمل دائمة، بحجة
عدم وجود مناصب شاغرة.

السيد الوزير الأول،

إن سكان ولاية النعامة يحملونني رسالة استغاثة، أبلغها
لسيادتكم الموقرة.

أولا: التعجيل في إنشاء ازدواجية طريق الموت سعيدة
-النعامة، مروراً ببوقطب، ألا وهو الطريق الوطني رقم
(06)، والذي حصده - للأسف الشديد - وما زال يحصد
أرواحاً وأرواحاً.

دون نسيان - سيدي الوزير الأول - فئة الموالين وما
تتميز به الولاية من ثروة حيوانية وخاصة مربى الماشية،
إذ يطالبونكم - سيدي الوزير الأول - بفتح مقر للديوان
الوطني للحبوب (CCLS) بمدينة النعامة، والملف موضوع
على طاولة السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية. وعليه،
فموالو وفلاحو هاته الولاية يطالبونكم، بإلحاح، بالدعم
المباشر للأعلاف، كي يتسنى فعلاً التحكم في سعر اللحوم
الحمراء، وذلك من خلال تنظيم السوق، والقضاء على
مافيا الأعلاف، وكذا التسهيل والمرافقة من أجل مضاعفة
إنتاج المواد العلفية، من خلال توصيل الكهرباء الريفية
وشق المسالك الفلاحية، وتسوية عقود أراضيهم، خاصة
في المحيطات التي أنشئت مؤخراً، والمشكل -سيدي الوزير
الأول- يكمن في التماطل الإداري، والذي يجعل وثائقهم
رهينة أدراج المكاتب بحجة عدم إيجاد صيغة قانونية.

أما في مجال السياحة، فإن الولاية تزخر بوعاء سياحي
خلاب كمنطقة تيوت وحمام ورقة والمنطقة الرطبة عين
بن خليل وجبل عنتر بالمشيرية وجبال القصور والعمور
بضواحي عين الصفراء، لذا نطالب السيد وزير السياحة،
ببرمجة جلسة خاصة للجمعيات الفاعلة في مجال السياحة
لتبادل الأفكار والرؤى، فيما يخص القطاع في هذه الولاية،
وهذا ما التمسناه من السيد الوزير في هذه الصبيحة وهو
مشكور على ذلك.

أما في قطاع النقل والصحة والطاقة، سيدي الوزير
الأول، فإن ساكنة عاصمة الولاية النعامة يعانون في صمت
من خط السكة الحديدية الذي يقسم مدينتهم، والذي
أرهم كاهلهم وأصبح خطراً على أبنائهم، لذا يطالبونكم
بالتسريع في نقله خارج المحيط العمراني للمدينة بعد وعود

السيد وزير النقل السابق، خلال زيارته الأخيرة للولاية.
وإعادة بعث محطة نقل المسافرين للسكة الحديدية في
كل من بلديات البيوض ومغرار، على التوالي.

وفي نفس الوقت -سيدي الوزير الأول- يتأسفون لعدم
فتح مدرسة شبه الطبي المتواجدة بالمدينة والتي كلفت
الخزينة العمومية، وصرفت عليها الدولة الجزائرية أموالاً
باهظة ولكن - للأسف الشديد - مغلقة ولم يتم فتحها
لحد اليوم، رغم جاهزيتها منذ سنوات، لذا نطلب التدخل
العاجل من السيد وزير الصحة.

وفي الأخير، أذكر، فإن الذكرى تنفع المؤمنين؛
وفيها أتوجه للسيد وزير الطاقة، ووعدته التي قطعها
على نفسه أثناء زيارته للولاية مؤخراً، بمساعدته
للفرق الشبانية والرياضية المتواجدة في الولاية، فهم
- سيدي الوزير - ينتظرون وعودكم، في ظل المعاناة المادية
التي يعيشونها فعلاً، يومياً.
شكراً على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم.

السيد الرئيس بالنيابة: شكراً؛ الكلمة الآن للسيد عبد
المالك تاشريفت، فليتكفل، مشكوراً.

السيد عبد المالك تاشريفت: بسم الله الرحمن الرحيم،
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، ولا حول ولا
قوة إلا بالله.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

أيها الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد اطلعت على مخطط عمل الحكومة، من أجل تنفيذ
برنامج رئيس الجمهورية، وحاولت أن أجد ما يقنعني بما في
فقرات هذا المخطط من إجابات ومعالجات وحلول لمسائل
واقعية، تتدرج في الطرح من العاجل إلى المستعجل إلى
المؤجل، في المكونات المشكلة للنسيج العلائقي في المجتمع،
إلا أنني تمكنت من استخلاص عدد من المآخذ.

أولاً: قبل أن نجدد الإمكانيات المالية والمادية والبشرية، كان على الحكومة إحصاء وتعداد ما هو متوفر في كل القطاعات، وحصر الإيجابيات والسلبيات فيها، ثم بناء المخطط الحالي، انطلاقاً من هذه الإمكانيات، حتى تتمكن من إتمام النقص والقضاء على السلبيات وإصلاح ما اختل خلال سنوات كثيرة مضت.

ثانياً: إن المخططات الحكومية عادة ما ترسم على واقعية حقيقية، وتبنى على آمال وآلام الشعوب، ومعاناتها اليومية، من أجل توفير العيش الكريم لها، لكن ما التمسته، من خلال قراءتي لمحتوى هذا المخطط، هو أنكم بنيتم مخططكم على مقومات ذلك الرجل، الأنيق، الجميل، القوي، السليم صحياً والغني مالياً، وكأن تحقيق ما جاء في هذه الوثيقة سيحل مشاكلنا في ظرف زمني قياسي، إلا أن المجتمع المعاصر والمتوازن الذي نصبوا إليه، لا يمر عبر هذه الأفكار النيرة المفرحة، والتي لا تعالج ولا تطرح حلولاً واقعية وجدية لواقع المجتمع الجزائري، الذي اختل توازنه وأوضاع وجهته مدة طويلة.

ثالثاً: إن الحكومة في مخطط عملها هذا، لم تأخذ المواطن كطرف أساسي في المعادلة، فالذي يقرأ هذه الوثيقة أو يستمع إلى قراءتها، قد يتبادر إلى ذهنه أنه استمع كثيراً إلى مثل هذه الأفكار النيرة والمفرحة، والتي طالما انتظر تحقيق أحلامه من خلالها. ولاقناعه وكسب ثقته، فإنه كان من المفروض بأن يجد في مخطط عمل الحكومة أجلاً محدداً لتنفيذ هذا المخطط، وما هي الموارد المالية والآليات والإمكانيات المسخرة لذلك؟

رابعاً: عرض مخطط عمل الحكومة كل القطاعات بصورة منفردة، غير مرتبطة ببعضها، تفتقر إلى التكامل والتناسق في بناءاتها ووظائفها؛ فالتربية مثلاً هي كل متكامل متناسق، فإذا أصلحنا المنظومة التربوية في الأطوار الأولى، لا بد أن تتناسق وتتساند، في الإصلاح، وتتكامل مع التعليم العالي والتكوين المهني، ونجد اندماجاً كلياً لمختلف مراحل التربية والتعليم.

وبحكم تجربتي المتواضعة في التعليم العالي والبحث العلمي، أركز في مداخلتني هذه على هذا القطاع، وأدلي ببعض الملاحظات حوله، لألفت انتباه أهل القطاع بأن مسائل وقضايا ومشاكل كثيرة يعاني منها قطاع التعليم العالي، يمكن تذليلها والتخفيف من حدتها إذا ما توفرت

النوايا الصادقة والإرادة المطلوبة.

جاء في النقطة الأولى، حول قطاع التعليم العالي: التشجيع على تطوير أقطاب الامتياز بالشراكة مع المؤسسات ومع حاجات الاقتصاد الوطني. أشير وأقول إنه أنشئت مدارس عليا، خلال السنوات الماضية، في كل جهات الوطن، ويشترط الدخول إلى هاته المدارس الحصول على البكالوريا على معدل 15 فما فوق، بينما يتراوح معدل طالب الجامعة التقليدية بين 10 إلى 15، للتسجيل في أي تخصص متوفر في الجامعة، إلا أن التمييز بين هذا وذاك يقع عند التخرج، فقد يحصل طالب الجامعة على منصب عمل قبل طالب المدرسة العليا، فهنا راجعنا هذه المسألة بتدعيم صاحب المعدل العالي في الحصول على العمل عند تخرجه. وهنا أود أن أشير أننا في الجامعات نعتني ونلبي رغبات وطلبات الأغلبية من الطلبة، المنتمين عادة إلى التنظيمات الطلابية، ونهمل الطالب الممتاز والمتفوق، لأنه لا ينتمي إلى هذه التنظيمات التي تدافع عنه.

وهنا أود أن أؤكد أيضاً أن مسؤولي الجامعات يعرفون بالأسماء الطلاب الذين ينتمون إلى هذه التنظيمات، ولا يعرفون المتفوقين في الدراسة؛ هذا هو حالنا، السيد الوزير الأول.

النقطة الثانية هي شراكة المؤسسات، وأؤكد أنه مع قلة المؤسسات التي من المفروض أنها تستقبل الطلبة لإجراء تربصاتهم، فهي ترفضهم كلية.

فيما يخص الحديث عن تحسين نجاعة حوكمة الجامعة، وتفتحها على المحيطين الوطني والدولي، أرى أن هذا توجيه صائب، لكن الحوكمة في تسيير المؤسسة الجامعية تتطلب منا القضاء على الاهتمام ومعالجة المشاكل الهامشية، اليومية التي تثقل كاهل المسير، وهنا ألفت انتباهكم -السيد الوزير الأول- أن غلق أبواب الجامعات صار قاعدة وليس استثناء. فإذا ما قضينا على هذه المشاكل التي يعاني منها المسؤول يومياً، سيتفرغ للحوكمة والتسيير السليم، والتفكير في المسائل البيداغوجية والعلمية.

أما عن تفتح المؤسسات الجامعية على المحيط الوطني والدولي، فأشير إلى أنه من السهل على جامعاتنا اليوم التفتح على المحيط الدولي، بعقد اتفاقيات بيداغوجية وعلمية مع كل الدول دون استثناء، وأصعب عليها عقد اتفاقية مع مؤسسة وطنية عمومية أو خاصة.

النقطة الثالثة مراجعة خريطة التكوين في الميادين والفروع، للتمكن من مواصلة الدروس مع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية، لقد تمت هذه المراجعة في العديد من المرات ولكنها لم تعط أي نتيجة، فلابد، إذن، من التفكير في آليات وطرق أخرى، تساعد على إنجاح العملية.

النقطة الرابعة: تجنيد الأسرة الجامعية حول ضرورة تعزيز فلسفة ميثاق الأخلاقيات والأدبيات المهنية؛ وهنا أضع ملاحظة واحدة وهي: أن هناك فئة من الأساتذة يمكن وضعهم في خانة غير خانة الأستاذ الجامعي، الحمد لله أن هذه الفئة قليلة، مقارنة بأغلبية الأساتذة الذين يمارسون مهامهم بكل صدق وإخلاص وتفان، ولهم مني، من هذا المنبر، أخلص التحيات وأزكى التقدير على نضالهم اليومي، من أجل تعميم المعرفة والأخلاق السوية الحميدة.

- النقطة الخامسة: تثمين الوظائف وتعزيز الاختصاصات البيداغوجية والبحث على مستوى تنظيم مؤسسات التعليم العالي. وهنا أقول: على الوزارة المعنية ربط الجامعات الوطنية ببعضها البعض...

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد مصطفى جبّان، فليتفضل مشكوراً.

السيد مصطفى جبّان: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة،
السيد الوزير الأول،

بادئ ذي بدء نهنئ أنفسنا بالانتخابات الرئاسية التي جرت في 12 ديسمبر 2019، حيث شهدنا لأول مرة، منذ 20 سنة، تنظيم انتخابات نزيهة وديمقراطية وشفافة، أسفرت عن انتخاب السيد عبد المجيد تبون، رئيساً للجمهورية عن طريق الصندوق وبأصوات الشعب الجزائري، السيد والحر

في اختياره.

إذن، هنيئاً لنا جميعاً وهنيئاً لبلادنا على هذا العرس الديمقراطي، وهنيئاً للسيد رئيس الجمهورية، على هذه التزكية والاختيار الشعبي لشخصه لقيادة البلاد، مع تمنياتي له بكامل التوفيق والسداد في بناء جمهورية جديدة. والشكر والعرفان موصولان أيضاً إلى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، التي حازت تنظيم انتخابات رئاسية نزيهة ومستقلة، فلها منا كامل العرفان والامتنان، رئيساً وأعضاء.

السيد الوزير الأول،

نتشرف باستقبالكم تحت قبة مجلس الأمة، رفقة طاقمكم الحكومي، وأنتم تحملون مخطط عمل الحكومة، الذي يمثل الدرب الذي تسيرون عليه والمنهج الذي من شأنه أن يوصلكم إلى تحقيق رفاهية الشعب الجزائري والمضي قدماً ببلدنا نحو الازدهار والعدالة والتطور والاستقرار.

هذا المخطط، الذي اخترتم من أجل ترجمته في أرض الواقع رجالاً ونساء، يمثلون كفاءات جامعية أوكلتم لها السهر على تنفيذ هذا المشروع الطموح الوافي والكامل والواعد، في نفس الوقت، وقد أصبتم في اختياركم لهاته الكفاءات الجامعية التي تعتبر مثلاً ينبغي أن يحتذى به في العمل والإخلاص والنزاهة.

وأنتم الأساتذة الجامعيين، الذين نلتم ثقة رئيس الجمهورية، مسؤوليتكم كبيرة في هذا الظرف بالذات، فعلى نتائجكم يتوقف مستقبل الكثير من الجامعيين، الذين يتوقون إلى مثل هذه المناصب ويتوقف عليهم أمل الجزائريين الذين يرون في النخب الجامعية سفينة المرور بالجزائر إلى بر الأمان.

لقد أصبتم - السيد الوزير الأول - في الخطوة الأولى التي تنوون القيام بها، والمتعلقة بعملية الإحصاء الشامل للساكنة، كي تتمكنوا من العمل، بناء على معطيات دقيقة وأرقام مضبوطة، وهي خطوة يجب دعمها بنظام معلوماتي شامل وجديد، تبنى ركائزه على رقمنة حقيقية، تشمل كل قطاعات الدولة، دون استثناء، وما لم تقوموا بهذه الخطوة يبقى عملكم يفتقد إلى الدقة وإلى النجاعة.

السيد الوزير الأول،

جاءت هذه الوثيقة التي بين أيدينا طموحة، واعدة، شاملة، وهادفة، ناجعة لتغيير نظام الحكم والتسيير، وبناء

يملك بعدا استراتيجيا اقتصاديا والذي من شأنه تنشيط السياحة والاقتصاد، ويربط ولايات الهضاب بالشمال، كما نتساءل، في نفس الوقت، عن مصير الطريق المزدوج تنس-تيسمسيلت إلى غاية عين وسارة، ولاية الجلفة، والذي لا يقل أهمية عن سابقه، بحيث انطلقت به الأشغال ولم يمسه التجميد، إلا أنه لحد الساعة ما زالت الأشغال به متوقفة!

السيد الوزير الأول،

تفتقر الولاية للطرق المزدوجة بين دوائرها، لذلك نطالب باستكمال الطريق المزدوج رقم 14، وتسجيل الشطر الرابط بين دائرة خميستي ودائرة الثنية، وكذا الطريق الوطني رقم 19 الرابط بين دائرة تيسمسيلت ودائرة لرجام.

وفي نفس الوقت، نطالب بالتكفل بالولايات التي لها حدود مع ولاية تيسمسيلت، من خلال إعادة الاعتبار للطرق التي تدخل ضمن اختصاصها، خاصة على محور اليوسفية، خميس مليانة، التابعة لإقليم ولاية عين الدفلى، ومحور لرجام، الرمكة، عمي موسى التابعة لولاية غيليزان.

السيد الوزير الأول،

كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نطلب منكم رفع التجميد عن المشاريع في الأشغال العمومية وكذلك المشاريع على مستوى مديرية التجهيزات العمومية، خاصة المتعلقة بمعالجة انزلاقات التربة، حيث تعاني الولاية مشكلة الانزلاقات خاصة الطريقين رقم 65 و19.

بالإضافة إلى ما سبق، فإننا نطلب إعادة الاعتبار للطريق الولائي رقم 19، الرابط بين بلدية العيون وقصر البخاري، الذي يربط الولايات المذكورة بالطريق السريع (شمال - جنوب).

السيد الوزير الأول،

السيد وزير الداخلية،

الأدهى من كل ما تم ذكره سالفًا، هو الإجحاف في تصنيف 9 بلديات من أصل 22، على أنها واقعة في إقليم الهضاب العليا، وهذا ما يمكنها من الاستفادة من مشاريع تنمية لصندوق الهضاب العليا، في حين أن بقية البلديات المصنفة من أفقر البلديات على مستوى القطر الجزائري، لم يتم دمجها على أنها بلديات واقعة في إقليم الهضاب العليا وهي في أمس الحاجة...

جزائر جديدة، إن تحققت ضمناً للبلاد الخروج من أزمتها المتعددة الأبعاد، إلا أنه ما يؤخذ على هذا المخطط، أنه في أغلب فصوله لم يحدد آجال بلوغ أهدافه وبقي مفتوحا، غلب عليه طابع التسويف، دون التقيد بتواريخ مضبوطة، ولا بأرقام دقيقة، إلا نادرا، لم تحدّدوا غالبا الآليات التي ستمكنكم من تحقيق كل المشاريع الطموحة، ولم تبينوا الوسيلة التي تكفل لكم تمويل مخططكم الواعد، في ظل تراجع وتذبذب أسعار النفط، خصوصا وأنتم تعدون بعدم رفع سقف الضريبة على الأنشطة الاقتصادية عموما، -السيد الوزير الأول- فهل تكفي النية وحدها لتحقيق هذا المخطط؟

السيد الوزير الأول،

بتمعني في وثيقة الحكومة، لم أر إلا نادرا إحياءكم إلى التوازن الجهوي في الجزائر، فلتتقنوا أن هناك فوارق شاسعة بين جهات الوطن، خصوصا الولايات الداخلية، التي أرهقها التخلف والفقر والبطالة، إذا ما قارناها بالولايات الساحلية.

وعليه، وإنني من هذا المنبر أطلب منكم منحها عناية خاصة، لتلتحق بالركب، فعلى سبيل المثال ولاية تيسمسيلت التي أنحدر منها، أصبحت في عزلة قاتلة، فلا مشاريع واعدة ولا استثمار حقيقي، ولا آمال للشباب البطال الذي يتزايد من شهر إلى آخر، وإن كانت النسبة الوطنية للشباب البطال من خريجي الجامعات تفوق 30٪، فإنها في ولايتي، وحتى لا أبالغ إن قلت، إنها تفوق 40٪، والحل في ذلك هو تشجيع الاستثمار الحقيقي لخلق مناصب شغل لهؤلاء الشباب.

السيد الوزير الأول،

السيد وزير الأشغال العمومية والنقل،

إن ولاية تيسمسيلت ما زالت تتطلع لفك عزلتها المفروضة عليها، بحيث إن الشريان الوحيد الذي بإمكانه أن يجعلها تلحق بركب الولايات الكبرى، هو إعادة الاعتبار للطرق الولائية والبلدية، علما أن الطريق الوطني الوحيد الذي يربط ولاية تيسمسيلت بولاية عين الدفلى، وهو بمثابة المنفذ الوحيد للطريق السيار، وله أهمية بالغة لربط أغلب ولايات الجهة الغربية للوطن بالطريق السيار، (شرق - غرب)، منها ولاية تيسمسيلت، تيارت، سعيدة، معسكر، النعامة، البيض، سيدي بلعباس، إضافة لكونه

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا.. تفضل، أكمل.

السيد مصطفى جبان: لذلك نطالب السلطات بإعادة النظر في هذا التصنيف ودمج كافة البلديات الأخرى. نبقى في إطار مشاكل ولاية تيسمسيلت والتي تعتبر ولاية جبلية سياحية، خاصة عندما نتطرق للحظيرة الوطنية المداد ببلدية ثنية الحد ومنطقة عين عنتر ببلدية بوقايد، والتي يمكن لها أن تستقطب مشاريع استثمارية سياحية كبرى، إلا أنها دائما تصطدم بمشكل عدم إمكانية استغلال الأوعية العقارية التابعة لمصالح الغابات، ورفض هذه الأخيرة، بالرغم من أن المساحات بعيدة كل البعد على الغابات المذكورة، لذا نطالب الجهات المختصة وعلى رأسها السيد وزير الفلاحة، بإعادة النظر في هذه القوانين المجحفة في حق السياحة.

السيد الوزير الأول،

تتطلع ساكنة ولاية تيسمسيلت إلى بدء استغلال خطوط السكة الحديدية، التي من شأنها فك العزلة عنها، إلا أن مشروع السكة الحديدية الرابط ما بين تيارت وتيسمسيلت متوقف لأزيد من 10 أشهر، علما أن مؤسسة إنجاز الشطر الرابط بين تيسمسيلت إلى غاية بلدية وسارة تم إتمامه وهو جاهز وكذا إنجاز خط السكة الحديدية بين تيسمسيلت وخميس مليانة.

السيد الوزير الأول،

سعت الدولة للقضاء على البناء الهش وإعادة الاعتبار للأحياء، إلا أن ولاية تيسمسيلت ما زالت تشوه شوارعها وأحياءها السكنات الفوضوية والهشة، لذا نطالب برفع حصة السكن الريفي، باعتبار أن بلدياتها تعتبر من أفقر البلديات.

إن ساكنة هذه الولاية تعاني الويلات من مشكل الصحة وتتوق إلى بناء مستشفيات للعلاج، كما أنها تفتقر للأطباء المختصين، بالرغم من وجود العتاد الطبي اللازم.

السيد الوزير الأول،

إن مشكل العقار أصبح بولاية تيسمسيلت يشكل عائقا ضد التنمية، حيث إن المساحات الغابية تمثل النسبة الكبرى من مساحة الولاية وأصبحت تمنع التوسع العمراني للقرى والمدن، بل أصبحت عائقا في وجه الاستثمار والتوسع الاقتصادي تحت عنوان منع المس بالمساحات الغابية أو التشييد، عليها، فأصبحنا

نعيش وضعيات خانقة على كل الأصعدة ولذا أدعوكم إلى النظر في هذا الموضوع بجدية وعناية.

دمنا في خدمة الوطن والمواطن والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار وشهداء الواجب الوطني «تحيا جبهة التحرير الوطني، تحيا الجزائر».

السيد الرئيس بالنيابة: بارك الله فيك، الأهم في كل هذا أن تدخلك مكتوب، وكلمتك مكتوبة وسوف تستغل، يجب أن نحترم الوقت وما كتب لن يذهب هكذا، سنستغله.

بارك الله فيك؛ الكلمة الآن للسيد عبيد بيبي، فليفضل.

السيد عبيد بيبي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم.

السيد الوزير الأول والطاغم الحكومي المرافق له، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون، الحضور الكرام، الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، إسمحوا لي أن أهنئ السيد الوزير الأول، على الثقة التي وضعها في شخصه، السيد رئيس الجمهورية، بتعيينه على رأس الوزارة الأولى، ومن خلاله كامل طاقمه الحكومي، وأقول إن الأعباء ستكون ثقيلة عليه، في ظل الظروف الاقتصادية التي تعرفها البلاد، وحجم التحديات والرهانات الكبرى التي تواجهها.

نحن اليوم في هذه الجلسة العامة المباركة، نناقش مخطط عمل الحكومة، من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، والذي يأتي تجسيدا لالتزاماته وتعهداته، بما يحقق تطلعات الشعب، التي كانت محور حملته الانتخابية.

لقد اطلعت على مخطط عمل الحكومة بتمعن، وارتأت أن أقدم بعض الملاحظات، لعلمي أساهم من خلالها في إثرائه، إسمحوا لي أن أبدأ بقطاع الفلاحة.

نظرا للأهمية القصوى، حيث أعتقد أنه حان الوقت لإعطاء كل العناية، ومنح الأولوية لهذا القطاع في برنامج الحكومة، قصد الوصول إلى جعله ركيزة من ركائز الاقتصاد

أما فيما يتعلق بالتنمية المحلية لولايتنا، خنشلة، فإننا نذكر بوعود السيد رئيس الجمهورية، خلال حملته الانتخابية، بمنح برنامج تنموي خاص لهذه الولاية، معترفا بأنها ولاية فقيرة، محرومة ومنكوبة، خاصة في غياب الاستثمار المحلي أو الأجنبي، في جميع القطاعات، وكذا الشأن بالنسبة لمؤسسات الإنجاز الكبيرة، هذا ما أثر سلبا على نسبة الإنجاز بالولاية، بمعنى أننا لا نملك مؤسسات مؤهلة لتوجيه البرنامج الجاري، والتي نعرفها ضعيفة، بالإضافة إلى افتقارها للهياكل القاعدية، مما جعلها تعيش في عزلة عن باقي ولايات الوطن، وهذا شأن الطريق السيار للهضاب العليا وخط السكة الحديدية، فهذه ضرورة ملحة، شعبيا. هذه الولاية لا هي مرتبطة بالجنوب ولا بالشمال، جئنا في الوسط وقيل إنها ضمن الهضاب العليا، تم تسجيلنا وقاموا بالدراسة المتعلقة بالطريق السيار للهضاب العليا، لكن ليس هناك شيء إلى يومنا هذا. ناهيك عن القطاعات الأخرى، كالثقافة والرياضة والسياحة، التي رغم توفر الولاية على إمكانيات كبيرة، إلا أن عدم استغلالها بالصورة اللازمة جعلها تمثل نقطا سوداء أخرى للولاية.

ولا يفوتني، السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، أن أذكر بمشكل آخر عويص، والمتمثل في السكن وفي قلة البرامج والتأخر الكبير في إنجازها، مما جعل هذا المشكل يتراكم يوما بعد يوم، وأبدى المواطنون والشباب خاصة إمتعاضهم من هذه الوضعية.. دقيقة من فضلك سيدي الرئيس.

السيد الرئيس بالنيابة: بارك الله فيك، الوقت هو الوقت، ولكن تفضل.

السيد عبيد بيبي: دقيقة فقط - سيدي الرئيس - وسأنتهي من المداخلة.

من هذه الوضعية لهذا القطاع الحساس، لذا نرجو اتخاذ الإجراءات اللازمة لإيجاد الحلول المناسبة، وبالسرعة الكافية، للخروج منها، دون أن ننسى مشكل التشغيل الذي يعاني منه أغلبية شباب المنطقة وخاصة خريجي الجامعات والمعاهد المختصة.

نطلب منكم، السيد الوزير الأول، تمكين ولاية خنشلة من مستشفى جامعي، حتى نلتحق بركب الولايات التي تعرف تطورا في هذا المجال.

الوطني وهذا لتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، لذا وجب علينا توفير كل الإمكانيات المادية والبشرية لمساعدة الفلاحين، خاصة بتعبيد المسالك الفلاحية، وتسوية العقود الخاصة بالعقار الفلاحي، توفير غرف التبريد وأماكن تخزين المحاصيل الزراعية، مع توصيل الكهرباء لكل هذه المناطق، وكذا توفير مياه السقي، خاصة من خلال إنجاز السدود الصغيرة والحواجز المائية؛ وبالتالي خلق مناصب شغل جديدة، والاعتماد على التقنيات الحديثة وتكوين التقنيين ومساعدتهم. وهنا يمكن القول بأن للفلاحة إمكانية التطور والمساهمة الفعلية في الاقتصاد الوطني.

هذه الاستراتيجية يجب أن ترافقها المؤسسات البنكية، من خلال تمويلها للاستثمارات في هذا المجال، مما يساهم في رفع الإنتاج وتحسين المنتج، وأظن أن هذا هو المبتغى الحقيقي، الذي يتطلع إليه الفلاحون، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، التي تعيشها البلاد، والعالم بصفة عامة.

كما نرى أنه من الضروري وبالإمكان إيجاد آليات جديدة لتسويق هذه المنتوجات، للحد من متاعب هؤلاء الفلاحين، وخلق الاستقرار في نفوسهم، وجعلهم يركزون على الإنتاج وتحسين النوعية، كخلق المؤسسات المختصة في التسويق، سواء على المستوى الوطني أو حتى الخارجي، كما يجب تطهير العقار الفلاحي من المستحوزين عليه من دون استغلاله، وإعادة منحه إلى الفلاحين الحقيقيين، الذين يمارسون فعلا هذه المهنة، ويساهمون، بالتالي، في خلق الثروة الفلاحية، وهكذا نكون فعلا قد بدأنا نخلق بدائل للثروة البترولية التي هي آيلة إلى الزوال، لا محالة.

أما فيما يخص ما جاء في المخطط بخصوص مراجعة قانون الانتخابات والجماعات المحلية، فإن المنتظر من هذه النصوص أن تستجيب لتطلعات المنتخبين المحليين، والذين ينتظرون تحريرهم من التبعية للصاية؛ وذلك من خلال منحهم استقلالية مالية وتوفير الاعتمادات اللازمة السنوية، لغرض تنفيذ برامجهم في حرية، وفقا لمتطلبات مواطنيهم، وهذا ما يقتضي بالضرورة تعديل الشروط الخاصة بالترشح لهؤلاء المنتخبين، بما يسمح باختيار الفئة الشبانية المثقفة التي يمكن لها - وحدها - مساهمة هذه التطورات الحديثة، من دون الإخلال بالرقابة على الأموال العمومية والتي نأمل أن تكون رقابة مستمرة، ولم لا سنوية.

الوزارات، الذي ثبت عدم نجاعته وغير كافي، مما يتطلب جهداً أكبر للتحكم وترشيد النفقات العمومية.

وفي ظل استحداث الوزارات الجديدة، في ظرف مالي حالي صعب، وما يترتب عنه من رصد للأموال الكبيرة تخصص لتسيير وتجهيز القطاعات الوزارية المستحدثة، نتساءل هل الحكومة أخذت الاحتياطات اللازمة لتفادي التأثير على الخزينة العمومية؟ الحال نفسه لاستحداث ولايات جديدة وترقية ولايات أخرى، هل أخذت بالحسبان كل هذه التكاليف وأعباء التسيير والتجهيز وإنشاء هياكل جديدة كمقرات لاستقبال الإدارات المعنية؟ فيما يخص النشاط الاقتصادي:

يشهد النشاط الاقتصادي توسعاً، بفعل زيادة الطلب الداخلي وأداء قطاع الخدمات المسوقة، والبناء كإنشاء مؤسسات متوسطة وصغيرة وإحداث مناصب شغل للشباب، والزراعة التي تعتبر قيمة مضافة للاقتصاد الحقيقي ويرتب القطاع الفلاحي في الدرجة الثانية، من حيث خلق الثروات. وعليه، وجب المحافظة عليه، من خلال وضع جميع الوسائل القانونية التي تتيح الحفاظ عليها وتفعيل النصوص القانونية المتعلقة بمنح الامتياز على الأراضي الفلاحية العمومية وتطهير العقار الفلاحي وضمان مرافقة الفلاح.

ومن بين أهم العوامل التي تساعد وتحسن مداخل الدولة خارج قطاع المحروقات هو: تجميع الممتلكات وتحصيل الضرائب التي يجب مسايرتها بنظام جبائي فعال لتحسين المردودية بتفعيل الإدارة الضريبية وعصرنتها، ووضع حد للغش الجبائي الذي يخل بقواعد المنافسة النزيهة بين المتعاملين الاقتصاديين.

وبالنسبة لدعم الدولة للمواد الأساسية للطبقة المتوسطة والضعيفة من المجتمع، وجب الحفاظ على هذه المكتسبات، والمحافظة على القدرة الشرائية لهذه الفئات، في حين يتطلب إعادة النظر في دعم الدولة للمواد الأساسية وإيجاد صيغ ليستفيد منها مستحقوها فقط.

فيما يخص قطاع التربية:

في مجال إعداد مخططات نموذجية لخصص التعلم للمواد المقررة في مرحلة التعليم الابتدائي، لتسهيل مهمة الأستاذ البيداغوجية، وتحسين أدائهم التربوي؛ وبالتالي، ينعكس إيجاباً على التحصيل العلمي للتلاميذ.

وفي الأخير، السيد الوزير الأول، ستكون خنشة بمواطنيها كافة، مسرورة باستقبالكم في أقرب الآجال، للاطلاع عن كثب، على كل ما سلف ذكره والمساهمة في إيجاد الحلول للخروج من هذه الوضعية، وشكراً والسلام عليكم.

السيد الرئيس بالنيابة: الكلمة الآن للسيد محمد قطشة، فليفضل مشكوراً.

السيد محمد قطشة: شكراً سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس المجلس بالنيابة، المحترم،

معالي الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، أعد في ظرف ووضع تبعية الاقتصاد الوطني للموارد الآتية من نشاط قطاع المحروقات، وأثر انخفاض وعدم استقرار أسعار البترول بشكل كبير على الاقتصاد الوطني، وارتفاع عجز الميزانية في السنوات الأخيرة، وتطلب تمويله اللجوء إلى اقتطاعات معتبرة من قائم الادخار المالي للدولة لدى بنك الجزائر (صندوق ضبط الإيرادات)، وهو العجز الذي أثر على الخزينة العمومية، لاسيما سنتي 2018 / 2019، الذي ترتب عنه إجراءات خاصة، تتمثل في اللجوء إلى الاستدانة الداخلية، عن طريق التمويل غير التقليدي، الذي نتج عنه دين يقدر بـ: 7.580.3 مليار دينار، ما يمثل نسبة 37.4 ٪ من الناتج الداخلي الخام.

لذا، نتساءل عن أهم الإجراءات الاحترازية التي ستقدم عليها الحكومة لمواجهة الاستدانة المترتبة عن ذلك، وطريقة التمويل المعتمدة، من أجل التحكم في التزامات الدولة والحفاظ عليها، واتباع التسيير الجيد لمواجهة التوترات الناجمة عن التقلبات، خاصة ما تعلق منها بصادرات المحروقات.

فيما يخص ترشيد النفقات العمومية:

تجدر الإشارة والتنبيه إلى الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة، فيما يتعلق بتحديد حجم الإنفاق العمومي لدى

السيد العيد ماضي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. إن مخطط عمل الحكومة المعروض علينا للنقاش والمصادقة، يعتبر ملخص رؤية عامة في الكثير من جوانبه، باستثناء بعض النقاط والعناصر فيه، ونستبق ونقول إن هذا التحفظ لا ينقص من قيمته أبداً، إنما سقناه ونحن نطمح لو كان موسعاً، من حيث تقديم التفاصيل والجوانب التقنية، فعلى الرغم من أنه أثار لغطاً كثيراً، وجدلاً، وردود أفعال مختلفة، تتقارب أحياناً في المقاربات، وتباین تارة أخرى، وهو ما لاحظناه، من خلال وسائل الإعلام، من نقاشات كثيرة على مستويات متعددة وما هو إلا ردة فعل طبيعية، تحاول مقارنة هذا المخطط من نواحيه المختلفة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ونأمل من الحكومة الجديدة التي نهنتها وبارك لها هذه التزكية التي حازت عليها من قبل السيد رئيس الجمهورية، أن تنظر إلى جنوبنا، وخاصة ولاية إيليزي، التي تعلق آمالاً كثيرة على ملامح الجزائر الجديدة.

بعد هذه التوضيح، أتقدم ببعض الملاحظات، وكذا انشغالات ساكنة الجنوب عموماً، وإيليزي على وجه الخصوص، نذكر منها:

1 - قطاع التجارة:

نثمن القرار الذي اتخذته السيد وزير التجارة، بخصوص استيراد الماشية من الدول المجاورة، لنتمكن من الاكتفاء وتخفيض أسعارها من جهة، أما من جهة أخرى، فإن مادة الحليب المدعم هذا، لا يصل إلى أغلب ولايات الجنوب، وخاصة إيليزي، إذا كان الشراب المفضل في ولايات الشمال هو الحليب، فلم لا ندعم الشاي في الجنوب؟ لأنه الشراب المفضل لساكنة الجنوب.

أيضاً بالنسبة للتجارة البينية التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية، مع دول الجوار وخاصة دولة ليبيا، فهذا مشروع جيد جداً وسيساهم في تنمية المناطق الحدودية وكما نعلم أن معظم الولايات الجنوبية هي مناطق حدودية؛ وبالتالي بالنسبة إلى ليبيا فنحن متأخرون جداً مقارنة بمصر وتونس، فهاته الدول استثمرت الكثير، واستغلت السوق الليبية ونحن نبقي نتفرج، فعلى أن نسارع مرة أخرى لنتدارك ما فاتنا ومن خسارة للاقتصاد الجزائري.

كما نطالب أن تكون المقاطعة الإدارية بالدبداب من

يعاني قطاع التربية بالجلفة في أغلب مؤسساته من الاكتظاظ، مما صعب من مهمة الأستاذ والمتلقي، ووصل معدل القسم الواحد أكثر من 45 تلميذاً بالحجرة الواحدة، وتم تبليغ الوزير السابق للتربية بهذا عبر سؤال كتابي، وأوضح أن العدد 42 تلميذاً، يعتبر عادياً لاسيما بالأقسام النهائية.

معالي الوزير، كيف تفسرون ذلك؟ وما هو المعدل الوطني الحقيقي المعتمد للتدريس؟ وما هي الإجراءات المتخذة للقضاء على الاكتظاظ بالولاية، لتحسين ظروف التدريس والأداء التربوي للأستاذ والتحصيل العلمي للتلميذ؛ وبالتالي تحسين نتائج الامتحانات التي تلاحق قطاع التربية كل سنة بتذيلها المراتب الأخيرة؟

في مجال الصحة: يستعجل سكان بلديتي البيرين ودار الشيوخ فتح مستشفى 60 سريراً، المنتهية بهما الأشغال، منذ أكثر من سنة، لتحقيق الأهداف المرجوة منهما في مجال التغطية الصحية.

سيدي الرئيس بالنيابة، معالي الوزير الأول، أغتنم هذه السانحة لأبلغكم عن وضعية الطفلة هوري ماية، المصابة بمرض الفشل الكبدي، مما يتطلب علاجها خارج الوطن لزراعة النخاع الشوكي، والتكلفة باهظة جداً، عجزت عائلتها عن دفعها بسبب حالة الفقر والعوز، فعائلة الطفلة وسكان الولاية يناشدونكم ويطلبون تدخلكم بصفة استعجالية، لتكفل الدولة بعلاجها لإنقاذ حياتها، فهي خائفة أن تلقى مصير أخيها الذي توفي منذ شهور فقط بنفس الداء، فهي تتألم ولا تقدر على الصبر، لهذا تطلب تدخلكم العاجل.

وبالرغم أن مثل هذه الحالات كثيرة عبر التراب الوطني، يتطلب من الحكومة إيجاد حلول لمثلها، لاسيما الحالات المستعصي علاجها داخل الوطن.

أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكراً؛ المطلوب من السادة المتواجدين خارج القاعة أن يلتحقوا بأماكنهم؛ والكلمة الآن للسيد العيد ماضي.

حبذا - معالي الوزير - لو يتم جلب شركات أجنبية، مثل الشركات الصينية التي نراها رائدة في البناء، للتنمية في الجنوب.

بالنسبة لعدة مشاريع خاصة بالطرق، كطريق ربط بلدية الدبداب بالبرمة، شركات تعمل به منذ سنتين والمسافة المنجزة هي 30 كلم، وعندما سألت مدير شركة الإنجاز، أجنبي بأنه يعمل منذ عام من دون (ODS)، والتي هي (OTTR GHARDAIA)، هنا حبذا لو يكون هناك حل. كذلك بالنسبة لطريق برج عمر ادريس، أو مجلس قضاء إليزي.. إلخ، كذلك بالنسبة لمشروع السكة الحديدية الذي يربط بين ورقلة وتقرت، فهذا المشروع منذ 30 سنة ونحن نسمع عنه، كم المسافة؟ 160 كلم، هكذا عندما نقول إليزي معناه ستنتظر مدة 20 أو 30 سنة لإنجازه! لماذا لا نطرحه عن طريق الامتياز كما فعلنا من قبل في طريق شرشال الذي وجه إلى الصينيين واستغلوه، نفس الشيء بالنسبة للولايات الجنوبية، كي يتم استغلاله مع الدول الحدودية للتجارة، والتي هي ليبيا والنيجر ومالي.

كذلك بالنسبة للتربية والتعليم، هناك انشغال بالنسبة لحاملي شهادة البكالوريا بالجنوب، الذين يطالبون بإمكانية تسجيلهم في كليات الطب والمدرسة العليا للأساتذة، وذلك بإعطائهم حصة حسب احتياجات المنطقة، وذلك بالترتيب حسب المعدلات المحصل عليها، لأن المناخ الدراسي الموجود في الشمال ليس هو نفسه في الجنوب، مثلاً أصحاب المعدلات الكبرى في الجنوب، 10 أشخاص تحصلوا على معدل 15 أو 16 نعطهم فرصة، وليس ضرورياً أن نترجى قدوم أطباء الشمال، إنما نعطى الفرصة لأبناء الجنوب. وكذلك الأمر بالنسبة للمدارس العليا للأساتذة مثلها مثل الطب. كما نطالب بالتكفل بمطالب معلمي الابتدائي، ومحاولة الفصل بين تدريس المواد العلمية والمواد الأدبية ولم لا يتم إدراج مادة حفظ القرآن في المنظومة التربوية؟ سيدي الرئيس أمهلني دقيقة من فضلك، فهناك 2000 كلم...

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا وبارك الله فيك، نعم أزيدك 20 كلم!

السيد العيد ماضوي: شكرا؛ بقي لدي صفحتان فقط،

المناطق الحرة المقترحة، نظرا لوجود أماكن حدودية مع تونس وليبيا.

أما بالنسبة لقطاع العدالة، نستبشر خيرا بالإجراءات المتخذة في قطاع العدالة، خاصة في مكافحة الفساد، إلا أننا نطالب، من خلالكم، السيد الوزير الأول، السيد رئيس الجمهورية، توسيع العفو الرئاسي، ليشمل المساجين ممن حكم عليهم بأحكام تزيد عن 5 و10 سنوات، إلى المؤبد، باستثناء جرائم القتل والاعتصاب وخيانة الوطن. كما نرفع إلى معالي وزير العدل، أهات أمهات مساجين الجنوب، اللواتي أرهقهن التنقل بين السجون لزيارة ذويهم، من أجل تقريبهم من مقرات سكناهم، هناك عائلات باعت ما لديها من أجل التنقل لمسافات أكثر من 1500 كلم، تصور سجيناً من بلدية الدبداب أو ولاية إليزي يكون مسجوناً في معسكر أو عنابة أو وهران أو عين وسارة، تصوروا قدر معاناة هؤلاء الناس، فقد وصل الحد بهم إلى بيع ذهابهم، وحتى المواشي، فعندما تسأل عجوزاً ماذا يحدث؟ فتجيبك: حتى عنزتي قد بعتهما لأستطيع السفر وأتمكن من رؤية ابني!!

إذن، هذا المطلوب منكم، معالي، السيد الوزير، حتى نسترجع الثقة بين المواطن ودولته، لأن بلدية الدبداب مثلاً تأثرت بالوضع الذي كان في ليبيا، معظم الناس شاركت في التهريب، ودخل أبناؤها إلى السجن، فأنا لا أدافع عن المجرم، لكن هذه العائلات قد تضررت، والأمهات هن من يتألمن، السجين نائم في سجنه ولكن أمه هي التي تعاني. أيضاً مطالبة شركة سوناطراك، والشركات البترولية الموجودة بالجنوب، بدعم الجمعيات والفرق الرياضية وأيضاً التكفل بالجانب الاجتماعي، فيما يتعلق بتجهيز المستشفيات والمدارس ودعم الأسر المعوزة.

في الجانب الصحي: ما زالت الصحة مريضة في الجنوب، خاصة نقص الأطباء الأخصائيين، لدينا مستشفيات رفع عنها التجميد، إلا أنها لم تنطلق إلى حد الآن، وذلك لغياب وسائل الإنجاز بالجنوب. بعض المستشفيات دام إنجازها 10 سنوات، كمستشفى عين أمناس، فيما دامت في الصين مدة 10 أيام! ونحن في عين أمناس 10 سنوات لحد الآن وما زالت به أشغال البناء مستمرة، (مستشفى 60 سريراً)، إذن، أقول ومن هذا المنبر، إن التنمية لن تكون في الجنوب إلا بوجود شركات كبرى أو شركات أجنبية، ومن المستحيل أن نجدها في هذه المقاولات الخاصة، الصغيرة،

هناك نقطة أخرى، وتشمل وجوب تعديل قانوني البلدية والولاية، موازنة لتعديل قانون الانتخابات، وذلك لرد الاعتبار للمجالس المنتخبة التي أفرغت من محتواها. أما فيما يخص المقاطعة الإدارية بالدبداب، فإنها ما زالت تراوح مكانها منذ استحداثها، ونفس الهاجس بالنسبة لدائرة برج عمر ادريس، التي لم يعين بها رئيس دائرة لحد الساعة، كما نطالب بترقية أبناء الولاية والجنوب عامة، بتبوء مناصب عليا، كمدرء تنفيذيين، وولاة وكذا في السلك الدبلوماسي، إضافة إلى وكالة التشغيل بالدبداب التي وعدنا بفتحها سابقا الوزير السابق، إلا أنها لم تحل إلى حد الآن، هذا المطلب قد طرحته صباحا على السيد وزير التشغيل والضمان الاجتماعي، الذي وعدني أن الشهر القادم ستفتح الوكالة، إن شاء الله، وهو مشكور على ذلك. أيضا بالنسبة لمعالي الوزير الأول، كيف نعيد الثقة إلى المواطن؟ وهناك سكنات وزعت منذ سنتين في مقاطعة الدبداب، لم تُسلم فيها المفاتيح، بالرغم من دفعهم لثمن المفتاح منذ عامين لكنهم لم يستلموا سكناتهم لحد الآن. النقطة الأخيرة...

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا...

السيد العيد ماضوي: أرجوك في نصف دقيقة، أما بالنسبة لمسألة رفع الأجور، فإننا نثمن هذا القرار، كما نطالب أن تستفيد الطبقة المتوسطة والهشة من منحة الجنوب، التي تقتصر فقط على الإطارات. أما بخصوص شركات المناولة، فنطالب بإدماج العمال لدى شركة سوناطراك والشركات البترولية، وتعديل القانون الخاص بها والاستفادة من حقوقهم المهضومة وهذا ما أردت الإدلاء به، بعد اطلاعي على مخطط عمل الحكومة، شكرا لكم على كرم الاستماع وشكرا.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد العيد ماضوي؛ الآن الكلمة للسيد محمد سامي، فليفضل.

السيد محمد سامي: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد رئيس المجلس بالنيابة،

السيد الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة الوزراء الأفاضل،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد؛
بداية، باسمي وباسم سكان ولاية تندوف أهني السيد رئيس الجمهورية، على الثقة التي وضعها فيه الشعب الجزائري، كما أهنيكم السيد الوزير الأول، وكامل الطاقم الحكومي، على التزكية التي حظيتم بها من طرف السيد الرئيس.

السيد الوزير الأول،
ونحن نستعرض أول برنامج لأول حكومة في الجزائر الجديدة، لفت انتباهي أنه رغم تغيير اللغة والمنهجية، إلا أن البرنامج اعتمد في معظمه على لغة تفتقد للغة الأرقام، وتواريخ الإنجاز، ومصادر التمويل.

إن اعتماد البرنامج المرتكز على مفردات: سوف، تعترم، تحرص الحكومة، زاد من التسويق وأفرغ البرنامج من محتواه الاقتصادي والاجتماعي، ولكن تبقى تطلعاته وآفاقه مبنية على النية الصادقة للحكومة للتغيير الأفضل. إن ما نبحت عنه هو استرجاع الثقة بين المواطن وأجهزة الدولة المختلفة، والتي فقدت بسبب تراكمات سابقة في جميع الميادين؛ واسترجاعها يتطلب عملا وابتكارا واستراتيجية مدروسة، وإحصائيات واقعية تبرز تساوي الأفعال مع الأقوال والأرقام مع الواقع.

السيد الوزير الأول،
كما نبلغكم مطالب الطبقة العاملة، بضرورة تعديل قانون التقاعد، وإعادة بعث التقاعد المسبق بشروط جديدة، لتحرير سوق الشغل نسبيا في السنوات المقبلة.
على الحكومة تطهير وضبط نسبة البطالة، بتحديد الاحتياجات الحقيقية لسوق الشغل، وربط البطاقة الوطنية لطالبي الشغل، بأنظمة صناديق التأمين الاجتماعي المختلفة، لحماية حقوق البطالين وطالبي الشغل في فرص العمل، والحد من التجوال بين المناصب والتلاعب بها.
السيد الوزير الأول،

إن المعاناة التي يتلقاها سكان الجنوب للسفر إلى العاصمة، من أجل القيام ببعض الإجراءات الإدارية والاستفسار عنها، بما في ذلك تحديد المواعيد الطبية وحجز

قطاع الصحة:

- إن فشل السياسات السابقة في المجال الصحي لسكان الجنوب يبقى وصمة عار علينا جميعا؛ ونحن اليوم مطالبون بسياسة جديدة، تجلب العلاج للمواطن، بدلا من تنقل المريض لآلاف الكيلومترات.

- إن المستشفى الموجود حاليا بالولاية والمختلط بين العسكري والمدني، أرى ضرورة جعله كاملا عسكريا، لتوفير أطباء مختصين وأخصائيين، كما جاء في المثل الشعبي «خبزة الشركة ما طيب».

- ضرورة تسجيل مشروع مستشفى 240 سريرا بالولاية.

- نطلب من السيد وزير المالية، الاستجابة لطلب السيد والي ولاية تندوف، بتغيير تسمية مستشفى الأمومة إلى مستشفى الأمومة والطفولة.

- التخفيف من مركزية تسيير الأموال الموجهة للاستثمارات العمومية، بإعطاء السلطات المحلية إمكانية تخصيصها حسب الاحتياجات المعبر عنها محليا.

السيد الوزير الأول،

1 - من العجائب المبكية، فقدان الاحتياط العقاري لولاية جنوبية مثل تندوف، هل تعلم أن حوالي 2500 إعانة لبناء سكن ريفي بقيت مجمدة رهينة تواجد العقار، فهل تحرم ولايتنا من حصتها في برنامج السيد رئيس الجمهورية، الذي صرح ببناء مليون سكن؟

2 - كما ألح على ضرورة البناء بالنمط الفردي، وذلك تماشيا مع خصوصية المنطقة، ووزير السكن له دراية بالموضوع والولاية.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا، يجب أن نحترم الوقت؛ لا عليك، تفضل أكمل.

السيد محمد سامي: شكرا سيدي الرئيس بالنيابة.

3 - تخصيص قطع أراضي صالحة للبناء. والحديث عن النقل بالولاية، يجزني إلى التكلم عن المعبر الحدودي:

1 - ضرورة إنجاز طريق معبد من المعبر إلى مدن موريتانيا، بالتدخل على مستوى الجهات المعنية وإيجاد الحلول المناسبة.

الأسرة في المستشفيات، وما ينجر عن ذلك من مصاريف النقل والتنقل والإقامة. وعليه، بات من الضروري إيجاد صيغة لتسهيل للنواب القيام بهذه المهمة، لتسهيل الاتصال مع الهيئات المركزية، لأنه -في الواقع- حتى ممثلي الشعب يصعب عليهم تحديد مواعيد مع هذه المؤسسات ويصعب التواصل معها.

إن الحكومة اليوم أمام تحد كبير، لاستغلال الطاقات المجمدة والثروات النائمة في باطن الأرض وعلى سطحها وفي مقدمتها الثروات المنجمية والفلاحة وتربية المواشي، التي تكون بديلا عن البترول الذي علمنا العيش على الربيع وفتح الباب أمام نهب المال العام.

فكيف يعقل أن يبقى غار جبيلات، الذي تعاقب ذكر اسمه في برامج الحكومات السابقة، ولم نره واقعا مجسدا، ونفس الحديث عن الذهب والألماس والغاز الطبيعي التي هي ثروات تغنيانا عن الغاز الصخري؟ نقول تغنيانا عن الغاز الصخري!

إن مستقبل ولايتنا والنهوض بالتنمية في مجال الفلاحة والمناجم، مرهون بضرورة جلب المياه الجوفية من ولاية أدرار إلى ولاية تندوف، على بعد 600 كلم، مع أن ارتفاع الأرضية بين الولايتين يساهم في توصيل المياه دون الحاجة إلى الكثير من محطات الضخ.

كما نطالب بضرورة:

- 1 - مشروع ربط غار الجبيلات بالسكة الحديدية.
- 2 - إنشاء مزارع نموذجية عصرية لتربية المواشي في الجنوب، كما هو الحال في الخليج.
- 3 - الاهتمام بشجرة الأركان واستغلال زيوتها في الصناعات الصيدلانية.

4 - رفع التجميد عن المشاريع ذات الأولوية بالولاية، مثل الفلاحة أو مشروع الردم التقني... إلخ، لأن قرار التجميد لم يكن منصفًا، تدخل أحد الأعضاء اليوم في الفترة الصباحية وقال: نحن لا نحتاج تسجيل عمليات جديدة، بل نحتاج إلى إكمال المشاريع التي هي عندنا وهذا دليل واضح وصريح، والحمد لله.

كما نشمّن مجهودات الدولة المبذولة في مجال الطاقة بولايتنا والتي أعطت نتائج جيدة وساهمت في فتح مناصب عمل، بالمناسبة، نشكر إدارات الوزارة على رأسها السيد الوزير، على الاهتمام بمشاريع الولاية ومتابعتها.

رئيس الجمهورية، ونثمن الجهود الذي قاموا به متكاتفين، لإعداد هذا المخطط، راجين من الله سبحانه وتعالى، أن يوفقهم ويسدد خطاهم إلى ما فيه صلاح البلاد والعباد.

سيدي الرئيس بالنيابة،

السيد الوزير الأول،

إن المخطط المعروض أمامنا يبدأ بالإشارة إلى الظروف التي أدت إلى هذا التغيير الذي نعيشه اليوم في بلادنا، ويستعرض بعد ذلك معالم الطريق المنتهجة، محددا الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها، مع الإشارة إلى صعوبة المهمة، في ظل الواقع الراهن، على مستوى الداخل وعلى مستوى المحيط القريب، وكذلك المحيط الدولي.

في هذه العجالة، نحاول أن نقدم ملاحظات مختصرة جدا لبعض الجوانب التي رجحنا أهميتها، فنقول للسيد الوزير الأول، ومن ورائه الحكومة:

1 - إن الأزمة تلد المهمة، وإن المهمة توصل إلى القمة، لذلك كان أصحاب القمم هم أصحاب الهمم.

2 - إن طريق البناء صعب وصعب جدا، فقابلوا الصعب بنفوس قوية، تستسهل الصعب حتى تدرك المنى، واعلموا أن حلاوة النصر ألا يكون سهلا، فكونوا حائطا لا صدع فيه، وصفا لا يرفع بالكسالى.

3 - لا يثبط عزائمكم المرجفون في المدينة، ولا يقعدنكم غالة فيكم بحق أو باطل، فلا أحد نال إجماع الخلق، حتى رب الخلق، وقدما اتهم رسل الله بالضعف والسفاهة وغيرهما، فلم ينل ذلك من عزائمهم شيئا، فاحتملوا ما نالهم في سبيل الإصلاح الذي يرومونه، وأنتم اليوم تريدون أن تنهضوا بالوطن فاحتملوا ما يصيبكم من غبار، وتمثلوا قول الشاعر:

تريدين لقين المعالي رخيصة × ولا بد دون الشهد من إبر النحل

سيدي الرئيس بالنيابة،

سيدي الوزير الأول، والسادة الوزراء،

إن الذي يقابل الإصلاح الذي نشده جميعا هو الفساد، هذا الورم الذي استشرى في كيان الأمة ولم يسلم منه إلا أصحاب المناعات القوية، ينبغي أن نواصل في محاربته واجتثاثه دون هوادة ودون انتقاء أيضا، فلا مجال لناقة زهير، التي تخطط خبط عشواء من تصب تمته ومن تخطئ يعمر فيهم، فطالما رأينا من يجرون إلى المحاكم بل

2 - إعادة النظر في برمجة الرحلات الليلية، من وإلى مطار تندوف، مع دعم التسعيرة التي أصبحت ترهق كاهل المواطن البسيط.

3 - فتح خطوط جوية دولية مع موريتانيا وإسبانيا.

4 - على وزارة المالية مرافقة وزارة الداخلية في فتح مناصب عمل للسائقين والطباخين، من غير المعقول أن تجد حافلات للنقل المدرسي من دون سائق وكذا مطاعم مدرسية من دون طباخ.

5 - كما أذكر بضرورة إعطاء الفرصة لإطارات المنطقة في الشأن العام: ولاية، مدراء عامون، سفراء... إلخ.

هل يعقل أن مدير إقامة الدولة «نادي الصنوبر» ذو مستوى ابتدائي، ونحن لدينا جامعيون؟

إن فئة كبيرة من سكان ولاية تندوف تعاني منذ فترة طويلة من مشكل تثبيت الزواج المختلط والنتاج عن عقد قران بين الجزائري والصحراوية والعكس صحيح، طرح هذا المشكل على السلطات، دون إيجاد حلول، وخاصة أن أبناء هذه الأسر بقوا يعانون دون وثائق، وهم في سن التمدرس وحرموا من الدراسة، لسبب عدم وجود وثائق.

شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد محمد سامي؛ بارك الله فيك. لقد تكلمت وسأكرر مرة أخرى وللمرة الثالثة، إن كل ما هو مكتوب في التدخل، يؤخذ بعين الاعتبار، ولكن يجب أن نحترم الوقت. الكلمة الآن للسيد محمد بن طبة، تفضل.

السيد محمد بن طبة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، الفاضل،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام الأفاضل،

الحضور الكريم،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته.

بداية، نهني السيد الوزير الأول، والسادة أعضاء الحكومة، على الثقة التي وضعت فيهم، من طرف السيد

إلى الحبس المؤقت لمجرد أخطاء أوقعتهم المسؤولية فيها لا من أجل خطيئات، إن الخطأ المتعمد لكبيرة مرفوضة من قبل أي كان، ولا بد من الحساب العادل، وليستوي في ذلك الرأس والذنب، لأن الجسد بينهما منهوك، ومغلوب على أمره، والجسد الذي هو غالبية الشعب لا حول له ولا قوة، وصدق أبو أذينة، الشاعر الجاهلي، إذ قال:

قتلت عمرا وتستبقي يزيد لقد

رأيت رأيا يجر الويل والحربا

لا تقطعن ذنب الأفعى وترسلها

إن كنت شهما فأتبع رأسها الذنبا

هم جردوا السيف فاجعلهم له جزرا

وأوقدوا النار فاجعلهم لها حطبا

سيدي الرئيس بالنيابة،

معالي الوزير،

نحیی رجال الأمن على كل مستوياتهم، وقد وعد هذا المخطط أن يعززهم أو أن يعزز من مواقعهم، فيدعمهم بالوسائل البشرية والمادية، ولكنه نسي أن يتحدث عن القوانين التي تحميهم أثناء تدخلهم أمام المجرمين، وقد رأينا العدد الكبير منهم بعددهم وعدتهم أمام القلة القليلة يسكون أيديهم، خوفا أن تطالهم العقوبة، أكثر مما تطول أولئك الذين يتناولون عليهم سبا وشتما واستفزازا وغيرها. سيدي الرئيس بالنيابة، إن الحرية ليست رغبة جامحة، لا تعرف كبها ولا حدودا، إنما هي إرادة مسؤولة لها خطوطها الحمراء، لا تتجاوزها، فحريتي تنتهي عندما تبدأ حرية الآخرين، ففرجو أن ننعم بحرية لا تتناول على الآخر، فلا تقطع طريقا ولا تنال من عرض ولا تمزق أواصر ولا تكن مخلوقا أرعن، لا يرى إلا شاطحا أو ناطحا.

سيدي الرئيس بالنيابة،

إن ما جاء في هذا المخطط من عزم الحكومة على تعزيز الممارسات الدينية، يحتاج أيضا إلى إيضاح وضبط أكثر، وكذلك ما أشير إليه من تدعيم قواعد المرجعية الدينية الوطنية، وتعزيز أسسها، لا بد من النص على هذه المرجعية بشكل واضح في مجال العقيدة والفقه والسلوك، حتى نزيل كل إشكال وتأويل - كما قيل - في عقد الأشعري وفقه مالك، وفي طريقة الجنيد السالك، وينبغي أن يبرز هذا واضحا بالدرجة الأولى في منظومتنا التربوية.

سيدي الرئيس بالنيابة،

معالي الوزير،

لقد أرجعتم سبب البطالة إلى عاملين إثنين، أحدهما أساسي وهو اختلال توازن الكفاءات بين نتائج المنظومة التربوية التكوينية واحتياجات الاقتصاد وسوق العمل، أما العامل الآخر فأرجعتموه إلى ضعف النمو الاقتصادي للبلاد، وأقول إن هناك عامل ثالث أساسي، وهو استحواذ الكبار على كل شيء وعدم ترك أي شيء للصغار، ومن افتك بعض الفتات، فإن بيروقراطية الإدارة تقتله جوعا بعد حين، وعلى ذكر البيروقراطية، نرجوا من الوزارات المعنية: التشغيل والشباب والتجارة والمالية وغيرهم، أن يراجعوا الملفات المرهقة والمثبطة، والصارفة لمحاولات الشباب في خلق مجال نشاطهم بأنفسهم، ولن أذكر مثالا حتى لا يخنقني الوقت.

وأخيرا، وفي إطار تشغيل الفلاحة الصحراوية والنخيل، على وجه الخصوص، ننبه الحكومة إلى أن وادي ريغ أكبر واحة نخيل في الجزائر، بحاجة إلى تدخل عاجل، فالنخل الباسقات التي لها طلع نضيد، لم يبق لها من الطلع إلا رسمه، وهي آخذة في الزوال فالبدار! البدار!

معالي الوزير، لنحافظ على القديم، لأن في ذهابه ونفوقه تشييط لعزائم هؤلاء الذين يريدون أن يصنعوا الجديد. وأخيرا، رغم الأزمة التي نعيشها نقول: «اشتدي أزمة تنفرجي قد أذن ليلك بالبلج». وأختم بما ختم به نوح لقومه: «فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا».

شكرا لكم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد محمد بن طبة؛ الكلمة الآن للسيد محمد عرباوي.

السيد محمد عرباوي: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس بالنيابة،

السيد معالي الوزير الأول،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتقدم بالتهاني إلى معالي الوزير الأول، السيد عبد العزيز جراد، على الثقة التي شرفه بها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بتعيينه وزيرا أول للحكومة، والتهنئة موصولة كذلك إلى كافة أعضاء الحكومة؛ حيث أتمنى للجميع كامل التوفيق في تأدية المهام المنوطة بهم، كما أعرب عن ارتياحي التام لمضمون مخطط عمل الحكومة، المصادق عليه من قبل مجلس الوزراء، من ناحية التنظيم وليس من ناحية القابلية للتطبيق، لصعوبة المهمة ولتوقف ذلك على العديد من العوامل والاعتبارات.

فبعد الاستماع إلى العرض المفصل الذي قدمه معالي الوزير الأول، السيد عبد العزيز جراد، أين عرض فيه مخطط عمل الحكومة، الذي يهدف إلى تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والذي سبق وأن قدمه كتعهدات أمام الشعب، في ظل حملته الانتخابية، بودي أن أتوجه للوزير الأول، بجملة من الانشغالات الوطنية ثم المحلية لولاية غليزان:

1 - لقد أشرتم إلى تدعيم الصادرات خارج إطار المحروقات فقط، نحن نرشدكم أن ذلك ليس باليسير، حيث يتطلب ثلاثة عوامل أساسية: الوفرة الدائمة، الجودة العالية، السعر التنافسي، فلماذا نترك السهل ونذهب إلى الأصعب؟ فبدل شراء بودرة الحليب بحوالي مليار دولار، والكثير من المواد الغذائية بما يزيد عن 14 مليار دولار، أليس من السهل إنتاجها بالداخل للاستهلاك المحلي، وتوفير العملة الصعبة وننتهي بالكلية من مشكلة عجز الميزان التجاري؟

2 - لقد أشرتم إلى مواصلة تدعيم الدولة للمواد الغذائية واسعة الاستهلاك: كالحليب، السكر، الخبز وغيره من المواد، ألا تعلمون أن هذا التدعيم غير الذكي يذهب إلى كافة فئات الشعب المستحقة وغير المستحقة؟ فلماذا لا ترفع الدولة هذا الدعم وتضخ قيمته المالية في حساب المحتاجين حقيقة للدعم، فتوفر بذلك الكثير من المال؟ هل من غير المعقول أن الشخص الذي يتقاضى أموالا طائلة والذي لا يتقاضاها يستفيدان من نفس الدعم؟ السيد الوزير الأول، الدعم لا يسير في الطريق الصحيح،

لماذا؟ فإلقاء نظرة على مؤسسة الضمان الاجتماعي نجد -بالأرقام فقط- هناك طبقة تتقاضى أقل من 4 ملايين وطبقة تتقاضى أكثر من 4 ملايين، تبقى طبقة أخرى، نحن لا نعرفها، وهي مهمشة، لماذا؟ لأنها لا تملك التأمين وغير مؤمنة، فالأولى أن ندعم الطبقة التي تتقاضى 4 ملايين ونضخ لها زيادة مالية مقابل أن ننزع عنها التدعيم وبالتالي أليا الطبقة المهمشة ستلتحق بالطبقة التي نحن ندعمها، وفي نفس الوقت ندعمها ونوفر لها التقاعد مستقبلا، والاستفادة من الدعم في الوقت ذاته.

3 - لقد أشرتم إلى مواصلة دعم الدولة للاستثمار العمومي رغم فداحة خسائره، ومركب الحجار أبسط دليل على ذلك، والدولة تعلم أن أغلب هذه الاستثمارات بها مشاكل في هياكلها الاقتصادية، ورغم اقتصادها المنكمش تدعمها الدولة من المال العام، أليس من الضروري طي هذه الصفحة والاهتمام بالاستثمارات الخاصة ككل الدول المتقدمة؟

طبعاً على الدولة الاهتمام بالمؤسسات الاستراتيجية.
4 - لقد تعهدتهم بإدماج أصحاب عقود ما قبل التشغيل، وفرحنا لذلك، فجلهم يعيلون أسرا بأجر -حسب الأمم المتحدة- أقل من خط الفقر، ولكن تفاجأنا بعدها بعودة سرطان الإدارة بشروط تعجيزية لبعض هؤلاء، فهل يعقل عدم إدماج بعضهم لأنه حصل في شهادة تخرجه «الليسانس» على معدل 10 من 20، أو عدم إدماج البعض الآخر لأنه حصل في فترة ما على سجل تجاري، أو استفاد من قرض مصغر قد لا يتجاوز حدود 10 آلاف دينار، فما مصير هؤلاء؟ وقد خدموا الدولة لمدة عقد من الزمن، وهل هذا هو جزاؤهم، عيب علينا ذلك! ناهيك عن عدم دمج التخصصات التي لا تتلاءم والإدارة المتعاقد معها، ناهيك عن حالة تشبع بعض الإدارات، وما مصير من فسخ عقد تشغيله بسبب مواصلته للدراسة أو التكوين أو حصوله على منحة؟ أتمنى من معالي سيادتكم المحترمة النظر في انشغالات هؤلاء بترو، فهم من حملوا شعار الجمهورية الجديدة، قبل تنصيبكم لخدمتها وخدمتهم، معالي الوزير، قلتم في بداية خطابكم، أن الجزائر الجديدة لا تقصي أحدا، نرجو منكم إعادة النظر في هذه القوانين، الجزائر جديدة وقوانين جديدة، فقد عملوا مدة 8 و10 سنوات ولكن لم يتم إدماجهم!

السيد محمد بوبكر: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،
السيد الوزير الأول،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
الأسرة الإعلامية،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يطيب لي، أولاً، أن أهنيئ رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، على تنصيبه على هرم السلطة الجزائرية، راجياً من العلي القدير أن يوفقكم في أداء مهامكم النبيلة. كما أهنيئ السيد الوزير الأول، على الثقة التي وضعت في شخصكم النبيل وكل الطاقم الحكومي، متمنيا لكم التوفيق والسداد.

إعتليت المنبر من أجل أن أذكركم بشيء، أن اليوم هو اليوم العالمي لمرضى السرطان بالنسبة للطفولة، للتذكير هناك 1000 إلى 1500 حالة جديدة في العالم، سرطان الدماغ، سرطان الدم، السرطان اللمفاوي سرطان الشبكات. هذه رسالة إلى السيد الوزير، يجب أن يكون هناك مستشفيات مخصصة للطفولة، فما هو موجود غير كاف، فلا يوجد سرير مخصص للطفولة، وبالنسبة للأمراض الموجودة فيهم يمكن معالجة 70 إلى 80 ٪ منها، هذه رسالتي الأولى.

لقد شرعت الجزائر منذ تسعينيات القرن الماضي بالقيام بإصلاحات بعيدة المدى، من أجل إحداث تغييرات كبيرة في نوعية الرعاية الصحية المقدمة وإدارة وتمويل المستشفيات من خلال إعادة الهيكلة وطريقة تمويل مؤسسات الصحة العمومية. بالفعل، تم إنشاء مؤسسات عمومية ذات طابع خاص، تخضع لشروط المحاسبة التجارية، كالمؤسسة الاستشفائية الجامعية، أول نوفمبر 1954، بوهران وهران رمز استقلالنا وسيادتنا، (وهو أكبر مستشفى بالجزائر) لتكون نموذجا رائدا في إطار نهج جديد لإدارة المؤسسات الصحية، وذلك من خلال التعاقد مع صندوق الضمان الاجتماعي والجهات المانحة (Les bailleurs de fonds) طبقا للمادة 8 من المرسوم المشترك رقم 01 - 104، بين كل من وزارات: الصحة، وزارة المالية، وزارة العمل والضمان الاجتماعي، والذي - مع الأسف - لم يتم تجسيده في أرض الواقع إلى يومنا هذا، رغم كونه خطوة أساسية في إصلاح النظام الصحي

عندي مثال حي - معالي الوزير - وأنت تعرف ولاية غليزان، منطقة فلاحية، هناك شخص أخذ قرضا بقيمة 10 ملايين سنتيم، وجاء عندي يشتكي: سيدي النائب لقد أوقفوني من عملي، فقلت له: ماذا فعلت؟ فقال لي: كنت قد أخذت قرضا بـ 10 ملايين سنتيم، فقلت له: ماذا فعلت به؟ فقال لي: تزوجت به، لقد اقترضت من أجل أن أتزوج، لقد فاجأني. نعم، المفاجأة أنهم في نفس الوقت أوقفوه عن عمله! وقال لي: باستطاعتي إرجاع هذا القرض، فقط يعيدونني إلى عملي، فقلت له: إن شاء الله، سأطرح السؤال أمام السيد الوزير الأول وأمام السادة الوزراء.

5 - لقد أشرتم إلى ضرورة الاهتمام البالغ بالطور الابتدائي في المنظومة التربوية، ونحن نحيطكم علما أن الإطعام المدرسي كان على جودة كبيرة عندما كان تحت مسؤولية وإشراف مديريات التربية الولائية، ولكنه انحط إلى الحضيض، والتلميذ هو الضحية، عندما تم تحويل هذه المسؤولية إلى رئيس البلدية، الذي بالكاد يحل مشاكل المواطنين، فما بالك التلاميذ!

6 - لقد أشرتم إلى بناء شبكات طرق عصرية؛ ونحن في ولاية غليزان - معالي الوزير - نعاني من اهتراء الكثير منها، وبالخصوص ما أصبح يشكل خطرا على الأشخاص والممتلكات. وفي هذا السياق، نطلب من معاليكم التدخل العاجل لتهيئة وعصرنة الطريق الوطني رقم 23، الرابط بين ولاية غليزان وولاية تيارت، والذي حصد العديد من الأرواح لخطورته، فلو تتعطل شاحنة وسط هذه الطريق، فإن كل من عليها يتوقف والاحتفاظ الموجود هنا بالجزائر لا يساوي شيئا أمام الاحتفاظ هناك!

وفي الأخير، معالي الوزير الأول، أطلب من معاليكم إعادة النظر في سياسة توزيع السكنات بكل صيغها، ومنها السكن الاجتماعي، لمزيد من العدالة الاجتماعية. ونستحضر في ذلك النجاح الكبير من الدول في هذا الميدان، نحن من جهتنا لا نشط من همتكم، ولكن برنامجكم سهل التنظيم وصعب التطبيق في زمن قياسي.

شكرا على الإصغاء وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد محمد عرباوي؛
الكلمة الآن للسيد محمد بوبكر، فليتفضل.

الضمان الاجتماعي ومختلف الجهات المانحة (Bailleurs de fonds) لتحقيق الجودة والكفاءة الصحيّتين للمواطن الجزائري.

السيد العضو كازي ثاني، كان قد تكلم عن سكان وهران، وأنا أؤكد ما قاله، فمن بين بيتا قصديريا يسكن! لا! لا بد من التكفل بسكان وهران.

وختاما، لا يفوتني هنا أن أتوجه بعبارة الشكر إلى جميع الحضور على حسن الإصغاء، داعيا الله تعالى أن يكلل أشغالنا بكامل التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد محمد بوبكر، بارك الله فيك؛ الكلمة الآن للسيد غازي جابري، فليفضل.

السيد غازي جابري: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السيد الوزير الأول، المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة،

إن مخطط عمل الحكومة، المعروض علينا، قد تطرق تقريبا إلى كل القطاعات، وشخص بدقة الإخلالات الموجودة والنقائص الكثيرة التي عرفتتها مختلف الميادين، للوصول إلى تنمية شاملة وخلق الثروة وحلحلة الوضعية الاقتصادية الراكدة.

السيد الرئيس بالنيابة،

إن الوضعية المالية الصعبة التي تعرفها البلاد والانهايار المخيف لأسعار الطاقة، وتآكل احتياطات الصرف من العملة الصعبة عوامل قد تؤثر على البرنامج الطموح للحكومة، والسؤال الذي يطرح نفسه، في حالة بقاء هذه المعطيات على حالها أو انخفاضها، على ماذا ستعتمد الحكومة في تنفيذ برنامجها؟

السيد الرئيس بالنيابة،

لقد لاحظت أنه تم في الصفحة 25، حول التطور الاستراتيجي للشعب الصناعية والمنجمية، إسقاط تطوير

على المستوى الوطني. فمنذ 2002 وأنا رئيس المجلس العلمي في كلية وهران وفي مستشفى أول نوفمبر، ورأيت كل الوزراء، لكن لم يطبق أي شيء في الميدان، وذلك من أجل إعادة تحديد العلاقات بين مختلف الجهات الفاعلة في النظام الصحي، والذي يصبو «Visea» إلى تحقيق فعالية كبيرة في استخدام الموارد المتاحة.

تطبيقا لهذا، قامت إدارة مستشفى أول نوفمبر بإنشاء وحدة حساب وتقييم تكلفة العلاج؛ وبالتالي تسعيرة، لتكون اللبنة الأولى (Pionnier) لبرنامج وطني يهدف إلى تمويل مؤسسات الصحة العمومية على أساس العقود المستهدفة والمسطرة مع مختلف مصالح المستشفى، والتي من شأنها تحديد التزامات هياكل ومؤسسات الصحة العمومية، وتوفير الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة في إطار برنامج وطني يهدف إلى تقديم رعاية صحية ذات جودة عالية.

بمنأى عن أي بحث عن الربحية لعدة عقود من الزمن، يجب أن يصبح المستشفى الجزائري اليوم قادرا على التحكم بشكل أفضل في تكلفة العلاج، ليكون أكثر إنصافا في المخصصات المالية الموجهة لكل مصلحة؛ وبالتالي خلق المنافسة بينها.

سؤال يطرح لك، سيدي الوزير، وكل الطاقم الوزاري: قيل: «لا تقسطوا في الميزان ولا تنقصوا في الميزان»، هل ترى مستشفى أول نوفمبر 1180 سريرا، 78 سرير إنعاش، أكثر من 70 أستاذا ورئيس مصلحة، 1300 استشارة طبية، 14 ألف عملية جراحية في 2019؛ إعانة ميزانية لا تتجاوز 500 مليار سنتيم، المستشفى الموجود في «Plateau» القديم أقل بالنسبة للإجابات، لكن لديه أكثر من مليار سنتيم، هل هناك توازن هنا؟

السؤال مطروح! ولكن كل المسؤولين... سأختم... لم ينجحنا الوسائل، باعتبار أنني كنت رئيس المجلس الشعبي الولائي في وهران، ورأيت كل الوزراء.

السيد الوزير الأول،

لقد أصبح اليوم من الضروري بل من الملح أن يخضع قانون تمويل المؤسسات والمراكز الصحية إلى نشاط تسعيرة العلاج «La tarification à l'acte» كما سبق ذكره، ليصبح شكلا من أشكال الرقابة المالية وهذا لن يتجسد على أرض الواقع إلا عن طريق التعاقد مع صندوق

واستغلال منجم المنغنيز والكبريت بدائرة تلبالة، التي تستورده الدولة بالعملة الصعبة، ومنجم الحديد بمنطقة الكعام بدائرة العبادلة، علما بأن هذه المشاريع كانت محل اهتمام وزارات لوزراء الصناعة السابقين.

كما أتساءل كذلك عن إسقاط ولاية بشار من التغطية الصحية في الجنوب والهضاب العليا (الصفحة 46)، حيث جاء في التقرير الكشف عن الأمراض الناجمة عن الإشعاعات في الوسط العام لسكان أدرار وتمتدناست.

والسؤال ما هو مصير عملية الكشف عن الأمراض الناجمة عن الإشعاعات، جراء التجارب للأسلحة الكيمائية والبكتولوجية بمنطقة واد الناموس بولاية بشار؟ السيد الرئيس بالنيابة،

إن ولاية بشار، وبحكم موقعها الجغرافي وخصوصيتها الحدودية، تتطلب من الحكومة إعطاءها عناية إضافية واهتماما خاصا، ذلك أن هناك قطاعات مازالت تعاني من عدة نقائص ومشاكل مثلما هو:

العقار الصناعي والفلاحي الذي عجز الولاية عن معالجة وضعيته، ولسنا ندري إن كان للعصابة دور في ذلك، أم أن عصابة أخرى مازالت تعمل؟

فيما يخص الأشغال العمومية:

- الطريق المزدوج بشار - أدرار والسكة الحديدية بشار - تندوف هذه المشاريع التي حرم منها ساكنة ولاية بشار. - بعض المناطق لا تزال تفتقر للغاز الطبيعي مثل بلدية لحمر، وبلدية تاغيت، وإقلي، وتلبالة، عرق فراج ومشروع هواري بومدين.

فيما يخص الفلاحة:

- ما مصير سهل العبادلة في الأموال التي صرفت من أجل تجديد شبكة السقي ومعالجة المياه الزائدة وإعادة تأهيل التربة؟ نرجو من السيد الوزير الوقوف على هذه المشاريع التي تبدو غير مجدية، وأصبح الفلاح بين هذا وذاك.

- نرجو من الحكومة رفع التجميد عن المشاريع التي تمت برمجةها في سنة 2011، مثل:

- 6000 مقعد بيداغوجي.

- القطب الجامعي الجديد.

- 300 سرير للإيواء.

- منطقة النشاطات بالعبادلة.

- أربع أسواق مغطاة.

فيما يخص الشباب والرياضة:

- عدم الاهتمام بالهياكل التابعة لقطاع الشباب والرياضة من طرف الوزارة الوصية، فهي أصبحت مهددة بالخراب، لعدم وجود العمال والحراس، والتي صرفت عليها الدولة أموالا طائلة.

السيد الرئيس بالنيابة،

لقد سبق للحكومة أن قامت برفع منحة ذوي الاحتياجات الخاصة، ولا أقول المعوقين، من 3000 دج إلى 10.000 دج، ولكنه - وللأسف - ولحد الساعة لم يتلقوا أي زيادة، بل حتى البعض حرموا منها، فهل كانت الزيادة حملة شعبية وفقط أم أن هناك خللا على مستوى وزارة التضامن؟

نرجو من الحكومة معالجة هذه الوضعية، خاصة وأن 3000 دج لا تسمن ولا تغني من جوع، وخاصة وأن ذوي الاحتياجات الخاصة من الفئات الهشة.

فيما يخص السكن:

تعاني مناطق الظل، كما تم تسميتها، من برنامج السكن الاجتماعي، بحيث لم يستفد سكان الولاية من برنامج السكن منذ سنة 2013 إلى يومنا هذا، وهذا بالرغم من احتياجات مواطني ولاية بشار والذي أصبح السكن بالنسبة لهم هاجسا كبيرا، والتأخر رهيب الذي حرم الولاية من برامج أخرى سببه التقييم والتكلفة في الكشف الكمي والتقديري.

- نطلب من وزير الداخلية الإفراج عن التراخيص الخاصة بالقطع الأرضية، لأنه لدينا بلديات نائية، فداء ما نرى هذا القرار الممركز والذي يتطلب منا ترخيص لهذه القطع الأرضية، التي هي مجهزة وهناك مستفيدون، إلا أن الوزارة لم تقدم ترخيص لهذه القطع الأرضية.

أيضا هناك إجحاف في حق شريحة من المواطنين المتزوجين بأجنبيات، والذين أحسوا بالتهميش عند رفع مبلغ الطابع الجبائي على بطاقة مقيم من 3000 دج إلى 30.000 دج بقيمة عشرة أضعاف، وعليه، نرجو من الحكومة إعادة النظر في هذه الوضعية..

السيد الرئيس بالنيابة: بارك الله فيك، أكمل في جملة.

1962، وهذه مدة 58 سنة، لا محاسبة ولا عقاب، ومن عاش هذه المدة وكان مخلصا للوطن يعرف ذلك.

كنت ضابطا ساميا في جيش التحرير الوطني (ALN) ثم ضابطا ساميا في الجيش الوطني الشعبي (ANP). أعرف الكثير عن هذه التجاوزات المالية التي وقعت في الوطن، لكن، مع الأسف، لم يكن الردع والمحاسبة لذلك وسارت الأمور كما أرادته القيادات المسيرة في تلك الفترات الماضية.

وعليه، أريد وأطلب أن تكون المحاسبة أثناء الثورة التحريرية، وما وقع بعد استرجاع سيادتنا واستقلالنا منذ 58 سنة، وليس الفترة الأخيرة، أي مدة 20 سنة فقط. هذا ما أطلبه من القيادة الحالية للوطن، متمنيا لها النجاح في مخططاتها.

لا بد من الاهتمام أكثر بقضايا الوطن والمواطنين، لأن الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي في خطر، ولا بد من محاربة الفساد واسترجاع الأموال التي نهبت، وجعلت في البنوك الخارجية.

فلنكن أوفياء في عملنا وأوفياء للوطن والمواطنين.
ختاما، تحياتي وتقديري وسلام الله عليكم جميعا.
(تصفيق)

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للأخ المجاهد عمار ملاح؛ والكلمة الآن للسيد فاتح قرواني، فليتفضل.
من مجاهد إلى ابن شهيد!!

السيد فاتح قرواني: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس بالنيابة،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أضرم صوتي لمن حيا رئيسنا السابق، السيد عبد القادر بن صالح، ولا يفوتني أن أحيي كذلك عمي صالح، رئيسنا الحالي؛ وذلك لأنني كنت أشهد له، أثناء حضورنا بمجلس الشيوخ الفرنسي، ما قاله لرئيسه وأعضاء مكتبه، أفحمهم، فقد تكلم وخاطبهم بلغة «الفلاقة»، كنت جد سعيد، (تصفيق)، لأننا كنا في عز الأزمة، (Il leur à cloué le bec) شكرا.

السيد غازي جابري: السيد الرئيس، هناك أمر أعتقد أنه يؤثر على مصداقية وهيبة الدولة ككل، وهي تعيين وإنهاء مهام بعض المسؤولين في يوم واحد، مثلما حدث في الجمارك والتلفزيون ودون تقديم أي توضيح.

وفي الأخير، أود التوجه بالشكر، باسمي وباسم سكان الولاية إلى إدارات وعمال الصحة بالولاية وبعض الإدارات المركزية على إنهمائهم لمشروع مركز معالجة ومكافحة السرطان، حيث تحدوا الصعاب وكانوا في الموعد، وهو قيد الخدمة حاليا، فألف شكر، وأطلب من السيد الوزير تزويده ودعمه بالموارد المالية والبشرية.

شكرا لكم سيدي الرئيس، شكرا لكم سيدي الوزير الأول، شكرا لكم زميلاتي، زملائي الأعضاء،
الشكر موصول للجميع والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: بارك الله فيك، شكرا للسيد غازي جابري؛ الكلمة الآن للمجاهد عمار ملاح، فليتفضل.

السيد عمار ملاح: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،
تحياتي وسلامي إلى السيد المحترم، الوزير الأول، ورئيس الحكومة، وإلى كل أعضاء الحكومة،
سلامي إلى أخواتي وإخواني بمجلس الأمة،
سلامي إلى أسرة الإعلام، وكل الحضور الكريم.

في آخر نوفمبر 2019، أثناء الجلسة بين الحكومة ومجلس الأمة، طرح علينا ميزانية 2020، وكان لي مداخلته، لكن لا رد ولا جواب عن ذلك، وكل واحد منا يعرف أن اقتصاد الوطن مبني على ما تكسبه الدولة من مال في خزينتها وما تحمله بنوكنا من عملة وطنية وعملة أجنبية (دوفيز).

قبل الكثير بأنه سيسترجع ما يوجد في البنوك الأجنبية، من أموال أخذت من الوطن، من طرف جزائريين، وجعلت في بنوك أجنبية من طرفهم ولحسابهم؛ وهل هذا سهل للوطن، لاسترجاع هذا المال المسروق؟!

إننا نحاسب ما يجري حاليا، ما وقع في 20 سنة أي في حكم الرئيس بوتفليقة، ومن جهة أخرى، أهملنا ونسينا ما وقع أثناء ثورة التحرير المباركة، وما وقع بعد الاستقلال منذ

ثم احتضانها منذ ثلاثين عاما، بداية بعشرية سوداء، لا أرانا الله أبدا، ومرورا بعشرية «التبحيح» ووصولاً إلى عشرية «طاق على من طاق»، لقد تفشت فينا عادات ومواقف وسلوكيات تنم عن غياب محزن ومخزي للتوجيه الجاد والصالح والهادف إلى بناء القيم والوفاء الصادق لعهد نوفمبر.

فالواجب علينا، جميعا، حكاما ومحكومين، الرجوع إلى ذواتنا وعقولنا والاندماج والانضمام إلى مسعى الكد والجهد، ومسعى الانضباط والتهذيب، ومسعى العلو والتفاني، من أجل الالتحاق بركب الأمم الناهضة، وما مثل دول إفريقية، في هذا الصدد ببعيد، لا أريد تسميتهما، الناس يعرفونهما. السيد الوزير الأول، أود في هذا السياق أن أضرب مثلا لطالما ألمني فكريا، أيعقل أن يكون تعداد السنة بأقل من اثني عشر شهرا؟ التحول النموذجي (Le changement de paradigme) في الحكامة المنشودة يملئ علينا جميعا وعلى الحكومة بالدرجة الأولى، عدم تكريس شهر رمضان المعظم بخصوصية اقتصادية وتجارية، وعدم الانصياع إلى هكذا سلوكيات طائشة، لا تنم إلا عن عادات سلبية ونزوات. وعلى أقل تقدير، على الحكومة عدم البوح والتصريح باستحداث البرامج الخاصة به، أملنا وحلمنا أن يتم تكريسه على عكس ذلك في ضرب الأمثال بأرقام قياسية في الإنتاج والإنتاجية؟ أذكر نفسي وإياكم، نحن أمة لا إله إلا الله محمد رسول الله، الغزوات التي قام بها رسول الله صلى الله عليه وسلم كلها في رمضان، ونحن رمضان نخصص له برامج خاصة. إدارتنا وعمالنا من جاليتنا بالخارج يصنعون عجا بصومهم وتفانيهم في عملهم وبشهادة الغريب قبل الصديق، يصومون في الخارج من 14 سا إلى 16 سا وهم مرابطون في عملهم، هؤلاء إخوتنا؛ تقاعسنا يمكننا فعل نفس الشيء ولكن احتضنا هذه الأفكار وتربينا عليها فأصبحت سياسة شعبية.

كذلك، أيعقل أن تحصوا 625 سواق مغلقة، وتصبح معادلة التسويق كالتالي: طريق أمام مهمل ورصيف أو مسجد + ميزان + هرين...؟

أريد قبل الختام، إدراج ملاحظات سريعة هي:

- أنه وأثمن إجراءات تحسين التنافسية وجاذبية الاقتصاد الجزائري.

- أثنى مراجعة الضريبة العقارية بالنسبة للبلديات.

يسعدني أن أتناول الكلمة في هذه السانحة، وتحت قبة مجلس الأمة بالذات للمرة الثانية، منذ بداية عهدي، إثر تدخل الماضي لمناقشة مخطط عمل حكومة السيد عبد المجيد تبون، الذي تشاء الأقدار أن يعود ثانية إلى مجلسنا بصفته رئيسا للجمهورية، من أجل تجسيد برنامجه، وذلك من خلال مخطط عمل حكومتكم، السيد الوزير الأول، الذي عرضتموه وقدمتموه لنا، مشكورين، فلا يفوتني ها هنا أن أبارك للأمة الجزائرية، لإخواني وأخواتي، عودة وطننا المفدى إلى الحياة المؤسساتية العادية، وندعو الله عز وجل أن يسدد خطى السيد الرئيس، إلى ما فيه الخير، الوفير والحصاد الجميل لشعبنا الكريم، وندعو كذلك لتصفية الأجواء السياسية نهائيا، من أجل تجنيد كل الجزائريين، دون أي إقصاء، لبناء الجمهورية الثانية.

لدى تصفحي لمخطط العمل، وجدته في نزهة فكرية رائعة، غمرتني خلالها نشوة ذهنية نادرة الوقوع، وشعور بالافتخار والانتماء، لطالما غابا عني ولطالما جاهدت نفسي أصبرها بأن الفرج قريب وأن العقل السديد والحكم الرشيد لا بد أن يحطا على أرض الشهداء.

فاليوم أراني ألتمس بيدي الحقائق العلمية والتصورات الفكرية، مما تحيده قريحة خبرائنا وأساتذتنا من الطاقم الحكومي، ولن أذكر أحدا على أحد، الذين نعرف قدراتهم والذين حظوا بالثقة الكاملة لرئيس الجمهورية.

مخططكم، سيد الوزير الأول، يحتوي على المقاربات المعاصرة والناجعة، وينم عن إحاطة ومعرفة ثابقتين لكيفية التنمية والنمو وكذا الإقلاع الاقتصادي. المخطط حظي بمدخل مفهوماتية مبتكرة وأصيلة وتفرعات ذات عمق، تبرز مدى تعقد شبكة العناصر والعلاقات التي تربطها والواجب تجسيدها، من أجل نتائج تدرج في سياق التناسق والتماسك، ومنه تبدو النظرة المنهجية الشاملة.

المخطط إذن، عبارة عن نقلة نوعية حقيقية، وتفعيله وإنجازه يصبح هو الآخر إشكالية محل دراسة وتمعن، تستدعي مقارنة أو مقاربات معرفية، متعددة الجوانب وتستحضر إرادة سياسية ذكية ومحكمة.

إن هذا المخطط الملم سينجز بنا وبيننا، فهلا قمنا بتوصيف حالنا وتعرفنا على أنفسنا؟ يتطلب هذا المخطط: تغيير النموذج، وطريقة التفكير، وحسن النية، والنقد الذاتي. إن آثارا سيئة وسلبية يتسم بها مجتمعنا تم استيعابها وتربيتها

ذلك، تم إعداد مخطط الحكومة، المنبثق عن برنامج السيد رئيس الجمهورية، الذي أعد بناء على طموحات الشعب، الذي عبر عنها في عدة مناسبات، منذ انتفاضته وحراكه المبارك. هذا الحراك الذي يندرج في إطار حرية التعبير، والإفصاح عن المطالب المشروعة، والإصرار على التغيير الجذري للممارسات القديمة.

والسؤال المطروح، بعد المصادقة على مخطط الحكومة: ما هي الوسائل أو الأدوات المعدة لتنفيذ ذلك؟ فالاعتماد يكون - بطبيعة الحال - على عدة محاور أساسية:

أولاً، الاعتماد على الإمكانيات المالية والمادية والعنصر البشري وهو الأهم في هذه المعادلة، أي العنصر البشري المؤهل، لتحقيق أهداف هذا المخطط.

سيدي الرئيس بالنيابة، أذكر أنكم سوف تلقون مقاومة شرسة في آليات تنفيذ مخططكم، جراء الممارسات البيروقراطية في الإدارة والمؤسسات، لذا يتوجب العمل على تهذيب الممارسات واتباع الحوكمة في التعامل لنجاح العملية برمتها.

السيد الرئيس بالنيابة، السيدات والسادة الوزراء،

قد يتساءل البعض أن الجزائر، ومن خلال البرامج ومخططات حكوماتها المتعاقبة منذ 1995، تؤكد على تشجيع الاستثمار، وتسن القوانين والتشريعات المختلفة لذلك، ولكن دون جدوى، لأن فاتورة الاستيراد لمختلف السلع والخدمات ثابتة تقريباً، وتبقى موارد الخزينة العمومية تعتمد على أكثر من 90٪ من الجباية البترولية، أي الريع، الذي لا يكلف تلك الحكومات العناء الكبير، مما يؤكد أن الأموال التي رصدت منذ ما يزيد عن 25 سنة خلت في قطاع الاستثمار، كانت تنتهك من طرف الأجنبي والمحلي، وبتواطؤ من صناع القرار - أقول - بتواطؤ من صناع القرار، قطاع الإدارة والتمويل من المؤسسات المالية وغيرها. وللأسف، نسجل بكل مرارة هذه الانزلاقات الخطيرة، بسبب سوء اختيار آليات تنفيذ هذه البرامج وعدم تفعيل نظام المراقبة القبلية والمراقبة البعديّة، التي سمحت - كما ذكرت - للمستثمرين المزيفين، بتهريب الأموال بالعملية الصعبة للخارج، دون تحقيق أي هدف من الأهداف، التي أوهمت بها تلك الحكومات الشعب لسنوات عدة؛

- أؤمن الإصلاح التدريجي لعملية الدعم.
- أؤمن استقرار الإطار القانوني في مناخ الأعمال.
- أقترح استحداث مجلس محلي للاستثمار، يجسد كذلك الفعل الاقتصادي الإقليمي ويكرس تنمية كذلك (Bottom/up) بيد منتخبي الإقليم، يعنى بثمين مكنون الإقليم المادي وخاصة البشري، إذ «لا يوجد إقليم فقير، بل يوجد إقليم من دون مشروع». هذا الأخير، يجب أن يكون في معظم الأحيان من وحي أصحاب الأرض. كمثال على ذلك: الملاحظة الاقتصادية المحلية الجدية من عاصمة الهضاب العليا، سطيف، التي أصبحت رائدة في تسويق واستهلاك منتوجات البحر على مدار السنة وعلى الصعيد الوطني، هذه الدينامية القوية للتسويق في سطيف وفي الخارج، نطلب ونحن في مجلس له كامل العلامة في التشريع أود أن تتخذ سطيف ميناء وتخرج إلى الساحل في طريقها إلى التجذر، تستدعي توسيع إقليم الولاية إلى الساحل واستيعاب ميناء.

وفي الأخير، أدعو وأمل منكم، السيد الوزير الأول، الإسراع في الرجوع محملاً بمشاريع قوانين مجسدة لهذا المخطط وانتهاج وسيلة التعديل المواتية من أجل الماضي في الانتعاش المنشود والخروج من الركود المشهود.

السيد الرئيس بالنيابة، السيد الوزير الأول، السيدات والسادة الحضور، أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة: شكراً للسيد فاتح قرواني؛ والكلمة الآن للسيد فريد بحري، فليفضل.

السيد فريد بحري: بسم الله الرحمن الرحيم. السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، السيد الوزير الأول المحترم، والطاقم الحكومي، زميلاتي، زملائي الأعضاء، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تخطو الجزائر في المرحلة الحالية الانتقالية خطى ثابتة، يميزها التغيير الجذري في مختلف القطاعات، وعلى إثر

وأكتفي هنا بهذا.

سيدى الرئيس بالنيابة،

أود أن أعرج على الانشغالات المحلية في ولايات الجنوب، وخاصة الجنوب الشرقي، وتأكيدا لما جاء في توصيات السيد رئيس الجمهورية بإعطاء دفع قوي للتنمية بولايات الجنوب، التي ينتظر منها المساهمة الفعالة في زيادة الإنتاج الوطني، وتغطية الطلب الوطني، ولم لا التصدير إلى الخارج، خاصة في الميدان الفلاحي وبعض منتوجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فبالرغم من صعوبة المناخ وقلة الإمكانيات المالية والمادية، إلا أننا نسجل بارتياح كبير النجاح المؤكد في المجال الفلاحي والخدمات، والحركية الملفتة للانتباه في قطاع السياحة.

والشيء المؤسف، أنه بالرغم من النداءات المتكررة للسلطات العمومية، منذ ما يزيد عن 15 سنة، لمواكبة هذه النهضة الإنمائية، بإعادة النظر في حالة هياكل المنشآت القاعدية، العصب الاقتصادي الأساسي، خاصة بولاية الواد، هذه الهياكل المنجزة بالمقاييس القديمة وبوسائل إنجاز غير مؤهلة، وأخص بالذكر الطريق الوطني رقم 48، الرابط بين بسكرة والواد، على مسافة 140 كلم، حيث بدأنا في ازدواجية الطريق بمقطع 35 كلم فقط وتوقفت العملية هنا، وكذلك الطريق الوطني رقم 3، الرابط بين بسكرة، المغير والجامعة، تقرت، انطلقت به الإزدواجية ولكن مازالت لحد الآن الأشغال معطلة، وكذلك تكملة طريق الواد - حاسي مسعود، هذا الطريق ينتظر منه الكثير، وخاصة في التنمية، لقد انتهت اليوم المسافة بين الواد وحدود ورقلة وتبقى 40 كلم فقط، فمنذ 5 أو 6 سنوات ونحن نطالب بإتمام إنجاز 40 كلم المتبقية، حتى يفتح الطريق ما بين الواد وحاسي مسعود، ولكن - للأسف الشديد - لا يزال لحد الآن قابعا مكانه.

كذلك هناك المعبر الحدودي «الطالب العربي»، نحن ننتظر فقط اقتناء جهاز السكائير، حتى يتم هذا المعبر التجاري، وهو معبر حدودي مع الجمهورية الشقيقة تونس، ولكن، للأسف الشديد، جهاز سكائير يوقف العملية.

كذلك ننتظر من السيد وزير الصحة أن يخصص لنا تجهيزات لمستشفى الأم والطفل، وسوف ينتهي إنجازها في 20 جوان القادم، وبالتالي حبذا لو يكون مجهزا، حتى ينطلق ويصبح حيز الخدمة.

سيدى الرئيس بالنيابة،

علينا أن نحتكم للجدية والصرامة في التعامل على كل المستويات، لضمان تنفيذ جاد ومثمر لمخطط الحكومة، ومن الواجب التركيز على الجانب الاجتماعي والاجتماعي الاقتصادي، حتى تتمكن من إرساء قواعد للانطلاق في سياسة الاستثمار والتنمية الشاملة، وبناء مجتمع بمفاهيم جديدة معاصرة، التي يحلم بها الشعب وتعهدها بها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، شكرا لكم على الإصغاء، والسلام عليكم.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد فاتح بحري؛ الكلمة الآن للسيد سليمان زيان، فليتفضل.

السيد سليمان زيان: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم، السيدات والسادة الوزراء المحترمون، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون، أسرة الإعلام، كل الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الوزير الأول،

الكل يعلم بأنكم كلفتم من طرف السيد رئيس الجمهورية، بهاته المهمة النبيلة رفقة طاقمكم الحكومي، في ظروف، أقل ما يقال عنها بالصعوبة، نظرا للضائقة المالية التي تمر بها البلاد، وتراجع احتياطي الصرف، وكذا المطالب الاجتماعية الجممة، مع تدهور القدرة الشرائية للمواطن، والذي نتج عن السياسات الفاشلة للحكومات السابقة. وهنا دعوني أفتح قوسا؛ الكثير حمل نواب الأغلبية (RND)، (FLN)، بأنهم كانوا من المصفقين، وكانوا سببا في فشل برامج الحكومات السابقة، وأقول هذا غير صحيح، لأن ما كان يعرض علينا في المجلس للمصادقة لم يجسد في الميدان، بل عاثوا فسادا ونهبوا المال العام، وكانت هناك المحاباة والغش في إنجاز المشاريع.

السيد الوزير الأول،

بعد تصفحي لمشروع مخطط عمل الحكومة، تبين فعلا بأنه شامل وكامل، به إصلاحات سياسية، إصلاحات اقتصادية، رقمنة الاقتصاد، الطاقة المتجددة، برنامج كامل

المهجورة «عنصر أفركان» بنفس المشاكل البيروقراطية. الرجاء، السيد الوزير الأول، أخذ هذه المشاكل بجديّة لبعث هذه المنطقة السياحية الهامة التي تجلب السياح حتى من الخارج.

كذلك، السيد معالي الوزير الأول، هناك الطريق الوطني رقم 127 الذي يربط مدينة عين بسام أي الطريق الوطني رقم 8، مروراً بسيدي يحيى بالطريق الوطني السريع شرق - غرب بحوالي 35 كلم، الذي اهترأ ولم يعرف التعبيد والتهيئة منذ أكثر من 10 سنوات، نطلب تهيئته. وأخيراً، وفقكم الله مع طاقمكم الحكومي.

السيد الرئيس بالنيابة: بارك الله فيك؛ وأحيل الكلمة الآن للسيد أحمد دزيري، فليفضل مشكوراً.

السيد أحمد دزيري: بسم الله والصلاة والسلام على خير خلق الله وعلى آله وصحبه ومن والاه. أما بعد؛

سيدي رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،
معالي الوزير الأول المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
الحضور الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد عبر الشعب الجزائري يوم 12 ديسمبر 2019 تعبيراً سيداً وواسعاً، وفصل في اختياره لصالح رجل وبرنامج، فحدد وأسند قيادة شؤون البلاد إلى السيد عبد المجيد تبون، ليؤكد بذلك تمسكه بوحدة الأمة واستقرارها.

هذه الخيارات انبثقت عنها حكومة كفاءات، نهئها ونتمنى لها التوفيق والسداد في تمرير مخططاتها هذا، المعروف علينا للنقاش والمصادقة، وبعد اطلاعنا على حيثياته، تبين لنا أنه بمثابة برنامج يسعى - حقيقة - إلى جعل البلد يمضي إلى الأمام، من أجل إرساء دولة القانون ومن أجل تيسير سبل العيش الكريم للمواطن، وإن كنا نثمن ما جاء في فصوله جملة وتفصيلاً، إلا أننا نقدم ملخص ما توصلنا إليه من مخطط عمل الحكومة هذا وإعطاء بعض الملاحظات، نذكر منها:

للصحة، برنامج كامل للتربية، بناء مليون سكن، التكفل بالفئة الهشة من المجتمع إلى آخره، نأمل وأملنا كبير في تجسيد هذا المشروع على أرض الواقع، لأنه فعلاً يجسد برنامج رئيس الجمهورية، الذي على أساسه انتخبه الشعب. السيد الوزير الأول، هلا تفضلتم بتوضيح مصير مصانع تركيب السيارات؟ خاصة وأن السيد رئيس الجمهورية قد انتقد بشدة هذه الأخيرة.

سيدي الوزير الأول، إن المنظومة المالية في الجزائر، يعرف الكل أنها مريضة، فلا بد من الإسراع في إصلاحها، وتطوير البنوك، وفتح فروع لها في الخارج لاستقطاب مدخرات جاليتنا، الواجب تحفيزها للمشاركة في الاقتصاد الوطني. سيدي الوزير الأول، لا يفوتني أن أغتنم هذه الفرصة لأرفع بعض المشاغل المتعلقة بولايتنا، البويرة، التي عانت الويلات في العشرية السوداء ولم تشف ليومنا هذا من ذلك الجرح، على سبيل المثال، هناك نداء استعجالي لوزير الصحة من مواطني ولاية البويرة، أن مستشفى الولاية والدوائر المجاورة لا يوجد بها ولا اختصاصي، كمختص في أمراض النساء وهذا لأكثر من شهرين والذي أصبح هاجساً للنساء الحوامل، كما أبلغكم، سيدي الوزير الأول، بأن هناك ثلاثة مستشفيات، الموجود بمشدالة به 21 سريراً، والذي بعين بسام به 120 سريراً، والذي ببرج خريس به 80 سريراً، فاقت نسبة الإنجاز بها أكثر من 50٪، ولكن توقفت الأشغال بها منذ عدة سنوات، لذا نرجوا منكم إعادة بعث الروح بها.

السيد الوزير الأول، في سنة 2015 تم تخصيص عقار بـ 800 هكتار، قصد خلق قطب صناعي ببلدية ديرة، دائرة سور الغزلان، على الطريق الوطني رقم ثمانية، بعدما استبشر بها المواطنون خيراً، لأنه في تلك الدائرة وحتى بالولاية البطالة ضاربة للعمق، إلا أنها تنتظر التهيئة إلى يومنا هذا.

سيدي الوزير الأول، إن المنطقة السياحية بتيكجدة، البويرة، المصنفة عالمياً، اليوم هي ضحية تضارب ثلاث وزارات، وما لها من وزارة الصحة إلا الاسم، لأنها منطقة سياحية، أما الوضع الكارثي للمرافق السياحية التي بها المركب السياحي، فهي مسيرة من طرف وزارة الشباب والرياضة (Le centre National Sport et Loisirs Touristiques).

التي تتضارب مع الحظيرة الوطنية «جورجيا» التابعة لوزارة الفلاحة، فهي بجانبها، ناهيك عن القرية السياحية

رأس من الماشية، إلا أنهم يشكون وبإلحاح من حصص العلف التي توزع عليهم فهي أقل من الحصص المطلوبة، إذ كل واحدة تستهلك ثلاثة (03) كلغ من العلف، في حين أن الحصص الممنوحة لا تتجاوز 300 غ. وفي مثل هذه المعادلة، لا يمكن أن يتحقق هذا الأمن الغذائي ولنجا مرة أخرى إلى ما تحذر الحكومة منه وهو الاستيراد.

أما بالنسبة للموارد المائية ودائما في ذات الولاية - تيارت - فإن بلدية زمالة الأمير عبد القادر التي تعاني العزلة والتهميش، فهي تبعد عن مقر الولاية بـ 160 كلم، ويمر بمحاذاتها الواد الطويل الذي تأمل ساكنة هذه المنطقة أن تستفيد من مياهه، بإقامة سد مائي يعود بالفائدة ويساهم في تنميتها وإخراجها، على الأقل، من عزلتها لتحقيق اكتفاء ذاتي، خاصة وأنها منطقة فلاحية رعوية.

وفي الأخير، نرفع صرخة سكان ولاية تيارت بخصوص المحول الذي يربط ولاية تيارت بالطريق السيار شرق - غرب مروراً بولاية غليزان، علماً بأنه حلم طال أمده نتيجة الوعود المتكررة من قبل الحكومات المتعاقبة منذ عقدين من الزمن ونأمل أن يتحقق على أيديكم. هذا ما أردت المساهمة به، شكراً على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس بالنيابة: شكراً؛ والكلمة الآن للسيد عبد الكريم قريشي، فليتفضل.

السيد عبد الكريم قريشي: شكراً سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة، بالنيابة، المحترم،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إسمحوا لي جميعاً أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للسيد المحترم عبد القادر بن صالح، على ما قدمه للجزائر عبر مراحل حياته المهنية والسياسية، ولا سيما أثناء ترؤسه لهذا المجلس الموقر، ثم رئيساً للدولة، محافظاً على أمن واستقرار البلاد وحرصه على معالجة الأزمة السياسية، من

الفصل الأول، حيث سجلت الحكومة، من خلال مخطط عملها، التزامها بتعزيز دولة القانون وترقية الحريات والممارسة الديمقراطية وذلك بمساعدة جميع الفاعلين السياسيين والمؤسسات المعنية، وذلك بأخلقة الحياة العامة وإصلاح المنظومة التشريعية وكذا تنظيم أنماط تسيير الدولة وفروعها.

أما الفصل الثاني، المتعلق بالإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي، فإننا نرى بأن التحديات ليست بالهينة إذا وضعنا في الحسبان الوضعية المالية الهشة التي تولدت عنها اختلالات جمة، جعلت الحكومة في فم الإعصار لمجابهة هذه الرهانات وكسبها وهذا بالتصدي للاقتصاد الموازي، لما له من تأثيرات خطيرة على الاقتصاد الرسمي، إذ يقدر حسب الخبراء بـ 45٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وكذا إعادة النظر في النظام الجبائي الذي تجاوزه الزمن.

فيما يخص السياسة الاجتماعية، نجد أن المخطط لا يزال يضع في اعتباره محاربة السكن الهش والسكن الفوضوي. والذي لا يخفى على أحد، أنه مشكلة لم تتوصل أي حكومة من الحكومات القضاء على هذه الظاهرة، فهي ذات أبعاد اجتماعية معقدة، ناهيك عن أبعادها الاقتصادية.

فيما يخص الفصل المتعلق بالتنمية البشرية، وبما أنني أمثل ولاية تيارت، أرفع انشغال منتسبي ملحقة قصر الشلالة التابعة إقليمياً لولاية تيارت، جامعة ابن خلدون، التي تشهد حركة احتجاجات شاملة منذ ما يزيد عن شهر، غير مبالين لا بالامتحانات ولا بالدراسة، مطالبين بترقية هذه الملحقة إلى مركز جامعي، علماً أن تعداد طلبتها يزيد عن 1300 طالب ناهيك عن المؤطرين، وهي تشمل في الآن ذاته خمسة معاهد في مختلف التخصصات، مبررة هذه الحركة الاحتجاجية بأنها استفادت من الترقية الأخيرة التي مست العديد من الدوائر عبر الوطن إلى مصاف ولايات منتدبة، وبما أنها أصبحت كذلك، فهي أحق وأجدر بترقية ملحقتها إلى مركز جامعي.

وما يطمح إليه مخطط الحكومة هذا هو تحقيق الأمن الغذائي الذي يعتبر الشغل الشاغل لتحديات الحكومة، غير أن الملاحظ على أرض الواقع يدرك أن أسباب تحقيق هذا الأمن ما زالت قاصرة عن هدفها المنشود وإذا أخذنا مثلاً على ذلك من ولايتنا، تيارت، فإن عدد الموالين بهذه الولاية يبلغ 14000 موال يملكون حوالي 2.5 مليون

خلال المقاربة الدستورية، راجيا له دوام الصحة والهناء، كما أترحم على فقيد الأمة الفريق أحمد قايد صالح، متضرعا للمولى - عز وجل - أن يتغمده برحمته الواسعة وأن يسكنه فسيح جناته، إنا لله وإنا إليه راجعون. كما أتقدم بالتهنئة الخالصة إلى السيد عبد المجيد تبون على تزكيته من قبل الشعب الجزائري، رئيسا للجمهورية، راجيا له التوفيق والنجاح، خدمة لهذا الوطن المفدى، والتهنئة موصولة إلى السيد الوزير الأول وطاقمه الحكومي على ثقة السيد رئيس الجمهورية.

السيد الرئيس بالنيابة،

السيدات والسادة،

يتضح، من خلال قراءتي لهذا المخطط، أنه أحاط بجميع القطاعات، ولاسيما تلك التي تمس المواطن، من خلال نظرة موضوعية طموحة لمستقبل البلاد، في ظل الأمن والاستقرار الكفيلين بالتنمية الشاملة التي ننشدها، وفق عرض منهجي مركزا على تعزيز دولة القانون والحرية والديمقراطية وتعزيز الحكامة وأخلاق الحياة السياسية وترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمواطن الجزائري، من خلال مكافحة البطالة والفساد وترقية التشغيل وتحسين المنظومة الوطنية للتعليم والتكوين والحفاظ على المكتسبات الاجتماعية وتعزيز المجال الاقتصادي والمالي وكذلك حضور الجزائر على الساحة الدولية، من خلال سياسة خارجية نشطة واستباقية؛ وكذا تحديث قدرات الدفاع الوطني، وهي كلها محاور هادفة لضمان التنمية الشاملة للجزائر، أسأل الله لكم التوفيق والنجاح في تجسيده.

نثمن عاليا الحوار الذي نادى إليه السيد رئيس الجمهورية، داعيا التشكيلات السياسية الاستجابة له، لبناء الجزائر الجديدة التي يتوق إليها كل جزائري.

السيد الرئيس بالنيابة،

السيدات والسادة،

إسمحوا لي أن أتوجه للسيد الوزير الأول، والطاقم الحكومي، ببعض الملاحظات والأسئلة، راجيا منكم أخذها بعين الاعتبار:

أولا: حفاظا على مرجعية الدولة نطالب بتكوين نوعي للأئمة ومعلمي القرآن والمرشدين.

ثانيا: ضرورة التكفل الجيد بالمرضى، مع تقييم الخدمة المدنية، حتى تفي بالغرض والإسراع في إنجاز المستشفى

الجامعي بورقلة ومستشفى 60 سريرا بالرويسات. في مجال بناء رأس المال البشري، فقد بذلت الدولة جهودا جبارة، بما وفرت من مدارس ومؤسسات التكوين والجامعات في كل ولايات الوطن، إلا أننا أمام تحد كبير لبلوغ تكوين نوعي، ينتج الكفاءات والمهارات المحققة للإبداع والتجديد؛ ومن ثم، تقليص الفجوة المعرفية، والحد من معضلة هجرة الأدمغة، كما يجب إعادة الاعتبار لقيمة العمل، ولاسيما في ظل المنافسة الدولية العالمية، التي تركز أساسا على ما ينتجه العامل في جميع أماكن النشاط الإنتاجي.

ففي مجال التربية الوطنية، يجب إعطاء الأهمية البالغة للتكوين المعقد للمدرسين وتحاشي الطرق السابقة الجوفاء، مع إعادة تأهيل المؤسسات التربوية على المستوى الوطني والقضاء بذلك على الفوارق بينها، من خلال اعتماد نموذج وطني موحد.

وفي مجال التعليم العالي، فقد أنشأت الدولة الجزائرية أكثر من مائة مؤسسة جامعية عبر كامل التراب الوطني وهي جهود معتبرة؛ إلا أن ما يؤلنا هو جملة المشاكل التي تتخبط فيها، كنوعية التكوين ونقص التجهيزات والتربصات وغيرها، مما وجب العمل على تنظيمها وتطويرها ونقلها من التكوين الكمي إلى التكوين الكيفي، من خلال تجميع طاقاتها في إطار أقطاب علمية، تستغل فيها الكفاءات بشكل أمثل، فهل من نظرة ناقدة لهذا القطاع الحساس حتى يستطيع القيام بالدور المنوط به؟

- السؤال الذي نطرحه، السيد الوزير الأول، متى

تتوقف الإضرابات في قطاعي التربية والتعليم العالي؟

- وفي مجال التكوين، نلح على ضرورة استحداث

مسارات تكوينية متسقة مع سوق العمل.

- وفي مجال التشغيل، للأسف، نعيش خروقات كبيرة

من قبل مدراء الشركات ووكالات التشغيل، مطالبين

بإجراء تحقيق وطني شامل، بإشراك البرلمان للقضاء على

كل تلك التجاوزات.

- بالنسبة للضرائب، متى نصل إلى رقمنة جهاز

الضرائب؟ وهل من إجراءات صارمة في حق المتتهربين

منها؟ وكم هي المبالغ المستحقة من الضرائب؟ ومتى يمكن

تحصيلها؟

- نطالب بأن تكون الضريبة على النشاط المهني (TAP)

الغربية، لكن بودنا أن تلتفت هذه السياسة الخارجية إلى إفريقيا وإلى الوطن العربي، وهنا لابد من تقييم عمل سفارتنا في الخارج، والبحث في إمكانية إيجاد علاقات بهذه الدول الإفريقية، من خلال فتح مدارسنا القرآنية وجامعاتنا، لتكوين إطارات مستقبلية لهذه الدول، حتى تكون لدينا علاقات مستقبلية كما كانت سابقا.

وفي الأخير، النقطة ما قبل الأخيرة، فإننا نشتم كل ما يقوم به الجيش الوطني الشعبي، ولابد من إعطائه كل الإمكانيات حتى يستكمل مهامه.

نقطة أخرى، سيدي الوزير الأول، وهنا نتساءل هل يمكن للحكومة أن تنظم تظاهرة ثقافية أو رياضية أو اقتصادية في ولايات الجنوب؟ شكرا لكم والسلام عليكم.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا؛ والكلمة الآن للسيد طاهر غزيل، فليفضل مشكورا.

السيد طاهر غزيل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة بالنيابة،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نحن أمام محطة هامة من تاريخ الجزائر المعاصر، الجزائر الجديدة والذي نؤكد فيه على أن تكون شامخة إن شاء الله.

أولا، سيدي الوزير الأول، المحترم:

درسنا في المناهج التربوية أن الجزائر هي بوابة إفريقيا، لكن عند الكبر اكتشفنا أن الأمر مخالف لما درسناه ودرسناه لأولادنا، حيث وجدنا أن الحدود مع أفريقيا كلها مغلقة. وهنا، من هذا المنبر، أطلب من رئيس الجمهورية ومن رئيس الحكومة فتح الحدود والممر إلى الاقتصاد المنتج والمتنوع مع دول إفريقيا، الذي يعتبر هو الحل الأنسب، كما فعلت دول الجوار.

سيدي الرئيس بالنيابة،

حوالي عشرين أو خمسة وعشرين سنة والمعبر الحدودي

غير مكرزة كما كانت سابقا.

- الاستثمار أكثر في قطاع الفلاحة، وتعزيزه بالاستثمارات في الصناعات الغذائية.

- إنشاء مجلس أعلى للفلاحة، يترأسه السيد الوزير الأول، ويضم الوزارات التي لها ارتباط مباشر بالنهوض بالقطاع الفلاحي.

- ضرورة توجيه الاستثمار في الموارد التي تستوردها، كالغذاء والدواء.

- المواصلة في الاستثمار في الطاقات المتجددة.

- الاستثمار في تكرير البترول ومشتقاته.

- مكافحة الفساد وتبييض الأموال والجريمة المنظمة وجرائم المعلومات والاتجار بالمخدرات وانتهاج سياسة مبتكرة لإعادة تربية المحبوسين وإدماجهم.

- مكافحة البيروقراطية وعصرنة الإدارة.

- ضرورة مضاعفة الجهود للتقليل من حوادث المرور والقضاء ما أمكن على مسبباتها.

نطالب، السيد الوزير الأول، بالوقوف على إمضاء توقيع اتفاقية بين وزارة التضامن الوطني والعمل والديوان الوطني لأعضاء المعوقين حتى نتكفل بهذه الفئة.

السيد الوزير، لو نضع خريطة الولايات المستحدثة، سنجد في ولاية من الولايات أن هناك بلدية ليس لها حدود مع الولاية التابعة لها وهذه بلدية البرمة مع ولاية تقرت.

نقطة أخرى، ما هي نتائج دعم الفرق الرياضية؟ بل ماذا أنتج لنا ما يسمى بالاحتراف وفرقنا تتهاوى في كل المنافسات؟ وعليه، وحتى تعطي نفس الفرص لجميع الفرق، فإما دعم عام وعادل وإما توقيف نهائي لهذا الدعم...

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا.

السيد عبد الكريم قريشي: سيدي الرئيس، من فضلك لم يبق إلا القليل.

السيد الرئيس بالنيابة: تفضل، أكمل.

السيد عبد الكريم قريشي: نحن ننوّه بالسياسة الخارجية للدولة الجزائرية وثباتها على المبادئ التي تقوم بها الآن، بالنسبة لقضايا التحرر في العالم مثل: فلسطين والصحراء

بالشركات الخاصة، فالواجهة شركة وطنية، ولكن القطاع الخاص هو الذي يعمل حقيقة، لما تأتي شركة أجنبية للعمل في الوطن، يتم الترحيب بها، ولا تقوم بمثل ذلك لشركاتنا الوطنية، اليوم من هي الشركات المنتجة؟ هل هي الشركات الوطنية العمومية؟ هل تنفع المجتمع؟

فهناك في القطاع الخاص من أنشأ مستشفى وسيارات إسعاف... إلخ، أما في الجنوب فالشركات الوطنية العمومية هي شركات حواجز فقط، لا أدري إلى أين نحن متجهون؟ والأكثر من ذلك عندما نتجه إلى الشركات البترولية فالأدهى والأمر أن الأشخاص العاملين بها تجدهم ينتمون لعائلة واحدة - وهذا بالدليل - وأنا لست ضد أن يوظف الأب ابنه ولكن نجد ابن الخال وابن العم فهذا ما يؤسف له! وهذا موجود في كل الشركات وأنا مستعد للمحاسبة إن لم تجدوها شركات عائلية بترولية وطنية!!

أحيي وزير التجارة المحترم، من هذا المنبر الذي أراد أن يجلب لنا الأغنام من إفريقيا، وأقول له إن دولتنا اليوم لا تسمح بإنجاز مذابح، فأنا أقول إن الممولين الذين سيتكفلون بذلك وهم من كل الولايات كتمنراست وأدرار وتندوف وإليزي وورقلة وغرداية والمنيعه، مستعدون لذلك وهم ينتظرون الموافقة من السيد الوزير لإنجاز المذابح العصرية، وأنا أعتبر قرارك - السيد وزير التجارة - قرار الوزير الأول وكذلك قرار رئيس الجمهورية، وهذا قرار سيفرح المواطن البسيط الذي قد يمر عليه 6 أشهر ولا يأكل اللحم، وهنا أريد أن أحكي لكم قصة كانت قد حدثت العام الماضي، قبل أن أصبح عضوا بمجلس الأمة، ذهبت لأشتري أضحية «تملوح» وأخذت معي 20000 دج، فقيمة 20000 اشترت بها كبشين (12 كلغ) وأرجعت 4000 دج، ونحن نعرف مواطنين لا يأكلون اللحم بـ 6 أشهر والسلام عليكم.

السيد الرئيس بالنيابة: شكرا للسيد طاهر غزيل، بارك الله فيك؛ والآن نقوم بإيقاف الجلسة لمدة عشرين دقيقة وسنعود بعدها لاستئناف ومواصلة أشغالنا، لاستكمال تدخلات الأعضاء؛ والجلسة موقفة.

إيقاف الجلسة في تمام الساعة السادسة
واستئنافها على الساعة السادسة
والدقيقة الثلاثين مساءً

لعين قزام مغلق، مغلق على من؟ ما السبب؟ ونحن ندرس تعلمنا أن الجزائر هي بوابة إفريقيا، ولم ندرس بأن الجزائر هي بوابة أوروبا، وأن تكون كل الأمور تصب أو تتجه نحو البحر، وليس لدينا أي شيء مع إفريقيا، وبعدها نسمع من بعض النواب وآخرين أن إفريقيا هي الأمراض، أي إفريقيا؟ فكل فرنسا متواجدة في إفريقيا، فكل دول الجوار كتونس والمغرب، أبناؤهم ومهندسهم في إفريقيا، ونحن نعلم أبناءنا، ثم نصبح مجبرين على إدماجهم بالشبكة الاجتماعية بـ 18.000 دج، سيدي الوزير الأول، أرفض أن أسمع «الدافع الأمني»، عندنا أقوى جيش في إفريقيا، أحسن من جيراننا، لدينا كذلك أحسن شعب ولكنه مسجون، نعم أقولها، جاءنا الأمل بمجيء رئيسنا الجديد، المنتخب في الحكومة الجديدة؛ والله أريد أن أوصل هذه الرسالة وهي فتح الحدود.

سيدي الرئيس بالنيابة، المهندس كم يتقاضى في الشركات الإفريقية؟ 3 ملايين فرنك سيفا (CFA) ما يعادل 90 مليون، في حين أبناؤنا هنا يتقاضون 18.000 دج و20.000 دج، لماذا نساهم في التضيق على أنفسنا؟! لماذا نتهرب من إفريقيا؟! في سنوات الأربعينيات في عام القحط والمجاعة، كان أبناؤنا وأجدادنا فيما مضى من «أصابه الجرب دواؤه القطران» ومن «أصابه الفقر دواؤه السودان» وهي مقولة كانت موجودة في الأربعينيات، ونحن شئنا أو أبينا جزء من إفريقيا ويجب أن ننتج في إفريقيا، فالأترك فاقونا تطورا، وكذا الصينيون، والفرنسيين وجيراننا أيضا فاقونا تطورا.

أصبحت البطاطا تأتي عن طريق عين قزام والطماطم أيضا فهي مهربة وتأتي أيضا عن طريق عين قزام، وعندنا سيرتفع ثمنها العام المقبل وقد يصل حتى إلى 100 دج أو 150 دج لأننا لم نسمح للمنتجين الجزائريين بتسويقها في الخارج وتصديرها! لماذا لا نفتح الحدود ونسمح بتسويق البطاطا خارجا وإفريقيا، لماذا لم تسوق منتجات شركاتنا؟ والشركات الخاصة بالجزائر ليست محسوبة نهائيا، فأى شخص يملك شركة خاصة لا يهتم بما تنتج شركته، ماذا أضافت لنا الشركات الوطنية؟ وأنا حاليا أقول أمورا يجب أن نعتبر منها، قمنا بضخ أموال كبيرة في الشركات الوطنية، 1000 مليار و4000 مليار، بالدليل، ويمكن أن تلاحظ هذه الأمور، السيد الوزير، بنفسك، ويمكنك الذهاب وملاحظة حال الشركات الوطنية هناك مثلا: في منطقة عين أنزاوا في تنزواتين وتمزروقت والشناشن، والعاملون هناك هم عمال

الرئاسة: السيد محمد بوطييمة، نائب رئيس مجلس الأمة.

السيد رئيس الجلسة: بسم الله؛ اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا رسول الله، الجلسة مستأنفة.
الأخوات والإخوة، السلام عليكم.
يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة مواصلة المناقشة العامة حول مخطط عمل الحكومة، من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، وقبل أن أحيل الكلمة إلى المتدخل الأول في هذه الجلسة، أشير إلى أن التدخلات الكتابية المقدمة من قبل الأعضاء، المسجلين في القائمة، ستسلم إلى السيد الوزير الأول، لتقديم التوضيحات اللازمة بشأنها.

قائمة المتدخلين كتابيا هم:

- السيد رشيد معلم،
- السيد بوحفص حوباد،
- السيد لزهاري النعاعي،
- السيد أحمد بدة،
- السيد عمر بن حدة،
- السيد رشيد عاشور،
- السيد عبد الحق بن بولعيد،
- السيد حمود عبد الناصر،
- السيد محمد زكرياء،
- السيد عفيف سنوسة.

هذه هي قائمة المتدخلين كتابيا، وستحال إلى السيد وزير الأول، لتقديم التوضيحات حولها.
الآن نشرع في المناقشة العامة، وأول متدخل في هذه الجلسة هو السيد خافي أحمادو، فليفضل مشكورا.

السيد خافي أحمادو: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس الجلسة،

السيد الوزير أول،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، نثمن مجهودات الدولة المستمرة في تلبية انشغالات الشعب، كما نشكر حكومة الوزير الأول، عبد العزيز جراد، على برنامج سياسة الحكومة، الذي يتضمن النهوض بالتنمية في مناطق الجنوب والمناطق الحدودية وذلك نابع من تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية الذي تعهد به أثناء حملته الانتخابية. ولا أنكر مجهودات الدولة تجاه المناطق والشعب، مهما بلغت الصعوبات ومهما بلغ بعد مسافات هذه المناطق الجنوبية، فإن الدولة أوصلت التنمية لها وإلى ما يحتاج من أموال غير متوفرة في السنوات الماضية، إلا أن هناك نقائص ضرورية تحتاج إلى السرعة في التكفل بها لأن لها علاقة مباشرة بالمواطن.

أولا: نعلمك، السيد الوزير الأول، بأن مناطق أقصى الحدود تتوفر على ثروة هائلة من الغنم والبقر تكفي للشعب الجزائري طيلة الحياة، بثمن محلي (الدينار الجزائري)، عكس اللحوم المستوردة التي تتطلب العملة الصعبة، أي الدولار، ولهذا فقد أصاب الوزير الذي اقترح إنحياز مذابح بالجنوب، نحن نشجعه على ذلك، ومن اعترض هذا القرار فإن له مآرب خاصة، تفتقر إلى المصلحة العامة للوطن وأيضا له نوايا عكس برنامج رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون.

ثانيا: ترقية إطارات ولاية تلمسان وولاية عين قزام وعين صالح وبرج باجي مختار وجانت.

يا سيدي الوزير الأول، شباننا في هذه المناطق أصبحوا إطارات بحكم مستوياتهم العلمية وبعضهم في الإدارات منذ سنوات، وبعضهم بطال يحمل شهاداته الجامعية، وهؤلاء أقترح لهم ما يلي:

- في الولايات الجديدة، الذين لهم مناصب، أقترح ترقيتهم في مناصب في ولاياتهم في ذلك الاختصاص.

- أما الذين لم يتحصلوا على مناصب شغل، نطلب توظيفهم في ولاياتهم وترقيتهم في الوقت المناسب، وهذا كي نحقق الاكتفاء البشري في ولايتنا الجديدة من طرف أولادها وحتى نثبت لإطاراتنا نية العمل الجاد وبداية التغيير الحقيقي للجزائر الجديدة.

ثالثا: التجارة أو التموين بالمواد الغذائية: يا سيدي الوزير الأول، منذ سنة 2015، الدعم الاجتماعي للمواد الغذائية واسعة الاستهلاك لم يسدد، الشيء الذي أدى إلى غلاء المواد الغذائية بولايات الحدود، حيث تباع المواد الغذائية في تلك المناطق كما يلي: كيس الدقيق 25 كغ بـ 1500

دج، قارورة زيت 5 لتر 1000 دج، علبة الحليب بـ 350.. إلخ. ولهذا نرى بأنه لابد من تسوية وضعية الأمن الغذائي وذلك بنقل المواد الغذائية إلى تلك المناطق.

رابعا: يعاني طريق الوحدة الإفريقية من عوامل الفساد الناتجة من انكسارات بمسافات تصل إلى مئات الكيلومترات والحفر العميقة بنفس المسافات، مما سبب موت الكثير من الأشخاص المتنقلين وحوادث لا تحصى. وهذا بسبب وجود مقاولين متقاعسين في تنفيذ الأشغال في هذه الطريق، حيث نجد نفس المقاولين منذ سنة 2014، أسندت لهم الأشغال ولم يقوموا بإنائها وإكمالها، ولكن العجب أنه تم منحهم حصصا أخرى للإنجاز وفي نفس الطريق، وهو طريق الوحدة الإفريقية.

لذلك - السيد الوزير الأول - نرجو منكم التدخل في القريب العاجل للوقوف على حقائق هذا الطريق، لإنهاء هذا التسبب الذي يقضي على أرواح المسافرين.

كما نطلب الإعلان الرسمي لطريق الوحدة الإفريقية المزدوج، من طرف رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون.

خامسا: نحن نرى بأن السياحة في الهقار تعتبر مصدر رزق لعدد كثير من أفراد المجتمع، لذا نطلب منكم وضع استراتيجية سريعة للانطلاق بالسياحة، وتشجيع أصحاب المهنة ودعمهم بالسيارات الصالحة لذلك، قصد نقل السياح بالمنطقة.

السيد الوزير الأول، المناطق السياحية بالهقار ليست مناطق حدودية، ولهذا فمن الممكن أن تكون منطقة أمنية.

سادسا: هدم المساكن: تستنكر الكثير من عائلات تمنراست هدم بيوتها وأحواشها، بعذر أنها فوضوية، فلماذا - يا سيدي الوزير الأول - لم يتم هدمها في وقت إنجازها، أي لما تكون في طور الإنجاز؟

لماذا نترك المواطن يستغله بعد سنوات ثم نقوم بهدم بيته أو حوشه؟ لماذا لا نقوم بتسوية هذا البناء عن طريق إدماجه كمستفيد من السكن، وخاصة الفئات الهشة؟

السيد الوزير الأول، بعض المواطنين لم يرض عن الولايات المنتدبة الحدودية، لأن الحارس لا يعمل، والسائق لا يعمل، الموظف لا يعمل، والإطار لم يرق، المقاولون متوقفون عن العمل منذ قدوم الولايات المنتدبة بالحدود، كل هذا بسبب شروط تعجيزية فرضت على التوظيف وأخرى مورست على المقاولين، برفع النقاط في دفتر الشروط حتى يستفيد المقاولون خارج المنطقة...

أريد إضافة هذه وفقط، بقي سطران. أقول، مما سبب غضبا شديدا للمواطنين القاطنين بالمنطقة.

ولهذا نطلب منكم إعادة النظر في قانون الوظيفة العمومية لإدماج أبناء المنطقة في المناصب العادية والعليا، والسماح برفع نقاط معقولة في دفتر الشروط بالنسبة للمشاريع العادية.

ولهذا - يا سيدي الوزير الأول - يجب إعادة استراتيجية التوظيف في الولايات الحدودية الجديدة، لتتمكن من مرافقة رغبات الشعب، واستشارة أعيانها في بعض خطوات التنمية، وشكرا، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: السيد عبد القادر قرينيك، تفضل.

السيد عبد القادر قرينيك: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة، أعضاء الحكومة الأفاضل،

السيدات، والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، ها نحن هنا اليوم، وقد عبرت الجزائر إلى بر الأمان بفضل الله، وبفضل شعبها الثائر الأبّي الذي عبر عن تطلعاته المشروعة في إرساء الديمقراطية ودولة العدل والقانون، وهي الدولة التي حلم بها الشهداء الأبرار، بحراكه السلمي، الحضري يوم 22 فبراير، وتوجيهه بانتخابات 12 ديسمبر 2019، التي أبان فيها الشعب الجزائري عن وطنية نوفمبرية لا يعرفها إلا الجزائريون، بالتوجه بقوة إلى صنادق الاقتراع، ليراهن على بقاء الدولة، وقطع السبل أمام كل من راهن على انهيارها، بتزكية السيد عبد المجيد تبون، رئيسا للدولة، وإعطائه الشرعية ومنحه الثقة والمسؤولية، وهو - كما عرفناه - أهل لها، وبدوره منحكم - سيدي الوزير الأول - الثقة والأمانة، ووالله إنها ثقيلة، أعانكم الله على حملها، وبفضل الجيش الشعبي الوطني ومختلف الأسلاك

اتفاقيات تقضي بالرجوع إلى القطاع العام في نفس المناطق لسد حاجيات المواطنين في إطار التطبيب الاختصاصي.

ثانيا: التركيز على التكوين ما بعد التخرج للطاقم الطبي، وشبه الطبي لمواكبة مستجدات الصحة العالمية؛ كما نطلب من السيد الوزير، بالنسبة لولاية النعامة، فتح تحقيق في أسباب تأخر إنجاز مستشفى الأمراض العقلية، هذا المستشفى - سيدي الوزير - الذي كلف خزينة الدولة أموالا طائلة، وحتى الآن لم تنطلق الأشغال به، المخطط موجود، التسمية موجودة لدى وزارة الصحة، لكنه لم يدخل في طور الإنجاز.

3- في مجال التربية:

سأطرق إلى نقطتين مهمتين، أولاها - معالي الوزير - محاربة المهلوسات العقلية المتداولة في أوساط أبنائنا، هذا أمر خطير جدا لا بد من الوزارة أن تحمي أولادنا في المدارس: المتوسطات والثانويات، حيث تستهلك المهلوسات، هذا أمر لا يجب أن نستحي منه، ووجب علينا قوله وكذا محاربتة، هذا أمر موجود، حبذا لو يتخذ الوزير الإجراءات بالتنسيق مع الأسلاك الأمنية ووزارة الصحة، بتعزيز المرشدين الاجتماعيين والأخصائيين النفسانيين.

كذلك، إدراج مادة تعليمية بالتنسيق مع وزارة الصحة تحت تسمية «التغذية السليمة والصحية» على المدى المتوسط لترسيخ السلوكات الصحية في ذهن الطفل الجزائري، النشء الصاعد، نحن نرى اليوم الخزينة العمومية تعاني من هذه الأمراض المزمنة، والتي كل أسبابها التغذية، أصبح الناس يستهلكون السكر الأبيض، الدهون، حبذا لو أن الطفل في المدرسة الابتدائية يتعلم ذلك من المعلم فلما تقول له أنت كذا، فيقول: لا يا أبي! قال لي المعلم لا تأكل هذه؛ نريد أن تدرج مادة تحت تسمية «التغذية الصحية»، لهذا النشء، أولا، لأن أساس الصحة هي التغذية الصحية، ثانيا هي تغذية اقتصادية، إذن، إدراج مادة تعليمية صحية في ذهن الطفل لترسيخ الجانب الصحي، ويكون لدينا نشء سليم صحيا.

3- في مجال التجارة:

تمنينا لو كان السيد وزير التجارة متواجدا بيننا اليوم، السيد الوزير المحترم، إننا لا نشك في وطنيتك ولا في كفاءتك ولا في صدق نيتك، لكن - سيدي الوزير - بعد التصريحات التي تفضلتم بها عبر البلاطوهات، حسب

الأمنية، لتعاملهم الاحترافي مع هبة الشعب وانحيازهم إليه، والنأي بالمؤسسة عن التدخل في الشأن السياسي، والتزامها بمهامها الدستورية، وبفضل كل المؤسسات التي ظلت قائمة، ومنها مجلس الأمة الموقر الذي بقي ثابتا بفضل أعضائه المحترمين، الوطنيين، المساهمين بكل مسؤولية في المرحلة الحرجة التي مرت بها البلاد، بتمسكهم بالمخارج الدستورية التي أفضت إلى وقوفكم اليوم أمامنا لعرض مخططكم لإرساء قواعد الجمهورية الجديدة.

أما فيما يخص مخطط عمل الحكومة، فإنه نظريا مخطط كامل وشامل، إلا أنه افتقد إلى بعض المحاور والتدقيق والالتزامات الزمنية، لتنفيذ بعض التغييرات على المدى القصير، وهنا لضيق الوقت - سيدي الوزير - سأطرق إلى بعض المحاور على شكل أسئلة واستفسارات:

1- المشكل الأول هو توجيه الدعم إلى مستحقيه (Le ciblage de la subvention) هذا الذي يكبد الخزينة العمومية ما يعادل العجز في الموازنة. من غير المعقول، نوبا أو وزراء، كما نحن اليوم، يشترون الخبز بـ 8 دينار جزائري، يجب أن يذهب الدعم إلى مستحقيه، وبهذا يمكن توفير كثير من الأموال للخزينة العمومية والتي بها يمكننا سد عجز الموازنة.

2- في مجال الصحة:

أولا، نعلم - السيد الوزير - أنها معادلة صعبة، تموين محدود، تلبية حاجيات غير محدودة، يجب علينا حل هذه المعادلة؛ وحلها - أولا - بقول الحقائق للشعب الجزائري، الشعب الجزائري لديه الحق في التطبيب، لكن يتم تغليب الناس ويقال إنه نفس الشيء بالنسبة لفرنسا. فرنسا ربما هي 120 مليار دولار ميزانية الصحة، أما الجزائر فـ 3 ملايين دولار، على الشعب أن يعرف الحقائق، يجب أن نقولها له؛ هذا الذي يمكننا به بناء الدولة الجديدة.

نطلب من السيد وزير الصحة إدماج الأطباء العامين في الهضاب العليا، الذين مارسوا مدة زمنية معينة، يراها على حسبه كافية لإدماجهم في التخصص مباشرة، كما هو الحال بالنسبة للجنوب، هذا الإجراء قامت به وزارة الصحة، إنها أدمجت أطباء عامين وذلك لحل مشكل الأطباء الأخصائيين الساكنين في الجنوب، حيث بدؤوا بهم وعملوا مباشرة في الاختصاص دون المرور على (le Résident)، حبذا لو يمضي أطباء الهضاب العليا على

تقديرنا، جانبتم فيها الصواب، فيما يخص استيراد اللحوم، وهنا السؤال المطروح، هل المشكل في الجزائر هو ندرة اللحوم أو ثمنها؟ فإذا كان في ندرة اللحوم فهذا حقا مشكل، أما إذا كان في السعر والمادة متوفرة فهذا لا يعد مشكلا بالنسبة للموال، الموال قبل أن يكون منتجا كان مواطنا، لكن هؤلاء الموالون يتعذبون، هم عبارة عن بدو رحل يعيشون في الخلاء، لا يملكون لا إنازة ولا كذا، ويساهمون في الإنتاج الوطني، معالي الوزير، لدينا 30 مليون رأس ماشية، 14 ولاية سهبية تحتوي على 10 ملايين نسمة تقريبا، تمتهن في هذا المجال، 95٪ يمتهنون هذه المهنة في الولايات السهبية، نحن نأمل لو توقف هذا الاستيراد الذي، حسب منظورنا، تكسير للإنتاج الوطني، وتكون دراسة معمقة تحت إشراف لجنة مختلطة مع وزارة الفلاحة، حتى نتمكن من معرفة المشكل، هل هو ندرة اللحوم أو غلاء سعر اللحوم؟

5 - فيما يخص المجال الفلاحي: يجب إدراج قانون لحماية المناطق السهبية كما هناك قانون لحماية المناطق الفلاحية...

السيد رئيس الجلسة: أضيف لك دقيقة!

السيد عبد القادر قرينيك: أقول، المناطق السهبية تكسرت بالبناء الريفي، بالحرث العشوائي، وهذه المناطق السهبية هي التي توفر عيش الكثير من الجزائريين.

5- في قطاع الطاقة: السيد الوزير، زيارتك الأخيرة، وأنتم تعرفون أن أفضل مردود عالمي لمحطة (PHOTO VOLTAÏQUE) هنا بالجزائر، في ولاية النعامة، لدينا 3 ملايين هكتار، حقل أشعة شمس كبير يعد الأفضل في العالم، الإمكانيات الطاقوية الجزائرية موجودة، نريد تكثيف المحطات الطاقوية في هاته المناطق.. انتهى الوقت، سيدي الرئيس!؟

شكرا على كرم الإصغاء.

السيد رئيس الجلسة: الكلمة الآن للسيد خليل الزين، فليفضل مشكورا.

السيد خليل الزين: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة

والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

أسرة الإعلام،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

من ولاية الطارف، وعن حزب جبهة التحرير الوطني، أقدم مداخلتي لمناقشة مخطط عمل الحكومة، من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، والذي أتم بمختلف القطاعات، ولمسنا فيه نية خالصة للحكومة، لتكريس وتحسيد مبدأ الجزائر الجديدة، بعد الخروج من الأزمة التي كادت أن تعصف بالبلاد واستقرارها لولا التضحيات والتنازلات من مخلصي هذه البلاد، وعلى رأسهم الجيش الوطني الشعبي، هذا البرنامج - سيدي الوزير الأول - سيتم تطبيقه من طرف مسؤولين جزائريين ومنتخبين، وهم اليوم متخوفون، يعانون من الخوف من مستقبل مجهول، حيث تنعدم المبادرة واتخاذ القرار لأنهم غير محميين، فبمجرد وشاية، أو رسالة مجهولة ينقلب مستقبلهم رأسا على عقب، حاضرمهم ومستقبلهم، إلى متى يبقى هذا الوضع؟

نحن نناشدكم - سيدي الوزير الأول - اتخاذ إجراءات التهذئة والاستقرار، خاصة ما يحدث هذه الأيام للمنتخبين ورؤساء البلديات، وجرهم إلى أروقة العدالة بالجملة، هذا المشهد، بحيث لم نجد من يقود البلدية، هل الزملاء؟ ورئيس البلدية يجر إلى العدالة، لا يقبل أي أحد آخر من الأعضاء، تقلد منصب تسيير البلدية؟ كما نطالب بسن قانون يحمي الإطارات والمنتخبين أثناء أداء المهام.

هذا البرنامج الذي يهدف إلى إعادة استرجاع ثقة المواطن والتي تكمن في عدة مراحل ونقاط منها:

- يجب الالتزام تجاه المواطن وخدمته،

- الحفاظ على أمنه وممتلكاته،

- صيانة كرامته،

- إشراكه فيما يخصه،

- رفع الحد الأدنى للأجور للمواطن،

- تدعيم الفئة الهشة،

- تحسين القدرة الشرائية لذوي الدخل الضعيف،

- التكفل الفعلي بإدماج الشباب ما قبل التشغيل وكذا

الشبكة الاجتماعية،

- معالجة مشاكل متقاعدي الجيش، الدفاع الذاتي،
الحرس البلدي وجنود الاستبقاء، والمقدر عددهم بـ
140000،

- تقليص نسبة البطالة في أوساط الشباب أقل من 26
سنة والتي وصلت إلى 26.9٪،

- بالنسبة للاستثمار، لابد من إعادة النظر في تقييم
سعر المتر المربع الواحد للعقار الصناعي، والذي لا يشجع
أبدا على الاستثمار، وأعطيكُم مثالا: المتر مربع الواحد
للاستثمار في ولاية الطارف يقدر بـ 12000 دينار جزائري
دون تهيئة،

- لابد من عصنة النظام البنكي،

- إنشاء مناخ أعمال وقوانين مستقرة لدفع الاستثمار
وكسب ثقة رجال الأعمال، الوطنيين والأجانب.

سيدي الوزير الأول، لدينا 936 دور للشباب، 225
بيتا للشباب، إلا أن هذه المؤسسات تسير إداريا، تفتح
على الساعة الثامنة (8.00) وتغلق على الساعة الرابعة
(16.00)، رغم أنها فضاء لتفجير مواهب الشباب من
جهة، وجلب الشباب لعدم الانحراف، أرجو النظر في هذا
الموضوع.

أنوه، وهذه تشكرات سكان ولاية الطارف بالمجهودات
التي قامت بها مصالح سونلغاز، وعلى رأسهم السيد الوزير،
بتسجيد وعوده التي وعد بها خلال الزيارات، وإيصال الغاز
والكهرباء إلى 22 بلدية ضمن 24 بلدية بالولاية، ونأمل أن
يستكمل المشروع إلى البلديتين.

بالتوفيق لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون،
بالتوفيق للوزير الأول، السيد جراد، بالتوفيق إلى طاقم
الحكومة، بالتوفيق للجميع، شكرا جزيلا ومعدرة عن الخطأ
اللفظي.

السيد رئيس الجلسة: الكلمة الآن للسيد محمد
راشدي، تفضل.

السيد محمد راشدي: بسم الله الرحمن الرحيم وبه
نستعين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا
محمد خاتم الأنبياء والمرسلين.
السيد نائب رئيس المجلس،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن مخطط عمل الحكومة الذي نحن بصدد مناقشته
وإثرائه والمصادقة عليه، والمنبثق من برنامج رئيس الجمهورية،
السيد عبد المجيد تبون، والذي يحتوي على 5 فصول،
ونذكرها فصلا فصلا:

- الفصل الأول: من أجل جمهورية جديدة، نابعة من
التطلعات الشعبية.

- الفصل الثاني: الإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي.

- الفصل الثالث: من أجل تنمية بشرية وسياسة
اجتماعية.

- الفصل الرابع: من أجل سياسة خارجية نشطة
واستباقية.

الفصل الخامس: تعزيز الأمن والدفاع الوطنيين.

السيد الوزير الأول، بعد اطلاعا على الفصول الخمسة
للمخطط، لاحظنا أن الحكومة جعلت حركية تاريخية من
صميم عملها، كما أرادت في المخطط تجسيد التزامات
رئيس الجمهورية، والمتمثلة في بناء جزائر جديدة تعزز
بتاريخها وقوية بمؤسساتها؛ فالحكومة، من خلال مخطط
عملها، قررت - سيدي الوزير - رفع التحديات وذلك بوضع
الأسس السليمة والمتينة للجمهورية الجديدة التي نحلم
بها جميعا؛ فبعد تفحصنا للمخطط فصلا فصلا، نجد أنه
في مستوى تطلعات المجتمع الجزائري، يبقى فقط - معالي
الوزير - تطبيقه على أرض الواقع.

سيدي الوزير، مع هذا الطاقم الحكومي، نتمنى لكم
التوفيق والنجاح.

وأريد أن أعرج على بعض القطاعات، وأبدأ - سيدي
الوزير - بوزارة التربية: ألم يحن الوقت النظر في المنظومة
التربوية ومراجعة محتواها وإعادة النظر في المضمون،
والالتفات إلى أسرة التربية والتعليم؟ فالمنظومة التربوية
محتاجة إلى تشريع ويسواعد خبراء جزائريين مخلصين
ووطنيين، وكفانا من استيراد منظوماتنا التربوية من الدول
الأخرى، نريدها منظومة جزائرية باديسية، نوفمبرية، تفيد
الأجيال الصاعدة، دون أن ننسى الحالة الاجتماعية والمادية

أن تكون في مصاف الولايات المنتدبة في التقسيم الإداري الأخير، وهذا لتأهيلها وموقعها الجغرافي، فهي جاءت بين 4 ولايات من الجهة الشمالية ولاية سكيكدة، من الجهة الجنوبية ولاية أم البواقي، من الجهة الغربية قسنطينة، ومن الجهة الشرقية قلمة، هذه الدائرة فيها مواصفات، فهي معبر للتجارة، لها موقع جغرافي كبير، كنا نتمنى أن تكون في مصاف الولايات المنتدبة... دقيقة سيدي الرئيس..

السيد رئيس الجلسة: نصف دقيقة!

السيد محمد راشدي: الآن وصلت إلى صميم الموضوع وسأتحدث عن الدائرة، ولهذا معالي الوزير نرجو منكم إعادة النظر في هذه الولاية.

ثانيا: فيما يخص السكن، لقد تطرق زميلي في الغرفة الأولى إلى أن هناك شركة أجنبية، وذكر أنها وضعت 2000 سكن ومن ثمة وضعت الخرسانة وغادرت، أين يكمن المشكل معالي الوزير؟ المشكل بين وزارة الفلاحة ووزارة السكن.

إن هذه الأرض تدخل في المخطط العمراني في (BDO) وبالتالي الفرصة لم تفت معالي الوزير، نحاول أن نسوي هذه الوضعية ونأخذ صيغة من الصيغ، سواء (AADL أو LPA) أو السكن الاجتماعي، والأرضية موجودة.

ثالثا: بالنسبة للصحة، معالي الوزير، هذه الدائرة فيها مستوصف صغير، أيعقل - معالي الوزير - أن دائرة بهذا الحجم فيها مستوصف صغير يتسع لحجم دائرة؟! طالبنا وزراء ومسؤولين عدة بوضع مستشفى من 60 إلى 100 سرير، واختيرت الأرضية وتمت الدراسة، ولكن بقيت دار لقمان على حالها!

رابعا وأخيرا: البطالة - معالي الوزير - 90٪ من شباب هذه الدائرة بطالون، بطالون! نحن نريد في هذه الدائرة، على الأقل، استثمارا، على الأقل، إنشاء مستشفى أو اثنين لامتصاص هذه البطالة، وأعاننا الله وإياكم لما فيه الخير للبلاد والعباد، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: الكلمة الآن إلى السيد محمد الطيب العسكري، تفضل.

للأساتذة والمعلمين، أيعقل - معالي الوزير - أستاذ يشتغل منذ 5 سنوات يتقاضى 33000 دينار جزائري، وبالنسبة للسكن الاجتماعي على سبيل الذكر لا الحصر، فالمعلم أو الأستاذ جاء بين السندان والمطرقة، ليس له الحق في السكن الاجتماعي، لأن أجره يفوق 22000 دينار، ولا يستطيع أن يتحصل سكن بالصيغ الأخرى، ولهذا نطالب وزير التربية بفتح الحوار مع الشركاء الاجتماعيين، نحن نريد استقرارا - يا معالي الوزير - للتربية والتعليم، كما لا ننسى أن الدول المتقدمة نجحت بفضل الاهتمام وإعطاء الأولوية لهذا القطاع، المهم والحساس، خاصة في توزيع الميزانية.

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، نطلب منك - سيدي الوزير - متابعة ملف التشغيل وخاصة عمال عقود ما قبل التشغيل، والشبكة الاجتماعية والتضامن، يجب إدماج هذه الفئات وبصفة نهائية، واحتساب سنوات العمل في التقاعد حتى نضمن لهم حقهم جميعا دون استثناء.

السيد وزير التجارة، على كل حال هو غائب، لكن لا بأس أن نوجه الكلمة إلى السيد الوزير الأول، عليك بتحسين القدرة الشرائية للمواطن الذي يتطلع إلى الحكومة بعين التفاؤل في هذا الموضوع، إن المواطن أنهكته قفته اليومية، فلننظر إليه بعين الرحمة، وإعادة النظر في تدعيم القدرة الشرائية، فلنجعل آليات وميكانيزمات حتى تذهب إعانة الدولة إلى مستحقيها، خاصة ونحن على مقربة من شهر رمضان الكريم.

سيدي الوزير الأول، أريد أن أطرح عليكم وعلى بعض الوزراء انشغالات ولاية قسنطينة، وأبدأ بالمستشفى الجامعي، سيدي الوزير الأول، نحن في قسنطينة بأمر الحاجة إلى هذا المستشفى الجامعي، لأن القديم أصبح لا يستطيع أن يواكب التنمية الحالية، وخير دليل أن قسنطينة التي نطلق عليها عاصمة الشرق لها ولاية منتدبة، هي مدينة علي منجلي، التي تحتوي تقريبا على 400 ألف ساكن، بالإضافة إلى 4 ولايات تصب كلها في هذه الولايات، فنحن بأمر الحاجة إلى هذا المستشفى، فالأرضية، قد عينت والدراسة قد تمت، وعليه، نلح ونؤكد - معالي الوزير - على هذا المستشفى، وهناك 6 دوائر بهذه الولاية، هذه الدوائر - في الحقيقة - كلها بأمر الحاجة إلى التنمية، وخاصة عين عبيد، هذه الدائرة - في الحقيقة - كنا نرجو ونتمنى

مرتبة الجزائر إفريقيا وعالميا، خاصة وأنا نملك الإمكانيات لذلك، أرى أنه الحل الوحيد والأجدد للوصول إلى الحكم الرشيد.

2- التعليم العالي والبحث العلمي الذي له علاقة مع التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية، قامت الدولة بإتفاق مبالغ كبيرة على البنية التحتية للتكوين والبحث، وللمواطن الحق في توقع نتيجة إيجابية من هذا الاستثمار، في الواقع التعليم العالي له القدرة والاستعداد لتكوين الأجيال المقبلة، وعليه يعتمد النمو الاقتصادي وسمعة واحترام الأمة، وبالتالي يجب أن يكون العلم والتكنولوجيا في خدمة المواطن.

فيما يخص التعليم العالي:

إن نظام (LMD) الذي تم تنفيذه تدريجيا منذ عام 2004، وتم تعميمه في عام 2008، يستمر إلى إثارة نقاشات متناقضة حول منفعة وتأثيره، في الواقع يجب على نظام (LMD) ألا يقتصر على شهادات ليسانس، ماستر، دكتوراه، ولكن يجب أن يضمن، قبل كل شيء، المؤهلات الثلاثة: المقروئية، الحركية ونهج الجودة، أي (LMD):

(Lisibilité, Mobilité, Démarche qualité) لسوء الحظ تم إفراغ هذا النظام من بعض المبادئ الأساسية، لم يعد التكوين يعتمد على مبدأ الطلب، وأصبح يعتمد حاليا على العرض، كما كان معمولا به في النظام الكلاسيكي، فقدت الجامعات الاستقلالية البيداغوجية التي كانت تضمن مبدأ الطلب، وأصبح كل شيء أو كل الإجراءات كالتسجيلات والتحويلات متركزة على مستوى الوزارة الوصية بواسطة البرنامج المعروف الوطني (Progress) - يمنع التنقل أو حركية الطلبة من جامعة إلى أخرى، وفقا لشروط الدوائر الجغرافية، ويحكم على الطالب بمتابعة كل دراساته الجامعية في جامعة ولايته.

من جهة أخرى، كان من الممكن أن تتوجه الجامعات إلى اختيار نهج الجودة في التدريس والبحث، مما يسمح لها بالتنافس مع الجامعات الأجنبية في التصنيف العالمي. يتعين علينا ببساطة تقييم جامعاتنا، محليا ووطنيا ودوليا، وفقا للمعايير الدولية التي تستخدمها الجامعات التي تهتم بالتصنيف، وللأسف جامعتنا لم تهتم بالتصنيف العالمي.

يحتاج بلدنا إلى تسريع وتيرة تكوين المهندسين في

السيد محمد الطيب العسكري: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الفاضل، رئيس الجلسة،
السيد الفاضل، معالي الوزير الأول،
السيدات، والسادة الأفاضل، معالي الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
الحضور الكريم،
سلام الله عليكم.

إن مخطط العمل الذي ناقشه اليوم والذي من المنتظر تطبيقه على أرض الواقع، يستمد جوهره من برنامج السيد رئيس الجمهورية؛ وبالتالي ننتظر من هذه الحكومة أن تخصص جهودها كلية خلال هذه الفترة نحو تحقيق الأهداف الموكلة إلى جميع القطاعات وتحسين الخدمة العمومية بصفة عامة، وحسب ما جاء في البرنامج الرئاسي، فعلى الحكومة أن تعطي الأفضلية للحوار والتشاور، من أجل التغيير والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ودولة القانون التي عبر عنها الجزائريون، الذين خرجوا إلى الشارع مطالبين بالديمقراطية الحقيقية تمكن الشعب من أن يكون المصدر الوحيد لجميع السلطات، وهذا الحوار الصادق والمثمر سيشكل القاعدة التي ستسود العلاقات التي يتعين الاضطلاع بها مع الشعب الجزائري وممثليهم. هنا أتساءل بكل موضوعية، هل الحكومة مستعدة أن تلتزم بخلق الديناميكية التي تهدف إلى إعطاء نفس جديد للاقتصاد الوطني في مواجهة الأزمة الراهنة في بلدنا؟ ولذلك أرى أنه من الضروري أن تعمل الحكومة من أجل تحسين وتطوير القدرات الإنتاجية في جميع الميادين وتنظيم إطار فعال للاقتصاد الوطني، وهذا تحد في حد ذاته.

أسئلتى وملاحظاتى في بعض النقاط:

1- تدعيم الحكم الرشيد والعصرية:

يستند الحكم الرشيد إلى مبادئ أساسية معروفة، وهي: المساواة والأخلاق، وبالتالي لا مكانة على الإطلاق للممارسات التمييزية، ولذا فعلى الحكومة المساهمة بشكل فعال لتحقيق الحكم الرشيد وينبغي تجنيد جميع القطاعات، قطاعات الأنشطة، لترقية الحكم الرشيد، المطلوب هنا، على الحكومة تطوير نضج الإدارة الإلكترونية في بلدنا لتجسيد التسيير المحكم والشفاف، ولتحسين

مناخ أعمال ملائم وجذاب، وخاصة نظيف، وهذا يتطلب خطة استثمارية تهدف إلى تنشيط وتحفيز الاقتصاد لملء النقص الملحوظ في الاستثمار في الجزائر، لذلك يجب أن نشجع القطاعات التي تحقق النمو مثل: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تطوير واستخدام الطاقات المتجددة، الرقمنة، البحث العلمي والتطور التكنولوجي والابتكار، التكوين، الفلاحة، والحوكمة البيطرية وإلى غير ذلك.

هناك ميادين أخرى، قطاعات أخرى تحقق النمو. وفي الختام، إننا ندعم ونبارك مخطط عمل الحكومة، متمنيا للطاغم الحكومي كل التوفيق لتنفيذه للصالح العام. هنا تنتهي مداخلتني، أشكركم على كرم المتابعة والإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: الكلمة الآن للسيد رشيد بوسحابة، فليفضل مشكورا.

السيد رشيد بوسحابة: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس الجلسة،
سيدي الوزير الأول، الفاضل،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الصحافة والإعلام،
الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
سيدي الوزير الأول، في البداية أقدم إليكم بخالص التهاني على الثقة التي شرفكم بها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بتعيينكم وزيرا أول، فأنتم جديرون وأهل لهذا التكليف بوصفكم رجل دولة، وصاحب كفاءة مشهود لها، تمنياتي لكم ولجميع أعضاء الحكومة التوفيق في تأدية مهامكم السامية خدمة للجزائر وللشعب الجزائري.

سيدي رئيس الجلسة،
سيدي الوزير الأول،

صحيح أن الظرف المالي والاقتصادي الذي تمر به بلادنا اليوم هو صعب للغاية بسبب تراجع مداخيل الخزينة العمومية للعملة الصعبة، نتيجة تذبذب أسعار البترول

المدارس العليا الوطنية، وكذا من الممكن في المدارس والمعاهد داخل الجامعات، وتشجيع الطلبة على اختيار التخصصات التكنولوجية. المدارس العليا الوطنية هي رأس الحربة في التطور التكنولوجي وللأسف لقد حولناها إلى جامعات دون منحها الوسائل اللازمة لتوفير التكوين الجيد.

2- البحث العلمي:

سجل مخطط عمل الحكومة السابقة في عام 2017، الدعوة إلى مشاريع بحثية في مجالات ذات أولوية، كالأمن الغذائي وأمن الطاقة والصحة، لم يعد مخطط عمل الحكومة الذي ناقشه اليوم يعالج هذه الجوانب، ما هي رؤية الحكومة في هذا الموضوع؟

في إطار تجسيد العلاقة بين الجامعة والمؤسسة الاقتصادية، تم توفير جهاز جديد لتنفيذ أطروحة الدكتوراه في المؤسسة، من خلال القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي عام 2015، يقوم طالب الدكتوراه المرتبط بمخبر بحث بتنفيذ أطروحته للحصول على درجة دكتوراه، متقاضيا أجرا من مؤسسة (عامة أو خاصة) تستفيد من الإعفاءات الضريبية للأبحاث، فالسؤال هنا: ما هي أسباب تأخير تطبيق هذا القانون في الجزائر واقتراح حلول لبدء تنفيذ هذا الجهاز؟

الملكية الفكرية وبراءات الاختراع: في سنة 2017 قدمت مؤسسات التعليم العالي 275 طلب براءة، في عام 2018 قدم الباحثون 21 طلب براءة فقط، وهو ما يمثل انخفاضا كبيرا مقارنة بعام 2017، يجب إيلاء أقصى درجات الاهتمام لهذا الوضع.

فعلى الحكومة استغلال وتحقيق براءات الاختراع، عن طريق تحويلها إلى منتوجات قابلة للتسويق على مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة وعلى مستوى الشركات الصغيرة جدا (TPE) وعلى الشركات الناشئة (START-UP).

- إبرام عقود ترخيص للمنتوجات والعمليات الحاصلة من براءات الاختراع.
- الحفاظ على حركية النمو:

إن الجزائر تسعى جاهدة للتخلص من تبعية المحروقات كوسيلة أساسية للتنمية الاقتصادية، فمن الضروري أن نتوجه أكثر إلى اقتصاد إبداعي، نشط، مولد للثروة في وسط

سيدي الوزير الأول، السيد عبد المجيد تبون لما زار خنشلة في الحملة الانتخابية، قال بأن خنشلة مهمشة «محقورة» قالها ثلاث 3 مرات، هذا فعلا، اليوم إطارات من خنشلة يستحق دعمهم في مناصب عليا لهم كفاءة حقيقية ثابتة، حان الأوان أن يأخذ هذا بعين الاعتبار وتحقيق أمنيته وإدماجهم ضمن الإطارات العليا، كفانا من التهميش، وهذا ما أقوله لكل الطاقم الوزاري.

سيدي الرئيس، سيدي الوزير الأول، إسمحوا لي في ختام مداخلتني هذه أن أتقدم بأسمى عبارات التقدير والإكبار إلى جيشنا الوطني الشعبي، قيادة وأفرادا بجميع الأسلاك، وأترحم على شهيد الواجب الوطني الذي سقط ضحية اعتداء إرهابي جبان والذي استهدف مفرزة لجيشنا بمنطقة تيمياوين ببرج باجي مختار، كما نعلن الولاء والوفاء لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وندعم كامل خياراته ورؤيته في تأسيس جمهورية جديدة ونضمن ونبارك مخطط عمل الحكومة هذا من أجل تنفيذ البرنامج الرئيسي الطموح؛ وكان الله في عون الجميع، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وشكرا لكم سيدي رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ الكلمة الآن للأخ عياش جبابلية، فليفضل مشكورا.

السيد عياش جبابلية: شكرا، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، إسمحوا لي أن أستهل مداخلتني بقول الله عز وجل، بعد بسم الله الرحمن الرحيم «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.

من الأوراس الأشم أزف لكم تحيات سكان ولاية باتنة الثورية وأهنتكم على الثقة التي منحت لكم من طرف رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لرئاستكم للجهاز

وعدم استقرارها وتآكل صندوق احتياطي الصرف بشكل سريع ومخيف، كل هذا يجعل التركيز على الأمور الاقتصادية والمالية، وكيفية معالجتها وكذلك العمل على تحسين الأوضاع الاجتماعية، كل هذه الأمور في غاية الصعوبة والتعقيد، لكن المهم غير مستحيل، بالنظر إلى توفر الإرادة السياسية والرغبة في التغيير نحو الأحسن والأفضل الموجودة لدى السيد رئيس الجمهورية، وكذلك الصرامة والكفاءة المشهوددة لكم تجعلنا نطمئن ونأمل في غد أفضل، خاصة عندما نتفحص مخطط عمل الحكومة ونجد أن الدولة، بالرغم من كل هذه الصعوبات المالية قد حافظت على طابعها الاجتماعي؛ ونحن نضمن النظرة الجديدة، بل أقول رعاية أعلى هرم في السلطة والممثل في السيد رئيس الجمهورية، وحرصه الشخصي على إيلاء الرعاية اللازمة للفئات الهشة من الشعب.

سيدي الوزير الأول، إن من أهم أولويات العمل الحكومي اليوم هو استرجاع الثقة بين الشعب وحكامه ومسؤوليه، وهذا لا يكون إلا بمصارحة الشعب ومكاشفته وفرض سلطان القانون، وتصحيح الاختلالات الموجودة في منظومتنا القانونية، خاصة تلك المتعلقة بالقانون العضوي لنظام الانتخابات، وأنا أقترح هنا، مثلما فعلته سابقا في أكثر من مرة ومناسبة، حذف ما يسمى برئيس القائمة، أي المرشح الأول والذي يأتي على رأس قائمة المترشحين، لأنه السبب الرئيسي في استفحال ظاهرة «الشكارة» وشراء المقاعد وانتشار الفساد اختلاط المال الفاسد بالسياسة وما إلى ذلك، إذن، ضرورة العودة إلى نظام القائمة المزدوجة، فالشعب واع ويعرف من يختار، وكره من أن نفرض عليه أشخاصا، لهذا نجد يعزف عن الانتخابات.

السيد الوزير الأول، وأنا أدرك جيدا كفاءتكم وصرامتكم وإخلاصكم ووفاءكم للسيد رئيس الجمهورية، أود أن ألفت كريم عنايتكم إلى مسألة هامة، تتعلق باختيار الأكفاء النزهاء لتقليد مناصب المسؤولية. وفي هذا السياق، فإن أغلبية المواطنين تفاجأت برؤية والي يحول إلى ولاية البلدية في الحركة الجزئية التي أجراها السيد رئيس الجمهورية مؤخرا في سلك الولاية، رغم أن حصيلته كانت سلبية جدا وسيئة للغاية والجميع يتساءل عن المعايير التي تم الاعتماد عليها في هذا التحويل، خاصة في هذا الوقت بالذات. وعليه، نرى أن فتح تحقيق في هذا الشأن ضروري.

وذلك بالإفراج عن المشاريع المجمدة وكذا إحصاء أمهات المشاكل التي تسجل عجزا أو حرمانا. السيد الوزير الأول،

من أجل حماية الجمهورية الجديدة والحفاظ على المكتسبات التي حققتها بلادنا منذ الاستقلال، عليكم كجهاز تنفيذي تعزيز الشفافية في إدارة الأموال العمومية، مع تحسين المتابعة والرقابة والتدقيق بعد مكافحة البيروقراطية، وترقية الديمقراطية التشاركية وإصلاح تنظيم الإدارة العمومية، واختيار كفاءات وطنية نزيهة وذات أخلاق عالية.

وأساس كل نجاح هو جهاز العدالة، باستقلاليتها وعصرتها، وذلك بتحسين نوعية الحكم القضائي وأداء النظام العقابي، دون إهمال ضمان أمن الأشخاص والممتلكات، لقول المولى عز وجل «ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب» صدق الله العظيم.

إن من أسباب أي برنامج، يطرح على أرض الواقع اتسامه بمرونة في التعامل، دقة في المعاملة، مصداقية في المعلومة وأولوية في البرمجة، وهنا أفتح قوسا - السيد الوزير الأول - لأتكلم عن الأمر الذي تطرق إليه الزملاء والمتعلق بمرض السرطان، وأود التكلم مع الطاقم الحكومي، خاصة عن حماية البيئة والمستهلك، لأن الأمر قد مر علينا من قبل، لدينا مكاتب حفظ الصحة في بلديات على المستوى الوطني لا يؤدون دورهم كما ينبغي، وهنا المستهلك غير محمي، سواء من الناحية البيئية والمحيطه به أو حماية المياه الشروب، لأنها تعتبر أول مسبب لسرطان الدم، والبروفسور بوبكر تكلم عن هذا، أنا هنا أضع نقطة لطاقم الحكومة للإسراع في إعطاء ميكانيزم ونفس جديد، وتفعيل مكاتب حفظ الصحة وكذا (Les brigades mixtes de commerce) على المستوى الوطني لحماية المستهلك.

السيد الوزير الأول، ندخل قليلا في مشاكل ولاية باتنة التي كانت تنصدر ولايات الوطن في مجموعة من الشعب الفلاحية والتي عرفت تراجعاً كبيراً نظراً للمشاكل والصعوبات التي تواجهها، مما يستدعي الإسراع في الدراسة وإنجاز سدود بكل من سد بریش بعين التوتة، وتبقرات بنقاوس وتغروت عبد الله ببنی فضالة، كما تعرف مجموعة بلديات عجزا كبيرا في مجال الكهرباء والغاز مثل بلديات

التنفيذي في هاته المرحلة الاستثنائية والحساسة والجزائر تتأهب للدخول في عهد جديد يعكس طموحات الشعب الجزائري، علما أن المسؤولية تكليف وليست تشريف، متمنيا لكم كل النجاح والتوفيق في مهامكم النبيلة، والتي هي ليست بالسهلة.

إن عقيدتنا التي نشأنا عليها في حزب جبهة التحرير الوطني وما أدراك ما حزب جبهة التحرير الوطني، كانت على الدوام تنطلق أساسا من تطلعات الشعب الجزائري وتحسس آلامه وآماله ما يجعلنا في حل من التصرفات الفردية للأشخاص الذين اغتصبوا المناصب في عهد مضى باسم جبهة التحرير الوطني، وحدادوا عن مسارها الحقيقي والطبيعي، واليوم وبعد الحراك الذي أعاد القطار إلى سكوته الصحيحة وحرر جميع الحساسيات والفعاليات للرجوع إلى جادة الصواب وقد بارك ذلك الشعب الجزائري.

وتمكننا بفضل الله وإخلاص الرجال إلى تجاوز مرحلة كادت أن تعصف بالبلاد إلى متهات إلى يعلمها إلا الله، وقد نجح الشعب الجزائر بالانتقال إلى مرحلة الاستقرار وبناء مؤسسات شرعية في إطار جزائر جديدة.

فتحية إجلال لروح فقيده الجزائر، المجاهد أحمد قايد صالح وجميع شهداء الوطن منذ 1830، وإلى شهيد الواجب الوطني بن عدة إبراهيم، رحمهم الله جميعا، والشكر موصول إلى مؤسسة الجيش الوطني الشعبي ومختلف أسلاك الأمن على دورهم في الحفاظ على استقرار البلاد.

السيد رئيس الجلسة،

السيد الوزير الأول،

بعد اطلاعي على برنامج الحكومة والفصول التي تضمنها مخطط عمل الحكومة، ظهر لي جليا النية على تجسيد التزامات رئيس الجمهورية، وخاصة بناء جزائر جديدة، قوية بمؤسساتها التي تنتظر إعادة بنائها واسترجاع الثقة بين الدولة والمواطن. وعليه، علينا جميعا وضع أسس سليمة ومتينة للجمهورية الجديدة التي حلم بها الشهداء الأبرار كما نحلم بها الآن، وذلك بتكريس ثقافة مفهوم الدولة والحفاظ عليها فلا تزول الدولة بزوال الرجال. نلاحظ محتوى مخطط الحكومة المعروض أمامنا جاء شاملا في جل القطاعات وهذا يحتاج إلى جهد جماعي من الحي إلى القرية، إلى البلدية إلى الولاية إلى الحكومة،

سيدي معالي الوزير، بعد حوالي شهرين من تنصيب رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والذي تعهد في خطابه ببناء جمهورية جديدة، وهو ما أكسب بلادنا، الجزائر، مكانتها المحورية والجيواقتصادية والأمنية في المحافل الدولية وأبرزها الملف الليبي والتونسي، وبعد تنصيب الحكومة الجديدة في هذه الظروف الصعبة، لسنا صدق النوايا والعمل الجاد فيها، لما يتمتع به طاقمها من كفاءات ومؤهلات، لأنها نابعة من رحم الشعب وهي بذلك تعي آهاته ومعاناته، وهو ما جاء على لسان السيد الوزير الأول والسيد رئيس الجمهورية.

سيدي الوزير، لإنجاح برنامج الحكومة لابد من تظافر الجهود من قبل الجميع لتحقيق هذا البرنامج، ومادام هناك خيرون ووطنيون لا يشك في وطنيتهم وحبهم له ورسالة الشهداء خير حافظ على ذلك، ولا بد كذلك من مراعاة مجموعة من النقاط أبرزها.

1- محاربة البيروقراطية التي تعتبر سرطان الإدارة المتجذرة في إدارتنا ومؤسساتنا، بحيث أفقدت الثقة بين المواطن وإدارته وبينه وبين مسؤوليه، والتي لا يقضى عليها إلا بفتح أبواب المسؤولين والمسيرين أمام المواطنين والشباب منهم بصفة خاصة، وإجراء الاتصالات والحوار معهم.

2- العمل بشتى الوسائل والإمكانات لتغيير الذهنيات السائدة لدى المسؤولين والمسيرين في القطاعات، خاصة المحلية منها، والتي لها علاقة مباشرة بيوميات المواطن وفئة الشباب في مجال التشغيل ومؤسسات الدعم باختلاف أنواعها.

3- تشجيع وتدعيم الإطارات ذوي الكفاءات والخبرات، خاصة منهم الذين أثبتوا طوال مدة عملهم تفانيهم في العمل، بما يساعد على تنفيذ برنامج السيد الرئيس، وكما هو الحال بالنسبة للذين نعرفهم ونشهد لهم بذلك والموجودين في ولايتنا في عدة قطاعات، نذكر منها على سبيل المثال: قطاع الشؤون الدينية والأوقاف والذي نطالب - بين قوسين - هذا القطاع بإنجاز معهد لتكوين إطارات الشؤون الدينية، بحكم أن ولاية أدرار تعتبر خزانة لحفظة القرآن الكريم والزوايا والمدارس القرآنية بشكل كبير؛ وكذلك قطاع التكوين المهني وقطاع الشباب والرياضة وبعض البلديات والمؤسسات العمومية، لأننا نرى أن كلهم

عزيل عبد القادر، الجزار، بيطام، أولاد عوف لارباع... إلخ من البلديات الواحدة والستين.

طريق الهضاب العليا وازدواجية الطرق الوطنية، المستشفيات، وأخص بالذكر رفع التجميد عن دراسة وإنجاز المستشفى الجامعي بباتنة، وكذا مستشفى 120 سريرا بعين توتة، وإنشاء الأقطاب الصناعية والنشاطات. وختاما، يتكرر مطلب سكان الولاية بتنشيط مطار مصطفى بن بولعيد برحلات داخلية وخارجية ونقل الحجاج للحج والعمرة.

أيضا - معالي الوزير الأول - هناك باحثة نتكلم عليها في هذا اليوم وفي هذه القبة وهي العالمة حليلة بن كوزة، وكانت من الفضليات اللاتي أعطين قوة للجزائر في المجال الفلاحي، وكانت مديرة مركز البحث العلمي، في قسنطينة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: الكلمة الآن للسيد بوجمعة زفان، فليتكلم.

السيد بوجمعة زفان: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.

السيد رئيس الجلسة،

معالي الوزير الأول،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ونحن نقاش مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، يجب علينا أن نتذكر جميعا الخصال التي قامت بها المؤسسة العسكرية، بقيادة فقيده وشهيد الوطن والأمة، السيد الفريق أحمد قايد صالح، وحرصه والتزامه بالدستور، من أجل انتخاب رئيس جمهورية جديدة، في جو من الشفافية والديمقراطية وحرية الرأي، وقد تحقق ذلك بفضل الله وعونه وبفضل كافة الخيرين في هذا الوطن، وأخرجت البلاد إلى بر الأمان بانتخاب رئيس جمهورية، أبرزه الصندوق الذي استقطب غالبية مناخلي حزب جبهة التحرير الوطني.

يستحقون الترقية إلى مناصب عليا، لأنهم أثبتوا إمكانياتهم، وفي المقابل يجب محاسبة كل المتسببين في عرقلة المصالح وبرامج التنمية، والذين أحدثوا معاناة للمواطنين بحجة أو بسوء نية، وهو ما توعده السيد الرئيس، ووزيره الأول.

السيد الوزير،

السيد رئيس الجلسة،

وبما أننا نعيش في جمهورية جديدة ومواطنونا لا يؤمنون إلا باللموس وتطلعات شعبنا التواق للعدالة والمساواة عن طريق الإصلاح في مختلف المجالات، نشير إلى أنه لا بد من إشراك المجتمع المدني بما يسمح بتعزيز فرص الحوار والتشاور، كل حسب طاقته ومعرفته.

السيد الرئيس، معالي الوزير، وحسب ما ورد في مخطط برنامج عمل الحكومة، لاسيما في بنود الإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي، ومراجعة النظام الجبائي باعتماد قواعد جديدة تراعي الظروف الجغرافية والاجتماعية والمناخية، تؤكد في هذا الصدد على وجه الخصوص: ضرورة مراجعة الضريبة على الدخل للعاملين في ولايات الجنوب الكبير دون تحديد أي مدة زمنية لذلك، وكذا ضرورة مراجعة منحة المنطقة الجغرافية بما يتماشى وخصوصية المنطقة وتضاريسها الصعبة، والتي لم تحين منذ سنة 1989، وكذا مراجعة الأجر القاعدي الحالي بما يتماشى مع تحسين القدرة الشرائية لكافة المواطنين، وفي هذا الصدد، نشتم مسعى رئيس الجمهورية، بإحداث حقائب وزارية جديدة، خاصة تلك المتعلقة بالفلاحة الصحراوية، التي تتطلب عناية خاصة وكذا البيئة الصحراوية والمؤسسات الناشئة والسياحة الصحراوية، وهو ما يجعل هذا البرنامج يعول عليه في النهضة الاقتصادية لولايات الجنوب، كونه مصدر الثروات في الوقت الراهن. في هذا الصدد، تؤكد كذلك ونطالب بإحداث وزارة منتدبة للصحة في المناطق الصحراوية، لأننا كلنا نعرف أن ولاية أدرار تعاني في هذا المجال، وقبل يومين فقط كان إحياء ذكرى أحداث التجارب النووية التي قامت بها فرنسا والتي شاركت فيها الحكومة بوزير المجاهدين، ووزير التضامن والضمان الاجتماعي، لأن المواطنين يعانون من آثار هذه القنابل التي تمت تجربتها في ولايتنا، وكذلك إضافة إلى ما قاله زميلي من ولاية النعامة في مجال الصحة، إعطاء فرص أو المزيد من الفرص للأطباء العاميين من أجل إجراء التخصص دون

إجراء مسابقات. أما في المجال الفلاحي، كذلك تؤكد على تسهيل الإجراءات الإدارية للحصول على العقار للراغبين في الاستثمار، خاصة منهم الذين يملكون إمكانيات مالية للقيام بذلك وتشجيع الإجراءات للقيام بهذا الاستثمار وتسويق المنتجات الفلاحية؛ وكذلك الإسراع في تسوية وضعيات ملفات بعض الفلاحين الموجودة على مستوى وزارة الفلاحة منذ عدة شهور. وفي هذا الصدد - لو سمحتم - في مجال الغاز والطاقة والتزود بمياه الشرب والكهرباء، يجب على الحكومة تعميم هذه الاحتياجات على المواطنين بجميع مدن وقصور وأحياء ولايات الجنوب، وذلك تماشيا مع روح مضمون برنامج رئيس الجمهورية، الذي أكد على أنه لا يمكن في الجزائر أن يكون جزائري من الدرجة الأولى وآخر من الدرجة الثانية؛ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: الكلمة الآن للسيد عبد المجيد مختار، فليفضل مشكورا.

السيد عبد المجيد مختار: بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا للسيد رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، يطيب لي أن أستغل هذه السانحة لأقدم تهاني الصداقة للسيد الرئيس على الثقة التي حظي بها من طرف أغلبية الناخبين في الاستحقاق الرئاسي الأخير، والمناسبة أيضا لتهنئتك، السيد الوزير الأول، وطاقمكم الحكومي على نيلكم الثقة، ثقة السيد الرئيس، متمنيا للجميع التوفيق والسداد بمهامكم النبيلة، وأملنا فيكم كبير في أن تحقق هذه العهدة وثبة جادة للتأسيس لجزائر جديدة، كما أرادها الشهداء وطالب بها الحراك المبارك.

السيد الرئيس، أود أولا أن أترحم على روح فقيد الجزائر، المجاهد المرحوم، أحمد قايد صالح، رحمه الله، والجندي الشهيد بن عدة إبراهيم، الذي طالته يد الغدر وهو مرابط بثغور بلادنا المحروسة، الجزائر، وأحيي كل أفراد

الثوابت الوطنية تحديد شخصية المواطن الجزائري الذي نريده في المستقبل.

أخيرا، ونظرا لضيق الوقت الذي لا يسمح بالتعليق على كل فصول البرنامج، فإن قناعتني الشخصية واختياري لهذا البرنامج منذ الحملة الانتخابية، حيث كنا نلتمس منه صدق الإرادة السياسية لدى السيد رئيس الجمهورية وما على الحكومة إلا السهر على تطبيق وتنفيذ تلك الوعود والالتزامات.

وإنني على يقين بأن كفاءتكم وقدراتكم، السيد الوزير الأول، وطاقم حكومتكم سوف لن يخيب آمال الشعب الجزائري وأن يكون في ذلك نصيب لمواطني وسكان ولاية باتنة بـ 61 بلدية، بتنوع تضاريسها وتعدد انشغالات مواطنيها في شتى المجالات، من سكن وشغل ومرافق عمومية والمطالبة برفع التجميد على المشاريع المبرمجة فيها سابقا والتي لم تر النور بعد.

مثل المستشفى الجامعي ومشروع مترو باتنة وملعب الولاية، كما يرجى تنشيط مطار مصطفى بن بولعيد الذي تراجع نشاطه إلى الحد الأدنى ولم يبق منه إلا اسم الشهيد البطل أبو الثورة الجزائرية.

في مجال الري والري الفلاحي ونظرا لنقص المياه السطحية والجوفية الذي تعانيه الجهة الشمالية للولاية على امتداد سهل بلزمة، يرجى إضافة رواق خاص من سد كدية لمدر والذي استكملت الدراسات به لتغطية كل من دوائر سريانة، عين جاسر، مروانة، رأس العيون وصولا إلى دائرة أولاد سي سليمان.

أتمنى لكم، السيد الوزير، التوفيق في مهامكم؛ وإننا لا نقول لكم كما قالت بنو إسرائيل لموسى عليه السلام: «إذهب أنت وربك فقاتلا إنا ها هنا قاعدون»، ولكن نقول إذهب أنت وربك فقاتلا إنا معكم مقاتلون، فنحن سنكون معكم في الميدان، نتحسس مشاكل المواطنين اليومية وتقفي همومهم عن كثب، لنلفت عنايتكم إلى أي تقصير قد يحدث والتنسيق مع السادة الولاة والمنتخبين والهيئات التنفيذية لتكن انشغالات المواطن هي شغلنا جميعا وبناء الجزائر وتحقيق غد أفضل هو حلمنا أجمع وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله.

الجيش الوطني الشعبي وأسلاك الأمن على الدور البطولي الذي يقومون به لحماية أمننا وسلامة ترابنا الوطني.

سيدي رئيس الجلسة،

السيد الوزير الأول،

إن قراءتي المتأنية للوثيقة المعروضة علينا اليوم، والمتمثلة في خطة عمل الحكومة، والمحتوية على محاور ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، مترجمة بذلك الوعود التي قطعها السيد الرئيس على نفسه خلال الحملة الانتخابية. فالجزائر الجديدة بحاجة ماسة إلى نهضة حقيقية، قوامها خلق ديناميكية وحركية فعالة ليس على المستوى العمودي فقط وإنما تبنى أساسا بالانسجام على المستوى الأفقي أيضا للبنى التحتية، حيث إن الاقتصاد الكلي عماده الاقتصاد الجزئي ومحور ذلك المؤسسة ودور الفرد فيها.

وعملا بالمقولة الصينية القائلة «كل صغير يكبر» وهي ما جعلت السيد الرئيس يولي اهتماما خاصا بالمؤسسات الناشئة، حيث أنشأ لتدعيم ذلك وزارة للمؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة ووزارتين منتدبتين إحداها مكلفة بالحاضنات والأخرى بالمؤسسات الناشئة، وهي مقاربة هامة أثبتت نجاعتها لدى الكثير من الاقتصاديات المتطورة.

من الملاحظات الأولية المسجلة على هذه الوثيقة، أنها اعتمدت أسلوبا إنشائيا وسردا لمجموعة أفكار، دون الإشارة إلى الآليات الميدانية لتحقيق هذه الأهداف وغياب مقاربة واضحة لتحقيق ذلك، فمثلا في المجال الفلاحي لم نلمس في الوثيقة ما هي الإجراءات الفعالة المعتمدة لمرافقة الفلاح ودعمه في مجال الطاقة والري والتكفل بالمنتوج الفلاحي الذي يواجه غالبا مشاكل في التخزين والتسويق ويبقى الفلاح فيها ضحية في يد المضاربين واحتكار السوق.

علاوة على عدم التطرق إلى الدعم المنتظر من الدولة في تخفيف بيروقراطية البنوك ومؤسسات التأمين.

وفي الجانب التربوي، الذي أسال كثيرا من الخبر في السنوات الأخيرة، فإن رأينا مع مقاربة السيد الرئيس في تخفيف حمولة المحفظة التي أثقلت كاهل أبائنا والتركيز على تعميم استعمال الإعلام الآلي والرقمنة الحديثة وتوفير النقل والوجبات الساخنة لأطفالنا في القرى والمدن والنائية خاصة، وتحسين ظروف عمل المعلم والطاقم التربوي، مع إعادة النظر في البرامج التربوية وجعلها تتماشى مع

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ والكلمة الآن للسيد عبد الكريم مباركية.

السيد عبد الكريم مباركية: السلام عليكم، بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس الجلسة،
السيد الوزير الأول،
السادة الوزراء،
الزميلات والزملاء،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم جميعا.

أود في البداية أن أنوه بما جاء في مخطط عمل الحكومة من اقتراحات وحلول للانشغالات التي عبر عنها المواطن ولا يزال، سواء تعلق الأمر بحياته اليومية أو تلك المشاكل التي يواجهها في كيفية الحصول على عمل أو سكن أو استثمار وغيرها من المطالب.

إنكم وضعت، السيد الوزير الأول، ضمن أولويات عملكم استرجاع الثقة المفقودة بين الحاكم والمحكوم وهو أمر نباركه ويحتاج إلى جهد وكد كبيرين من قبل كامل الطاقم الحكومي ومن شأن تطبيق الحلول التي تضمنها المشروع القضايا المطروحة على الساحة الوطنية من انشغالات رفعها الشعب الجزائري استرجاع هذه الثقة، كما أن تجسيد الوعود التي تقدم بها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، خلال حملته الانتخابية والمتضمنة أيضا محاور البرنامج ستسمح ببداية التأسيس للجزائر الجديدة التي نبنينا جميعا دون إقصاء أو تهميش.

إن التحديات التي تواجهها الحكومة، خاصة ما تعلق منها بنقص الموارد المالية، تجعل عملكم منصبا حول ترشيد المال العام، بشكل يضمن تمويل خارطة الطريق التي رسمتموها، خاصة منها الاستمرار في بناء السكنات للمواطنين وبمختلف الصيغ وإعادة بعث المشاريع المجمدة في قطاعات الصحة والتربية والتعليم العالي والشباب.

السيد الوزير،

وهذه مناسبة أيضا لأنقل إليكم انشغالات سكان ولاية برج بوعرييج، هذه الولاية الاستراتيجية في خريطة الجزائر الاقتصادية بامتياز والتجارية بامتياز أيضا، إلا أن الكثير من القطاعات لا تزال تشهد تأخرا وتحتاج من الحكومة الدعم

والمرافقة.

إن قطاع الأشغال العمومية وإن حصل سابقا على مشاريع ساهمت في فك جزء من العزلة عن سكان الولاية، إلا أننا ندعو الحكومة ومن ورائها وزارة الأشغال العمومية والنقل للإسراع في إنجاز مشروع ازدواجية الطريق الولائي 42 الرابط بين برج الغدير والعناصر والذي يلتقي بالطريق السيار شرق غرب، لأنه سيسمح بخلق مدخل ثالث لعاصمة الولاية؛ وبالتالي تسهيل حركة تنقل ساكنة الجهة بشكل خاص وإنعاش الحركة التجارية بالمنطقة من جهة ثانية، كما أن الضرورة تقتضي أيضا فتح فضاءات للراحة على مستوى الطريق السيار شرق غرب، حتى يتسنى لمستعملي الطريق التوقف وأخذ قسط من الراحة تخفف عنهم عناء الطريق وبالتالي التقليل من حوادث المرور التي عادة ما يكون تعب السائق أحد أسبابها، كما نطلب من سيادتكم تسجيل مشروع لازدواجية الطريق الوطني رقم 45 الرابط بين العش والحمادية وهو أيضا مشروع حيوي، مع تسجيل ملاحظة هنا حول نقص الاعتمادات المخصصة لإعادة تهيئة طرق البلدية وصيانتها، إذ توجد الكثير منها في حالة متدهورة للغاية والواجب صيانتها.

السيد الوزير الأول المحترم،

لقد جاء في برنامجكم المعروض علينا مواصلة العمل على إنجاز مشاريع سكنية لتغطية الطلب المسجل في مختلف الصيغ وأمل أن يتم تخصيص حصة سكنية هامة لولاية برج بوعرييج التي تعرف تزايدا ملحوظا في طلبات السكن من قبل المواطنين، خاصة مع انتهاء البرنامج الخماسي الأخير. وفي سياق الحديث عن المواطنين، فإن تصنيف ثماني بلديات ضمن الهضاب العليا من مجموع أربع وثلاثين بلدية تضمنها الولاية يعد في نظرنا إجحافا، أدى إلى وجود اختلالات على مستوى تنمية البلديات الأخرى التي هي مطالبة اليوم بالبحث عن استثمارات لتمويل المشاريع والتكفل ببعض انشغالات المواطنين وأتمنى أن يعالج الخلل لدى مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية وهم ذات المواطنين الذين يطالبونكم، السيد الوزير الأول، بالإسراع في إنجاز مشروع ربط سد المحرات بسد عين زادة، حبذا أن يتدفق الفائض في عين زادة ومستقبلا التفكير في إنجاز سدين آخرين لتغطية العجز الموجود في هذه المادة الحيوية وهما شريطية والبيبان عندما تسمح

الخزينة العمومية بذلك .

السيد الوزير الأول،

إن قطاع الصحة يحتاج لالتفاتة حقيقية، من خلال رفع التجميد عن المشاريع التي سجلت منذ سنوات والتي مسها التجميد بفعل الضائقة المالية، خاصة مستشفى الطفولة والأمومة بعاصمة الولاية وهو ما أدى في الكثير من الأحيان إلى إبعاد الرضيع حديث الولادة عن أمه، بسبب النقص المسجل في المستشفيات وإنجاز مستشفى بـ 60 سريراً مريض السرطان، بالنظر إلى تزايد عدد المصابين بهذا المرض الخبيث وبالمناسبة أرجو أن يتم التكفل بالنفايات المتعلقة بالأميوت المتواجدة بولاية برج بوعريرج والتي تهدد صحة المواطن عند استنشاقها في الهواء. وعليه، وجب إيجاد حل لها حتى تتفادى إصابة الأشخاص وصرف أموال طائلة عليهم عند إصابتهم، وكما يقال «الوقاية خير من العلاج». ورفع التجميد عن مركز الردم التقني بكل من دائرتي الجعافرة وبرج لغدير للتكفل النهائي بالنفايات التي تخلفها البلديات التسع التابعة للدائرتين.

كما ندعو إلى تزويد المنطقة الصناعية مشقة فطيمة بكل الضروريات، خاصة فيما يتعلق بإنجاز محول كهربائي من الضغط الكبير، للتخفيف عن المحول الموجود الذي لم يعد يستوعب العدد الكبير من المستثمرين في المنطقة الصناعية.

إننا نعلم أن حكومتكم جاءت في ظرف خاص وصعب للغاية، إلا أننا على يقين أنكم ستعملون بكل جهد على تطبيق هذا البرنامج وبكل حزم وجد، خدمة للمواطن الذي يأمل في جزائر جديدة قوامها العدل والمساواة، جزائر يبنها الجميع دون إقصاء ولا تهميش.

شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا والكلمة الآن للسيد عبد الرحمن مدني، فليفضل.

السيد عبد الرحمن مدني: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زملائي أعضاء مجلسنا الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نلتقي اليوم لمناقشة برنامج الحكومة المعروض علينا ونظرا لضيق الوقت الذي لا يسعنا إلى استعراض كل ما جاء في الوثيقة، فإننا، في البداية، نبارك ما جاء فيها من أفكار وطموحات الحكومة التي نتقاسمها معا، جميعا، ونأمل أن تتحقق على أرض الواقع خدمة لبلادنا وتلبية لطموحات المواطنين، على أمل الولوج إلى جزائر جديدة بكل أمان وطمأنينة.

السيد الوزير الأول،

تستوقفني مسألة، كوني عضوا عن ولاية سعيدة، أعلمكم أنها ولاية تعاني الكثير، سيدي الوزير الأول، متضررة والتنمية متوقفة تماما، وأنا أطلب منك، سيدي الوزير الأول، ومن هذا المنبر، باسمي وباسم سكان ولاية سعيدة، أن تكون أول خرجة لكم هي زيارة لهاته الولاية، أتمنى ذلك.

أود أن أتطرق باختصار إلى بعض الانشغالات التي تخص ولاية سعيدة في إطار هذا البرنامج، وهي:

1 - قطاع التربية:

إن الاهتمام بقطاع التربية يمثل حجر الزاوية في أي برنامج، باعتبار أن التربية الاستثمار الحقيقي للأمة. وعليه، فإنه من الأجدر مراجعة المنظومة التربوية وجعلها تتماشى والإيديولوجية المنشودة التي تهدف إلى تكوين مواطن جزائري يتمسك بتاريخه وهويته ويحافظ على مبادئه وطموحه الشخصية الجزائرية. وعليه، وجب الاهتمام بالهيكل التربوي وإيجاد طريقة مدروسة تأخذ بعين الاعتبار الكثافة السكانية وبعد المسافات للقرى والمدامر، لتمكين أبنائنا وبناتنا من التحصيل العلمي في ظروف جيدة ونذكر على سبيل المثال طلب بناء ثانوية ببلدية عين السلطان دائرة أولاد ابراهيم.

2 - قطاع الصحة:

يقول المثل الشعبي «الصحة هي الصح» علما أن الصحة على المستوى الوطني مريضة. وعليه، وجب التركيز على هذا القطاع، حيث إن ولاية سعيدة تفتقر إلى عيادة التوليد «الأم والطفل» كما يفتقر مستشفى أحمد مدغري إلى التجهيز والتأطير الكافي لمواجهة الطلب الكبير للمواطنين في مجال الخدمات الصحية.

وفي مجال الأشغال العمومية:

فإن ولاية سعيدة تعيش العزلة لعدم ربطها بالطريق السيار شرق غرب وعدم ازدواجية الطريق رقم 6، الرابط بين ولاية سعيدة والجنوب الغربي وتعرف هذه الطريق بطريق الموت، نظرا للحوادث المتكررة في هذا المحور.

في المجال الفلاحي:

حيث إن ولايتنا تعد منطقة فلاحية ورعوية بامتياز، لكن يعاني فلاحوها من مشكل الري الفلاحي لافتقارها للسدود والحواجز المائية، ناهيك عن منع حفر الآبار بحجة أنها منطقة ممنوعة من التنقيب، علاوة على ربط المناطق بالكهرباء والغاز والذي يعد عماد التنمية.

قطاع الشباب والرياضة:

إن الاهتمام بقطاع الشباب والرياضة يعد في صميم اهتماماتنا، لأنه يعني شريحة هامة من المجتمع وهم أبناءنا وشبابنا الذين نعتمد عليهم في المستقبل، حيث وجب علينا الاهتمام بالرياضة المدرسية وإنشاء منشآت رياضية وملاعب جوارية بمختلف المناطق المعزولة منها. في مجال السكن:

تعرف ولايتنا تأخرا كبيرا في هذا المجال والسكن الريفي خصوصا وعدم توزيع تجزئات عقارية، لذا نطلب تدعيم الولاية ببرنامج سكني بمختلف الصيغ، حتى نتدارك العجز الملحوظ، خاصة السكن الاجتماعي، نظرا للوضعية الاجتماعية للسكان.

وفي الأخير، نتمنى لكم التوفيق في مهامكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا والكلمة للسيد الغالي مومن.

السيد الغالي مومن: بسم الله الرحمن الرحيم، على الله نتوكل وبه نستعين.

السيد نائب الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،

تحية ملؤها الإخاء والسلام.

بداية، يطيب لي أن أتقدم إلى السيد الوزير الأول وطاقمه الحكومي بأسمى عبارات التهاني على وضع الثقة فيكم على رأس الجهاز التنفيذي لتحمل هذه المسؤولية الكبيرة، خاصة وأنها جاءت في وقت اتسم الوضع الداخلي فيه للبلاد بصعوبة بالغة، لولا الحراك الشعبي المبارك ومرافقة الجيش الوطني الشعبي له في إطار ما تقتضيه مهامه الدستورية وتنظيم الانتخابات الرئاسية التي كانت انطلاقة فعلية في بناء الجزائر الجديدة التي نعيشها اليوم، وندعو الله أن يوفقكم في مهمتكم هذه وذلك نظير الشرف الذي حصل لكم لتكونوا على رأس أول حكومة في الجزائر الجديدة التي سيبقى يذكرها التاريخ.

نعود إلى موضوعنا وهو مناقشة مخطط عمل الحكومة. ورد في الفصل الأول الذي تحدث عن إصلاح المنظومة التشريعية وأخلقة الحياة السياسية وهذا دليل على أن الجزائر سارت في هذا الجانب خطوة كبيرة ويتجلى ذلك من خلال الحوار والتشاور واستقبال رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون لعدد من رؤساء الأحزاب والشخصيات الوطنية، في المقابل نود تكريس هذا الحوار والتشاور بين كل الأطراف السياسية الفاعلة.

في الفصل الثاني، نحن أعضاء مجلس الأمة - السيد الوزير الأول - قد اجتمعنا سابقا هنا، أثناء مناقشة قانون المالية لسنة 2020، وقد أبدينا الملاحظات فيما يخص مراقبة النظام الجبائي وهو ما يجعلنا نشجع هذا المقترح في إعادة إصلاح النظام الجبائي والتخفيف من ترسانة القوانين الجبائية التي أصبحت عائقا أمام النهوض بتطوير الاقتصاد الوطني، أفتح قوسا وجدير بالذكر أننا نحن، أعضاء مجلس الأمة، باستطاعتنا إبداء الآراء والملاحظات فقط دون التغيير في القوانين.

وفي هذا الجانب، السيد الوزير الأول، نشيد بما جاء في ردكم على انشغالات نواب المجلس الشعبي الوطني حول الصيرفة الإسلامية، حيث نشجعها لكن لا بد من توضيح الأمر من الناحية الشرعية، من خلال إقامة ملتقيات وندوات وأيام دراسية بين الوزارات المعنية وأهل الاختصاص لرفع اللبس، وشاءت الأقدار أن يكون وزير المالية ووزير الشؤون الدينية جنبا إلى جنب، وهذا لرفع اللبس في هذا الأمر بالضبط.

كما لا يفوتني أن أنبه إلى التطور الحاصل في العالم

الحصر كل من ولاية تبسة، خنشلة وسوق أهراس.
الفصل الثالث:

نظرا لاعتماد العالم اللغة الإنجليزية كلغة أولى في كل التعاملات، كان حريا بنا أن نجعلها مادة أساسية في كل الأطوار التعليمية وكذلك في الجامعة، وجب استغلالها على أحسن وجه، كما أغتنم الفرصة لأتوجه لوزير التربية باستدراك النقص الحاصل في المؤسسات التربوية على مستوى ولاية تبسة من بينها بلدية العقلة، سطح بجن، المزرعة، صفصاف الوسر، الوزنة وبئر العاتر، والتي تعاني من غياب الثانويات؛ كما تعرف بعض البلديات الأخرى غياب متوسطات، على غرار بولحاف الدير، بكارية، تبسة الولاية، بئر العاتر، الشريعة، العقلة المألحة، العوينات.

فيما يخص التكوين المهني، سيدي الوزير، حيث يعد منبعا لليد العاملة المحترفة، نلاحظ أن هناك هياكل وميزانيات رصدتها الدولة لهذا القطاع، لكن دون الفعالية المرجوة في تزويد سوق الشغل التي نلاحظ فيها نقص عدد كبير من محترفي بعض المهن.

في الجانب الصحي، هناك عدد من المشاكل التي يعرفها القطاع والتي تثير حفيظة المواطنين في كل مرة؛ وبالتالي ندعو وزير الصحة إلى استدراك النقائص المسجلة من أطباء مختصين وهياكل صحية في بعض جهات الوطن وكذلك توفير الأدوية وإيجاد حلول فورية، كما أود أن أذكر برفع التجميد عن بعض المشاريع الصحية في ولاية تبسة من بينها الإسراع في تكملة مستشفى العقلة وتسوية وضعية شركات الإنجاز لإدخاله حيز الخدمة، بالمقابل وجب تشجيع الاستثمار الخاص في هذا المجال.

أما بخصوص السياسة الاجتماعية - سيدي الوزير - هناك عدد من النقاط التي تطرقت لها في مخططكم، حيث نعتبرها إيجابية، لكن لا بد من مراجعة سياسة الدعم للمواد الاستهلاكية، إذ لا يعقل - سيدي الوزير - أن ندعم هذه المواد التي يستفيد منها الغني والفقير، على حد سواء، وهو أمر غير عادل، كما أود أن أنبه السيد وزير التجارة أو من يمثله إلى الابتعاد عن لغة التحدي والاحتكام الدائم للحوار مع كل الأطراف المعنية من أجل الخروج بحلول توافقية.

فبدل أن نضخ هذه الأموال الطائلة وبالعملة الصعبة، من أجل استيراد بودرة الحليب، وجب علينا التوجه إلى

والذي أصبح قرية صغيرة، تركز على لغة الأرقام والإحصائيات وهذا ما يجعلنا نقر بأن هناك جفافا في المعلومة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، أعيد، سيدي الوزير الأول، هناك جفاف في المعلومة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وفي هذه النقطة بالضبط أود أن أتقدم بمقترح خاص وهو التعجيل في عملية إحصائية تشمل كافة التراب الوطني، تخص الجانب الاقتصادي والاجتماعي وكذلك وضع دليل وطني خاص بالاستثمار لاحقا، يأخذ بعين الاعتبار النقاط العريضة ويكون دليل محلي خاص بمقدرات كل ولاية واحتياجاتها وكذا إمكانياتها، حيث أسجل غياب استراتيجية واضحة - سيدي الوزير الأول - فيما يخص الإنتاج الفلاحي، حيث لا بد أن تتوفر الجزائر على مؤسسات للتبريد والتعليب، تكون منتشرة عبر كامل الوطن وتسائر المعايير الدولية.

وفي هذا الصدد، بودي طرح فكرة وهي إنشاء مؤسسات مصغرة لفائدة الفلاحة.

سيدي الوزير الأول، هنا أفتح قوسا، الابتعاد عن المركبات لأنه يصعب تسييرها وإنشاء مؤسسة نموذجية مصغرة وتعميمها على المستوى الوطني لفائدة الفلاحين حتى نستطيع التحكم فيها.

السيد الوزير الأول، بكل صراحة، هناك شبح قادم يخيم على الأجواء وهو البطالة؛ ما يستدعي منا التحرك في أقرب الآجال لاستقطاب العمال المسرحين من بعض الشركات الخاصة وكذا خريجي الجامعات، فهناك أمران مهمان، العمال المسرحون من المؤسسات وخريجو الجامعات وعددهم في تزايد مستمر. أما بخصوص الولايات الحدودية التي تعرف بطالة أنهكت الساكنة بها، لي مقترح في هذا الإطار وهو إعطاء تحفيزات جبائية وتسهيلات لإنشاء مؤسسات مصغرة بهاته الأماكن الحدودية لنحصد أبناءنا من الوقوع في شبكات التهريب.

السيد الوزير الأول، الإسراع في تنفيذ وتجسيد مصنع بلاد الحدبة لإنتاج مادة الفوسفات في الولاية المنتدبة الجديدة، بئر العاتر، لبعث الروح فيها، فالشباب بهذه الولاية المنتدبة يعاني الأمرين وكذا منح المنطقة حقها من التنمية كباقي جهات الوطن. وفي هذا السياق، نشدد على التوزيع العادل للثروة بين كل أنحاء الوطن وكذلك استدراك النقائص التنموية في بعض الولايات وأخص بالذكر لا

ونحن بصدد إثراء ومناقشة مخطط عمل الحكومة والذي اعتمد في محاوره المختلفة على بناء جمهورية جديدة أساسها الصرامة والشفافية والإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي وتعزيز الأمن وعلى سياسة خارجية قوية وفعالة في جميع المجالات.

نتمنى، معالي الوزير، أن تنتقل من زمن المخططات النظرية الحالية من المحتوى التطبيقي إلى البرامج الواقعية والفعالة والتي كان من المفروض أن ترفق بجداول زمنية، يلزم من خلالها كل قطاع بتنفيذ برنامجه المسطر ضمن المخطط العام للحكومة، وفق خطوات ومراحل زمنية واضحة من خلال ذات الجداول، تمكنا مستقبلا من الاطلاع على مدى ونسبة تنفيذ مخطط العمل هذا في كل مرة تقدمون فيها البيان السنوي للحكومة.

السيد رئيس الجلسة، معالي الوزير، إن ما نسمو له جميعا ونهدف إلى تحقيقه، من خلال تنفيذ هذا المخطط، هو بناء دولة على أسس صلبة وصحيحة تسود فيها العدالة والمساواة، دولة الشفافية والنزاهة والإخلاص، دولة قوية بجيشها وشعبها واقتصادها وسيادتها، دولة لا وجود للخونة فيها.

السيد رئيس الجلسة،

معالي الوزير الأول،

السيدات والسادة،

إن إنجاح هذا المخطط يتطلب منا تعزيز وتقوية آليات الرقابة والمرافقة والحرص على تحسين أسلوب التنسيق المحكم والإيجابي بين مختلف القطاعات الوزارية، ومن أجل استرجاع الثقة المفقودة بين المواطن والدولة، يجب أن تظهر بوادر تطبيق هذا البرنامج في أسرع وقت على أرض الواقع، حتى نبعث الطمأنينة والاستقرار في نفوس الشعب، الذي كان له الفضل في تحرير البلاد والعباد.

أما بخصوص محور الفساد ومكافحته، فإننا نشد على يد كل من له نية خالصة وصادقة في مكافحة هذه الظاهرة التي ضربت بجذورها بعيدا وكانت سببا أساسيا في تدهور الاقتصاد الوطني، وتشويه الفعل السياسي وأدخلت البلاد في محنة كادت أن تعصف بنا، لولا فضل الله علينا ثم تبصر هذا الشعب الراقي والمتحضر والرجال الأوفياء لربهم ولوطنهم وشعبهم ولمبادئ ثورة نوفمبر المجيدة، فمعالجة الفساد، في نظرنا، يجب أن تبدأ بالوقاية منها

دعم مربى الأبقار لإنتاج هذه المادة محليا. وباختصار - سيدي رئيس الجلسة - وفي هذا السياق، لا بد من التفكير مليا في إنهاء التبعية الغذائية ولو على أمد متوسط أو طويل، مثلما وقع في دول مجاورة وهذا المقترح يشمل أيضا الشعب الأخرى وهنا، سيدي الوزير الأول، أريد أن أطرح سؤالاً على السيد وزير التجارة، لماذا الجزائر فقط من تنتج أكياس الحليب؟

أما فيما يتعلق بتهيئة الإقليم والحفاظ على البيئة، أود أن أشير إلى أن هناك رفضا شعبيا بمعية المنتخبين بالولاية المنتدبة لبئر العاتر، رافقته وقفات سلمية، من أجل العدول عن إنجاز مركز وطني للنفايات الخاصة وهو ما أجمع الوضع في الجهة، حيث نقترح تغيير مكانه، خاصة وأن المنطقة المخصصة لهذا المشروع تحتوي على كنز تاريخي وحضاري وإرث ثقافي، يتمثل في أقدم حضارة في العالم، ألا وهي الحضارة العاترية التي تعود إلى ما قبل التاريخ.

مركز تقني للنفايات يُرفع عنه التجميد وثانوية أو متوسطة تبقى مجمدة، سؤال يبقى مطروحا!!

إن ما جاء في تدخلنا حول مشروع مخطط الحكومة هو عبارة عن ملاحظات ونقاط وجهناها لكم وذلك من أجل التكامل، أعيد هاته الكلمة، من أجل التكامل بين الجهاز والتنفيذي والتشريعي للمضي قدما لبناء الجزائر الجديدة، كما نشد على أيديكم ونشجعكم على مواصلة عملكم، وفقكم الله وعفوا عن الإطالة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا والكلمة للسيد محمد نافع يحيوي، فليفضل.

السيد محمد نافع يحيوي: ولك الفضل سيدي رئيس الجلسة، بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

معالي الوزير الأول،

السادة والسيدات أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي الأعضاء،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

على مسافة 1100 كلم، وبهذا نكون قد توصلنا إلى حل الأزمة بصفة نهائية وحققنا عدة أهداف استراتيجية تفسح المجال أمام نهضة تنموية جادة ومستدامة في المنطقة.

مع العلم، السيد الوزير الأول، أن توفير الماء بشكل دائم عبر كافة التراب الوطني، هو من بين التزامات رئيس الجمهورية، كما أنه من الأولويات في مخطط عمل الحكومة. أما فيما يتعلق بالمعبر الحدودي الذي ينظم ويضمن حركة الأشخاص والبضائع بين الجزائر وموريتانيا الشقيقة، والذي بدوره سيساهم وبشكل فعال في إنعاش الاقتصاد الوطني، من خلال رفع مستوى الصادرات وجلب عملة صعبة للخزينة العمومية، وهو بوابة مفتوحة على إفريقيا والتي تمثل أسواقها متسعا استراتيجيا لمختلف منتجاتنا الوطنية.

هذا المعبر الواقع على نقطة التماس الحدودية 75 كلم من تندوف لازال يعاني من مشكلة الطريق غير معبد على مسافة 900 كلم داخل التراب الموريتاني، مما شكل عائقا حقيقيا يحول دون بعث حركة تجارية واقتصادية تصل إلى المستوى المطلوب.

إنطلاقا من كل هذا، ألتمس من السيد رئيس الجمهورية أن يتم التكفل بتعبيد هذا الطريق الحيوي وهذا في إطار رفع مستوى الدبلوماسية الاقتصادية التي أولاها السيد الرئيس عناية خاصة أساسا تجاه الاتحاد الإفريقي والدول ذات الصلة الاقتصادية ببلدنا، هذا الطريق الحيوي الذي سيعود علينا بالفائدة وسيكون إنجازا يرقى إلى مستوى التطلعات الصادقة تجاه بناء اتحاد إفريقي قوي باقتصاده وعلاقاته الاجتماعية والسياسية والثقافية.

كما أنه سيعزز من نجاح التظاهرة الاقتصادية الدولية (مقار، تندوف) الذي استعاد طبعته من جديد.

السيد رئيس الجلسة، السيد الوزير الأول، إن مخطط عمل الحكومة هذا يتسم بالشمولية والنجاح في الطرح والمعالجة، فمن باب الإنصاف، أقدم بالشكر والعرفان إلى كل من ساهم في إعدادده، متمنيا أن يحظى بالتنفيذ، كما لا يفوتني أن أقدم بالشكر الجزيل إلى قطاعي الطاقة والفلاحة على ثراء برامجهم، خاصة تجاه الجنوب والهضاب العليا، والشكر موصول للسيد وزير التجارة على القرار المشترك والمتمثل في استيراد اللحوم والمواشي من الدول الإفريقية المجاورة على حدودنا الجنوبية، مما سيعود

لنحمي الأشخاص من تلك الممارسات غير الأخلاقية وغير القانونية التي أدت إلى أضرار جسيمة اقتصادية، أخلاقية، اجتماعية وأمنية وسياسية، نسفت ثقة الشعب بدولته، تلك الثقة التي نعتبرها أساس بناء جمهورية جديدة نابعة من التطلعات الشعبية.

السيد رئيس الجلسة، معالي الوزير الأول، إن النهوض بالاقتصاد الوطني والحرص على توازن الميزانية والبحث عن موارد مالية، ندعم من خلالها الخزينة العمومية، يجعلنا أمام ضرورة ملحة تتمثل في إزالة كل العراقيل التي تحول دون تحريك عجلة الاستثمار، كما يجب تثمين المورد الاقتصادي المنجمي.

وهنا أشير إلى إلزامية الإسراع في استغلال منجمي غار جبيلات ومشري عبد العزيز، بولاية تندوف، كما يتطلب الأمر منا الإسراع في وضع برامج تسوية تنموية حقيقية، تتلاءم والوضعيات الصعبة والمزرية التي تعيشها المناطق الحدودية ومناطق الجنوب الكبير، من بطالة وتهميش ونقص في التنمية المادية والبشرية مع ضعف المدخول الفردي وانعدامه في غالب الأحوال وضعف ميزانية البلديات، مما جعلها عاجزة عن تغطية كل احتياجات المواطنين.

وانطلاقا من مبدأ التكفل بجميع انشغالات المواطنين في كامل التراب الوطني، يجب العناية والاهتمام بكل ما من شأنه أن يساهم في رفع المستوى المعيشي للمواطنين في هذه المناطق، كما أنه إلى أن هناك فئة كبيرة من هذا المجتمع بجنوبنا الكبير، يعانون من عدم تسجيلهم ضمن الحالة المدنية، وذلك بحكم تواجدهم الدائم في القرى والأرياف والمناطق النائية، مما حرّمهم من حقوقهم المكفولة دستوريا، بما في ذلك التمدرس، والعلاج، والتنقل وحقوقهم الانتخابي وغيرها من الحقوق المشروعة، لذا يجب النظر بجدية لهذا المشكل والتكفل به نهائيا.

السيد الوزير الأول، إن النقص الحاد في التزود بالماء الشروب، المسجل في ولاية تندوف وعدم صلاحية استهلاكه إلا بعد إخضاعه لعملية التحلية، كان ولا يزال يشكل هاجسا لدى السكان ويعتبر عقبة حقيقية تحول دون الولوج إلى عالم الاستثمار، خاصة في المجال الفلاحي والاستغلال المنجمي، هذا ما يجعلنا وفي كل مرة نطلب وبإلحاح تسجيل عملية كبرى تتمثل في جلب الماء من أدرار إلى تندوف (جنوب جنوب)

مقدمة عامة وخمسة فصول مدعمة بملاحق، وقد حمل مخطط العمل التوجيهات العامة للحكومة في تعاطيها مع أهم صور النشاط الوطني في مختلف القطاعات، كما حمل المخطط استراتيجية العمل الحكومي موافقة لتوجيهات السيد الرئيس وتعهداته أمام الشعب الجزائري خلال الحملة الانتخابية وخلال أداء اليمين الدستورية، فقد تضمن المخطط رؤية جديدة في التعاطي مع مسائل، لظالما شكلت هاجسا كبيرا لدى المواطنين كالبطالة، السكن، الأشغال العمومية والاستثمار في الموارد البشرية.

وفي الأخير، لا يفوتني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى عيوننا الساهرة والمراقبة على الحدود وأخص بالذكر قوات الجيش الوطني الشعبي وعلى رأسهم السيد اللواء رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، بالنيابة، والشكر موصول إلى قوات الأمن الأخرى.

السيد رئيس الجلسة، لدي سؤال أوجهه إلى وزير الأشغال العمومية:

سيدي الوزير، متى ستنتقل أشغال توسيع الطريق الوطني رقم 22 بين مدينة تلمسان وقرية تيرني على مسافة 13 كلم؟ علما أنه أعطيت لنا وعود كثيرة من طرف العديد من الوزراء، ولحد الآن لم تنطلق الأشغال بعد، رغم تخصيص مبلغ 120 مليار دينار لهذا المشروع الحيوي، كما أشير إلى انشغال سكان الحدود الغربية فيما يخص 35 كلم من الشريط الحدودي، كونها تعتبر منطقة محظورة، مخصصة لانتقال السلع والماشية إلا برخصة من طرف الجمارك، وهذا يمس بحرية المواطنين ولذلك نطالب بتجميده.

أما فيما يخص البطالة، فحدث ولا حرج، فشباب سكان الحدود الغربية يعانون من هذه الظاهرة الخطيرة والتهمة يمس فئة كبيرة من الشباب، فأين مكانته من الإعراب؟ فالبطالة تمس مناطق حدودية فقيرة.

أخيرا، نطلب من وزير الداخلية وهذا مطلب شعبي، تقسيم بلدية البويهي دائرة سيدي الجيلالي، بولاية تلمسان، إلى بلديتين: بلدية البويهي وبلدية مافورة لحل المشاكل العويصة المطروحة في هاته البلدية الحدودية، لأن مشكل هاته البلدية مشكل حقيقي يعيق تسيير البلدية وتنميتها ولأن هناك انسدادا دائما في المجلس البلدي والحل موجود، كما سبق وذكرت ألا وهو التقسيم.

وفي الأخير، أطلب من الوزير الأول الالتفات إلى طلبه

بالفائدة للوطن وعلى هذه المناطق الحدودية التي هي في حاجة ماسة إلى الكثير من النمو والازدهار، شكرا على كرم الاستماع والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا والكلمة للسيد محمد الواد.

السيد محمد الواد: شكرا سيدي رئيس الجلسة، بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين.

السيد رئيس الجلسة المحترم، في البداية، أتقدم بتعازي الخالصة إلى شهيد الواجب الوطني، بن عدة إبراهيم، الذي قدم مثالا في الخصال النبيلة التي يتحلى بها أفراد الجيش الوطني الشعبي.

سيدي الرئيس، السيد الوزير الأول، نرحب بحكومة الجزائر الجديدة، بقيادة الوزير الأول، عبدالعزيز جراد، وأغتنم هذه السانحة لأتقدم بخالص التهاني والتمنيات بالنجاح والتوفيق لأعضاء الحكومة في أداء المهام الموكلة لهم في هذه الظروف الاستثنائية والصعبة، فحكومة السيد عبد العزيز جراد هاته تحمل على عاتقها واجب التجسيد الفعلي والأنني لمطالب وانشغالات الشعب في غد أفضل وجزائر جديدة تحمل حلم الجزائريين في اقتصاد يحدث قطيعة مع التبعية المطلقة للمحروقات ومع الممارسات البالية، حكومة تتحمل عبء الوفاء للتعهدات التي التزم بها السيد رئيس الجمهورية في حملته الانتخابية.

سيدي رئيس الجلسة، التحدي كبير واستعادة ثقة الشعب هي التحدي الأكبر، الذي يواجه حكومتكم، سيدي الوزير الأول، فالإمكانات موجودة والأموال موجودة، كما قال رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون في حملته الانتخابية "لاتركوا اليأس يسيطر عليكم" ويضيف ويقول، السيد الرئيس، دائما: "قسما بالله فالدراهم موجودة"، ونحن نقول فمع توفر النية والإرادة الصادقة، فإن المستقبل يبقى واعدا إن شاء الله.

كما يبقى مشروع تعديل الدستور بداية العهد مع الجمهورية الجديدة، ومن ثم استرجاع ثقة الشعب، هذا الشعب الذي لم يعد يؤمن لا بالوعود ولا بكثرة المشاريع، بل أصبح يؤمن فقط باللموس وبتجسيد هذه التعهدات.

سيدي الرئيس، لقد جاء مخطط عمل الحكومة في

عليكم، السيد الوزير الأول، هل هناك وسيلة أسرع من أن نسدد الضريبة من المنبع؟! هذا مطلبهم ورجاؤهم فيك كبير، بأن تستدرك هذا الإجحاف وهذه "الحقرة" وهذا الغبن فهم ينتظرون منك إجابة تثلج صدورهم، فهذه المهنة التي مهما قدمنا لها سوف لن نوفيها حقها وسوف لن تبلغ ذلك الثناء الذي تستحقه.

أعود إلى مداخلتني، السيد الوزير والسادة الوزراء، وأقول بأن وطننا يمر بمرحلة هامة من تاريخه تتفق حوله الآراء أو تختلف وهذا دليل صحة وأساسه أمل. الحلول في النهاية هي إجابات عن أسئلة، ماذا تفيد الخطابات إن لم تكن إجابات عن أسئلة دقيقة؟ نعم، النوايا حسنة والمبادرات رائدة ولكن لماذا لا نطرح سؤالاً ونكرره كل حين قبل وأثناء وبعد أي عمل؟ فمن الذي يضمن أننا هذه المرة في مسار البناء السليم وأننا فعلاً طويينا مقاربات وارتجالات العهد القديم؟ نحن لا نحملكم إرثاً ورثتموه ولكن نقول لكم من هذا المنبر بأن أيدينا ممدودة ومن يتصور بأن المنصب الذي تتقلدونه هين، فإنه قد أخطأ في ذلك، فلماذا رفضنا العمل بالضريبة وفي المنبع؟ نعم، رفضنا ذلك فيما يتعلق بالمحامين، بما في ذلك من انضباط في دفع الضريبة وجلب المال للخزينة العمومية، فلماذا باسم مفارقة منطقية جعلنا الحل إشكالية؟ ولماذا لا ننبد الفتنة والمواجهة في ظرف حساس وقطاع أساسي وكان الأولى لم شمل الإطارات كل الإطارات من أجل بناء الوطن؟ أجل فكل القطاعات ذات أولوية في بناء الاقتصاد وتحقيق التنمية ومع ذلك وحسب طبيعة ومعطيات كل بلد، ففي بلادنا ثلاثة قطاعات جوهرية هي مركز فقه التنمية: التعليم، الزراعة والسياحة وداخل الأولوية الواحدة أولويات، فهل من الحكمة أن ننتج الفراولة وفي البلد طابور من أجل كيس حليب؟! أمن الحكمة أن نتحدث عن نهضة سياحية وفي الوطن معالم حضارية أثرية يتأكلها الزمن ويقوضها النسيان؟ ففي بلدية سيدي عمار مثلاً بولاية مستغانم، تقوم «كيزة» وهي عاصمة فينيقية رومانية يفترض أن تستهوي السياح من نقاط الأرض، فلماذا تبقى مساحة للاندثار؟

فلماذا تضع وتخترع البلدان قصصاً وخرافات لاستهواء السياح وندوس نحن على أغلى الآثار، هذه «كيزة» العاصمة الفينيقية المنسية وغيرها من المعالم والأماكن الرائعة لا تحصى عدا، وغير بعيد عن كيزة يمثل شبح واد

القرآن الكريم في الزوايا والمدارس القرآنية الذين يعانون من تهमيش حقيقي وذلك لغياب أية مساعدة من الحكومة، كمنحهم منحة مالية لتغطية مطالبهم الضرورية ونحن نعلم أن جلهم فقراء لا يملكون مالا، كما لا يجب أن ننسى أن هؤلاء هم حماة ديننا الحنيف والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: وعليكم السلام والكلمة الآن للسيد نور الدين بالأطرش، فليفضل.

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا سيدي رئيس الجلسة، بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على المصطفى الهادي الكريم.

سيدي رئيس الجلسة المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي الفضليات وزملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

أيها الحضور الكريم،

سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

قبل أن أخوض في مداخلتني هاته، السيد رئيس الجلسة، فقط رجائي أن تمنحني فرصة حتى أكفل إكمال مداخلتني وسوف لن أحيد عن الموضوع، تأكد ذلك، سيدي الرئيس، وقبل ذلك أيضا أردت أن أحیی الشعب الجزائري العظيم الذي قدم للعالم ذات مرة ثورة تحرير مميزة وهو يصنع اليوم أمام العالم نموذجا ديمقراطيا أبهر به وأبدع، كما أحیی أيضا الجيش الوطني الشعبي الذي رافق الشعب في خياراته ولم تغوه يوما السياسة ولا مناصبها بقيادة المجاهد، المرحوم، أحمد قايد صالح الذي حمى هذه الديمقراطية وأمنها وقدم للعالم أيضا هذا النموذج الديمقراطي.

أعود إلى مداخلتني وأقول، أردت في البداية، السيد الوزير الأول، وتعلمون بأن أنظار كل الشعب الجزائري صوب هذا المنبر وأردت أن أبدأ بهيئة الدفاع، هاته الهيئة التي ظلت تدافع عن المواطن الجزائري ولم تجد من يدافع عنها، كانوا قد تلقوا وعودا بتطبيق نظام الضريبة من المنبع ولكن فيما بعد تفاجؤوا بأن هذا النظام لم يؤخذ بعين الاعتبار، وأنا أستمع إليكم بإسهاب، السيد الوزير الأول، حين قلتم بأن الدولة سوف تسعى إلى التسريع في تحصيل الضريبة، فبالله

الحديث عن العاصمة التي غدا العيش فيها عناء، فهي فضاء لملايين السكان ومساحة تؤوي كل الإدارات، فلماذا لا تؤمن بحتمية إنشاء مدينة إدارية تقرب الإدارات من بعضها وتفك الضغط عن العاصمة وتوفر أنشطة إدارية واقتصادية جديدة وتوفر الكثير من المحلات والعقارات في العاصمة تسخر للشعب والمنفعة العامة؟ ورغم كل شيء ورغم التحديات، السيد الوزير الأول، التي ينبغي أن نعتبرها فرصا للنهضة، يبقى الأمل قائما بالنظر إلى مؤهلات ومقدرات البلاد، وهناك عامل جوهري مقدس، ينبغي أن نشعر به ونثمنه ونعرف قدره ونعمل لخلق التنمية في ظله وهو عامل الأمن والاستقرار الذي من دونه لا يتحقق أمر ولو توفرت باقي الشروط، فكل سلطة مسؤولة وأنا لست بوق نظام ولكن أقول لمن يتحدثون عن فزاعة الأمن والاسترخاف بهذه النعمة المستحيلة في هذا الزمن، فحين بدأت الاضطرابات في سوريا الشقيقة حذر العقلاء من الانزلاقات في الشارع قبل أن تسقط البراميل النفطية على البشر وعلى الحجر، حذاري من الدعاة إلى الفتنة فهم يوقدون النار طمعا في السلطة، حتى إذا امتدت ألسنة اللهب اختاروا عاصمة أو واحة وعاشوا فيها ملوكا ينتظرون ثورة أخرى.

كثيرا ما نتعجل قراءة المستقبل ونبدي فيه عبقرية زائفة ونغفل عما هو أيسر، أعني قراءة الماضي القريب، فكيف نتكهن المستقبل وقد عجزنا عن وعي هذه المرحلة التي بلغت فيها الأزمة مبلغها؟ وكيف نقدم البدائل إذا فشلنا في إعداد الحصائل؟

وفي هاته الفترة أقول، سيدي الوزير الأول، هل كانت لدينا بدائل للخروج من الأزمة وإيجاد بديل اقتصادي لثروة البترول التي أعاققت أمة، بحيث علمتها التفنن في استهلاك مواد مستهلكة في إطار تنمية مؤجلة، أن تنتج واد سوف حبوبا بمعدل 75 قنطارا في الهكتار الواحد، وهو رقم قياسي ولا نجد مخزنا تحفظ فيه المحاصيل! أيعقل أيضا أن يشد ملايين الرجال الرجال إلى تونس الشقيقة ومساحتها 160 ألف كلم²، أي مساحة ولاية بشار بجنوبنا الفسيح، وشواطئ بلادنا لامتناهية؟! هل يعقل أن نبني فنادق فخمة، المبيت فيها غالي الأثمان لنخسر معركة التنافس مع بلدان الجوار؟ هل يعقل أن نلغم مئات مدن الشمال بالعمارات ونكدس فيها السكنات حتى تصبح الحياة فيها معاناة وفي

الشلف الذي استحال غابة متوحشة، لسنا نريد تحدي الأقدار، فالأمر ليس فقط شح أمطار بل أيضا غياب قرار. نحن في مستغاث، وبالتحديد واد الشلف، إذا كان الماء بالنسبة للمواطن مصدر حياة، ففي فصل الشتاء عند تساقط الأمطار وبغزارة أصبح مصدر خطر، فمن هذا المنبر بالذات، السيد الوزير الأول، والحكومات تعاقبت، طالبنا بالتدخل السريع لواد الشلف، الأذان لم تكن صاغية، الوعود كثيرة، وعندما نلتقي مواطنين هناك ونحسبهم دائما ونقول لهم بأن هذا الانشغال تم رفعه ولكن في النهاية السلطة التنفيذية لا تلبى نداء هؤلاء المواطنين، أدنى الحلول طلبناها وهو قطع العريش الذي يسد الماء الذي يتهاوى من السدين، تلقينا وعودا أيضا ولكنها ذهبت هباء منثورا، فالحل الوحيد الذي أقدمه لكم، هو أن تعطونا رخصة ومن هذا المنبر فقط أؤكد لكم أنني سوف أسخر - بإذن الله - ألفا أو ألفين أو ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف، وحتى خمسة آلاف متطوع...

السيد رئيس الجلسة: من فضلكم، نرجو الاختصار وشكرا.

السيد نور الدين بالأطرش: ونعيد للطبيعة شرعيتها الأولى ولماذا لا نقيم شريطا أخضر من الأشجار المثمرة الجبلية ونسمي هذا بالدرع الأخضر، يلطف الجو ويضمن التين والزيتون وما فيهما من تصنيع وإمكانية تصدير. وفي سياق آخر، لماذا لأنفعل عقود ما قبل التشغيل ونركز على قطاع الخدمات الذي أصبح اليوم أكبر مجالا وفضاء للتشغيل؟ منذ الاستقلال ونحن نمزج بين مصطلحين الشباب والرياضة وكأنهم الشباب الأوحده هو الرياضة، فهل أردنا بهذا عن قصد أو عن غير قصد أن نصرف أنظار الشباب عن كل أمر إلا الرياضة مع مالها من أهمية في الصحة والاعتدال ورفع راية الوطن في المحافل الدولية؟ إنشاء وزارتين إحداهما للشباب وأخرى للرياضة، سيعيد الاعتبار للشباب والرياضة، ومن أولويات إنشاء وزارة للشباب تعتني باهتماماته وما يعترضه من تحديات في مشاريعه وفي مستوى طموحاته ولم لا تسمى بوزارة الشباب والمبادرات؟ خاصة وأن الشباب في الجزائر يحتل الريادة في نسبة السكان بـ 75 ٪. وفي سياق آخر، كثر

السيد بومدين لطفي شيبان: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الفاضل، نائب رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

زملائي أعضاء مجلسنا الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تركت زميلتي الأستاذة في العام الماضي كلمة وهي: "إن الشعب ليس سعيدا" وفي هذه السنة نقول الشعب فقد الثقة بين المنتخبين والحكومة.

إذا كان رؤساء البلديات لا يستطيعون فعل أي شيء لهذا الشعب فقط لأنهم مكتوفو الأيدي، فرئيس البلدية تركته الحكومة بمثابة (Pare-choc) يجد المواطن فيه ضالته لتفريغ شحنة قلقه، حيث يسمع ويسكت ولا يستطيع إعطاء كلمة، لأنه لا حول له ولا قوة، فالشعب وصل إلى قناعة اليوم وهو أنه إذا لم يخرج ويغلق الطريق ويشعل النار أو يحرق نفسه ويحاول الانتحار على مطالب نستحي في 2020 أن نقولها، إما عن التهيئة، وإما عن الطريق وحتى عن قنوات الصرف الصحي التي لانزال حائرين بشأنها ثم يخرج المسؤول الأول عن الولاية ويأمر المدراء التنفيذيين وبحل المشكل في 24 ساعة ورئيس المجلس الشعبي المنتخب يجلس جانبا.

سيدي الوزير الأول،

ولاية أم البواقي، ترتيبها في الترتيم هي الولاية الرابعة، ولاية مجاهدة، ولاية الشهيد العربي بن مهيدي، يمكن أكثر من نصف الوزراء الحاضرين في هذا المجلس الموقر لا يعرفونها إلا بالإسم فقط. وعليه، نطلب منكم، سيدي الوزير، زيارتنا وتفقد مدينتنا.

هذه الولاية صنف - للأسف - من الولايات الرائدة في الاحتجاجات، هذه الأخيرة لم تأت من العدم، فشعبها مسالم ولكنه منذ 1974 ينتظر صابرا، ولاية أم البواقي تنتظر منك زيارتها، لتكتشف بأمر عينك واقع الحال هناك، لا يمكن وصف الواقع المعيش، فمشاكل الولاية كثيرة تستدعي حولا استعجالية وواقعية.

الست دقائق هاته لن تكون كافية ملف الصحة، فما

الهضاب العليا والجنوب فضاءات ولا بنايات؟ هل يعقل أن نكدس محافظ تلاميدنا، فيصبح التأخر حقا وفضيلة لننسف ما تبقى من منطق في الكتب والدفاتر؟ أمن الحكمة أن ننشغل في نسبة الإدماج في تركيب السيارات ولا نجعل من معركة الخبز والزرع والقمح والحليب أولوية الأولويات، كما فهم ذلك جداتنا وأجدادنا الذين كنا نعدّهم أميين وأميات؟ أشرت عمدا إلى قطاعات حساسة لكن الأشياء هي كما هي، استيقظنا بعد حلم النفط المغربي الذي جعلنا عبيد الشهوات على حساب الأولويات، اللحظة عصيبة وأمام هذا الوضع موقفان: موقف إثارة الفتنة وكأن حصاد ما سمي بالربيع لم يكن دمارا شاملا وفي المقابل، السيد الوزير الأول، إن السلطة أمام اختبار عسير، فهل سيصبح المسؤولون ميدانيين وجنود تنمية في الوقت بدل الضائع؟ وأردت طرح سؤال...

السيد رئيس الجلسة: الرجاء، الاختصار..

السيد نور الدين بالأطرش: كلمة أخيرة، ثلاثة مطالب فقط، سيدي رئيس الجلسة.

سيدي الوزير الأول، لي طلب سبقني فيه زملائي، ألا وهو عقود ما قبل التشغيل، ثانيا سيدي الوزير الأول، متربصو اتصالات الجزائر الحاملون لشهادة التحكم المهني بعد تربص دام ما بين 18 شهرا و24 شهرا، تم وعدهم بالتوظيف، لكنهم فوجئوا بتوظيف تقني وتقني سامي، مع العلم أن عددهم يتراوح ما بين 250 إلى 300 متربص سابق.

سيدي الوزير الأول، طلب أخير يخص بلديات ولاية مستغانم التي تعاني العزلة والفقر وتكاد التنمية تنعدم فيها مثل الصفصاف، سيدي الشريف، العطار، واد مغلّة، كلهم يعانون العزلة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد بومدين لطفي شيبان، فليتفضل، الرجاء فقط الالتزام بالوقت المحدد، فمن الممكن أن نضيف 30 ثانية أو حتى الذهاب إلى أبعد من ذلك، بإضافة دقيقة كاملة ولكن لا بد من التقيد بالوقت المحدد وشكرا.

بالك بالملفات الأخرى، فيوم الجمعة من الأسبوع الماضي حدثت حادثة عندنا، فقد شاءت الأقدار أن تنفجر قارورة غاز في مسكن شيخ يبلغ من العمر ثمانين سنة، الحمد لله لم تكن هناك خسائر بشرية، أيعقل أن تنفجر قارورة غاز، ويحترق المنزل وتتشرد العائلة من الأب والأم والبنت؛ والمسؤول الأول عن الولاية لا يقوم حتى بزيارتهم؟!؟

الجمعة والسبت إلى يوم الأحد، ذهبنا إلى مقر الولاية وتحدثنا معه ووعدنا بيوم الأربعاء، أيعقل هذا؟! أيعقل أن تبقى العائلة متشردة مدة أسبوع كامل، حتى تظافت جهود السكان وتعاونوا وأجروا لهم بيتا؟! فكيف للثقة أن تكون بين المسؤول والمواطن؟

سيدي الوزير، عدد بلديات ولايتنا هو 29 بلدية، 13 بلدية تابعة للهضاب و16 بلدية لا تزال لا تعرف ماهو تصنيفها، نريد توضيحا من سيادتكم المحترمة:

- كيف تم اختيار البلديات المستفيدة من صندوق الهضاب؟

- ما مصير البلديات غير المستفيدة من هذا الصندوق؟

- ألا توجد بلديات ظلمت وراء هذا الاختيار؟

نطلب، سيدي الوزير الأول، مراجعة هذه الأسس التي تم على أساسها اختيار بلديات الهضاب وإشراك البلديات المظلومة.

سيدي الوزير الأول المحترم، نطلب من سيادتكم رفع التجميد عن مستشفى 240 سريرا ببلدية أم البواقي، قسما بالله العظيم، إننا نعاني الكثير، فما زال المريض في هاته الولاية يؤخذ في حالة الاستعجالات إلى ولاية قسنطينة قصد العلاج وما علينا سوى أن ننهض باكرا ونقطع مسافة 85 كلم ذهابا و85 كلم أخرى إيابا فقط لزيارة مريضنا، هذا إذا حدث ووجد سريرا، لأن مستشفى قسنطينة يعرف كذلك الاكتظاظ.

سيدي الوزير الأول، عندنا أستاذ بأم البواقي بارك الله فيه قام بترجمة الكتاب المدرسي إلى كتاب إلكتروني، نتمنى من وزارة التربية أن تتابع القضية وتشجعه حتى لا يفشل. أخيرا، ننتظر منكم، سيدي الوزير الأول، زيارة لولايتنا أنتم والطاقم الحكومي ووفقكم الله في خدمة العباد والبلاد وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا والكلمة للسيد محمد عامر، فليتفضل.

السيد محمد عامر: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة

والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلسنا،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الوزير الأول، هذه مداخلتني، وأنا أدرك أن تقويم الوضع جد كبير، حراك مبارك، إن شاء الله تكون السلمية دائما، قانون مالية لا يلي مايطمح إليه مخطط عمل الحكومة، جبهة اجتماعية غير مؤطرة، نظرا لانعدام قنوات منظمة لها، كما كانت سابقا، اقتصاد مبني على الطلب العام، وبودنا أن تعطى هذه الطلبية العامة الأولوية على المستوى المحلي، من مياة صالحة للشرب، صحة، طرقات ومستشفيات، فهذه هي الطلبية العامة، لأنها تأتي من الخزينة العمومية، فبودنا البدء بالأولويات وبودنا من السيد الوزير الأول أن يحدد هذه الأولويات محليا تفاديا للتلاعبات وما أكثرها.

أتكلم أيضا عن الفلاحة ومخطط الحكومة وأقول أن الأمطار لم تسقط، فالأمر ليس بيدكم بل هو بيد الله، "أليس الله بأحكم الحاكمين" ندعو الله أن يغثنا، إن شاء الله.

عندنا أيضا نحن في ولاية سعيدة، وسبق السيد العضو أن ذكر النقائص الموجودة على مستوى هاته الولاية ورقمها 20 ونحن في سنة 2020.

هذه النقائص، هل أستطيع أن أرسم لك جدولا أسود؟ لا، لن أفعل ذلك، لأنني لست من جماعة «المرأة المعاكسة» إنني أريد المضي إلى الأمام، فبودنا أن تعالج نقائص هاته الولاية وأنا أفتح قوسا هنا، سيدي الوزير الأول، فحتى تسمية الوالي في الجزائر الجديدة لم تعجبني، فلم لا تسمونه برئيس الجهاز التنفيذي؟ وننزع تسمية الوالي أو رئيس الهيئة التنفيذية للولاية ونرتاح، فتسمية الوالي كلمة كبيرة وانكشفت أمورنا في هاته المرحلة وسأكون، سيدي رئيس الجلسة، مختصرا لماذا؟ نريد احترام قواعد اللعبة، فما هي قواعد اللعبة؟ هي إشارات المرور، بالنسبة إلينا، فحتى السائق الماهر إذا حدث ولم يحترم إشارات المرور فلن يستطيع الوصول. وعليه، يجب علينا احترام

إشارات المرور في مجلسنا الموقر وهكذا تكون أنت السائق الماهر وتصل حينما تريد، ورجوعا إلى السيد الوزير الأول وباختصار شديد، نحن نعيش المشهد الأول من بداية العصر، عصر الجزائر الجديدة والذي نعيشه ببعث التفاؤل وما أدراك ما التفاؤل! ورمي التشاؤم، من خلال مشروع مخطط عمل الحكومة، التي يتشبث بها الجميع ومن دون استثناء، من المواطن البسيط إلى المسؤول رقم 1، والواحد هو الله عز وجل، وكله أمل في فتح جميع أبواب الخير التي كانت موصدة، باعتبارنا حاملي هذا الأمل ونحن جزء لا يتجزأ ولا يمكنه أن يتجزأ من هذا الوطن، باعتبارنا مؤسسة حاملة لإحدى دعائم الدولة وما أدراك ما الدولة!! رغم ما يسوق ضدها وضد أعضائها، بقصد أو غير قصد والخطر إن كان بقصد؛ التساؤل الشامل والوافي الذي نطرحه على السيد الوزير الأول والذي نطرحه بمناسبة افتتاح العهد الجديد، هل هناك نية للإصغاء الصحيح؟ فالإصغاء الصحيح يأتي بالعمل المتقن، هل هناك نية جديدة للإصغاء الصحيح والعقلاني لمؤسساتنا الدستورية والتي تعتبر عضوا من أعضاء جسد الوطن العزيز، لا يمكن بترها أو حتى إهمالها، لأن إهمال المؤسسات التي تمثل الأمة لا يمكنه بأي حال من الأحوال أن يعود على كافة الجسد بالراحة وإعادة الانتعاش.

وعليه، يستوجب إعادة النظر في العلاقات الوظيفية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، خدمة للصالح العام وبعيدا عن الصراعات السياسية، لأن حسن الاستماع وحسن الإصغاء لمؤسساتها الدستورية، من طرف الحكومة، يجنبها إفراغها من محتواها ويجنبها الانبطاح ويُفعل الشراكة الصادقة ويبعدنا عن الأساليب القديمة.

نعتقد أن الانبطاح، في الجزائر شوه كثيرا التمثيل الحقيقي ونخر الكيانات السياسية والنقابية والمجتمع المدني وأصبح آفة منتشرة في الوطن العزيز، وطن المليون ونصف المليون شهيد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر شنيني.

السيد عبد القادر شنيني: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة،
السيد الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
الحضور الكريم،
السلام عليكم.
السيد الوزير الأول،
أملنا كبير، لأننا نرى فيكم الوعود الصادقة وريح التغيير لولا أن تفندون، والحكمة الشاملة لرئيس الجمهورية وبصماته الراسخة في خدمة الوطن إبان توليه قطاع السكن ستوصلنا من دون شك إلى بر الأمان.
الكل يعلم أنكم ورثتم وضعية اقتصادية هشة "سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف" ضمن عالم تميزه تحولات اجتماعية كبرى، تتطلب منا مواكبتها أو العلاج.
سيدي الوزير الأول،

بعد تفحصنا للنص، فإن ما نستخلصه من مخطط عمل الحكومة الحالي أنه طغى عليه الشق الاجتماعي أكثر منه الاقتصادي، في الوقت الذي تعرف البلاد تخلفا صناعيا وتوجها مستمرا للاستيراد وعجزا ماليا، سواء تعلق الأمر بميزانية الدولة أو ميزان المدفوعات ونزيفا لاحتياطياتنا للعملة الصعبة، مدركين مرة أخرى أن الأزمة الاقتصادية عالمية والتحديات الاجتماعية تهب عبر جميع القارات. في هذا الصدد، فإن الجزائر منذ الاستقلال لن تبخل ماديا تجاه التحويلات المالية الاجتماعية لترقية المواطن، والخلل يكمن في سوء التسيير على أرض الواقع لإدارة محلية متعفنة تعجز العبارات عن وصفها لما ضاع من فرص قد تخرج البلاد من أزمتها، وما ننسبه مستقبلا إلى مصالحكم، بغض النظر عن عدم تحديد الفترة الزمنية من طرفكم في النص لترجمة برنامجكم في الميدان ويهم أكثر القطاعات التالية:

1 - الصناعة:

الجزائر تمر فعلا بمرحلة اقتصادية صعبة لا ينكرها إلا جاحد وتدخلاتنا في هذا المنبر كانت دوما تصب في بناء اقتصاد صلب يقينا من هزات أسواق النفط ويبعدنا عن رحمة ريع المحروقات، أملنا أن تسعوا، سيدي الوزير الأول، إلى التوجه بسرعة لبناء نسيج صناعي صغير ومتوسط والتركيز أكثر على الطاقات المتجددة وإعطائها القسط الوافر لتغطية احتياجاتنا في آفاق 2030 وتوفير مادة الغاز

والله ولي التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا، الكلمة الآن للسيدة مختارية شنتوف.

السيدة مختارية شنتوف: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس الجلسة المحترم،
السيد الوزير الأول، المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
السيد رئيس الجلسة،

أستهل مداخلتني بالشثناء على مجهودات الجيش الوطني الشعبي وكل من ساهم في إيصال الجزائر إلى بر الأمان وجنبنا الوقوع في فراغ دستوري لينتخب الشعب رئيسه، السيد عبد المجيد تبون؛ وكما سبقني زملائي، أود أن أهنيئ الوزير الأول والطاقم الحكومي باسمي ونيابة على سكان ولايتي، معسكر، على الثقة التي وضعت فيهم من طرف رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ونتمنى لكم كل التوفيق والنجاح في هذه المهمة النبيلة والتي، كما نعلم جميعا، أنها ليست بالسهلة.

أقول ليست بالسهلة وذلك بالنظر لطبيعة التحديات الصعبة التي تواجه الجزائر في هذا الظرف وحجم الرهانات الكبرى التي يستلزم عليها كسبها، فالمطلوب هو تكاتف الجهود وتسخير الإمكانيات المادية والبشرية من أجل ذلك. ولا أعتقد أن الجزائر تنقصها الإمكانيات البشرية أو المادية ولا الإرادة السياسية لبلوغ ذلك.

السيد رئيس الجلسة،
لقد ركزتم - السيد الوزير الأول - على أهمية استرجاع الثقة بين المواطن ودولته وهي قضية جوهرية تحتاج منكم بذل جهود كبيرة من أجل تحقيقها لكنها غير مستحيلة، فالمواطن الجزائري عامة ومواطن ولاية معسكر خاصة يحتاج فقط إلى تجسيد ما جاء في برنامجكم على أرض الواقع، فهو يحتاج إلى السكن بمختلف صيغه (الاجتماعي، الترقوي والريفي) ويحتاج إلى توصيل حنفياته بالماء الشروب الذي يزور حنفياتهم ساعتين كل 15 يوما.

التي هي في طريقها إلى النفاذ.
ميزانية 2020 بنيت على إضافة الرسوم، في الوقت الذي تعرف التجارة غير الشرعية والأسواق الموازية نموا سريعا ولم تحدد وسائل التحكم فيها لتوسيع الوعاء الضريبي، ألا ترون أن هذه أولوية الأولويات؟
2 - الصحة:

قطاع الصحة مريض، الدولة وفرت الكثير من هياكل قاعدية، مستشفيات جامعية، عيادات، مراكز صحية تعد بالآلاف، مجهزة بأحدث الآلات، لن تترجم بخدمات مرضية ولا بتلبية حاجيات المريض، الطبيب يشتكي والمريض مهان، قطاع عاجز عن مواكبة التطورات الصحية للبشر والزيادة في عمر الإنسان، أمراض مزمنة وأوبئة جديدة والعجز يعود مرة أخرى لسوء التسيير من طرف مديرية الصحة والمستشفيات في غياب تام للصيانة.

3 - التعليم:
سيدي الوزير،
عدم الانسجام بين القطاعات الثلاثة: التربية، التكوين، التعليم العالي، أفرز بطالة الشهادات والإضرابات فاقت أيام الدراسة والتنبؤ للوصول إلى ثلاثة ملايين طالب في 2030 يدل على الأرقام فقط، ولا يدل على تقليص البطالة التي نعيشها الآن بنسبة 11.7٪.

ألا ترون، سيدي الوزير الأول، أن البلاد تحتاج إلى الجد ولا للأرقام وبالمناسبة أرجو منكم إعطاء أهمية أكثر لوزارة الاستشراق التي تكون العين الساهرة والمبصرة لأفقا مستقبلا.

وفي الأخير، أتمنى لكم التوفيق، نحن كلنا ثقة فيكم لرفع التحدي والخروج بوطننا العزيز إلى مصاف الدول الراقية، علميا واقتصاديا، راجيا منكم، سيدي الوزير، إعطاء التفاتة خاصة لولاية غرداية التي عانت تأخرا في التنمية لأسباب يعلمها الجميع، خاصة في ميدان الطرقات التي أصبحت وسيلة لحصد الأرواح، وما دام العالم يعرف انتشار وباء فتاك "كورونا فيروس" أتوجه إلى وزير الصحة للحرص على الوقاية وتلقيح الفئات المستهدفة باللقاح الخاص للأنفولنزا الموسمية لاكتساب المناعة تحصننا من الوباء العادي الموسمي الذي غالبا ما يكون أرضية خصبة لوباء لا نتحكم فيه.

ننصح مصلينا بالحيلة ومراقبة المعتمرين جد ضرورية.

لا تستعمل السكة الحديدية دولة متأخرة تماما، فكيف إن وجدت ولم تستغل كما هو شأننا؟! -

إنجاز طريق مزدوج يربط الطريق السيار شرق - غرب من ولاية غليزان إلى ولاية معسكر.

يعني طريق محوري، فمن معسكر إلى غليزان الطريق صعب المسالك، وأنا كممثلة لسكان المنطقة، جئت من تيغنيف بحوالي 400 كلم أقود سيارتي، أنا أشكل خطورة في الطريق، بودنا أن يكون الممر المحوري، حتى يسهل التنقل لجميع المواطنين الجزائريين.

- إنجاز الطرقات لربط البلديات بمدنها والقرى المجاورة، هناك طرق ومدناش في معسكر لا يمكن الوصول إليها لعدم تهيئة الطريق المؤدي إليها.

السيد رئيس الجلسة،

كل الولايات تنتظر منا الحلول لمشاكلها وهل فعلا بلغنا انشغالات ساكنيها، تلاحظون ما يجري في فايسبوك، لم تسلم لا الحكومة ولا الدولة، ولا نحن من تهمة "الشيتة" وغيرها من التهم.

نحن هنا لنبلغ انشغالات المواطنين، لكن كما ترون جميعا، نحن لا نحكم ولا نقرر، لكن نبلغ للسيد الوزير الأول والوزراء، بصفة عامة، وهم من يقررون، ما نحن إلا همزة وصل بين المواطن والحكومة.

إن ولاية معسكر، وكما يعرف الجميع، منطقة فلاحية بامتياز ومن بين منتجاتها: البطاطا، الطماطم، الليمون وكذلك الزيتون، أليس من المربح والمفيد أن ننشئ مصانع لتصبير هاته المنتجات وتزويد الولاية بغرف التبريد لحفظ المنتجات؟ وهذا ماسيسمح بفتح مناصب شغل، ويساهم بدرجة كبيرة في تخفيض فاتورات الواردات من هذه المنتجات ولم لا تصديرها.

السيد الوزير الأول،

غابة الزقور بولاية معسكر غابة مهمة ذات ثروة هائلة لكنها، للأسف، لا تستغل وهنا نطلب من الحكومة الالتفاتة إلى هاته الثروة بإعداد برنامج خاص لتهيئتها واستغلالها.

تضم ولاية معسكر مطاحن (السيمباك) لكن عائداتها ومداخيلها تُضخ في حساب مؤسسة رياض سيدي بلعباس. كذلك الحال بالنسبة إلى مداخيل مؤسسة نفضال الموجودة على تراب ولاية معسكر وتضخ كذلك في حساب ولاية سعيدة ونفس الشيء بالنسبة إلى حمامات بوحنيفية هذه

وهنا أفتح قوسا، أنا جئت من مدينة تيغنيف التي تبعد عن ولاية معسكر بـ 20 كلم، حيث يأتي الماء مرة واحدة كل 15 يوما وعلى الساعة الثالثة صباحا، فما على السكان هناك إلا السهر وانتظار قدوم الماء ملء وتخزين ما يمكن تخزينه، ونحن في 2020 نعلم أن الدولة الجزائرية صرفت مبالغ باهظة في مشروع الماء الذي مس ولاية معسكر والسؤال المطروح أين يكمن المشكل؟ أهو في توزيع المياه أم ماذا؟ لدينا أبار تحتاج إلى تجهيزات ولحد الآن لم تجهز، لم نفهم! فالمشكل لا يزال واردا!

المواطن يحتاج إلى عيشة محترمة، كريمة، المواطن الجزائري لا يطلب الرفاهية وإنما يطلب سكنا بسيطا، عملا، حياة محترمة هنيئة، فضلا عن فضاءات للعب والمرح ويحتاج أيضا وبصفة استعجالية إلى مستشفى بأطباء أخصائيين.

تم إنجاز مستشفى (Préfabriqué) سنة 1984 وحددت نهاية صلاحيته بـ 20 سنة وهو يشكل خطرا كبيرا سواء على المريض أو الممرض أو الطبيب وكل من يعمل في المستشفى، لاحتوائه على مادة الأميونت المسببة للأمراض السرطانية فإن حدث ومريض أحدهم، فكم سيكلف الدولة لمعالجة السرطان، ماذا لو هُدمت المستشفيات الأربعة الموجودة في تيغنيف، غريس، معسكر، المحمدية وبُني مكانها مستشفيات جديدة يكون فيها هامش الربح أكثر من الخسارة، إذن علينا فقط بحسن التصرف، لدينا الإمكانيات فلا بد من تسخيرها.

قلت انتهت صلاحية المستشفى مع نهاية 2004، لكنه مازال حيز الخدمة، رغم خطورته على صحة المواطن وهذا لاحتوائه على مادة الأميونت المسببة للأمراض سرطانية بشهادة المختصين، زيادة على تآكل جدرانها وانهيائه، كما أنه لم يعد يغطي حاجيات ساكنة هاته البلديات وما جاورها.

السيد رئيس الجلسة، السيد الوزير الأول،

نطلب بإلحاح وبصفة استعجالية من الحكومة فتح مطار غريس الذي كلف تجهيزه مبالغ مالية هامة وإعادة إحيائه، نتساءل من أغلقه ولماذا تم إغلاقه؟! -

إعادة تشغيل السكة الحديدية بولاية معسكر، باعتبار أنها وسيلة ضرورية وهامة، من شأنها تسهيل وتسريع تنقل المواطنين بتكلفة صغيرة ودون عبء، علما أن الدولة التي

بكل سلمية على غضبه للتسيير السيء للشأن العام للبلاد في العهود الماضية والمتتالية، يتطلب اللجوء إلى تسيير أكثر شفافية ويتطلب إجراءات جريئة تستجيب إلى المتطلبات الشعبية.

حقيقة، بعد الظروف الصعبة، استطاعت بلادنا أن تتجاوز تلك المرحلة بفضل الرجال المخلصين ومؤسسة الجيش الوطني الشعبي الذي رافق كل المسيرات بمهنية عالية وحقق كل المطالب، فنظمت استحقاقات رئاسية سادتها الشفافية، والتي أفرزت فوز رئيس شرعي، نال ثقة الشعب ونتمنى له النجاح والتوفيق في مهامه النبيلة. من هذا المنطلق، يتعين علينا مصارحة الشعب بالحقائق بعيدا عن الشعبوية.

سيدي رئيس الجلسة،

لطالما نادينا بتنوع الاقتصاد والابتعاد عن تبعية المحروقات، بوضع ترسانة من القوانين، للسماح بقطاع الفلاحة بالنهوض وتحقيق الاكتفاء الذاتي، إلا أنه لازلنا نقوم بشراء كميات هائلة من قمح الطحين وسوء التخطيط في الإنتاج.

السيد رئيس الجلسة، السيد الوزير الأول،

نلاحظ عند تصفحنا لمخطط عمل الحكومة عدم وجود الأرقام وعدم وضع الأولويات التي تترتب عنها وضع إجراءات ووضع آليات لتحقيق الأهداف المسطرة.

فنتساءل عن إعفاء الضرائب من الدخل الشهري الذي يقل عن 30.000 دج ومراجعة الدخل الأدنى للرواتب. لم يتطرق مخطط عمل الحكومة إلى الموارد المالية الإضافية لضمان تمويل هذه الإجراءات.

هل ستواصل الحكومة التمويل غير التقليدي بطبع النقود أو تلجأ إلى الاستدانة الخارجية؟

المطلوب، حسب رأيي، رفع نسبة النمو وانخفاض التضخم، حتى نحسن القدرة الشرائية للمواطن، مع مراجعة الدعم الذي يستفيد منه الجميع دون استثناء، ناهيك عن استفادة الدول المجاورة من هذا الدعم الذي من الأجدر أن يكون موجهًا بصفة خاصة إلى الفئات الهشة التي تستحق دعم الدولة.

السيد رئيس الجلسة،

نتكلم عن الجزائر الجديدة، نرجو أن تكون الجزائر الجديدة، جزائر الجد والعمل جزائر الشفافية، جزائر ذات

التي تستقبل السياح ولكن المداخل تضح في حساب ولاية تلمسان، أيعقل أن تكون للولاية مداخل بهذه الأهمية وتستفيد منها ولايات أخرى لتبقى هي فقيرة؟! وهنا نطلب بإلحاح وإصرار من الحكومة إدراجها في حساب ولاية معسكر ولقد سبق لنا وأن تقدمنا بهكذا طلب.

- إعادة فتح مصنع الأحذية الرياضية الموجود بالولاية التي كانت تصدر منتجاتها (أحذية ADIDAS) إلى الخارج وكذا إعادة فتح وتشغيل مصنع الأقمصة (سونيتاكس) هذه المصانع التي إن بعثت من جديد ستزيد من مداخل الولاية وستمتص البطالة بالمنطقة بفتحها مناصب شغل ونحن كلنا أمل مع برنامج الحكومة الجديد الذي يهدف إلى الوصول إلى بناء جزائر جديدة، قوامها العدل والمساواة وتحقيق الرفاه في جميع المجالات وفي كل أنحاء الوطن دون تمييز.

السيد الوزير الأول،

أغتنم هذه الفرصة لأطرح أمامكم انشغالا، لا ينقص أهمية على ما سبق ويتعلق بالموارد البشرية، إذ نطلب ضرورة استغلالها وهذا كل حسب اختصاصه وأخص بالذكر الإطارات المهمة كل واحد في قطاعه.

وفي الأخير، نتمنى لكم التوفيق والنجاح في المهمة الصعبة التي كلفتم بها.

شكر والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا بارك الله فيك، الكلمة الآن إلى السيد وحيد فاضل.

السيد وحيد فاضل: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد الوزير الأول الفاضل،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زملائي أعضاء مجلسنا الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إن التطورات السياسية التي عرفتها بلادنا في الآونة الأخيرة، من خلال الخروج المكثف للشعب الذي عبر

آفاق مستقبلية واعدة، جزائر المؤسسات القوية، جزائر العدالة والمساواة.

السيد رئيس الجلسة،

إنطلاقاً من الوضعية الاقتصادية الحالية، يجب على الحكومة اتخاذ تدابير ترمي إلى وضع خريطة طريق لإصلاح هيكل عميق للاقتصاد الوطني، تفادياً لأزمة جديدة والحل يكمن، حسب رأيي، في تحسين الشفافية فيما يتعلق بالمال العام وفتح حوار موسع مع الفاعلين الاقتصاديين والمجتمع المدني حول التحديات التي تواجهها بلادنا، والسعي في إيجاد وسائل رفعها والتركيز على الشباب الذي يمثل نسبة هائلة في المجتمع، كما يجب التركيز على القطاع الفلاحي الذي يعتبر قطاعاً هاماً من حيث الدور الفعال الذي يجب أن يلعبه من أجل تقليص الأموال الضخمة المرصدة لاستيراد المواد الغذائية.

هذا القطاع الحساس يسمح أيضاً بانطلاقة اقتصادية خلاقة لثروة دائمة وقاطرة أمامية للنمو، من خلال دعم قدراته التصديرية، من جراء خلق مؤسسات تحويلية. نلح كذلك على ضرورة تمويل برامج تنمية ذات مردودية عالية وبعث، في نفس الوقت، نموذج اقتصادي مبني على استرجاع قيمة العمل الذي يمثل المصدر الوحيد للثروة وخلق حركية اقتصادية تنافسية، بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة قادرة على خلق الثروات وتقليص نسبة البطالة بصفة جذرية مع نظرة استشرافية ووضع استراتيجية فعالة وناجعة على المدى المتوسط والطويل.

سيدي رئيس الجلسة،

أغتنم هذه الفرصة لطرح بعض انشغالات مواطني ولاية سكيكدة التي أتشرف بتمثيلها، فتلك الانشغالات تتمثل في قطاعات حيوية بالنسبة لمواطني تلك المناطق لما تكتسبه من علاقة مباشرة بتحسين ظروف معيشتهم.

المطلوب رفع التجميد عن:

1 - مستشفى 60 سريرا بمقر دائرة عين القشرة.

2 - مستشفى 60 سريرا بدائرة أم الطوب.

للتذكير، لقد تمت كل الإجراءات الإدارية والتقنية لتلك المشاريع التي تم ذكرها، إلا أنه تم تجميدها قبل انطلاق الأشغال.

نلح كذلك على اكتمال مشروع الغاز الطبيعي في المنطقة الغربية للولاية.

في مجال السكن، أؤكد على حل المشاكل العالقة بالنسبة للحي القديم لعاصمة الولاية وكذلك مصير فسح العقد المتعلق ببناء ألفي (2000) سكن مع شركة تركية. وبهذه المناسبة، أود أن أشكر السيد وزير السكن الذي خصص لي جلسة عمل في مكتبه تخص هذه المشاكل والذي أعطى أهمية بالغة لهذا الملف والتكفل به في أقرب الآجال.

وفي الأخير، أتمنى التوفيق والنجاح للطايف الحكومي والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: وعليكم السلام، شكراً، أحيل الكلمة لآخر متدخل وهو السيد مصطفى جغدالي، تفضل.

السيد مصطفى جغدالي: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي الأعضاء،

أسرة الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إن مخطط عمل الحكومة هذا شامل وجامع، لكنه يتطلب عملاً ميدانياً متواصلاً وتوفير إمكانيات بشرية ومادية معلومة، مما يبعث الثقة لدى المواطن فيما يقدم له من مشاريع تحقق طموحاته وتخدم مصالحه.

فالمحاور الأساسية التي جاء بها مخطط عمل الحكومة هذا يعبر عن إرادة حقيقية في تغيير أساليب التسيير الحكومي، مما يؤدي إلى التخلص من الآثار السلبية للتسيير السابق، الذي عرقل المسار التنموي للبلاد، وهو الأمر الذي يتطلب تجنيداً بشرياً وإمكانيات مادية متبوعة بعمل رقابي مستمر وتقييم لكل الإنجازات القطاعية عبر الوطن. فالإشارة إلى محاربة الفساد بجميع أشكاله وبناء دولة عصرية تقوم على العدالة الاجتماعية وسيادة القانون والحرية الفردية والجماعية، وكذلك حرية التعبير والإعلام، بالإضافة إلى الإصلاحات المشار إليها في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، تؤكد الإرادة القوية لبناء الجزائر الجديدة كما وعد بها رئيس الجمهورية في خطاب القسم

الذي وجهه للأمة.

وهو ما يعني أننا مقبلون على مرحلة استثنائية تلزمننا بجهود استثنائية أيضا، لا تعتمد فقط على الإمكانيات المادية والبشرية، ولكن أيضا اعتماد أسلوب الحوار والنقاش مع كل مكونات المجتمع ومع كل المؤسسات، من أجل التجنيد الكامل لخوض هذه المعركة، حتى لانضع الثقل بكامله على عاتق الحكومة.

وهنا تجدر الملاحظة بأن العلاقة التي يجب أن تسود بين البرلمان، والسلطة التنفيذية علاقة حوار وتنسيق وفق ما أكد عليه مخطط عمل الحكومة، الذي أشار إلى تعزيز دور البرلمان، في ظل مبدأ الفصل بين السلطات تأكيداً للنظام الديمقراطي القائم على التعددية السياسية. ولعله من المفيد أن نشير إلى الالتزام بتقديم السياسة العامة للحكومة للبرلمان والتجاوب مع أي مقترح قانوني يبادر به أعضاء البرلمان، وتدعيم الثقة المتبادلة، من خلال التزام أعضاء الحكومة باستقبال أعضاء البرلمان والإصغاء إلى انشغالات المواطنين الذين يمثلونهم والتكفل بها، مما يعكس احترام السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية.

والشيء الذي يجب ملاحظته، ليس ما تضمنه مخطط عمل الحكومة بكل تفاصيله، والذي يدل على إلمام حقيقي لمشاكل المواطنين ومعاتاتهم والعمل على حلها، إنما هو الجدية في التنفيذ والمراقبة في الإنجاز، والمتابعة الميدانية على أعلى مستويات الدولة، بما يفسح المجال لاستعادة الثقة المفقودة بين المواطن والسلطة.

إن التأكيد على أخلاقة الحياة السياسية لمواجهة الفساد في جميع أشكاله، والحرص على الطابع الاجتماعي للدولة والعمل على تفعيل آليات التنمية المستدامة، أمر يؤكد الجدية والواقعية التي يحملها هذا المخطط والإرادة السياسية التي نعتبرها أحد العناصر المميزة للنجاح.

السيد الوزير الأول، هناك بعض المشاكل الوطنية، وجب عليّ أن أ طرحها على سيادتكم، ومنها:

- إعادة النظر في المنظومة التربوية، وخاصة الطور الابتدائي الذي يبلغ عددهم أكثر من 5 ملايين تلميذ وإدراج أستاذ في التربية البدنية في كل مدرسة.

- النظر في توظيف حاملي شهادة الدكتوراه والماجستير وعددهم مرتفع جدا على مستوى الوطن.

- نطلب التحقيق في ديوان المطبوعات المدرسية، الذي

قام بإتلاف ما يقدر بـ 127 مليار سنتيم من الكتب، وقام بطرد الإطارات الذين بلغوا عن الفساد وعددهم أربعة.

- إعادة بعث البرنامج الوطني لمحو الأمية، مع مراعاة أساتذة القطاع الذي يبلغ عددهم 11 ألف أستاذ.

- إعادة بعث مشروع توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية (Desertec).

- إعادة بعث مشاريع مخازن التبريد الكبرى، من أجل ضبط السوق الوطنية.

- النظر في استراتيجية (Fret Maritime)، وما يكبد الجزائر من خسارة تقدر بـ 5 ملايين دولار سنويا.

- إعادة النظر في الصفقة المبرمة بين ميناء الجزائر ودولة الإمارات.

- النظر في الشركة الوهمية أو المنهوبة (Spc Londres)، ومحاسبة مسيرها، لأن الشركة رأسمالها 100 ٪ جزائري، مركزها لندن، العمال كلهم أجانب إلى أبسط عامل، وأخص بالذكر مؤسسة بوسماعيل بالجزائر، بأجر يقدر بـ 15 ألف أورو شهريا وتضم 11 سفينة أنشئت سنة 1989. - إعادة النظر في مصنع تكرير البترول بإيطاليا.

- إعادة النظر في شركة (STEM)، لصناعة السجائر الإماراتية، التي تقوم بتحويل وتضخيم الفواتير إلى الخارج. وللعلم، فإن سعر الكيلوغرام في السوق الدولية من التبغ يقدر بـ 1.7 دولار وشركة (STEM) تستورده بمبلغ 15.97 دولارا.

- نطلب التحقيق في إعادة بعث مشروع منجم الذهب بولاية تمنراست والعراقل البيروقراطية بين (ALGENOR) (ENOR).

- فيما يسمى (CKD) (SKD) الدولة تضغط على الشركات الخاصة وتدعم الشركات الوطنية والدولية. الجزائر كما يقال بالعامة: (دايرة كي القطة لي تاكل ولادها):

وأعطيتكم أمثلة عن الجمارك، الملف موجود، شركة صاحبها مستثمر لبناني، استورد صابون (Ariel) في ستة أشهر بـ 2.97 مليون دولار في ميناء واحد، كيف نوافق على متعامل لبناني يستورد ما قيمته 3 ملايين دولار؛ وليس هناك قانون تنظيمي مقنن مع إلزام كل مستثمر بدفع ماعليه وبما في ذلك (Energitic tax) التي تعد بالآلاف الملايير؟

- نطلب إدراج قانون ينظم العلاقة بين الإدارة والمواطن وتنظيم ما يسمى بالشبابيك.

13 - نطلب الإسراع في إنجاز المدرسة الوطنية للكهرباء ذات الضغط العالي.
شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
السيد الوزير الأول، لدي ملف كامل وشامل عن الشركات الأجنبية التي ضخمت الفواتير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد مصطفى جغدالي ولكل الأخوات والإخوة؛ وبهذا نكون قد أنهينا جدول أعمال هذه الجلسة، سنستأنف أشغالنا غدا، إن شاء الله، على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال، لسماع مداخلات رؤساء المجموعات البرلمانية والاستماع إلى رد السيد الوزير الأول.
إلى ذلكم الحين، شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة التاسعة
والدقيقة الأربعين ليلا

- نطلب بعث الشركة الوطنية (COSIDER) بالجنوب في زراعة مادة (CEREAL) لتخفيض فاتورة الاستيراد.
- النظر في مشاكل متقاعدي الجيش الوطني، لإعطاء الضمان لمن هم في مناصبهم.
”تحية إلى الجيش الوطني وأسلاك الأمن بجميع أنواعهم، لضمان سلم وسلامة المواطن والحدود .
السيد الوزير الأول،

بعض الانشغالات التي تخص ولاية المسيلة ذات الكثافة السكانية 1.300.000 نسمة:

1 - نطالب بالتحقيق في تسيير الولاية الذين تداولوا على ولاية المسيلة لمدة 20 سنة وماذنب سكانها؟
2 - ومن هذا المنبر، أدعو رئيس الجمهورية، باسم سكان المسيلة، أن تكون ولايتنا أولى خرجاته الميدانية.
3 - ربط المسيلة بالطريق شرق غرب على مسافة 45 كلم، وهذا المطلب دام أكثر من 5 سنوات على هذا المنبر.

4 - تفعيل اللائحة التي تم المصادقة عليها بمجلس الأمة في 15 / 12 / 2019، والتي تخص التقسيم الإداري، وترقية مدينة بوسعادة إلى ولاية كاملة الحقوق، وترقية دائرة ولاد دراج إلى ولاية منتدبة لتقريب الإدارة من المواطن.

5 - طلب تكملة أو رفع التجميد عن الطريق السيار الدائري، والرباط بين خميس مليانة وبرج بوعريريج، والذي أنجز منه 67 كلم.

6 - تكملة الشطر الثاني للطريق الوطني رقم 60 بين حمام الضلعة والمهير ببرج بوعريريج.

7 - نطلب إنجاز مستشفى للأمومة والطفولة بالقطب الصحي الجديد لولاية المسيلة.

8 - نطلب إنشاء مستشفى لمعالجة داء السرطان.

9 - رفع الحصة (PCD) لولاية المسيلة ذات 47 بلدية، والتي استفادت من 100 مليار فقط.

10 - رفع التجميد عن 350 مليارا المخصصة للكهرباء والغاز.

11 - رفع التجميد عن قطاع الشباب والرياضة.

12 - إستفادت ولاية المسيلة من مبلغ مالي من وزارة الموارد المائية، نطلب أن يجسد هذا المبلغ على أرض الواقع.

ملحق

1 - تدخلات كتابية

حول مناقشة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية

1 - السيد محمد زكريا

عضو مجلس الأمة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

حضرات الزملاء،

السيد الوزير الأول،

نظرا لضيق الوقت فسوف يكون تدخلتي مختصرا وعبرة عن رؤوس أقلام.

أولا: إن الملاحظة الأولى التي تستخلص من قراءة المخطط هي أنه طموح جدا لثلا أقول خيالي وأنه يرمي إلى إرضاء المواطنين الذين يطالبون بأمور تعجيزية، في بعض الحالات، يجعل الحكومة ليست قادرة على تحقيقها وسوف يحاسب على تعهداتها مستقبلا.

وإذا كان الهدف منه هو تحقيق السلم الاجتماعي، فإن الحكومات السابقة سعت هذا المسعى، إلا أنها فشلت وأنى لهذه الحكومة أن تنجح نظرا لشح المواد المالية وثقل التركة السابقة وعود الحكومة السابقة مما يهز الثقة بين الشعب والدولة.

وقد جاء في قانون المالية لسنة 2020 أن عجز الميزانية وصل إلى 1500 مليار دينار والعجز التجاري 5.75 مليار دولار ونحن نحیی الحكومة التي تسعى إلى تلبية متطلبات المواطنين، فإن المواطن لا يقتنع إلا بقول الحقيقة والمحسوس، خاصة عندما نلاحظ أن هذا المخطط لم يتطرق لوسائل وإجراءات عملية لتحقيق هذه الطموحات.

سيدي الرئيس بالنيابة،

سيدي الوزير الأول،

إن المستجد في هذا المخطط هو أخلقة الحياة العامة في مختلف الميادين (شفافية عمل السلطات العمومية وضمان نزاهة وموضوعية واستقامة الأشخاص على كل المستويات).

نتساءل كيف يمكن إصلاح الوضع في ظرف وجيز، خاصة في هذه الظروف التي تعتبر مرحلة انتقالية إلى حين

إصدار الدستور الجديد؟

ونحن نقول مع الشاعر «هل يصلح العطار ما أفسد الدهر»؟

سيدي الرئيس بالنيابة،

إن ما أثار انتباهنا هو الإغفال عن حث المواطنين على الاتكال على النفس والتشجيع على السواعد لإنعاش الاقتصاد الوطني وتحمل المسؤولية بدل الاتكال على الدولة وحدها وعلى العمال الإفريقيين لخدمة الجزائر وكذا التأكيد على مكافأة المحسن ومعاقبة المسيء.

هذا وإننا نرى أن القضية الأمازيغية لا تحقق الوحدة الوطنية إلا إذا شاركت فيها كل مكونات هذا التراث الوطني ولا يستقيم بانفراد مكون واحد لها فقط ودون التشاور بينها فيما يخص كتابتها وتجسيدها على أرض الواقع وفي تشكيلة أعضاء المجمع الأمازيغي (الأكاديمية الأمازيغية).

كما يجدر بنا أن نندد بما يقع الآن من تحويل للمياه الجوفية من الجنوب إلى الهضاب العليا، مما ينجر عنه عواقب وخيمة مستقبلا على مناطق الجنوب.

سيدي الوزير الأول،

وأجدد، أخيرا، القول إن فتح مختلف الورشات في آن واحد يعد عملا يستحق الاحترام والتقدير ويعد طموحا جبارا ويتطلب الاستقرار والحزم والجرأة والشجاعة وشكرا والسلام عليكم.

2 - السيد عبد الحق بن بولعيد

عضو مجلس الأمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، الموقر،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

أيها المجمع الكريم،

- ضرورة إيجاد التدابير الملائمة لمحاربة السوق الموازية، أو العمل على تحفيزها للدخول في العملية الاقتصادية، وفي ذلك كسب للدافعين الجدد للضرائب، وفرض للرقابة على عمليات تبييض الأموال، كما يسمح، من جهة أخرى، بتقليل اللجوء إلى قرض الخزينة العمومية من البنوك.

- إصلاح الإدارة الجبائية وتزويدها بالوسائل البشرية والمادية الملائمة.

- ضرورة إصلاح نظامنا البنكي، بما يسمح لمؤسساتنا البنكية من لعب دورها المنوط بها، وعدم الاكتفاء بكونها صناديق أموال لا غير. إن الإصلاح الجبائي يمر حتما عبر البنك وإذا لم يتم إصلاح هذا الأخير، فستبوء كل المحاولات بالفشل.

- إلزامية التعامل بالشيك في كل التعاملات الاقتصادية، ذلك أن الرقابة الجبائية تبدأ من هنا، وفي تقديري، فإن كسر الحلقة المفرغة التي يتخبط فيها اقتصادنا تبدأ من إلزامية التعامل بالشيك، الذي سيعطي دورا حاسما للبنك في تمكين الهيئات الجبائية من ممارسة نشاطها.

هذه، سيدي الرئيس، بعض النقاط التي أردت أن أتدخل بها، وقد عرضتها بصورة عامة حتى لا أسهب في شرحها.

إنني أقدر صعوبة الطرف، وبالتالي حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الحكومة، أتمنى لها كل التوفيق والنجاح. وشكرا على كرم الإصغاء.

3 - السيد عبد الناصر حمود

عضو مجلس الأمة

إن الرهانات المستقبلية للجزائر في الألفية الحالية تكون بتوفير المياه الصالحة للشرب والسقي ولا بد على الحكومة من وضع برنامج خاص لبناء المزيد من السدود والتنقيب ووضع استراتيجية في كل ولاية ووضع تصور بعيد المدى لتوفير هذه المادة الحيوية في كل مناطق الوطن.

إن قطاع التربية الوطنية لا يحظى بالأهمية اللازمة للنهوض بهذا القطاع، حيث إذا كانت المدارس الابتدائية تعرف من حين إلى آخر عمليات إعادة التأهيل، فإن المتوسطات والثانويات تعرف عجزا كبيرا وأصبحت غير صالحة للاستغلال. وعليه، فلا بد على السلطة وضع برنامج خاص لإعادة الاعتبار لهذه المؤسسات في خدمة التربية الوطنية.

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

لا يفوتني، في البداية، أن أتوجه بالتهنئة للسيد الوزير الأول وطاقم حكومته على الثقة التي شرفهم بها السيد رئيس الجمهورية بتكليفهم بهذه المهام التي أتمنى لهم فيها كل التوفيق والنجاح.

تصفحت مخطط عمل الحكومة الذي يأتي في ظرف لازالت فيه البلاد تعرف تراجعا مقلقا لمداخيلها بفعل استمرار انخفاض أسعار النفط وتآكل صندوق ضبط الإيرادات، مما يجعل الحكومة أمام خيارات صعبة وربما غير شعبية.

زملائي سبقوني في بعض النقاط التي وددت التطرق إليها، لكن ربما للوقت لن أكرر ما جاؤوا به وسأكتفي بالتركيز على الجانب الاقتصادي من المخطط.

وسأبدأ تدخلني من السوق الموازية، التي خلقت ازدواجية في الاقتصاد الوطني: اقتصاد خاضع لرقابة السلطات الجبائية واقتصاد غير رسمي خارجي تحت أي رقابة جبائية، هذه الازدواجية جعلتني أتساءل عما إذا كانت هي السبب في ضعف أداء الإدارة الجبائية أم أن سوء أداء هذه الأخيرة هي التي أوجدت هذه الازدواجية؟ وهذه هي الحلقة المفرغة التي ينبغي كسرها.

حسب الخبراء، فإن الكتلة النقدية التي تنشط في السوق الموازية بالدينار تعادل تقريبا نصف الكتلة النقدية الوطنية، إلى جانب ملايين من الدولارات تدور في هذه السوق، وقد نتج عن مثل هذا الوضع:

- التهرب الضريبي الذي أضعف تمويل الخزينة العمومية ومسها في العمق.

- ضعف وتيرة الاستثمار، مما زاد في الركود الاقتصادي.

- تفشي المضاربة وانتشار اقتصاد البازار.

- غياب فرص التشغيل، وعجز القطاع العام لوحده عن استيعاب الطلب المتزايد للشغل.

- مواصلة انهيار العملة الوطنية وارتفاع نسبة التضخم. إلى غيرها من النتائج السلبية الأخرى التي لا يتسع الوقت للإسهاب فيها، إنها سلسلة مترابطة من المقدمات والنتائج ويتطلب الأمر إصلاحا جذريا للوضع الراهن.

صحيح أن التدابير التي أتى بها المخطط لإصلاح الوضع الاقتصادي للبلاد تعتبر وجيهة وأملية أن تجد تطبيقها في الواقع، لكنني سأؤكد على بعض النقاط لأهميتها:

4 - السيد أحمد بدة

عضو مجلس الأمة

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السيد الوزير الأول،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد تهنئتك بالثقة التي حباكم بها السيد الرئيس وطاقمكم الحكومي، متمنيا لكم التوفيق والسداد في مهامكم النبيلة في هذا الظرف الحساس.

يعرف مخطط عمل الحكومة بالجرأة والشفافية والتنوع، رغم صعوبة التحديات التي تعرفها البلاد ويتطلب تنفيذ هذا المخطط تظافر جهود الجميع من أجل استرجاع الثقة بين الحاكم والمحكوم.

أما فيما يخص الشق التنموي لولاية المدية فهو يعرف بعض الصعوبات في قطاعات حساسة لها صلة بالمواطن ولعل أبرز هذه الصعوبات تكمن في قطاع الأشغال العمومية، حيث يعرف الطريق السيار (شفة - البرواقية) على مسافة 53 كلم، تباطؤا كبيرا، مما أثر بشكل سلبي على حركة المرور في مقطعه بحوش المسعودي على مسافة 01 كلم، مع العلم أن شركة الإنجاز وطنية.

نطالب وبإلحاح الإسراع في إتمام المشروع في أقرب الآجال.

أما الطريق المزدوج الرابط بين خميس مليانة مرورا بالبرواقية وبرج بوعريريج، مقطع خميس مليانة والبرواقية الأشغال به تسير بوتيرة بطيئة، أما المقطع المتبقي فهو متوقف إلى حد ما.

ضرورة إنجاز الطريق المزدوج الرابط بين البرواقية وولاية البويرة على مسافة 100 كلم، لفك الاختناق وللعلم أن دراسته منتهية.

أما في مجال الصحة، فضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لانطلاق المشروعين: مشروع الطفولة والأمومة ومركز مكافحة السرطان اللذان يعرفان توقفا كاملا منذ حوالي 2010 إلى يومنا هذا، كما اقترح تسجيل مستشفيات بالمدينة (دائرة الشهبونية ودائرة العمارية).

ويخصوص الري: يعرف سد بوكموري (ذو سعة تفوق 30 مليون م³ ببلدية سبت عزيز الذي انتهت به الدراسة) توقفا ونطالب بإنجازه في أقرب الآجال، حيث

إن الأشغال العمومية تعتبر الشريان الأول للتنمية، حيث إنه معروف إن الطريق هو الذي يجلب التطور ومن دون طريق لا نستطيع توصيل التقدم والازدهار للمناطق النائية والجبلية ولا بد من إيجاد الحل لدفع المواطنين للرجوع إلى مناطقهم، بعد توفير الطريق والكهرباء والغاز والماء وكل ما تتطلبه الحياة الكريمة والعيش الهادئ وهكذا سنتحكم في النزوح الريفي نحو المدن التي أصبحت المعيشة صعبة جدا بها.

إن الإدارة العمومية تعتبر العمود الفقري لبعث التنمية في كل الولايات ولكي نستطيع أن نضع الرجل المناسب في المكان المناسب لا بد من وضع قانون خاص (Statut) لتعيين المسؤولين في المناصب العليا وتنقل هؤلاء المسؤولين من ولاية إلى أخرى، حيث تكون حسب أهمية الولاية ويكون هكذا سلما يستطيع المسؤول أن يرتقيه ليصل إلى أعلى المناصب في أكبر الولايات.

إن الصحة تعتبر الشغل الشاغل للمواطنين حاليا وينهك كاهل الباحث عن الصحة في المستشفيات العمومية؛ وفي بعض الأحيان حتى في المصحات الخاصة ولا بد على الدولة من تكثيف لجان التفتيش في كل الولايات، للوقوف على مدى نجاعة العلاجات المقدمة للمواطنين وإيجاد الحلول لرفع وتصحيح النقائص والاختلالات المتواجدة في القطاع، وفي هذا الإطار فإن ولاية عنابة تعتبر الولاية القطب في الشرق الجزائري وأصبحت المؤسسات الاستشفائية غير قادرة على تقديم العلاج اللازم للمواطنين الذين يتوافدون على المركز الاستشفائي الجامعي من كل ولايات الشرق، وعلى هذا الأساس، لا بد من تجسيد مشروع المركز الاستشفائي الجامعي الجديد لولاية عنابة.

الطريق الوطني رقم 21 الرابط بين عنابة والقاله والذي يعتبر العمود الفقري مع الطريق الوطني رقم 44 للجهة الشرقية، لا بد من تسجيل عملية ازدواجية الطريق رقم 21، حيث أصبح قطع 60 كلم مرهقا جدا ويدوم ساعتين كاملتين، ناهيك عن الحوادث المرورية التي تؤدي كل يوم بحياة المواطنين.

ومن جهة أخرى، فالعملية الخاصة بربط ميناء عنابة بالطريق السيار ما تزال مجمدة، مما يتسبب في اختناق الحركة المرورية في مخارج المدينة ومداخلها والمعروف أن هذا الميناء يستغل من طرف 14 ولاية شرقية.

يغطي المنطقة الجنوبية من الولاية ويعطي دفعا قويا للفلاحين لمزاولة نشاطاتهم الفلاحية.

- بالنسبة للكهرباء الريفية، تحتاج ولاية المدية إلى تدخل السلطات العليا في هذا المجال، نظرا لخصوصية الولاية وما عرفته خلال العشرية السوداء وتوسع السكان الريفيين الذي أصبح يشكل قفزة نوعية وتطورا ملحوظا.

بالنسبة لعاصمة ولاية المدية تعرف ازدحاما في وسط المدينة ولفك هذا الخناق المطالبة بإيجاد أنفاق على مستوى النقاط السوداء التي تعرفها عاصمة الولاية، مع إعادة بعث مخطط السير (الدراسة موجودة) في انتظار دخوله حيز التنفيذ.

كما يطالب سكان عاصمة الولاية بالترامواي، بين ذراع السمار وبلدية وزرة، رغم تخصيص المسار ووجود الدراسة إلا أن المشروع يراوح مكانه لأسباب تبقى مجهولة.

5 - السيد عمر بن حدة

عضو مجلس الأمة

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السيد الوزير الأول،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أهنيئ رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، على فوزه المستحق، كما أهنيئ السادة والسيدات الوزراء على الثقة التي وضعها فيهم السيد الرئيس، للمضي قدما نحو بناء الجمهورية الجديدة التي يطمح إليها الشعب الجزائري الأبي.

سيدي الرئيس بالنيابة،

السيد الوزير الأول،

جاء مخطط عمل الحكومة بشكله العام واعداد وشاملا، هدفه الرئيسي تغيير نظام الحكم والتسيير بصفة عامة قصد القضاء على الممارسات القديمة وهذا ما يستوجب علينا تثمينه، إلا أن ما ينقص هذا المخطط، هو عدم تحديده لأجال التنفيذ أو الآليات في أغلب الفصول.

سيدي الرئيس بالنيابة،

السيد الوزير الأول،

لقد استبشرنا واستبشر سكان ولاية الجلفة بقرار السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بقرار إنشاء مستشفى

لمكافحة السرطان بالجلفة هذا ما من شأنه أن يخفف عبء تنقلات مرضى ولايات الجلفة والولايات المجاورة لها كذلك تخفيف الضغط على مستشفيات ولايات الشمال فباسمي وباسم كل ساكنة هذه الولاية أعبر عن امتناننا الكبير لهذا القرار المهم.

سيدي الرئيس بالنيابة،

السيد الوزير الأول،

تتمتع الولاية بمساحة شاسعة وتعداد سكاني يفوق مليون ونصف المليون نسمة وإمكانيات ضخمة، يتطلب من الحكومة برنامجا تنمويا كبيرا، يخصص لجميع المجالات، لذلك وجب التسريع في إيجاد حلول لرفع الغبن عن هذه الولاية وإعادة الاعتبار لها.

كذلك إعادة النظر في التوزيع الإداري وذلك بزيادة عدد البلديات للقضاء على التسيير المركزي وتقريب المرفق العمومي من المواطن.

كذلك الرفع من حصص السكنات بجميع الصيغ، نظرا للنمو الديمغرافي الذي يشهد تزايدا كبيرا.

تخصيص مبالغ لتغطية العجز في توسيع شبكة الكهرباء الفلاحية والريفية، لتطوير المجال الفلاحي وتنمية سكان البادية.

إيجاد حلول استعجالية باستغلال الموارد المائية والوقوف على التسيير الحسن من طرف الإطارات المكلفة بذلك وهذا بتوفير مياه الشرب.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير الأول،

يعاني معلمو التعليم الابتدائي من أجر زهيد لا يكاد يفي بالحاجيات الضرورية للمعلم كونه يتراوح من 30.000 دج إلى 40.000 دج، هذا الأجر لا يشجع المعلم على العطاء وعلى تأدية مهمته النبيلة على أكمل وجه، كما أن نظام الدوامين لا يخدم التلميذ لهذا نطالب بمضاعفة منشآت التربية وحل مشكل النقل المدرسي والإطعام خاصة في المناطق النائية.

في مجال الصحة نطالب بتوفير جهاز IRM (الكشف بالأشعة) كون الولاية لا تتوفر على هذا الجهاز الضروري، بالإضافة إلى نقص أجهزة تصفية الكلى التي تبقى غير كافية، رغم توفرها، خاصة بمقر الولاية، كما نطالب بالتأطير الصحي وتوفير الاختصاصات الطبية الضرورية.

إن وجود عدد هام من الوزراء الذين تقل أعمارهم عن 35 سنة يترجم حقيقة تسليم المشعل للشباب. أستمحكم، السيد الوزير الأول، لتقديم بعض الاقتراحات، تكملة لمخطط عمل الحكومة الثري.

أولاً: قطاع الجمارك:

- دراسة وضعية رجال الجمارك الوظيفية والاجتماعية وخاصة العاملين منهم على مستوى مراكز الحدود.

(un agent poste frontiere touche 28000 DA)

- إعادة النظر في الاعتمادات التي وزعت لاستغلال الموانئ الجافة.

ثانياً: الجباية:

الشروع الحقيقي في إصلاح الجباية المحلية، آخذين بعين الاعتبار التضامن بين البلديات ضعيفة الدخل الجبائي والبلديات الغنية، والتفكير في إمكانية استفادة ذلك النشاط الاقتصادي الهام من حقوق الجمارك والضرائب المباشرة وغير المباشرة.

ثالثاً: تمويل الميزانية:

السيد الوزير الأول، إننا نرى أنه من الجائز أن تسمح الدولة للمؤسسات الاقتصادية الاقتراض من الخارج، وهذا في إطار المشاريع الاستثمارية، علماً أن الاستدانة من الخارج ستعمل على شفافية التسيير المالي للمشاريع من طرف البنوك والصناديق المانحة للقرض، كما تتابع تنفيذ المشاريع بدقة ومن كل الجوانب التقنية والمالية.

توسيع تحصيل الضريبة: لماذا لا يتم تشجيع أعوان الضرائب بمكافآت مالية؟؟

تطبيق ما جاء في التزامات السيد رئيس الجمهورية، فيما يخص السوق الموازية، لإدماجها في الإطار القانوني وذلك عن طريق ميكانزمات كالبنوك الإسلامية أو مستندات من دون فوائد ولا ضرائب.

فتح النقاش مع الشركاء الاجتماعيين وأرباب العمل والمختصين لدراسة ملف الدعم الذي تقدمه الدولة فيما يخص المواد ذات الاحتياجات الأولية.

رابعاً: فيما يخص القاعدة 49 - 51 %:

لماذا لم يتم لحد الساعة، إصدار قائمة النشاطات الاستراتيجية التي تتمكن بها من المحافظة على الإنتاج الوطني، وذلك لتنفيذ البند الذي جاء به قانون المالية؟؟

في المجال الفلاحي: إن فلاحي ولاية الجلفة يعانون من نقص مياه السقي، كونهم لا يملكون عقود وثائق الملكية لأراضيهم، ورثوها فقط عن أجدادهم، مما يعيق منح تراخيص لتزويدهم بمياه السقي.

لذا، نطلب منكم إيجاد حل ناجع لهذا المشكل، كذلك توفير الأعلاف للماشية، كونها تبقى ناقصة، بالرغم من جهود الدولة في توفيرها.

في مجال الموارد المائية، نطالب بإنجاز سدود وحفر الآبار، كذلك إنجاز دراسات لحماية المدن من الفيضانات وكذلك توفير المياه الصالحة للشرب.

وفي الأخير، نطالب بتوفير الأغلفة المالية للبلديات، كونها تعاني من عجز في ميزانيات البلديات.

دمنا في خدمة الوطن والمواطن والمجد والخلود لشهادتنا الأبرار وشهداء الواجب الوطني «تحيا الجزائر».

6 - السيد رشيد عاشور

عضو مجلس الأمة

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

مثلو أسرة الإعلام،

في البداية، أتقدم إلى السيد الوزير الأول المحترم وإلى كامل أعضاء الحكومة بالتهاني الخالصة على الثقة التي وضعها فيهم السيد رئيس الجمهورية لتسجيل برنامجه والتزاماته أمام الشعب الجزائري.

إن مخطط عمل الحكومة المعروض علينا اليوم ما هو إلا تنفيذ لـ 54 التزاما والتي تعهد بها السيد رئيس الجمهورية في إطار الحملة الانتخابية أمام الشعب الجزائري.

وبهذه المناسبة، نحیی الاستشارات السياسية التي يقوم بها السيد رئيس الجمهورية مع الشخصيات الوطنية ومسؤولي الأحزاب السياسية.

كما نحیی ونبارك وجود بعض الشخصيات المحسوبة على الحراك في الحكومة وهذا يدل على الإرادة القوية للسيد رئيس الجمهورية لتجديد كامل الكفاءات الوطنية من دون إقصائهم.

خامسا: التقسيم الإداري:

نطلب من السيد رئيس الجمهورية إعادة النظر في القانون الخاص بالتقسيم الإداري الذي صادق عليه مجلس الأمة مؤخرا، كونه لا يأخذ بعين الاعتبار المطالب الحقيقية والشرعية لمواطني الهضاب العليا والجنوب؛ ونقدم كمثال بلدية الدبداب والتي تعد مركزا حدوديا استراتيجيا للجزائر والتي لم ترق لولاية منتدبة، على غرار بلديات أخرى تقع في الشمال ولا تملك أهمية هذه البلدية.

وفي الأخير، نتمنى لكم، سيدي الوزير الأول ولطاقمكم الوزاري، كل التوفيق في إنجاز مهامكم النبيلة، وستجدونا مجندين معكم في الميدان، في إطار علاقة تعاون مستمر كما جاء في مخطط عمل الحكومة؛
وشكرا.

7 - السيد رشيد معلم

عضو مجلس الأمة

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السيد الوزير الأول،

يعرف مخطط عمل الحكومة بالجرأة والشفافية والتنوع، رغم صعوبة التحديات التي تعرفها البلاد ويتطلب تنفيذ هذا المخطط تضافر جهود الجميع، من أجل استرجاع الثقة بين الحاكم والمحكوم.

السيد الوزير الأول،

يأتي تدخلي في قطاع العدالة، لأن العدل عبارة عن مضغة في جسد الإنسان، إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله، ومن أجل الحفاظ على هذا الجسد يجب علينا أن نتكفل بهذه المضغة قبل الجسد، وتمثل أساسا في القاضي.

السيد الوزير الأول،

1- ظروف القاضي: إن وظيفة القاضي تستدعي حياده، بالنظر إلى السلطات المخولة له قانونا والتي تقتضي التزامه الدائم بواجب التحفظ إلى أبعد الحدود، كل هذه الأمور تقتضي من السلطات العمومية أن تضع القاضي في منأى عن الحاجة وأن توفر له الظروف الملائمة، وعليه:

أ- فلا يعقل أن يفصل القاضي في قضايا بالملايير وهو

يتقاضى أجرا زهيدا (07 ملايين سنتيم للقاضي المبتدئ). وعليه، نقترح رفع أجر القاضي المبتدئ إلى 05 مرات الأجر الوطني الأدنى المضمون، حتى نقيه من كل الإغراءات.

ب - توفير سكن وظيفي للقاضي في مكان عمله، حتى يتفادى التنقلات ويتفرغ للملفات.

2- إستقلالية القاضي: إستقلالية القاضي مرهونة بتشكيلة المجلس الأعلى للقضاء الذي يعد المسير الفعلي للمسار المهني للقاضي. وعليه، نقترح إبعاد، من تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء، وزير العدل، الذي يعد سلطة تنفيذية وحصر التشكيلة في القضاة المحترفين وأن يكون الرئيس الأول للمحكمة العليا هو رئيس المجلس الأعلى للقضاء، لأن التجربة أثبتت أن كل وزراء العدل انفردوا بتسيير المجلس الأعلى للقضاء وما ترتب على ذلك من كوارث على صعيد تسيير المسار المهني للقضاء (توقيفات تعسفية- عزل - حركة غير مدروسة.... إلخ) وعلى سبيل ذلك ما قام به الوزير السابق في عهد العصابة.

السيد الوزير الأول،

أما بالنسبة لقطاع الصحة، مواطنو ولاية قالمة يناشدون السيد الوزير زيارة ميدانية للوقوف على الحالة المزرية التي آل إليها هذا الأخير، من أجل التدخل لوجود حلول سريعة للنهوض به.

السيد الوزير الأول،

أما بالنسبة لقطاع السكن، فحدث ولا حرج، ولعلم الجميع إن ولايتنا ولاية مغضوب عليها من طرف مؤسسي دولة الفساد ومساعدتهم والغضب هذا راجع، إلى زيارة رئيس العصابة إلى مدينة قالمة، لما قام بتدشين تمثال الرئيس الراحل هواري بومدين، رحمة الله عليه، قام أحد المواطنين المختل عقليا بترديد كلمة «عري على وجه سيدك» منذ سنة 2004 وقالمة لم تر النور ولم تأخذ حصتها ككل الولايات ولم يعين لها والي منسجم ومتمكن سياسيا واقتصاديا، من أجل الدفع بعجلة التنمية وجمع الشمل، كون هذه الولاية أنجبت رجلا يسمى «هواري بومدين»، إلا من يخدم مصالح أولياء نعمته.

وفي الختام، بورك من على رأس قصر المرادية ومن حوله ومن منحه ثقته.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، عاشت الجزائر حرة مستقلة.

8 - بوحفص حوباد

عضو مجلس الأمة

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السيد الوزير الأول، المحترم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة،

أود، في بداية تدخلتي هذا، أن أهنيئ الوزير الأول، السيد عبد العزيز جراد، وطاقمه الحكومي، على الثقة التي وضعها فيهم رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، متمنيا لهم التوفيق والنجاح.

سيدي الرئيس بالنيابة،

إن مضمون ما جاء في مخطط عمل الحكومة يترجم عزم والتزام وتأكيد من طرف الحكومة على التكفل بكافة المجالات على مستوى كامل التراب الوطني؛ وهذا يعتبر، في نظرنا، وثيقة عهد وتعهدا تبرمه الحكومة مع المواطن الجزائري، هدفه الوصول إلى تشييد جزائر جديدة، قوامها العدل والمساواة وتحقيق الرفاه في جميع المجالات، وفي كل أنحاء الوطن دون تمييز، وهذا ما شجعني لأن أتدخل بهذه المساهمة، لأطرح جملة من الاشغالات تخص ولاية البيض.

- الانشغال الأول:

طلبنا وبإلحاح ترقية بلدية بوقطب إلى ولاية أو على الأقل ولاية منتدبة وقد سبق لي أن طلبت ذلك خلال مناقشتنا لمشروع القانون المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد الأخير.

- الانشغال الثاني:

يخص قطاع الصحة بولاية البيض وبالخصوص دائرة بوقطب.

السيد الرئيس بالنيابة،

إن هذه الدائرة ورغم شساعتها وكثافة سكانها تفتقر إلى مستشفى؛ وقد تم تحويل قاعة متعددة الخدمات إلى مستشفى، إلا أنها لم تستطع أن تغطي حاجيات سكان دائرة بوقطب وسكان المناطق المجاورة لها، فلا يمكن لقاعة متعددة الخدمات أن تقدم نفس الخدمات التي يقدمها المستشفى، لذلك نطلب من الحكومة إنجاز مستشفى بهذه المنطقة وتجهيزه بالوسائل الضرورية ودعمها ماليا وبشرياً، وللعلم، السيد الوزير الأول، فإن الهيكل الخاص بالمستشفى (statut) موجود وجاهز.

السيد الرئيس بالنيابة،

أما الانشغال الثالث: فيتعلق ببعض القرى التابعة لولاية البيض وهي قرية المغسل، سيد أحمد بلعباس التي مازالت تفتقد إلى الغاز الطبيعي إلى يومنا هذا، وكما تعلمون جميعاً فإن ولاية البيض تعتبر من أكثر المناطق برودة في الجزائر، والسكان يلجؤون إلى قارورات الغاز من أجل الطهي والتدفئة، لكنهم يجدون صعوبة كبيرة في الحصول على هذه القارورات، نظراً لشساعة المنطقة وبعدها عن المناطق الحضرية ونقاط بيعها، لذلك فإن سكان هاته المناطق ينتظرون لفترة مستعجلة منكم، لأنهم سئموا من الوعود الكثيرة السابقة التي أعطيت لهم ولعدة مرات ولم تر النور لحد الساعة، رغم أن الدراسات التقنية لمشروع التزويد جاهزة.

السيد الرئيس بالنيابة،

إن ولاية البيض وبحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي وطابعها وخصوصيتها الفلاحية، يمكن أن تكون قطبا فلاحيا واقتصاديا بامتياز، إن وجدت وإن وفرت لها العناية اللازمة ومخصصات مالية استعجالية، خاصة وأن السياسة الجديدة للبلاد تعتمد على الفلاحة كمصدر ومورد مالي بديل للمحروقات التي تعرف هذه الأيام انخفاضاً محسوساً، وذلك تجاوباً مع انشغالات واهتمامات سكان المنطقة الذين يرون فيكم الأمل لتحقيق هذه المطالب. وفي الأخير، نتمنى لكم التوفيق والنجاح في المهمة الصعبة التي كلفتم بها. شكراً والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

9 - لزهارى نعيمى

عضو مجلس الأمة

السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة، الفاضل،

السيد الوزير الأول، المحترم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس بالنيابة،

تتميز ولاية البيض بتاريخ نظالي ضد الاستعمار وضد المعاناة منذ زمن، إضافة إلى الآثار السلبية للطبيعة المناخية للمنطقة وندرة الموارد المنتجة للثروة ولكل هذا، وجب على الدولة أن تتدخل في جميع القطاعات والميادين، حتى ترتقي إلى ولاية بمعنى الكلمة، ومن أهمها:

قطاع الأشغال العمومية: وذلك بربط ولاية البيض بالطريق السيار شرق - غرب للهضاب العليا وهذا بإعادة الدراسة، لأن مخطط المشروع لا يمر بالقرب من ولاية البيض، حسب الموقع الإلكتروني لوزارة الأشغال العمومية.

- إنجاز الطريق المزدوج الرابط بين ولاية البيض وولاية سعيدة الذي يعرف بكثرة حوادث المرور به، المميتة في أغلب الأحيان لدرجة أنه سمي بـ «طريق الموت».

قطاع الطاقة: إنجاز مصنع الغاز للتكرير والإنتاج الذي يعد مطلب ساكنة ولاية البيض، خاصة البطالين منهم، وقد عرف احتجاجات متكررة، خاصة من طرف سكان بلدية الأبيض سيدي الشيخ وبلدية البنود.

قطاع السكن: يعرف هذا القطاع نقصا كبيرا من حيث عدد الحصص في السكنات بصيغها المتعددة الموجهة لولاية البيض، إضافة إلى معاناة مستفيدي التجزئات الاجتماعية، حيث يعرف هذا المشروع عراقيل لم تجد لها حولا منذ زمن وليومنا هذا.

قطاع الصحة: تفتقد ولاية البيض إلى الخدمات الصحية، فالمستشفى الوحيد بمقر الولاية، لا يغطي حاجيات الساكنة، لأنه يفتقر للأطباء الأخصائيين وكذلك يفتقر إلى تجهيزات طبية حديثة.

قطاع الفلاحة: السيد الوزير الأول، إن الموالين يعانون من مشاكل عديدة في القطاع وهم يمثلون الشريحة الكبيرة من سكان ولاية البيض، فلا بد على الدولة أن توفير الأعلاف، السكنات الريفية، الكهرباء الريفية ومنح تراخيص لحفر الآبار.

وفي الأخير، نتمنى لكم التوفيق والنجاح في المهمة الصعبة التي كلفتم بها.

شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

10 - السيد عفيف سنوسة

عضو مجلس الأمة

سيدي رئيس مجلس الأمة بالنيابة، المحترم،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

زملائي أعضاء مجلسنا الموقر،

الحمد لله العلي القدير على بقاء الجزائر واقفة بفضل

رجالها، وجيشها وشعبها العظيم.
كنا بالأمس ننتظر من رئيس الجمهورية أن يمشي ويتكلم مع الشعب، وها هو اليوم أمامنا رئيس منتخب شرعي.
نطلب من الله العلي القدير أن يوفقه في عمله، وطلبنا حكومة كفاءات وها هي أمامنا.

سيدي الوزير الأول، إننا نتدخل اليوم بخصوص مخطط عمل حكومتكم، إن قطاع الصحة مريض أشد المرض، والمواطن يعاني.

يوجد مستشفيات جديدة مجهزة بأكملها، ولا يوجد أطباء جراحون.

مستغانم يوجد فيها مستشفى قديم وقديم جدا وهو مستشفى شيقيفارة ويحتوي على 542 سريرا.

هناك مستشفى 240 سريرا وهو من المفروض أن يكون مستشفى جامعا بالرغم من أن كلية الطب مجاورة له.

كل هذا ولم يتم فتح هذا المستشفى الذي فاقت مدة الأشغال به لأكثر من 10 سنوات.

بالرغم من أن الصينيين قاموا بإنجاز مستشفى 1000 سرير في ظرف قياسي (10 أيام)، أين المشكل؟

مشكل السكن، وهو المشكل الذي لا حل له، نظرا لسوء التوزيع وعدم المتابعة بعد التوزيع، خاصة في السكنات الاجتماعية، مثال إعادة الكراء، البيع.....

فيما يخص البطالة، حل مشكل البطالة متعلق بالإستثمار الصناعي والسياحي والفلاحي.

أما فيما يخص ولايتنا، فهي تتمتع بشريط ساحلي خلاب طوله 120 كلم، وهناك مناطق التوسع السياحي (ZET)، هناك مناطق قيد الدراسة وهناك مناطق أخرى منتهية الدراسة، وهناك طلبات من عند مستثمرين لكن دون جدوى.

إذا قمنا بتدعيم قطاع السياحة وقمنا بإنجاز مركبات سياحية نستطيع القضاء على الهجرة غير الشرعية أو التي سميت «الحرقة».

هناك مركب سياحي مغلق، لا ندري لماذا؟

هناك مشاكل كبيرة يعيشها رؤساء البلديات، من بينها الرسائل المجهولة وهي التي جعلت رئيس البلدية يعيش الخوف والرعب، ولا يستطيع القيام بمهامه.

تسيير المدارس الابتدائية، وخاصة المطاعم المدرسية، والتي من المفروض أن وزارة التربية هي التي تتكفل بها ونزع الثقل عن البلديات.
شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

2 - أسئلة كتابية

1- محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و 73 من القانون العضوي رقم 16 - 12، المؤرخ في 25 أوت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

يعاني سكان حيي المستقبل والرياض بولاية الجلفة اللذين بهما كثافة سكانية عالية ويحتويان على أبنية منجزة وفقا للمقاييس القانونية المعمول بها، من انعدام التهيئة الحضرية بها رغم استفادة ولاية الجلفة منذ ما يفوق السنة من برامج مختلفة ومعتبرة في إطار مخططات التنمية البلدية وضمن إعانات صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، خصصت منهما مبالغ من أجل التحسين الحضري وتحسين إطار المعيشة للسكان، إلا أن عدم تجسيد هذه البرامج جعل السكان متذمرين من الوضعية الصعبة التي يعيشونها بسبب تطاير الأتربة، عرقلة سير المركبات، وعند نزول الأمطار تتشكل برك تعرقل حركة السير، إضافة إلى صعوبة الحركة أمام المؤسسات وخاصة التربوية منها، لهذا يستعجل سكان الحيين المذكورين انتشالهم من الوضعية التي يعيشونها والتي طال أمدها والتي تحتاج الشوارع بهذه الأحياء إلى تعبيد وأرصفة... إلخ، وكل متطلبات العيش الكريم في ظل الأموال الطائلة المرصودة من قبل الدولة والمخصصة لهذا الغرض.

وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات ساكني حي المستقبل وحي الرياض بولاية الجلفة، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

ما هي الإجراءات المتخذة للتكفل بانشغالات سكان حي المستقبل وحي الرياض بولاية الجلفة؟ وفي حالة برمجة واستفادة الأحياء المذكورة من عملية

التهيئة، أين وصلت الإجراءات الإدارية المعمول بها في هذا الشأن لإنجاز ما هو مطلوب؟
تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

الجزائر في 10 أكتوبر 2019

محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بتقديم سؤالين كتابيين، الأول بخصوص التكفل بانشغالات سكان حي المستقبل وحي الرياض بمدينة الجلفة فيما يتعلق بالتهيئة الحضرية، والسؤال الثاني بخصوص الحفر العشوائي للطرق الحضرية بذات المدينة، وعليه يشرفني إعلامكم بما يلي:

بخصوص التهيئة الحضرية بأحياء المستقبل والرياض، فإنه تم تسجيل عمليتين لتهيئة الطرقات بهذين الحيين في إطار عمليات صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية لسنة 2019، بمبلغ إجمالي قدره 274 مليون دينار جزائري، والعمليتان في طور الانجاز، حيث تجاوزت نسبة الأشغال بهما 50٪ ومن المتوقع أن تنتهي الأشغال خلال مدة أقصاها شهر أفريل 2020.

أما بخصوص الحفر العشوائي للطرق الحضرية، وعدم إرجاعها إلى طبيعتها الأصلية، فإن مؤسسات الإنجاز لا تقوم بأي حفر إلا بعد حصولها على رخصة شق الطريق التي تمنح من قبل اللجنة المنشأة لهذا الغرض، حيث تصدر مقررات في هذا الشأن لكل طلب يرد إلى مصالح الدائرة، وهذه المقررات تلزم صاحب الطلب بإعادة الأرضية إلى طبيعتها، وهو ما يتم فعلا بعد انتهاء الأشغال.

وعن العينات التي أشرتم إليها، فبالنسبة للحفر بالطريق الرئيسي بحي بوخالفة من مقر الدائرة إلى محطة الوقود ببوتريفيس (شبكة التطهير)، فإن العملية اكتست آنذاك طابعا استعجاليا قبل انطلاق عملية تهيئة الطرقات بأحياء المستقبل والرياض، وسيتم التكفل بهذا الطريق في إطار نفس العملية.

إضافة إلى تخفيف أعباء النقل المدرسي (توفير حافلات ومتابعتها)

ب: إنجاز متوسطات عبر التجمعات الثانوية للبلديات وخاصة النائية منها، إذ لا يقبل لنقل ما يفوق المئة 100 طفل يوميا لمسافات متتالية عبر إقليم الوطن (من 15 كلم إلى 60 كلم) لمزاولة دراستهم بهذا الطور الدراسي بحجة عدم تسجيل متوسطة من المصالح المركزية (نظرا لعدم استيفاء شروط الخريطة المدرسية وعدم توفر القروض) هاته الأسباب زادت من نسبة التسرب المدرسي والنتائج المتدنية والآفات الاجتماعية.

ولذلك نراها من ضمن أولويات التركيز عليها ضمن المشاريع الموجهة لهذا الصندوق (فلا يعقل إنجاز 03 ساحات لعب معشوشبة اصطناعيا بتكلفة تفوق 4 ملايين سنتيم لتلاميذ أرهقهم التنقل يوميا لمسافات عدة وبأخطار متعددة ولظروف جمة صباحا ومساء وصيفا وشتاء).

ثانيا: صيانة وإنجاز نقاط العلاج (salle de soins) والمراكز الصحية بهاته المناطق، والتي من اختصاص البلديات وتوجد في حالة فيزيائية متدهورة في غالبيتها بحجة ضعف ميزانية البلديات، بذلك نرى من الضروري توجيه جزء من القروض لهذا الغرض.

هذا المقترح نتمنى أن يلقي اهتماما من سيادتكم وقد يلقي نتائج ميدانية واجتماعية إيجابية تعود إلى المواطن وخاصة على المناطق المذكورة وله الأثر المباشر والعميق.

ثالثا: إدراج جزء من ميزانية الصندوق (صندوق الضمان للتجمعات المحلية FCCL) إلى تهيئة وإنجاز المساجد، كون إنجاز المساجد في بلديات الوطن يعتمد في أساسه على تبرعات المحسنين، هذا الأخير ولما لها من إجراءات تنظيمية قد تطيل عملية تكملة المساجد في حالة عدم وجود متبرعين.

خاصة لافتقار ميزانية بلديات الوطن عامة إلى أبواب تضم صيانة المساجد رغم وجود تعليمات في هذا الجانب. نتمنى أن يلقي هذا الاقتراح اهتماما من سيادتكم.

الجزائر، في 26 نوفمبر 2019

محمد عامر

عضو مجلس الأمة

وبالنسبة للحفر بالشارع الرئيسي المحاذي لطريق الجلفة - بوسعادة، وكذا الطريق رقم 01 المؤدي إلى الأغواط، فيتعلق الأمر بالمشروع الخاص بتجديد قنوات الماء الصالح للشرب، الشطر الثاني، وهي عملية مسيرة مركزيا من طرف مؤسسة الجزائرية للمياه صاحبة المشروع، وسيتم إعادة الأرضية إلى طبيعتها الأصلية، مباشرة بعد عملية التجارب الجارية على الشبكة، حيث عقدت السلطات المحلية سلسلة من الاجتماعات لهذا الغرض مع مؤسسات الإنجاز، ورؤساء المشاريع المكلفين بالمتابعة. تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق التقدير.

الجزائر، في 10 مارس 2020

كمال بلجود

وزير الداخلية والجماعات

المحلية والهيئة العمرانية

2- السيد محمد عامر

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والهيئة العمرانية

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور والمادتين 69 و 76 من القانون العضوي رقم 16 - 12، المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437، الموافق لـ 25 غشت عام 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الكتابي التالي نصه:

يشرفنا أن نستفهم من سيادتكم الموقرة عن عدم توجيه العناوين الكبرى للقروض الموجهة للولايات من عائدات صندوق وهذا بغرض وضع أولويات وأهداف اجتماعية ذات عمق يعود إلى المواطن ويلبي حاجياته المباشرة ومنها: أولا: جعل الأولوية رقم 01 - في تقسيم ميزانية الصندوق (صندوق الضمان للجماعات المحلية FCCL) على الولايات مع الإلزامية في ذلك فيما يلي:

أ: إنجاز مجمعات مدرسية ومدارس بالقرى والبلديات النائية والتجمعات السكنية الجديدة، كون أن المشاريع غير المركزة لقطاع التربية أصبحت لا تفي بالغرض.

جواب السيد الوزير:

تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة، بتقديم سؤال كتابي تستفسرون من خلاله عن عدم توجيه العناوين الكبرى للقروض الموجهة للولايات من عائدات الصندوق وهذا بغرض وضع أولويات وأهداف اجتماعية ذات عمق يعود على المواطن ويلبي حاجياته المباشرة من خلال جعل الأولوية لإنجاز مجمعات مدرسية ومدارس بالقرى والبلديات النائية والتجمعات السكانية الجديدة، وإنجاز متوسطات عبر التجمعات الثانوية للبلديات، تليها صيانة وإنجاز قاعات للعلاج خصوصا بالمناطق النائية، وكذا إدراج جزء من ميزانية الصندوق لتهيئة وإنجاز المساجد.

وعليه، يشرفني إعلامكم أن صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية يعد آلية للقضاء على التفاوت في الموارد المالية للجماعات المحلية، ودعم تحقيق تنمية محلية متناسقة ومتكاملة، حيث كرس المشرع الجزائري فكرة التضامن المالي ما بين البلديات والولايات من خلال أحكام المادة 211 من القانون رقم 11 - 10، المؤرخ في 22 جوان 2011، المتعلق بالبلدية، والمادة 176 من القانون رقم 12 - 07، المؤرخ في 21 فيفري 2012، المتعلق بالولاية. وقد رافق هذا التكريس القانوني لسياسة التضامن الوطني بين الجماعات المحلية، المرسوم التنفيذي رقم 14 - 116، المؤرخ في 24 مارس 2014، المتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية وتحديد مهامه وتنظيمه وسيره، وهذه المهام هي:

- إرساء التضامن ما بين الجماعات المحلية بتعبئة الموارد المالية وتوزيعها، وذلك من خلال منح مخصصات مالية سنوية لتغطية النفقات الإلزامية ذات الأولوية وتوزيع المخصصات المالية المدفوعة، من قبل الدولة لفائدة الجماعات المحلية وإعانات مخصصة للتجهيز والاستثمار.

- ضمان الموارد الجبائية التي سجلت ناقص قيمة جبائية بالمقارنة مع مبلغ تقديراتها، حيث إن التخصيص الإجمالي للتجهيز والاستثمار يسمح بإنجاز برامج تجهيز واستثمار بهدف مساعدة الجماعات المحلية وتطويرها، وخاصة المناطق الواجب ترقيتها وفق مدونة العمليات الممولة في إطار هذه الإعانات، والتي يحددها القرار الوزاري المحدد لمدونة العمليات الممولة في إطار إعانات التجهيز والاستثمار لصندوق التضامن والضمان المؤرخ في 09 ديسمبر 2014،

والذي نظم تدخلات الصندوق في مجالات:

- البنيات والتجهيزات الإدارية،
- الشبكات المختلفة (التطهير، المياه الصالحة للشرب، الكهرباء..)؛
- الطرق؛
- التهيئة والتجهيزات الحضرية؛
- المنشآت الجوارية؛
- الدراسات وبرامج الإعلام الآلي.

وعليه، وما سبق ذكره، فإنه لا يمكن للصندوق التدخل لإنجاز متوسطات نظرا للأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول في هذا المجال، غير أن صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية يتدخل في مجال إنجاز مجمعات مدرسية ومدارس بالقرى والبلديات النائية والتجمعات السكانية الجديدة بصفتها منشآت جوارية، حيث تم بعنوان السنة المالية 2019 تمويل عمليات لصالح الجماعات المحلية شملت برامج إنجاز مجمعات مدرسية وتجهيزها، وأقسام توسعة بمبلغ إجمالي يقدر بـ 961 مليون دج، كما شمل البرنامج اقتناء 41 قسم جاهز لفائدة مدارس بمبلغ إجمالي يقدر بـ 93.7 مليون دج، وكذلك اقتناء 30 قسما جاهزا لفائدة ولاية بومرداس بمبلغ 90 مليون دج.

وفيما يتعلق بمجال الصحة، ودعمًا للجماعات المحلية في هذا المجال، تم تمويل 71 سيارة إسعاف بعنوان السنة المالية 2019 بمبلغ 619 مليون دج، إضافة إلى تخصيص ما يقارب 1 مليار دج لقاعات العلاج بما يعادل 242 عملية على مستوى مختلف الولايات.

أما بخصوص إنجاز المساجد، فلا يمكن للصندوق التدخل إلا في إطار تهيئة المساجد فحسب، وذلك وفقا لمدونة العمليات الممولة في إطار إعانات التجهيز والاستثمار الخاصة بالصندوق، وفي هذا الإطار عرفت السنة المالية 2019 تخصيص ما يقارب 930 مليون دج لتهيئة مساجد الأحياء والمدارس القرآنية.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق التقدير.

الجزائر، في 05 فيفري 2020

كمال بلجود

وزير الداخلية والجماعات

المحلية والتهيئة العمرانية

3- السيد محمد عامر

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

طبقاً لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و76 من القانون العضوي رقم 16 - 12، المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437، الموافق لـ 25 غشت عام 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الكتابي التالي نصه:

يشرفنا أن نضع بين أيديكم انشغالا حمله حاملو شهادة ليسانس حقوق ويتمثل في تجميد التكوين لنيل شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة.

حيث إنه ولعلمكم وبموجب القانون رقم 13 - 07، المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 يتضمن تنظيم مهنة المحاماة CAPA، وجاء في مادته 33 كما يلي: «تنشأ مدارس جهوية لتكوين المحامين وتحضير المترشحين لشهادة الكفاءة المهنية للمحاماة تحدد تنظيمها وكيفيات سيرها عن طريق التنظيم».

والملاحظ - لعلمكم سيدي - أنه ومنذ صدور هذا القانون لم يتم إنشاء هاته المدارس وليومنا هذا.

كما أن عملية تكوين المترشحين لنيل شهادة CAPA مجمدة منذ 2015 بداعي انتظار إنشاء هاته المدارس. رغم أن نفس القانون تضمن مادة شاملة واضحة حددت أنه في انتظار ذلك تتكفل كليات الحقوق عبر الجامعات بتنظيم مسابقات الالتحاق بهذا التكوين، حيث جاء في المادة 133 من نفس القانون (13 - 07) ما يلي: «في انتظار تنصيب المدارس المنصوص عليها في المادة 33 من هذا القانون تتكفل كليات الحقوق طبقاً للتنظيم الساري المفعول بتنظيم مسابقات الالتحاق لمهنة المحاماة وفقاً للشروط المنصوص عليها في المادة 34 من هذا القانون».

ولهاذه الأسباب وبدافع الاستجابة لمطلب وانشغال حاملي شهادة ليسانس الحقوق بالولوج لهاذه المهنة نتساءل عن موعد تنظيم المسابقات عبر كليات الحقوق لجامعات الوطن للموسم الدراسي الحال 2019 - 2020 وإلى غاية إنشاء المدارس الخاصة وهذا وفقاً لنص المادة

133 من أجل نيل شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة CAPA؟

الجزائر، في 27 نوفمبر 2019

محمد عامر

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي الوادر إلينا رفقة المراسلة المنوه بها في المرجع أعلاه، والذي تطرحون فيه مسألة تجميد التكوين لنيل شهادة الكفاءة لمهنة المحاماة، أشرف بإفادتكم بأن هذه الشهادة غير مصنفة في مدونة الشهادات الأكاديمية الجامعية، بل تعد شهادة مهنية تخول لحاملها ممارسة مهنة محامي لدى مختلف المجالس القضائية.

أما بخصوص تأخر استحداث المدارس الجهوية لتكوين المحامين، فهي مسألة تخص وزارة العدل دون سواها.

وتجدر الإشارة إلى أن مسؤولية مسابقة الالتحاق بالتكوين لدى كليات الحقوق والمعنية بذلك، تقع على عاتق وزارة العدل، طبقاً لأحكام المادة 2 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 12 مارس 2015، الذي يحدد كيفيات فتح مسابقة الالتحاق بالتكوين للحصول على شهادة الكفاءة لمهنة المحاماة وتنظيمها وسيرها، وكذا عدد الاختبارات وطبيعتها ومدتها ومعاملها وبرنامجه وتشكيلة لجنة المسابقة ومعدل القبول.

وتفضلوا، السيد العضو بقبول فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 11 فيفري 2020

شمس الدين شيتور

وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

4- السيد محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

طبقاً لأحكام المادة 152 من الدستور والمادتين 69 و76 من القانون العضوي رقم 16 - 12، المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437، الموافق لـ 25 غشت عام 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما،

وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الكتابي التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

تعاني المكاتب البريدية بالجلفة من عدة نقائص سببت حالات تضرر لدى زبائن ومتعاملي البريد، ونذكر منها الطوابير المتكررة عند قضاء مصالحهم أو سحب نقودهم، والطرق التقليدية المستعملة في تنظيم الطوابير التي نتج عنها ضياع بعض وثائق الهوية وأحيانا ضياع صكوكهم البريدية، علما أن هذه المراكز والمكاتب لاسيما المتواجدة بعاصمة الولاية الجلغة والدوائر الكبيرة كعين وسارة ومسعد وحاسي بحبح... إلخ، تعرف إقبالا كبيرا من الزبائن، مما يبقى الزبون لعدة ساعات ينتظر دوره.

وقصد تحسين ظروف استقبال الزبائن وإعطاء الوجه اللائق للمؤسسة، وتقديم خدمات أفضل يتطلب وضع لوح إلكتروني أو ما يسمى (جهاز الاستدعاء الآلي وتنظيم الطوابير والنداء) لضمان الشفافية في المعاملة وحسن الاستقبال، كما هو معمول به في المؤسسات العمومية وحتى المؤسسات الخاصة بالمستقبلية للجمهور، التي لاقت استحسانا كبيرا من طرف الزبائن لدى هذه المؤسسات، خاصة وأن مؤسسة بريد الجزائر لها إمكانيات مادية تمكنها من تحسين تقديم مختلف خدماتها اتجاه زبائنها.

وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات مواطني ولاية الجلغة، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

- هل هناك إمكانية لتحسين ظروف العمل وظروف استقبال الزبائن والمواطنين وذلك بوضع لوح إلكتروني (جهاز الاستدعاء الآلي وتنظيم الطوابير والنداء) لضمان الشفافية في المعاملة وحسن الاستقبال؟
تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 27 جانفي 2020

محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

لقد تفضلتم، سيادة عضو مجلس الأمة المحترم، بسؤالكم الكتابي المتعلق بنوعية الخدمة البريدية المقدمة

لمرتفقي المكاتب البريدية لولاية الجلغة، لاسيما ماتعلق منها بعملية تنظيم الطوابير، على هذا الأساس، أود في بادئ الأمر أن أشكركم على اهتمامكم بشؤون قطاع البريد، كما يشرفني أن أحيطكم علما بأن مؤسسة بريد الجزائر تعترم عصرة عملية تنظيم الطوابير على مستوى المكاتب البريدية، حيث قامت بتاريخ 11 ديسمبر 2019 بإبرام صفقة طلبات بالتراضي البسيط مع الشركة الجزائرية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال «ساتيكوم - SAT - COM»، فرع المؤسسة العمومية الاقتصادية «اتصالات الجزائر»، من أجل اقتناء نظام التسيير الآلي للطوابير لفائدة المكاتب البريدية على المستوى الوطني.

في هذا السياق، سطرت مؤسسة بريد الجزائر برنامج مع المتعامل المتعاقد، يسمح بتجهيز المكاتب البريدية بنظام التسيير الآلي للطوابير، بصفة تدريجية وفقا لخصوصيات كل مكتب بريدي، وذلك بغرض ضمان السير الحسن لعملية التجهيز والتمكن من الاستغلال الأمثل للنظام الآلي، حيث إن الصفقة، المذكورة أعلاه، قد دخلت حيز التنفيذ مع بداية السنة الجارية وتم كمرحلة أولى اقتناء وتشغيل نظام تسيير الطوابير، على مستوى الموقع التجريبي الأول الكائن بـ «مكتب بريد المحمدية»، وسيتم الشروع في تشغيل النظام على مستوى الموقع التجريبي الثاني الكائن بـ «مكتب بريد الدار البيضاء» خلال الشهر الحالي، ابتداء من تاريخ 16 فيفري 2020.

في هذا الإطار، وردا على انشغالكم المتعلق بالتبعات السلبية للتنظيم التقليدي للطوابير، المذكورة في سؤالكم، فيجدر التنويه أن نظام التسيير الآلي للطوابير المتمثل في برنامج معلوماتي متصل بشبكة داخلية ونظام آلي لتوزيع التذاكر، سيسمح للكون المكلف بالزبائن، انطلاقا من محطة عمله على مستوى الشباك البريدي، من إعلان رقم تذكرة المرتفق الموافق لرقم الشباك عبر شاشة خاصة مثبتة على مستوى قاعة الانتظار، كما أن هذا النظام سيتيح إمكانية تنظيم عمل الشبابيك البريدية بطريقة ذكية، تسمح بترتيب الأولويات المتعلقة بنوعية العمليات والخدمات المطلوبة وكذا تلك المتعلقة بطبيعة المتعاملين (خواص، مؤسسات وغيرها).

تجدر الإشارة، أن نظام التسيير الآلي للطوابير المشار إليه أعلاه سيتمكن من المتابعة الآنية من طرف المصالح

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 11 فيفري 2020

إبراهيم بومزار
وزير البريد والمواصلات
السلكية واللاسلكية

5- السيد محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

طبقاً لأحكام المادة 152 من الدستور والمادتين 69 و 76 من القانون العضوي رقم 16 - 12، المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437، الموافق لـ 25 غشت عام 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الكتابي التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

يعتبر قطاع الزراعة الوتر الحساس في اقتصاد أي دولة، باعتباره يؤثر ويتأثر بالقطاعات الأخرى بنسبة كبيرة، والتنمية الفلاحية في مرتبة ثانية في السياسات الاقتصادية باعتبارها مصدر أساسي للغذاء والمادة الأولية التي تستخدم في الصناعات الغذائية الأخرى، ونظراً لأهمية الزراعة في الاقتصاد الوطني انتهجت الدولة سياسة فلاحية جديدة، حيث عمدت على دعم الفلاحين مادياً ومعنوياً من أجل تكثيف العمل وزيادة المساحات المزروعة، وتشجيع المستثمرين في القطاع الفلاحي وتحفيزهم قصد الرفع من الإنتاج وإمكانية تحقيق اكتفاء ذاتي محلي وفي هذا التوجه استفادت ولاية الجلفة من حصة معتبرة من الكهرباء الفلاحية، تقدر بـ: 750 كلم ممونة من صندوق الضمان والتضامن للجماعات بعنوان سنة 2019، واستبشر بها ساكنة الولاية والفلاحين خيراً، للحد من معاناة الفلاحين المعنيين بالعملية الذين انتظروها طويلاً لدعمهم لزيادة الإنتاج وتوسيع المساحات المزروعة وتحسين ظروف معيشتهم، واستغلال الآبار لسقي المحاصيل باستعمال

المركزية لمؤسسة بريد الجزائر لنشاط شبابيك البريد بعدما كانت المتابعة تقتصر على نشاط المكاتب البريدية، الأمر الذي من شأنه السماح بتقييم وتحسين أدائها من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها المادية والبشرية، ترقية لنوعية الخدمة البريدية.

أما فيما يخص ولاية الجلفة، وفي انتظار التجسيد التدريجي لعملية تجهيز المكاتب البريدية عبر التراب الوطني بالحلول الذكية لتسيير الطوابير، يجدر التذكير أن ولاية الجلفة استفادت بعنوان سنة 2020 من برنامج يشمل ستة عشر (16) مشروعاً موزعاً كما يلي:

- مشروعين (02) لبناء مكاتب بريدية جديدة؛
 - سبعة (07) مشاريع لتهيئة محلات إلى مكاتب بريدية جديدة (على مستوى الأقطاب الحضرية)؛
 - سبعة (07) مشاريع لإعادة تهيئة مكاتب البريد.
- كما استفادت ولاية الجلفة بالإضافة إلى جملة المشاريع المسجلة لفائدتها من «مكتب بريد متنقل» تم استلامه بتاريخ 03 / 02 / 2020.

تجدر الإشارة، أن ولاية الجلفة قد أحصت مع نهاية سنة 2019 تسعين (90) مكتبا بريدياً منتشراً عبر كافة مناطق الولاية، مدعمة بـ 27 شاباكاً ألياً للبنوك (GAB) تساهم في تقديم خدمات نقدية ومالية عصرية موجهة لحاملي البطاقة النقدية «الذهبية» على مستوى الولاية، كما تم تخصيص حصة إضافية لفائدة ولاية الجلفة من خلال تزويدها بـ 32 شاباكاً ألياً للبنوك سيتم تثبيتها ووضعها حيز الخدمات في إطار عمليات الاقتناء التي تم إطلاق المناقصات بشأنها.

علاوة على ما سبق، فقد تم توفير الوسائل التقنية الكافية لضمان السير الحسن للمكاتب البريدية بولاية الجلفة على غرار تحديث تجهيزات المكاتب ووسائل الإعلام الألي، تزويد أنظمة الرقابة عبر الفيديو لـ 62 مكتبا، إعادة تصميم شبكة الاتصالات من خلال ربط المكاتب البريدية بوصلة متخصصة من الألياف البصرية لاتصالات الجزائر بسعة 2 ميغابايت بين مكاتب البريد وشبكة الولاية وبقيمة 10 ميغابايت بين شبكة الولاية والنظام المركزي لبريد الجزائر، الأمر الذي مكن من توفير أمثل للشبكة البريدية والقضاء على الانقطاعات التي كانت تشهدها.

تلكم هي، أهم عناصر الإجابة التي ارتأيت إفادتكم بها رداً على سؤالكم الكتابي.

937.500.000 دج، والجهة الشمالية لولاية الجلفة بمبلغ 937.500.00 دج، وهذا بموافقة مصالحي الوزارة من خلال الترخيص رقم 10 / 20 المؤرخ في 29 جانفي 2020، الذي تم بموجبه فتح الاعتمادات المالية وإعداد الصفقات وقبولها من طرف لجنة الصفقات الولائية مع رفع التحفظات.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق التقدير.

الجزائر، في 13 فيفري 2020

كمال بلجود

وزير الداخلية والجماعات المحلية
والتهيئة العمرانية

6- السيد محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة الإقليمية

طبقاً لأحكام المادة 152 من الدستور والمادتين 69 و 76 من القانون العضوي رقم 16 - 12، المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437، الموافق لـ 25 غشت عام 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الكتابي التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

في إطار مساعي الدولة للتكفل الفعلي بمهام الخدمة العمومية المحلية والاستجابة الفعالة لمتطلبات التنمية المحلية المندرجة ضمن تعزيز اللامركزية والديمقراطية التشاركية، وبما أن ولاية الجلفة الذي يفوق تعداد سكانها المليون نسمة، التي تحوز على إمكانيات وهياكل قاعدية مما يجعلها قطبا جاذبا للنشاط الاقتصادي التجاري والفلاحي، وقصد تطوير هذه الإمكانيات يفترض أن السلطات المحلية بادرت بإنشاء مندوبيات بلدية، لتقريب الإدارة من المواطن وتقريب المرفق العمومي للتكفل الأحسن بمختلف انشغالاته وتطلعاته وتحفيز الإصغاء للسكان لاسيما أن مجال تدخل مهام المندوبيات البلدية تشمل الصلاحيات والمهام المخولة قانونا للبلدية لتحسين معيشة السكان

الآليات المقتصدة للمياه، والحد كذلك من عملية استعمال الطرق البدائية في السقي، لكن الغاية منها لم تتحقق لحد الآن بسبب عدم انطلاق أشغال التوصيل بسبب بطء الإجراءات الإدارية كالدراسة التقنية وانطلاق الأشغال، وربما أن أسباب عدم الانطلاق في تجسيدها يرجع أساسا إلى نقص التجربة لدى الجماعات المحلية في هذا المجال.

- وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات الفلاحين على مستوى ولاية الجلفة نتوجه لكم بالسؤال التالي:

- ما هي الإجراءات المتخذة لاستدراك التأخر في إنجاز الدراسة وانطلاق الأشغال لإيصال الكهرباء الفلاحية للمستثمرات الفلاحية المستهدفة من العملية، حسب الأهداف المرجوة منها والمسطرة في رخصة البرنامج؟

تقبلوا مني، فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 27 جانفي 2020

محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تفضلتم، - السيد عضو مجلس الأمة - بتقديم سؤال كتابي بخصوص الإجراءات المتخذة لاستدراك التأخر في إنجاز الدراسة وانطلاق الأشغال لإيصال الكهرباء الفلاحية للمستثمرات الفلاحية المستهدفة من الحصة التي استفادت منها ولاية الجلفة، والمقدرة بـ 750 كلم في إطار صندوق التضامن للجماعات المحلية بعنوان سنة 2019.

وعليه، يشرفني إعلامكم أن عملية الربط بالكهرباء الفلاحية التي استفادت منها ولاية الجلفة بعنوان السنة المالية 2018، والمقدرة بـ 750 كلم، الممولة من صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بمبلغ إجمالي يقدر بـ 1.875.000.000 دج، قد انطلقت إجراءات تنفيذها، حيث تم فتح الاعتماد المالي بموجب الترخيص رقم 569 المؤرخ في 31 ديسمبر 2018، تبعه إعداد الصفقة وتقديمها إلى لجنة الصفقات العمومية للولاية للبت فيها، إلا أنه تم رفضها نظرا لتجاوز مبلغ الصفقة السقف المسموح به على مستوى اللجنة الولائية، مما أدى إلى إعادة الإجراءات وتقسيمها إلى شطرين: الجهة الجنوبية لولاية الجلفة بمبلغ

أحكام المواد 133 إلى 137 من القانون رقم 11 - 10، المؤرخ في 22 يونيو 2011، المتعلق بالبلدية، وكذا أحكام المرسوم التنفيذي رقم 16 - 258 المذكور سابقا. وبالرجوع إلى الأحكام المشار إليها أعلاه، فإن البلدية المعنية تقوم بالمبادرة باقتراح التنظيم الجديد على أساس دراسة مسبقة وملف تقني، يتم عرضه لمصادقة المجلس الشعبي البلدي بموجب مداولة، وترسل هذه الأخيرة إلى دائرتنا الوزارية مرفقة بالملف المتعلق بها ويرأي الوالي، ومن ثم استكمال بقية الإجراءات، إلى غاية صدور المرسوم التنفيذي المحدد لعدد المندوبيات البلدية وحدودها.

في هذا الصدد، فإن السلطات المحلية لبلدية الجلفة، موضوع سؤالكم، لم تتقدم بأي اقتراح في هذا الشأن، وتعزيزا للمسار التشاوري سيتم إحالة هذا الانشغال على السلطات المحلية المعنية، لعرضه لدراسة مع المنتخبين المحليين للبلدية المعنية واتخاذ القرار المناسب والملائم في هذا الحال حسب الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة لدى البلدية لاسيما مقدرات هذه المندوبيات البلدية.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق التقدير.

الجزائر، في 13 فيفري 2020

كمال بلجود

وزير الداخلية والجماعات المحلية

والتهيئة العمرانية

7 - السيد محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و73، من القانون العضوي رقم 16 - 12، المؤرخ في 25 أوت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

في إطار البرنامج المسجل لتهيئة مناطق التوسع السياحي

والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدية كالتكفل بالنظافة وصيانة الطرق والإنارة العمومية وصيانة المدارس الابتدائية والمطاعم المدرسية وصيانة الفضاءات الترفيهية، وتطبيقا لأحكام قانون البلدية رقم 11 - 10، المؤرخ في 22 جوان 2011، لاسيما المواد 134 و136 و137 منه، وأحكام المرسوم التنفيذي رقم 16 - 258، المؤرخ في 10 / 10 / 2016، المحدد لكيفيات إنشاء المندوبيات البلدية وتعيين حدودها ويحدد قواعد تنظيم المندوبيات والملحقات البلدية وسيرها، وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات سكان بلدية الجلفة، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

- ماهي الإجراءات المتخذة لاستدراك التأخر في إنشاء مندوبيات بلدية ببلدية الجلفة، بعد توفر الشروط القانونية المذكورة في المادة 03 من المرسوم التنفيذي أعلاه مع مراعاة تطور عدد السكان والتوسع العمراني، طبقا للقوانين المعمول بها والمبين مراجعها أعلاه؟

الجزائر، في 27 جانفي 2020

محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة، بتقديم سؤال كتابي بخصوص الإجراءات المتخذة لاستدراك التأخر في إنشاء مندوبيات بلدية ببلدية الجلفة، بعد توفر الشروط القانونية المنصوص عليها في المادة 03 من المرسوم التنفيذي 16 - 258، المؤرخ في 10 أكتوبر 2016، المحدد لكيفيات إنشاء المندوبيات البلدية وتعيين حدودها، ويحدد قواعد تنظيم المندوبيات والملحقات البلدية وسيرها.

وعليه، يشرفني إعلامكم أنه في إطار تعزيز اللامركزية وجعل البلدية فضاء ديمقراطيا يتم فيه تعبئة المبادرات والنشاط المحلي بقصد التكفل بالحاجيات الأساسية للمواطن وتحقيق أهداف التنمية والإدارة الرشيدة للمرفق العمومي المحلي، وعلى الخصوص إرساء أسس الديمقراطية التشاركية، وتقريب الإدارة من المواطن، وتمكين البلدية من التكفل بالانشغالات الحقيقية للمواطنين، أسند المشرع صلاحيات تنظيم الاختصاص الإقليمي في شكل مندوبيات إلى المجالس الشعبية البلدية، وذلك بموجب

جواب السيد الوزير:

يشرفني أن أوافي سيادتكم الموقرة، بعناصر الرد على السؤال الكتابي الذي تفضلتم بتوجيهه إلينا:

1 - بخصوص منطقة التوسع السياحي حاسي بحبح (المصران):

استفادت هذه المنطقة من غلاف مالي بقيمة (100.000.000 دج)، حيث استكملت كل المراحل الإجرائية الضرورية، بداية من الدراسة وإعداد مخطط التهيئة، مما سمح بتوزيع داخل منطقة التوسع السياحي المصران تسع (9) قطع أراضي لم تنطلق الأشغال بها بسبب نضوب مياه حمام المصران مؤخرا جراء الزلزال الذي مس المنطقة.

2 - منطقة التوسع السياحي بحمام الشارف:

إن هذه المنطقة جاهزة كلية لاستقبال المشاريع السياحية، بحيث تم توزيع ثماني عشرة (18) قطعة أرض، أربعة (4) مشاريع هي في طور الإنجاز والباقي في انتظار استكمال إجراءات الحصول على رخص البناء.

3 - منطقة التوسع السياحي قطارة:

إن هذه المنطقة هي حاليا في مرحلة التصنيف القانوني، حيث سيتم الانطلاق في عملية إعداد مخطط التهيئة مباشرة بعد استكمال إجراءات التصنيف.

معلومات إضافية:

استفادت ولاية الجلفة سنة 2018، بغلاف مالي قيمته 600.000.000 دج، للتهيئة السياحية موزعة كالتالي:

1 - منطقة التوسع السياحي حاسي بحبح: 200.000.000 دج،

2 - منطقة التوسع السياحي الشارف: 200.000.000 دج،

3 - منطقة التوسع السياحي قطارة: 200.000.000 دج.

حيث تجدر الإشارة في هذا الشأن أن المنطقتين الأوليين لم تعودا في حاجة إلى التهيئة، لأن هاتين الأخيرتين تم استكمالهما كلية وتم الشروع في توزيع قطع الأراضي داخلهما لفائدة المستفيدين من المشاريع.

وعليه فقد تم التقدم باقتراح للسيد الوالي من أجل تحويل هذه المبالغ، أي 400.000.000 دج، لإنجاز بئر حموي بحمام المصران، الذي نضب جراء الزلزال الأخير،

التي استفادت منه البلديات بولاية الجلفة، ويتعلق الأمر، ببلدية حاسي بحبح وبلدية الشارف وبلدية قطارة بمبلغ إجمالي قدره 600.000.000.00 دج، بعنوان سنة 2019، والتي أسندت مهام إنجازها إلى مديرية التعمير والهندسة المعمارية بالولاية، إلا أنه ومنذ ذلك الحين لم تنطلق به الأشغال لحد الساعة، مما جعل ساكنة البلديات المعنية متذمرين من هذا التأخر، خاصة وأن تجسيد هذه المشاريع ستفتح آفاقا مستقبلية وتخلق مناصب عمل مؤقتة ودائمة وتشجع السياحة الحموية بهذه البلديات، ومن بين أسباب تأخر انطلاق الأشغال يرجع أساسا إلى نقص التجربة في هذا الميدان للمديرية المسند لها إنجاز المشاريع المذكورة.

وفي الإطار نفسه هناك بعض البلديات لم تحظ بتسجيل عمليات مماثلة، رغم ما تمتلكه من مؤهلات سياحية وأثار تاريخية ومناظر أخاذة وساحرة ترسمها التباينات المذهلة في ذهن عشاق شموخ الجبال وشساعة الصحراء المطلة على مناظر خلابة للصحراء والكهوف الرائعة والمغارات والحدائق المبهرة والشلالات العذبة تمتزج فيها لوحات طبيعية تسر الناظرين، ويتعلق الأمر ببلديتي زكار وبلدية عمورة، علما أن هذه الأخيرة استفادت من عملية الدراسة سنة 2013، لتهيئة المواقع الأثرية والسياحية، لكنها لم تجسد هذه العملية.

- وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات مواطني الولاية، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

- ما هي الإجراءات المتخذة لاستدراك التأخر في انطلاق أشغال تهيئة مناطق التوسع السياحي بالبلديات الثلاث: حاسي بحبح، قطارة والشارف؟

- هل هناك إمكانية لتسجيل عمليات في إطار تهيئة المواقع السياحية ببلديتي عمورة وزكار من أجل تشجيع السياحة بها وكذا خلق الثروة وفتح مناصب لشباب سكان البلديتين؟

تقبلوا مني، فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 27 جانفي 2020

محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

الذي ضرب المنطقة، كما تمت الإشارة إليه سابقا. أما فيما يخص منطقة القطارة، فقد تم تحويل عملية تهيئة الحمام المعدني بقرار من السيد الوالي إلى مصالح مديرية التعمير والهندسة لإنجاز وتهيئة هذا الحمام على شكل مخطط شغل الأراضي (POS)، مع العلم أن الدراسة انتهت مؤخرا.

فيما يخص إمكانية استحداث مناطق توسع سياحي جديدة ببلديات عمورة وزكار، فإنه مبدئيا لا نرى مانعا لذلك شريطة توفر الإمكانيات المالية وتحديد الأولويات على المستوى الوطني.

وإذ نجد لكم الشكر على الاهتمام الذي تولونه لتطوير قطاع السياحة في بلادنا وكذا تسريع وتيرة التنمية على مستوى دائرتكم الانتخابية، تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة الموقر، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 10 مارس 2020

حسين مرموري

وزير السياحة والصناعة التقليدية

والعمل العائلي

8 - السيد محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الموارد المائية

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و73، من القانون العضوي رقم 16 - 12، المؤرخ في 25 أوت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

قصد التخلص من الملوثات العضوية وغير العضوية والميكروبية أو المشعة وفي إطار البرنامج المسطر لارتفاع حجم المياه المعالجة الذي يمكن توجيهه لسقي الأراضي الفلاحية.

لقد تم في نفس التوجه سنة 2013، تدشين محطة

تصفية المياه المستعملة بالجلفة بعد عملية إعادة الاعتبار لها وصيانتها وتجهيزها، من طرف الوزير الأول آنذاك، للعلم أن قدرة معالجتها للمياه تساوي 36 ألف م³ يوميا، وكلفت الدولة مبالغ طائلة، لكن الآن أصبحت غير وظيفية، وأصبح «واد ملاح» مصب كل النفايات المنزلية والصناعية والطبية المحملة بكل أنواع الترسبات.

وبناء على ما ذكر أعلاه، ومراعاة لانشغال سكان الولاية، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

- ما هي الإجراءات المتخذة للتكفل بانشغال سكان الولاية، لإعادة تشغيل المحطة لتلبية الاحتياجات والاهتمام بالتصفية الثانوية لأجل استغلالها في المجال الفلاحي وتفاذي تلوث الأودية؟
تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 27 جانفي 2020

محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

إجابة على سؤالكم المتضمن انشغالا حول محطة تصفية المياه المستعملة بالجلفة ومدى تلبيتها لاحتياجات المواطنين والاجراءات المتخذة لأجل استغلالها في المجال الفلاحي وتفاذي تلوث الأودية.

في البداية، أود أن أعلمكم أن محطة تصفية المياه المستعملة للجلفة، تم إنجازها لمعالجة ثلثي 2 / 3، من حجم المياه المستعملة لهذه المدينة، بقدرة معالجة تصل إلى 1700 م³، في الساعة، أي ما يعادل 27800 م³ يوميا، إلا أن الماء الذي يصل للمحطة أقل بكثير من قدرة تصفيتها الحقيقية، أي بمقدار 16000 م³ يوميا، وبهذا الحجم المائي تعمل المحطة بنسبة 60٪، فقط من قدرتها الحقيقية وكل هذا راجع إلى الأسباب التالية:

- عدم توصيل ثمانية مجاري للمياه المستعملة، ضف إلى ذلك توصيلها مباشرة بالمصب النهائي للمحطة (مصب المياه المصفاة).

صب مباشر للمياه المستعملة الصناعية لمصنع الجلود ومذبح غير مطابق للشروط ومنطقة النشاطات بالمنطقة

في إطار تطبيق الدستور وقوانين الجمهورية وإرساء نظام التوزيع العادل للثروات على الولايات، لإخراج الولاية والبلديات التابعة لها من عزلتها وتحسين الخدمات وفتح مناصب شغل جديدة، والقضاء على التفاوت الجهوي في مجال التنمية والحد من الفوارق الاجتماعية ولتنفيذ ذلك، يتطلع سكان ولاية الجلفة ذات الكثافة السكانية المعتبرة لتسجيل مشاريع تنمية لتحسين الظروف المعيشية للسكان وضمان العيش الكريم. للإشارة أن ولاية الجلفة عرفت خلال السنوات الماضية ركودا تنمويا كبيرا، بسبب عملية التجميد التي مست عديد القطاعات وفوتت هذه العملية فرصا ثمينة للنهوض بالتنمية المحلية المتوقعة لتواكب وتساير الولايات الأخرى، وبعد المصادقة على قانون المالية بعنوان سنة 2020، وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات سكان الولاية، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

- ما هي البرامج التنموية المسجلة لولاية الجلفة بعنوان السنة المالية لسنة 2020؟
تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 27 جانفي 2020

محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

من خلال سؤالكم الكتابي، تفضلتم مشكورين بالاستفسار عن البرامج التنموية المسجلة لفائدة ولاية الجلفة بعنوان السنة المالية 2020، وطلبتكم رفع التجميد عن بعض البرامج الخاصة بذات الولاية.

ومن باب الإجابة عن انشغالكم، وفيما يخص رفع التجميد عن البرامج العمومية، أود أن أنهى إلى علمكم بأن محدودية الموارد المالية، التي فرضت نفسها منذ سنة 2014، دفعت بالسلطات العمومية إلى اعتماد إجراءات ترشيد النفقة العمومية والتحكم فيها من خلال «تجميد» أو بالأحرى تأجيل بعض مشاريع التجهيز العمومي التي لم يتم الانطلاق في إنجازها.

لكن، مع التطور النسبي للمتاحات المالية العمومية، قررت السلطات العمومية رفع التجميد عن المشاريع التابعة

وعدم توفرها على محطات تصفية صغيرة خاصة بهم، مع العلم أن المياه المستعملة القادمة من هذه المؤسسات والمصانع لا تخضع إلى أي معالجة أولية وتصب مباشرة بالمحطة، مع العلم أن محطات تصفية المياه صممت لمعالجة المياه المستعملة منزليا فقط.

وعلى إثر هذا، تصب كل هذه المصببات العشوائية للمياه المستعملة مباشرة بواد ملاح، ما يؤثر سلبا عليه ويساهم في زيادة التلوث بالواد، وعليه تم وضع لجنة ولائية تضم السلطات المحلية، بالإضافة إلى مصالح مديرية الموارد المائية لولاية الجلفة، قصد إحصاء جميع هذه المصببات العشوائية وإحصاء جميع المؤسسات والشركات المصنفة والتي تصب مياهها المستعملة صناعيا والعمل معها وحثها على وضع محطات تصفية المياه الخاصة بها وذلك لتفادي تلوث واد الملح وأيضا لضمان الفعالية والعمل الحسن لمحطة تصفية المياه لمدينة الجلفة.

تلکم هي أبرز التوضيحات التي ارتأيت أن أقدمها لكم، كما يسرني ويسر كل المؤسسات التابعة للقطاع أن نفيدكم بمعلومات أكثر إذا ما لزم الأمر.

تقبلوا مني، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير.

الجزائر، في 20 فيفري 2020

أرزقي براق

وزير الموارد المائية

9 - السيد محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير المالية

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و73، من القانون العضوي رقم 16 - 12، المؤرخ في 25 أوت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير الأول،

بعد التحية والاحترام؛

- 590.5 مليون بعنوان عمليات إعادة التقييم، تخصص 14 مشروعاً قيد الإنجاز.

يضاف إلى هذا، البرنامج الإضافي المقرر من قبل السلطات العمومية، بمبلغ إجمالي يقدر بـ 2.032 مليون دينار، خلال الفترة 2019 - 2020، منه 812.8 مليون دينار، بعنوان السنة المالية 2020، حيث يتم تمويله من خلال الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا.

يوجه هذا البرنامج للتكفل بالعمليات المتعلقة بالبنى التحتية للصحة، بإنجاز المدارس الابتدائية، بإعادة تأهيل البنى التحتية للرياضة وبالبطاقات المتجددة. تلکم هي المعطيات الخاصة بسؤالکم، وتقبلوا، السيد، العضو المحترم، خالص عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 20 فيفري 2020
عبد الرحمان راوية
وزير المالية

10- السيد محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الموارد المائية

طبقاً لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و73، من القانون العضوي رقم 16 - 12، المؤرخ في 25 أوت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

بهدف تنمية وتدعيم النشاط الفلاحي بالبلدية، وبعد التكفل بالانشغال من قبل قطاعكم الوزاري، فقد كلفتم الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات بالانطلاق خلال سنة 2019، بإنجاز دراسة جدوى (Etude de Faisabil - té)، تسمح بالتأكد من توفر الشروط التقنية لبناء السد، وكذا سبل تسييره خاصة الإطار التنظيمي للفلاحين لاستغلاله وصيانته (إرسالكم رقم 113 / و.م.م / أ.خ بتاريخ 09/03/2019).

لبعض القطاعات ذات الأولوية، أي: التربية، التكوين المهني، التعليم العالي، الصحة والموارد المائية.

في هذا الإطار، استفادت ولاية الجلفة من «رفع التجميد» عن 50 مشروع استثمار، وهو ما يعادل رخصة برنامج تقدر بـ 4.625.161 دينار، موزعة حسب القطاعات كالتالي:

- الموارد المائية: 6 مشاريع بمبلغ 575 مليون دينار،
- الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات: 1 مشروع بمبلغ 186 مليون دينار،

- التربية الوطنية: 32 مشروعاً بمبلغ 2.857.884 دينار،
- التعليم العالي والبحث العلمي: 2 مشروعاً بمبلغ 296.277 دينار،

- التكوين والتعليم المهنيين: 3 مشاريع بمبلغ 492 مليون دينار،

- المالية: 1 مشروع بمبلغ 4 مليون دينار،
- الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم: 3 مشاريع بمبلغ 170 مليون دينار،

- التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة: 2 مشروعاً بمبلغ 44 مليون دينار،

بعنوان العمليات بالرأسمال، يقدر المبلغ الإجمالي للاعتمادات التي كانت موضوع رفع التجميد بـ 4.487.898 دينار (12 مشروعاً) منها:

- 4.340 مليون دينار بعنوان الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا (8 مشاريع)،

- 147.989 مليون دينار بعنوان الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (4 مشاريع).

ويخص رفع التجميد برنامجاً إجمالياً يقدر بـ 9.113 مليار دينار، ويمس بذلك 62 مشروعاً.

فيما يخص البرامج المبلغ عليها بعنوان السنة المالية 2020، استفادت ولاية الجلفة من غلاف مالي قيمته 3.056.1 مليون دينار منها:

- 2.465.5 مليون دينار للبرنامج الجديد، موزعة حسب القطاعات كالتالي:

- التربية: 882 مليون دينار،
- البرامج البلدية للتنمية: 780 مليون دينار،
- الطرقات: 772 مليون دينار،
- الغابات: 17.5 مليون دينار،
- التكوين: 14 مليون دينار.

وتشجيعا للفلاحين وللزراعة بالمنطقة، حيث يعتبر الري الفلاحي من بين أولويات قطاع الموارد المائية. وعليه، تم طرح كل هذه الاقتراحات لدى المصالح التقنية للوكالة الوطنية للسدود والتحويلات، وبفضل الخبرة والتجربة التي اكتسبتها الوكالة في اختيار مواقع السدود وإنجازها وعلى الرغم من الوقت الكبير الذي تأخذه الدراسات التقنية المعقدة لمثل هذه المشاريع، تم اختيار موقع السد وتم إدراجه ضمن مشاريع القطاع ضمن قانون المالية لسنة 2020، ولكن لم يتم الموافقة عليه في السنة الحالية ولكن سيدرج ضمن قانون المالية للسنة القادمة، حيث أكد لكم، السيد عضو مجلس الأمة، المحترم، أن الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات ستبشر أشغال الإنجاز مباشرة بعد قبول المشروع.

تلكم هي أبرز التوضيحات التي ارتأيت أن أقدمها لكم، كما يسرني ويسر كل المؤسسات التابعة للقطاع أن نفيدكم بمعلومات أكثر إذا ما لزم الأمر.

الجزائر، في 20 فيفري 2020

أرزقي براقبي
وزير الموارد المائية

11- السيد محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف

طبقا لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و73، من القانون العضوي رقم 16-12، المؤرخ في 25 أوت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

بعد التحية والاحترام؛

في إطار مساعيكم القيمة والحثيثة والحميدة لتطوير قطاع الشؤون الدينية وتحسين أدائه، ومواصلة العمل على تعزيز وتوطيد المرجعية الدينية التي تعتبر صمام أمان وحدة المجتمع واستقراره وكذلك تكثيف الجهود لتطوير عمل المدارس القرآنية وضمان تكوين وتأطير لتسيير أنجع،

كما تم تكليف (حسب الإرسال نفسه) لجنة مختلطة تضم كل من ممثلي الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات، ممثلي المديرية المركزية لحشد الموارد، إضافة لممثلي قطاع الموارد المائية بولاية الجلفة، من أجل تحديد واختيار الأرضية التي من شأنها استقبال المشروع.

ويفترض أن اللجان ستبشر الدراسات الأولية بداية شهر مارس 2019، حول مدى جدوى المشروع، من حيث طبيعة الأرضية، قدرة الحشد، كيفية استغلال المياه التي سيتم تخزينها وتحديد كلفة المشروع.

وبناء على ما ذكر أعلاه، واستكمالا للتكفل بانشغال الفلاحين الذين استبشروا خيرا بموافقة قطاعكم على انشغالهم بإنجاز سد لتحفيزهم وتشجيعهم في الزراعة باعتبارها المورد الوحيد بالبلدية، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

- إلى أي مدى وصل العمل بعد انطلاق إنجاز دراسة لإنجاز سد على مستوى واد عمورة بولاية الجلفة لاستغلاله في الري الفلاحي بالمنطقة؟

تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 27 جانفي 2020

محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

إجابة على سؤالكم، والمتضمن انشغالا حول دراسة جدوى لإنجاز سد واد عمورة بولاية الجلفة ومدى تقدم العمل بعد انطلاق الدراسة، يسرني أن أعلمكم أنه بالفعل قد تم تكليف لجنة مختلطة تضم إدارات من المديرية المركزية لحشد الموارد المائية بالوزارة وإدارات من مديرية الموارد المائية لولاية الجلفة، بالإضافة إلى إدارات من الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات، وذلك من أجل دراسة وتقديم اقتراحات للمواقع المحتملة للسد، ومن خلال المعاينة الميدانية تم اقتراح مجموعة من المواقع، ونظرا لأهمية المشروع وأثره الإيجابي على المنطقة خاصة الفلاحين والذي يهدف إلى تحسين السقي الفلاحي بالمنطقة، أولت مصالحنا الوزارية عناية خاصة لهذا المشروع، خاصة وأن هذا السد منخصص للسقي الفلاحي، كما يعتبر تحفيزا

وفي هذا الصدد، وإذ أشكر لكم كرم اهتمامكم بقطاع الشؤون الدينية والأوقاف، والدود عن الهوية الوطنية من خلال صروح العلم والعبادة من مساجد ومدارس قرآنية وغيرها، فإنه يشرفني أن أفيدكم بما يأتي:

بعد الاتصال بمصالحنا اللامركزية لتأكيد المعلومات المتوفرة لدينا حول المدرسة القرآنية محل السؤال، فقد تأكد بأن استلام المدرسة القرآنية تم مؤقتاً، ونحن في انتظار شروع المصالح المعنية في ربط المدرسة القرآنية بالكهرباء والغاز.

هذا، ونعلمكم أن مصالحنا الخارجية قامت باتخاذ إجراءات الإعلان عن الصفقة العمومية وهي في انتظار الإعلان عن الفائز في الصفقة لتجهيز المدرسة التي ستكون داراً للقرآن ومنارة للعلم والمعرفة بهذه الولاية الكريمة.

أما فيما يخص إمكانية فتح «مقرأة» لتدريس القراءات، فإنني أفيدكم بأن الولاية تتوفر على هيئة للإقراء بمسجد الإخلاص، وهي تعمل على توفير الظروف المناسبة لإنشاء المقرأة القرآنية التي تبحثون عنها.

هذا، وستفتح المدرسة القرآنية أبوابها للتكوين المستمر في الآجال القريبة متى توفرت الظروف الملائمة.

أما تحويلها إلى معهد فإنني أعلمكم أن القطاع يتوفر على ثلاثة عشر (13) معهداً وطنياً، وهي كافية لحد الآن لتكوين الأئمة والأعوان الدينيين بحسب المناصب المفتوحة والفرص المتاحة.

أما عن مسجد الرحمن فنحيطكم علماً بأنه ليس مسجداً قطباً، ويسعدني في هذا الصدد أن أبشركم بأن الولاية قد استفادت من مشروع المسجد القطب، وقد تمت الدراسة واختيار الأرضية الواقعة بقطب بربيج، ونحن بصدد إعادة برمجة لتحكيم على مستوى المصالح المعنية وذلك سنة 2020.

وتقبلوا منا فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 24 فيفري 2020

يوسف بلمهدي

وزير الشؤون الدينية والأوقاف

وفي هذا الصدد تم إنجاز مدرس قرآنية بحي بحارة ولاية الجلفة التي ينتظر أن تكون صرحاً تعليمياً كبيراً وكسباً هاماً بالنسبة لقطاع الشؤون الدينية بالولاية.

للإشارة أن الوزير السابق وعد خلال زيارته آنذاك لولاية الجلفة (جانفي 2016)، بفتح «مقرأة» لتدريس القراءات لتمكين أبناء الولاية من دراسة هذا العلم بكل يسر وسهولة عوض التنقل إلى ولايات أخرى لكون ولاية الجلفة تملك من الطاقات ما يؤهلها لفتح هذه «المقرأة»، وفي السياق ذاته وعد بفتح معهد لتكوين الأئمة ومعلمي القرآن والمؤذنين بعد استكمال إنجاز المدرسة القرآنية المذكورة أعلاه، ليتم تحويلها إلى فرع معهد التكوين في انتظار معهد مستقبلاً لولاية الجلفة، كما تعهد بإعطاء صلاحيات لمسجد الرحمان القطب بالنظر لما يحتويه، الذي يمكنه أن يكون فضاءاً لتكوين الأئمة.

وبناء على ما ذكر أعلاه ومراعاة لانشغالات سكان ولاية الجلفة، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

- ما هي الإجراءات المتخذة لفتح المدرسة القرآنية المنجزة بحي بحارة وتأطيرها وتجهيزها لدخولها حيز الخدمة؟ وهل هناك إمكانية لفتح «مقرأة» لتدريس القراءات، وفتح معهد لتكوين إطارات القطاع وإعطاء صلاحيات لمسجد الرحمن القطب كفضاء لتكوين الأئمة؟ تقبلوا مني، فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 27 جانفي 2020

محمد قطشة

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تحية طيبة مباركة وسلام عقب مبرور وبعد؛ فردا على مضمون الإرسال المشار إليه في المرجع أعلاه، والمتعلق بجملة من الانشغالات المتمثلة فيما يأتي:

- ما هي الإجراءات المتخذة لفتح المدرسة القرآنية المنجزة بحي بحارة وتأطيرها وتجهيزها لدخولها حيز الخدمة؟

- هل هناك إمكانية لفتح «مقرأة» لتدريس القراءات، وفتح معهد لتكوين إطارات القطاع، وإعطاء صلاحيات لمسجد الرحمن القطب كفضاء لتكوين الأئمة؟

12- السيد عمر بورزق

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير التربية الوطنية

طبقاً لأحكام المادة 152 من الدستور، والمادتين 69 و73، من القانون العضوي رقم 16-12، المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437، الموافق لـ 25 غشت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال التالي نصه:

معالي الوزير،

تحية طيبة وبعد؛

مؤخراً قد قمت بما يملية علي واجب العمل بزيارة ميدانية لإحدى البلديات بولاية عين الدفلى، بلدية الماين والتي يطلق عليها منطقة الظل بامتياز، بل هي البلدية المنسية في الجزائر وأفقرها لما لا تملكه من أدنى شروط الحياة، وأنا أسير مع مواطنيها الأبرياء والغيورين على وطنهم وعلى أرضهم أحسست أن الجزائر لا زالت تملك قلوباً نظيفة وجميلة تريد فقط أن تعيش، لا أقل ولا أكثر، ونحن نريدها أن تعيش وبكرامة كما أرادها الدستور الذي كفّل كل حقوق المواطنين.

معالي الوزير،

صرخة طفلة تقول «إبنوا لنا متوسطة بمنطقتنا» كافية لتدخلكم الشخصي من أجل طفولة تريد أن تدرس لم تطلب منكم لا ملاعب ولا أماكن ترفيه، طلبت فقط أن تحسنوا ظروف التلاميذ بالمناطق المعزولة وأن تقربوا المتوسطات منهم، وأعني بالقول بلدية الماين ولاية عين الدفلى، الذين يدرسون في بلدية العطف البعيدة عنهم ويتنقلون في الحافلات إن وفرتها البلدية أصلاً.

كذلك نعلمكم السيد الوزير، أن هذه البلدية بالضبط في مكان يسمى الجواهرة يحتوي على أكثر من 700 ممتدرس في طور المتوسط يدرسون خارج البلدية و900 ممتدرس في طور الابتدائي والذين يسكنون بهذه المنطقة والتي توجد بوسط البلدية وأقربها إلى السكان وحتى الابتدائيات المجاورة.

كما نعلمكم بنقص النقل المدرسي مع العلم أنه يتوقف يوم الأحد صباحاً ويوم الخميس مساءً، مع العلم أن الحافلات تحمل أكثر من طاقة استيعابها.

ومنه، معالي الوزير، سؤالنا الكتابي هو كالاتي:

متى تسجلون مشروع بناء متوسطة في أقرب الأجل لبلدية الماين بمنطقة الجواهرة؟

متى تسجلون مشروع بناء ثانوية بذات المنطقة وأخذها بعين الاعتبار لكي لا تحدث مشاكل أخرى في ذات البلدية مستقبلاً؟

متى تزيدون في عدد الحافلات الخاصة بنقل التلاميذ؟ متى تكون لكم زيارة ميدانية لولاية عين الدفلى تحمل في حياتها تحقيق أمنية طفولة تبكي بحرقة لعدم وجود متوسطة بمنطقتهم المهمشة تماماً؟
تقبلوا منا، فائق الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 27 جانفي 2020

عمر بورزق

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

لقد تفضلتم، بموجب سؤال كتابي، محول إلينا عن طريق وزارة العلاقات مع البرلمان، بطرح انشغال يتعلق بتسجيل مشروع متوسطة وثانوية في بلدية الماين بمنطقة الجواهرة، ولاية عين الدفلى ورفع عدد الحافلات الخاصة بالنقل المدرسي، ونحن إذ نشكركم على اهتمامكم الدائم بقضايا التربية، نوافيكم بعناصر الرد التالية:

بالنسبة لبلدية الماين، فهي تتوفر على ثانوية يتمدرس بها ما مجموعه 196 تلميذ فقط، وتتوفر على نصف داخلية. وبالتالي، فعدد التلاميذ لا يسمح في الوقت الحالي بإنجاز ثانوية أخرى بمنطقة الجواهرة بهذه البلدية. كذلك، بالبلدية متوسطتان إحداهما تتوفر على داخلية والأخرى على نصف داخلية، ولا تعانيان من ضغط من حيث عدد التلاميذ المتمدرسين بهما. وعليه، فتسجيل متوسطة جديدة يبقى مؤجلاً إلى وقت آخر، حيث توجد بالولاية مشاريع لها أولوية أهم وقد أدرجت ضمن مقترحات مديرية التربية لسنة 2020.

وبخصوص النقل المدرسي، نذكركم السيد العضو المحترم، أن هذه المسألة، وفقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما، ليست من صلاحيات دائرتنا الوزارية ومع ذلك وبما أن المستفيدين هم تلاميذ يزاولون تعليمهم بالمؤسسات

التربوية التابعة للقطاع، فنحن نعمل بالتنسيق مع الجهات المعنية، ولاسيما الوزارة المكلفة بالجماعات المحلية لتوفير النقل المدرسي، وقد بذلت مجهودات معتبرة في هذا المجال لتلبية الطلب خاصة في مناطق الظل. أما بخصوص برمجة زيارة ميدانية لولاية عين الدفلى، فنحن سنقوم بذلك ما إن توفرت الظروف، خاصة ذهاب الوباء عن بلادنا، بإذن الله. تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 5 مارس 2020

محمد واجعوط

وزير التربية الوطنية

ثمن النسخة الواحدة
12 دج

الإدارة والتحرير
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف
الجزائر 16000
الهاتف: 73.59.00 (021)
الفاكس: 74.60.34 (021)
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 21 رجب 1441
الموافق 15 مارس 2020

رقم الإيداع القانوني: 457-99 — ISSN 1112- 2587